

مكتبة الحرم



ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف

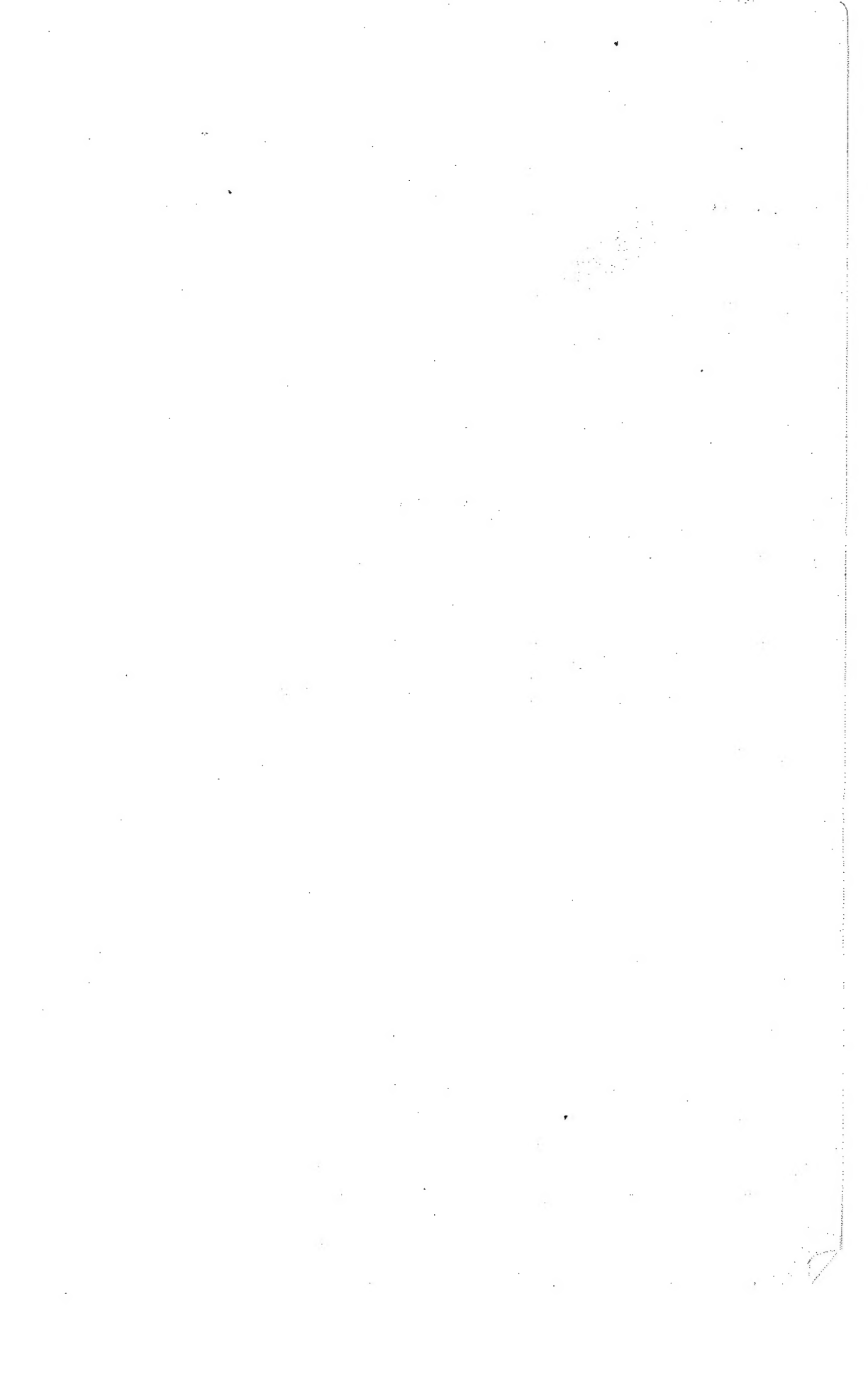
تأليف

الدكتور / فتحي بيومي حمودة

أستاذ النحو المشارك

بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية بآبها



بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى خادم الحرمين جلالة الملك فهد بن عبد العزيز ربيع الحياة وشرائها في
العالم العربي والإسلامي .

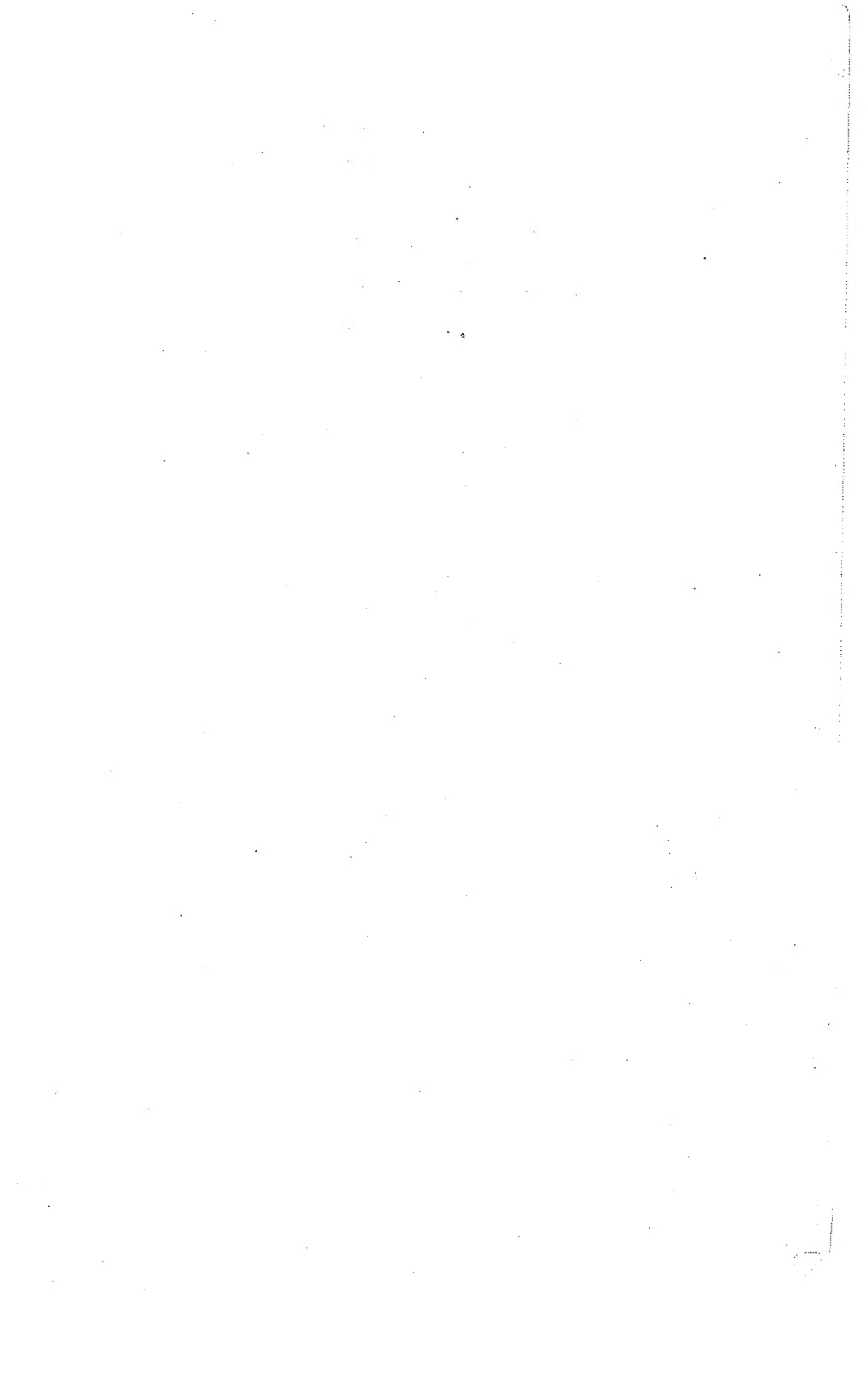
وإلى الجامعة العملاقة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ورائدها
ومديرها سعادة الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ذلك الإنسان في طبعه
العميق في عمله الناجح في تخطيطه وتقديره للذين يتعاونون معه .

كتب إلى حين فكرت في إجازة من العمل بعنوان : شكر وتقدير :
المكرم الدكتور **فتحى بيومي حمودة** : يسر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أن تقدم لكم خالص الشكر والتقدير على جهودكم العلمية خلال سنوات عملكم
التي قضيتموها بالتدريس في الجامعة ، والتي كان لإسهامكم خلالها عظيم الأثر
في إنجاز ما حققته الجامعة من أهداف .

والجامعة إذ تعرب لكم عن تقديرها لتأمل أن تستمر صلتكم بها للتعاون على
ما يحقق المقاصد النبيلة التي نسعى جميعاً لتحقيقها ونسأل الله لكم دوام
التوفيق .

وأشهد أن المدة التي قضيتها بفرع الجامعة بالجنوب كانت فرصة ذهبية
تعاملت فيها مع عمداء أفاضل أمثال : الدكتور عبد الله المصلح ووكيله الدكتور
فهد والدكتور عبد الرحمن الضحيان والدكتور عبد العزيز الغامدي والدكتور
سعد عثمان ، والدكتور أبو داهش والجميع على أرفع مستوى من العلم والإدارة .
كما عشت مع زملاء أفاضل : أساتذة وإداريين وأبناء برة يقدرون المتعاونين معهم
في سبيل حصولهم على العلم — فشكراً وتقديراً للجميع والله أسأل التوفيق
والسداد .

دكتور / **فتحى بيومي حمودة**



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	إهداء
٥	الفهرس
٧	مقدمة
١٣	الباب الأول : (فلسفة الخلاف وأسبابه)
	الاتجاهات اللغوية للمدارس المختلفة
٢١	معالم المدرسة البصرية
٢٤	مدرسة الكوفة
٢٨	مدرسة بغداد
٢٩	مدرسة الأندلس
٣١	المدرسة المصرية
٤٧	الباب الثاني : المفردات
	همزة الوصل — إذا — أل — إلى — أم — أمس — أن —
	إن — أو — أى — الباء — بله — حتى — حيث —
	دون — سوى — الفاء — فى — كأين — كذا — كى
	— كيف — اللام — لات — لدن — لعل — لن — لو
	— ما — من — من — منذ — منذ — مهما — نون الوقاية
	— هلم — الواو — وسط
١٤٣	الباب الثالث : ركنا الجملة
١٤٧	الفصل الأول : الجملة الإسمية والعوامل التى تدخل عليها
٢٠٧	الفصل الثاني : الجملة الفعلية ومكملاتها
	الفصل الثالث : ما يلحق بالفعل « اسم الفعل —
٢٧٥	المصدر — اسم الفاعل — صيغ المبالغة

٣٠١	الباب الرابع : الأساليب
٣٠٣	الفصل الأول : الاستثناء — الشرط — الصلة
٣٢٩	الفصل الثاني : النداء — الاستغاثه — الندبة
٣٦٩	الفصل الثالث : التعجب — التفضيل — المدح والذم
٣٩٩	الباب الخامس : المتفرقات
٤٠١	الفصل الأول : الأصل والنوع
٤١٧	الفصل الثاني : النوع والعدد
٤٣٥	الفصل الثالث : الممنوع من الصرف
	ويشمل العلم الأعجمي ، العلم المؤنث الثلاثي ، والعلم الثنائي فَعَال ومَفْعَل ، وصرف ما لا يتصرف
٤٤٥	الفصل الرابع : التصغير والحذف والزيادة والوقف
	ويشمل : هل يأتي التصغير للتعظيم — حذف ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه تصغير ناب ، كيف يصغر ركب وصحب ، هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام — حذف عين فيعلولة ، حذف التاء في أول المضارع — جمع الخماسي ، الرباعي الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط ، زيادة وحذفها . ثقل الحركة كيف يوقف على المقصور ، الوقف على إذا .

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين

مقدمة :

والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله أشرف من نطق بالعربية إمام البيان ،
وحجة البلاغة والفصاحة ، وصاحب المعجزة الكبرى — القرآن — الذى لو
كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، لكنه من عنده سبحانه وتعالى
يهدى إلى التى هى أقوم بلسان عربى مبين .

وبعد فقد قضيت مع النحو عمرا طويلا فمنذ صغرى وأنا شغوف بالبحث فى
مسائله والتنقيب فى مخطوطاته ومؤلفاته ، قديمها وحديثها متبعا أصوله وفروعه ،
ينابيعه وروافده ، جذبتنى إليه مجالس المناظرة فى العصرين الأموى والعباسى وأخبار
علمائه منذ نشأته وتطوره فى مراحل مختلفة ، فى حواضره التى ظفرت بعلمائه مثل
الكوفة والبصرة ، وفى البوادر التى ظلت تحتفظ بسلامة لهجتها العربية أزمانا
طويلة ، وفى المعاهد العلمية وانجام اللغوية ودور الكتب والمكتبات .

وقد لذى الدأب على البحث واستعذبت السهر ، واتخذت المشقات مركبا
ذله لى الصبر الطويل والعزم الثابت ، والإرادة القوية التى تغلبت بها على كل ما
صادفنى من مصاعب .

وقد كشف لى البحث فى كتاب « الإنصاف فى مسائل الخلاف » لابن
الأنبارى عن ترك مسائل من الخلاف ذات بال اطلعت عليها فى دراساتى فرأيت
أن أجمعها كلها فى إطار واحد يكتمل به هذا العمل الجليل الذى قام به ابن
الأنبارى ، ووضعت له هذا العنوان :

ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف

وكم كنت أغلب الرجاء على اليأس وأدفع نفسي إلى السير قدما في الطريق المحفوف بالمخاطر حتى تشتد العزيمة ويبرق الأمل منيرا سبل العمل .

وقد قيل إن دراسة النحو — فضلا عن أنها رياضة عقلية تشحذ الذهن . وتدفع إلى البحث — فرض كفاية .

يقول الفخر الرازي في ذلك^(١) : أعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل .

ولابد من معرفة أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف وما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب فإذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة .

والموضوع الذي اتجهت إلى دراسته شغلني من قديم لأني وجدت التراكم العربية مجال جدال ومناقشة وبحث وتأويل وتكلف في التخريج والمتبع لكثير منها يجد أن ما يعتبره عالم خطأ يعتبره عالم آخر صحيحا^(٢) .

(١) الاقتراح للسيوطي ص ٢٨ — نسخة مصورة بكلية آداب اسكندرية .

(٢) من أمثلة ذلك جمع المؤنث السالم :

فالجمهور على أنه في حالة النصب معرب بالكسرة . أما الأخفش فقد ذهب إلى أنه مبني على الكسر . فالبصريون يرون أنه ينصب بالكسرة .

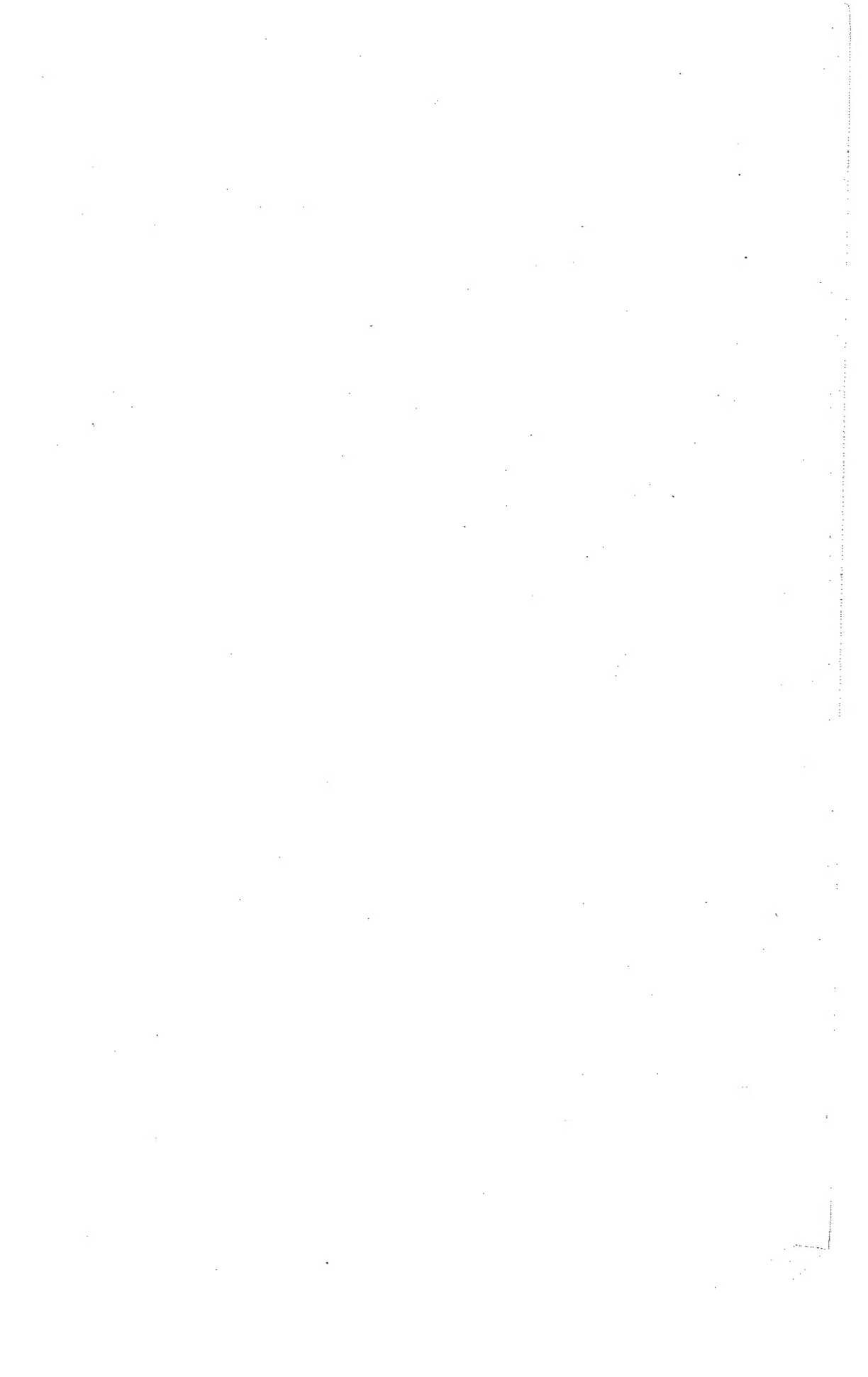
أما الكوفيون فأجازوا نصبه بالفتحة مطلقا وأجازوه هشام منهم في المعتل خاصة « كلغة » وحكى سمعت لغاتهم .

ومن أمثلة ذلك أيضاً إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر هل يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع ؟ المشهور التجريد ومن العرب من يلحق الفعل الألف في التثنية والواو في الجمع .

وقد عرضت في هذا البحث مسائل الخلاف التي فاتت ابن الأنباري .

وقد ركزت على المسائل ذات الأهمية والأساليب الكثيرة الاستعمال كما أتى سلكتي في ترتيب أبواب البحث البدء بباب المفردات ثم الجمل فالأساليب فالمتفرقات التي لا تدخل ضمن ما سبقها من الأبواب . وراعت أن يكون الترتيب أبجديا والتزمت ذلك في حدود الإمكانيات لأن كثرة الاستعمال وارتباط بعض المسائل قد يتغلبان فيؤخذان في الاعتبار تقدما وتأخيرا .

وفي باب المتفرقات جمعت الموضوعات ذات الصلة في وحدات داخل فصول حسب ما بينها من ارتباط ، وقد سألت الله سبحانه وتعالى أن يمنحني التوفيق وأن يوجهني إلى الصواب وأن أصل إلى ما أصبو إليه من الحفاظ على لغة القرآن لتبقى يانعة مزدهرة ، ووعاء سليما للحضارة الإنسانية تقوى على حملها في كل العصور إلى كل الأجيال سليمة من الخطأ والتحريف والله ولي التوفيق والهادي إلى أقوم طريق .



الباب الأول فلسفة الخلاف

الباب الأول
فلسفة الخلاف وأسبابه

فلسفة الخلاف وأسبابه

اللغة العربية كائن حي ينمو كما تنمو كل الكائنات الحية ، وقد نشأت ونمت في أحضان الجزيرة العربية ، فهي ظاهرة من ظواهر الأمة العربية ، ومقوم من مقوماتها .

وسواء أكانت توقيفية صدرت عن آدم بوحي من الله ، لأنه تعالى (علم آدم الأسماء كلها) أم كانت تلقينية جاءت نتيجة للأصوات المسموعة كدوى الريح ، وخير الماء ، وصهيل الفرس ، إلى آخر ما قيل في ذلك ، فإنها وجدت التقديس والاحترام الكامل من أهلها .

وهي — كغيرها من اللغات — كائن ينمو ويتطور ، ولكن تطورها لم يكن محدودا يحدود مرسومة مقيدة ، فالعربي حر في تعبيره يجول في كل طريق ، وينمو به في كل اتجاه حسب ما تمليه عليه طبيعة أرضه ، وتقاليده قبيلته وعاداتها ، وهذا بدوره أدى إلى تعدد اللهجات وتشعبها واختلافها باختلاف الوطن الذي تعيش فيه القبيلة ، والبيئة التي تأوى إليها ، مما جعل المجال يتسع بين علماء النحو ، وأعطى رخصة لكل منهم أن يدلي بدلوه ، ويبتدع حسب ما يملك من حس لغوي ، وقدرة على الإدراك ، وتبارت الملكات في الفهم والتوجيه والاجتهاد ، وساعد على ذلك تشجيع الخلفاء وتقديرهم وتقريهم للعلماء ، وتعهد وضع المشكلات في مجال المنافسة والاجتهاد بينهم . وقد أدى هذا إلى التعمق ، وخلق الأسباب ، وابتداع العلل ، والاتجاه بالنحو اتجاهها فلسفيا يقوم على أسس من التحليل والاستقصاء ، وأصبحت التراكيب والتعبيرات مجالا للاجتهاد يحكم فيها عالم النحو بحسه وإدراكه ، وهذا يفسر لنا عبارة المبرد لتلميذه ابن كيسان (وهذا شيء خطر لي فخالفت النحويين ^(١)) .

(١) لاخراج ص ٣٥ .

ولهذا كثرت الآراء ، وتعددت المذاهب ، واتجه العلماء إلى وضع المقاييس والمعالم بطريقة منطقية يحاولون بها أن يقعدوا القواعد ، ويرسموا الحدود ، وكثيراً ما يخضعون النص لقاعدتهم إذا جاء مخالفاً لها ، وهذا يدل على مقدار ما وصل إليه التعصب للرأى .

ومن بين الأسباب التى أدت إلى الخلاف :

أولاً : تعدد اللهجات : فالعرب بدو وحضر ، والبداوى قبائل متفرقة ، وكل قبيلة لها عاداتها وتقاليدها ، وهذا يدعو إلى اختلاف اللهجات وتعدددها ، وهذه اللهجات تختلف باختلاف الوطن الذى تعيش فيه القبيلة والبيئة التى تأوى إليها فضلاً عن العوامل الإقليمية التى تركت آثارها فى لهجات الشعوب المتعربة على المدى الواسع من مجلس الشرق الآسيوى إلى أقصى الغرب الإفريقى والأندلس ، حيث أخذت حريتها فى التعبير بلسانها العربى على سجيته دون أن تلتزم بقيود .

ولهذا بقيت آثار اختلاف اللهجات فى الكثير من الشواهد النحوية واللغوية ، وفى هذا يقول الأستاذ أحمد أمين^(١) : « لم تكن هذه القبائل العربية فى درجة واحدة من الفصاحة فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض ، ولم تكن فى درجة واحدة من السلامة ، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عريتها لبعدها مكانها عن الاختلاط والفساد ، ولذا لما جاء العلماء يروون اللغة تَمَرَّؤاً وفضلوا بعضها على بعض ، فاستبعدوا لغة حمير لأنها تكاد تكون لغة وحدها مخالفة للغة مصر ، ولأنهم خالطوا الحبشة ، وخالطوا اليهود ، وخالطوا الفرس فتأثبت^(٢) لغتهم ، ولم يأخذوا عن القبائل التى كانت تسكن التخوم لجوارتهم لمصر والشام وفارس والهند ، ولهذا لم يأخذوا عن بنى حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولم يأخذوا عن الحضريين لفساد لغتهم . وقالوا إن الذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى

(١) معنى الإسلام ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٢) حنطت .

من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم » .

ثانياً : التعصب لنرى بغية الانتصار على الخصم ولو كان هذا التعصب في غير جانب الصواب كما حدث في المناظرة التي كانت بين سيويه والكسائي في المسألة الزنبورية .

ثالثاً : ما كان بين البصرة والكوفة من ضغائن ذات عمق ، وذلك حين هبط على — كرم الله وجهه — الكوفة ، واتخذها مقراً له ، ونزلت أم المؤمنين عائشة البصرة على رأس جيش طلباً لثأر عثمان رضى الله عنه مما أدى إلى نمو العصية والخلاف في كل شيء ، (وإنما صارت البصرة عثمانية من يوم الجمل إذ قاموا مع عائشة وطلحة والزبير فقاتلهم على بن أبى طالب ، وقيل لرجل من أهل البصرة : أتحب علياً ؟ قال : كيف أحب رجلاً قتل من قومي من لدن كانت الشمس هكذا إلى أن صارت هكذا ثلاثين ألفاً) (١) .

رابعاً : اتقاء شر الشعراء ، فبعض النحويين يتحاشون الشعراء خوفاً من ألسنتهم فيجاملونهم ، ويحتجون بشعرهم ولو خالف ذلك القاعدة العامة .

خامساً : تأثر علماء البصرة (٢) بمن وفد عليهم من العرب والموالي الذين امتزجوا بهم ، وتفاعلوا معهم ، والذين كان لهم من مواهبهم وعبقرياتهم ما مكنتهم من أن يضعوا أسس علوم ما لبثت بعد فترة قصيرة من الزمن أن أصبحت علوماً كاملة مستقلة لها مقومات العلم ، بل لها تفرعات العلم الدقيقة ، وافتراضاته البعيدة التي يمكن أن توصف بأنها تعسفية ، والتي دفعهم إليها اطلاعهم على ما ترجم من منطق وفلسفة أثرا في تفكيرهم ، ونحوا منحى فيه شيء من التعقيد ، ولعل علم العروض وعلم النحو ، والطريقة الدقيقة التي اتبعها الخليل في حصر كلمات اللغة العربية واستقصائها ووضع معجم يضمها وفقاً لخارج حروفها خير شاهد على ذلك .

(١) مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد . ص ٣٥ .

(٢) مدرسة البصرة ص ٣٣ .

سادساً : الناحية العنصرية^(١) ، فأكثر أهل الكوفة من النعمانيين ، وأكثر أهل البصرة من المغريين .

سابعاً : الاتجاهات العلمية ، فاتجاه أهل الكوفة إلى القراءات والتفسير والفقه ، واتجاه أهل البصرة إلى الفلسفة والمنطق ، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات ، لأنهم أكثر اختلاطاً بالأجناس الأجنبية من أهل الكوفة ، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة ، وأسرع إلى الأخذ بالثقافات الأجنبية لتوافر مصادرها عندهم وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة^(٢) .

هذه أسباب على سبيل التمثيل — لا على سبيل الحصر — لأن النص العربي والقراءات القرآنية ، واختلاف الروايات التي يروى بها الشعر والنثر ، واتساع المجال أمام الشعراء باختلاف لهجاتهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وافتراس النحاة الفصاحة في كل عربي جاهل أو إسلامي ، كما أننا كثيراً ما نجد شاعراً تضطره القيود إلى ارتجال كلمات لا وجود لها في لغة العرب . كما أن اللغة في تطور مستمر فلم تكن مستقرة الوضع في الجاهلية ، كل هذه أسباب تضاف إلى ما سبق .

كما : « إن انصراف النحاة عن العامل الزمني في الاحتجاج كان سبباً من أسباب الخلاف أيضاً ، فقد عمل التطور اللغوي في الحقبة التي سبقت الدراسات النحوية صيغاً وكلمات تحجرت مع الزمن زالت منها أصوات ، وأضيفت إليها أخرى كأسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، والأفعال الجامدة من نحو : بشس ونعم ، وحبذا ، وليس ، وكثير من ضروب هذه الكلمات التي تمثل مرحلة تطويرية قديمة ، وقد حار النحاة فيها لأنها لا تطرد مع قواعدهم ، فبدل أن يجلدوا لها حلاً واقعياً يشير إلى ما مسها من تطور مضوا يخضعونها لتلك القواعد المرسومة ، ويتأولون لها تأويلات بعيدة أصابوا في بعضها وأخطأوا في بعضها

(١) مدرسة الكوفة ص ٦٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٦ .

الآخر ، فلا عجب أن نجد هذه الكلمات تثير بينهم جدلا طويلا .
وهذه الإشارة تكفينا للدلالة على أن هذه الألفاظ والصيغ التي تمثل مرحلة
تطورية تعود إلى زمن غير محدد المعالم كانت من أسباب الخلاف بين النحاة
جميعا .

الاتجاهات النحوية للمدارس المختلفة

لقد بدا من الحديث السابق وجود خلاف بين النحاة وبخاصة بين علماء البصرة ، وبين علماء الكوفة ، لأنهما المدينتان اللتان كانتا تزخران بالحركات العلمية في بدء النشاط العلمي ، ولا وجود للخلاف إلا إذا اتسم كل رأى بأسس ومبادئ تميزه عن الرأى الآخر ، وباتساع دائرة الحركات العلمية دخلت في مجال الخلاف اتجاهات متميزة — إلى حد ما — عن المدرستين السابقتين (مدرسة البصرة — ومدرسة الكوفة) باعتبار أن الاتجاهات الجديدة تطور لاتجاه المدرستين . وإذا كنا الآن بصدد تحديد هذه الاتجاهات ، فلا مفر من التعرض لها جميعا حتى تتبين معالم كل مدرسة ، ولا يضير توضيح هذه المعالم أن يتفق رأى أحد علماء إحدى هذه المدارس مع رأى مدرسة أخرى ، لأننا لسنا بصدد دراسة آراء الشخصيات مستقلة ، وإنما نحن بصدد دراسة معالم اتجاه كل مدرسة باعتبار أن رأيها هو رأى أكثر علمائها أو أشهرهم ، وبهذا ندفع اعتراض من يدعى أن معالم الخلاف غير واضحة نظرا لأن بعض علماء إحدى هذه المدارس قد يتفق في رأيه مع علماء المدرسة الأخرى مستدلا بمجموعة من المسائل ، ونذكر على سبيل المثال — الأخفش حيث أجاز ما أجازوه الكوفيون في وقوع الفعل الماضى حالا ، ووقوع الواو العاطفة زائدة ، وجواز ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر ... إلى آخر ما ورد من مسائل وافق رأى الأخفش فيها الكوفيون^(١) ، وقد تكون الصلة التي توطدت بين الأخفش والكسائى عند زيارة الأخفش لبغداد سبب اتفاق رأييهما حيث اتصل الأخفش بالكسائى وازداد منه قربا .

(١) مدرسة البصرة ص ٤٩١ ، ٥٠١ .

معالم المدرسة البصرية

لم يكن منهج المدرسة البصرية ومعالمها ذات صفة دائمة ، فقد مرت بمراحل لكل مرحلة معالمها وخطوطها ، ولكن هناك معالم بارزة عرفت بها مدرسة البصرة .

وقد وضحتها الدكتور عبد الرحمن السيد^(١) حيث قال : « إن البصريين كانوا أكثر دقة وأشد حيلة ، لقد سمعوا عن العرب كثيرا ، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ، ولم يعتمدوا كل ما روى لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النادر أو القولة النابية إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية ، فلا بد في شواهدنا من أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر فمخططة البصريين هي الاعتماد على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التي تصلح للثقة فيها والاطمئنان إليها أن تكون قاعدة تتبع ، ومثلا يحتذى به » .

ويقول الأستاذ عبد الحميد حسن^(٢) : « البصريون يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها ، الكثيرة النظائر ، ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة ، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفا للقواعد ، ويحكمون بأنه شاذ أو مصنوع ، ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين ، من التأويل والحكم بالشذوذ وبالضرورات » .

وفي كتاب نشأة النحو^(٣) بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة ، وأبلوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر ، فتجافوا عن كل شاهد متحول أو مفتعل ، وآية ذلك كتاب سيبويه ، وقد اعترفت شهادة العلماء فيه من شيوخه وأترابه والذين بعده فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها ، فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحكم بينهم فيما يرد من الكلام ، غير

(١) مدرسة البصرة ص ١٤٦ .

(٢) القواعد النحوية ص ٧٣ .

(٣) الشيخ محمد الطنطاوى ص ١١٣ .

مكثرين بما جاء مخالفا لها مما لا نظير له ولا مثيل في كثرة الاستعمال والتداول ، فهم بعدئذ أمامه إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم ، وإما أن يستكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوى الأهواء في اللغة ، وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان في نظم ، فإن شق كل ذلك عليهم ، فإنهم يضطرون إلى جعله جزئيا شاذا يوضع في صف المحفوظات التي لا يقاس عليها .

ويتابع كتاب الخلاف النحوي^(١) الحديث عن خصائص المذهب البصري في تطوراتهِ حيث يقول : « في أذهان الباحثين اليوم أفكار كثيرة عن المذهب البصري ، فهو الذى يعنى بالقياس ، وتحليل أصول المنطق ، ويستفيد من معطيات الفقه ، ولذلك جاء نحوه مثقلا بالفلسفة والمعارية ، وهذه الأفكار صحيحة إذا أهملنا أمرين اثنين : أولهما عامل الزمان ، وثانيهما الفروق الفردية بين النحاة ، ثم يقول إنه في أيام أئى عمرو كان الأعراب لا يزالون على فصاحتهم ، ولذلك كانت الرواية المنقولة أو السماع أهم من القياس والعلة ، وفي أيام الخليل وسيبويه لم يغب السماع ولم يضعف ولكن تضخمت العلة ، وأزهر القياس ، فجرى هذا وذاك في كتاب سيبويه الذى يمثل تلك المرحلة الزمنية .

وفي أيام الفارسي وابن جنى لم يبق للسماع شأن يؤدى إلى استنتاج نتائج جديدة ، وهنا ظاهرة تلفت النظر ، فالجيل البصري الأول يغلب عنده السماع على القاعدة على حين يتساويان في نحو الجيل الثانى الذى يمثله الخليل وسيبويه ، أما الجيل الثالث — جيل المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنى — فالعلة والقياس هما السائدان ، ثم تفقد الشواهد قيمتها عند المتأخرين بعدهم ، وتظل القاعدة النحوية هى القانون الذى لا يمس وتوجه كل الاعتراضات التى ترد عليه من نقول صحيحة ، وشواهد ثابتة » .

(١) ص ٢٨١ .

هذا عرض موجز لأقوال العلماء والباحثين في معالم المدرسة البصرية ،
فالبصريون — كما فهم من هذا العرض — لهم معالم على اختلاف طبقاتهم ، غير
أن هذه المعالم غير ثابتة دائما ، فكثيرا ما يخالفونها إذا كانت المخالفة تؤدي بهم إلى
الانتصار العلمي ، ومن ذلك ما عرف عن البصريين من أنهم ينكرون الاحتجاج
بالقراءة الشاذة — على حين يميزه الكوفيون — وقد احتجوا بها في قوله تعالى :
« ونادوا يا ذا » مال ليقض علينا ربك » وذلك في مجال ترخيم الاسم الذي قبل
آخره حرف ساكن ، فالكوفيون^(٢) يذهبون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره
حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، والبصريون يذهبون إلى
أن الترخيم يكون بحذف حرف واحد ، وقد قرأ بعض السلف : « ونادوا يا مال
ليقض علينا ربك » وذكر أنها قراءة أمير المؤمنين على بن أبي طالب .

ومن معالمهم أيضاً عدم الاكتفاء بالشاهد الواحد ، ومع ذلك فقد اكتفوا
بالقليل النادر من كلام العرب في مسألة [جواز تقديم الحال على الفعل]
فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل
فعلا نحو راكبا جاء زيد — للنقل والقياس ، أما النقل فقولهم في المثل : شتى
تؤوب الحلية ، فشئتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل
على جوازه . وغير هذا كثير ولست في مجال إحصائه ، وهذه الظاهرة تفسر لنا أن
الخلاف كان هدفا بين المدرستين ، وإلا فكيف توضح المعالم والاتجاهات ثم
تنسى أو تناسى .

(١) كتاب الإنصاف الأستاذ محيي الدين ص ٢٢١ المسألة رقم ٥٠ .

(٢) المدارس النحوية ص ١٥٩ .

مدرسة الكوفة

يقول الدكتور شوق ضيف^(١) : « لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضرهم ، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددا جعل أئمتها لا يشبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء والذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يركنون إلى هذه القبائل الفصيحة ، فقد كانوا يكثر من الرحلة إليها على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي ، فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ .

ثم يتابع الحديث بأن مدرسة الكوفة توسعت في الرواية وفي القياس توسعا جعل البصرة أصح قياسا منها لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول » .

ويقول الأستاذ أحمد أمين^(٢) : « إن الكوفيين كانوا يحترمون كل ما جاء عن العرب ، ويميزون للناس أن يستعملوا استعمالهم ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة ، بل يجعلوا هذا الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة » .

وقال ابن درستويه^(٣) : « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقين عليه مما أفسد النحو بذلك » .

ويقول الدكتور الخزومي^(٤) تحت عنوان (خصائص المدرسة الكوفية) : « وليبان هذه الخصائص أرى أن أعرض للفروق الرئيسة بين منهج الكوفيين ومنهج البصريين ، وأهم هذه الفروق :

١ - أن الكوفيين كانوا يعتدون بالمثال الواحد أو يعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها ، وهذا ما كان الكسائي يأخذ به .

(٣) بغية الرواة في طبقات اللغويين ص ٣٣٦ .

(٤) مدرسة الكوفة ص ٣٧٦ الطبعة الثانية .

(١) المدارس النحوية ص ١٥٩ .

(٢) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٩٥ .

٢ - أن الأمثلة في النحو البصرى توضع لتلائم الأصول الموضوعية بحيث إذا اصطدم أصل منها فزع إلى التأويل ، والتأويل البعيد ، فإن خضع له وإلا وصفه بالشذوذ أو الندرة أو بالتخطئة أحيانا . أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة .

٣ - أن نخاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية ، ويمتازون بفهم العربية فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنات أو استهداء بقوانين العقل وأصول المنطق ، ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحس بطبيعتها . وهم لذلك أقدر من البصريين على تصوير المعانى الطبيعية ، وأصدق منهم تفسيراً لظواهر التركيب ، وإذا جعل الكوفيون النقل والرواية مصدر القواعد الأول ، وعدوا كل تعبير صحت روايته قائما على أساس صحيح ممثلا أسلوبا عربيا بعينه — كان نحوهم أوفر حظا في تمثيل اللغة العربية ولهاجاتها المختلفة ، ومذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويرا حقيقيا وإذا أنعمنا النظر في هذه الفروق الثلاثة رأينا أن النحو الكوفى أقرب إلى روح الدراسة اللغوية من النحو البصرى ، وأبعد عن الأخذ بأسباب المنطق ، وأن الكوفيين كانوا أجدى على العربية من البصريين ، فقد أضاع البصريون باحترامهم الأصول التى وضعها أسلافهم والتى أملاها عليهم منهج دراسى دخيل أمات ما فى اللغة من حيوية ، ورماها بالجدب والجمود .

وفى كتاب الخلاف النحوى^(١) : « إن الآراء التى نقلت إلينا عن المذهب الكوفى إنما كانت آراء بصرية ، وبعض أصحابها عرفوا بالتعصب للبصرة والبصريين ، وأهم ما لاحظوه فى مناهجهم هو التساهل فى السماع ، وعدم تقييده بضوابط الفصاحة والدقة والكثرة ويستشهد بأقوال نقلت عن المازنى والتوزى ، حيث يقول التوزى : خرجت من بغداد ، وحضرت حلقة الفراء فرأيت يحكى عن الأعراب ، ويحتشد بشواهد ما كان أصحابنا يحفلون ببعضها ومثل ذلك ما يقوله الرياشى مفاخر الكوفيين بقاء أصحابه الأعراب فى البوادي : إنما

(١) الخلاف النحوى ص ٣٠٨ .

أخذنا اللغة عن حرشة الضياف وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد
أكلة الكواميخ والشوايز » .

وبعد عرضه هذا يقول^(١) : إن هذه النقول لا تحتاج إلى مناقشة لما فيها من
روح متعصبة تحافى الروح العلمية ، ولا تستند إلى دراسة صحيحة لأن أصحابها
معروفون بالعصية الزائدة لنحاة البصرة وعلى نحاة الكوفة ، ولذلك لا يؤخذ
بأقوالهم . ثم يستدل بآراء بصريين معتدلين — كما يصفهم — فيقول^(٢) : « إن
ابن جنى كان يثق في الكسائي ويشهد له بالعقل والنزاهة والثقة ويقول عنه : وكان
هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة عند أصحابنا ، أما أبو علي الفارسي فقد كان
يثق برواية الكسائي ويجعله قرين سيبويه في النقل عن العرب والاعتداد بما نقل ...
ورآه الفراء مرة كالباكى فسأله ما يبكيك ؟ قال : هذا الملك يحيى بن خالد يوجه
إلى فيحضرني فيسألني عن الشيء فإذا أبطأت في الجواب لحقني منه عتب ، وإن
بادرت لم آمن الزلل ، قال : قلت ممتحنا : يا أبا الحسن من يعترض عليك قل ما
شئت فأنت الكسائي ، فأخذ بلسانه وقال : قطعه الله إذا إن قلت ما لا
أعلم » .

ثم يأخذ المؤلف على الباحثين المعاصرين عدم الدقة في تحديد معالم المذهب
الكوفي وذلك لاعتمادهم على كتاب الإنصاف وجعله مصدرا يصلح الحكم به على
المذهب الكوفي ، ويقول : مع أننا رأينا أبا البركات يقتعل ، ويدلس ، ويسوق
الحجج التي لا يعرفها نحاة الكوفة ، ويستدل الدكتور الحلواني على ذلك بمسائل
نسبها أبو البركات إلى نحاة الكوفة مع أن نحاة الكوفة لا يقولون بها^(٣) .

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء والباحثين في مدرستي البصرة والكوفة ، وما
وقفت عليه من اضطراب وتناقض في آراء علماء المدرستين في بعض المسائل ،
وما صاحب ذلك من شك في النصوص وعدم الثقة فيما كان يستدل به

(١) المصدر السابق ص ٣١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٣١١ .

(٣) الخلاف النحوي ص ٢١٦ .

الكوفيون ، أستطيع أن أقول : إن القرآن الكريم خير مصدر لما يستدل به ، لأن القرآن مصدر موثوق به « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه »^(١) . لأننا إذا عدنا إلى نشأة النحو ، والسبب الذى من أجله اتجه العلماء إلى البحث والمتابعة نجد أن سبب هذا هو المحافظة على القرآن الكريم خشية اللحن والتحريف ، فكيف نعيد عن ذلك ، وتخضع الآيات القرآنية للعلة والقياس والمنطق ؟ كما أن النحاة أجمعوا على أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد فى اللغة والنحو ، لأنه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون »^(٢) .

لهذا كان الأولى بالنحاة أن يستشهدوا به ، ولا يخضعوه لقواعدهم بالتخريج والتأويل ، كما فعل البصريون فى كثير من مسائل النحو التى سياتى بحثها .

كما أن قصر استشهادهم على طائفة من القبائل العربية التى تسكن البادية ، والتقليل من شأن غيرهم ، بحجة أن هذه القبائل لم تختلط قول مردود ، لأن قريشا وهى أكثر القبائل اختلاطا بالقبائل العربية ، وبالوافدين على مكة من الحبشة واليمن والشام ومصر لغتها أفصح اللغات .

كما أن الكوفيين وإن كانوا أكثر من البصريين اعتمادا فى الاستشهاد على القرآن جانبهم التوفيق حيث فتحوا الباب على مصراعيه ، وقبلوا كل ما وفد عليهم دون تحرر ودقة .

لهذا أرى أن الأجدى أن يكون النحو هو نحو القرآن الكريم ، فنلزم ما التزمه دون تخريج أو تأويل ، لأن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق .

(١) سورة فصلت آية ٤ .

(٢) سورة الحجر آية ٩ .

مدرسة بغداد

بغداد قبلة العلماء ، ومهبط الباحثين حيث تنشط الحركة العلمية بدفع الخلفاء والأمراء ، وبتقريبهم أئمة اللغة وجذبهم إلى مجالسهم ، وإذكاء روح التنافس بينهم ، وقامت المناظرات بين أئمة البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، وأئمة الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي بين يدى الخليفة فى بغداد ، فاكسبت بذلك شهرة عظيمة ، فضلا عن أنها عاصمة الدولة الإسلامية ، والمقر لحكم الخلفاء ، وصارت بذلك مشعل النور ومركز الاشعاع ووفد إليها أئمة النحو بصريين وكوفيين ، وإن كان الكوفيون وفدوا إليها مبكرين ، وفى مقدمتهم الكسائي الذى اتخذه الرشيد مؤدبا لولده . وكان الفراء تلميذا للكسائي فى بغداد ، ثم وفد إليها بعد ذلك سيبويه البصرى وزعيم مدرسة البصرة بغية أن يتألق فيها نجمة ، ونحظى بما وصل إليه الكسائي ، ولكن الحظ لم يخالفه فخرج منها محطما القلب ، مكسورا النفس بعد أن تغلب عليه الكسائي فى المناظرة المشهورة التى سبق الحديث عنها ، وإن كان علماء البصرة لم يتركوا للكسائي فرصة الانتصار ، فحدثت مناظرات أخرى انتصر فيها البصريون ، وجذبوا انتباه البغداديين ، وفتحت بغداد ذراعيها للبصريين ، وعاشوا بجانب الكوفيين يتنافسون ويتناظرون ، وكان فى ذلك إذكاء ودفع لعلم النحو مما جعل رواه وباحثيه يكثرون ويأخذون عن المذهبيين ويخلطون بينهما وكان ذلك نواة للمذهب البغدادى الذى تكون فيما بعد .

ومن النحاة الذين خلطوا المذهبيين فى بغداد أبو حنيفة الدينورى ، وأبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق الوشاء ، وابن كيسان محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان ، والأخفش الصغير على بن سليمان بن الفضل قرأ على ثعلب والميرد . ويبدو من سيرة هؤلاء الرجال أن زعامة المذهب البصرى آلت إلى الميرد ، وزعامة المذهب الكوفى آلت إلى ثعلب ، وكان لقاؤهما فى بغداد ، ومهدا لمن جاء بعدهما ليحمل آراءهما وهم فريق العلماء الذين تحدث عنهم ، والذين ظلوا ينهلون من معين المدرستين مفضلين مذهباً على آخر إذا أيدته الدليل وقواه البرهان ،

وبجانب ذلك تأتى الآراء الخاصة المستقلة ، واستمر هذا النشاط الذى يمزج بين المدرستين فى تطوره حتى تسلم زعامته أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى .

منهج المذهب البغدادى :

المذهب البغدادى لا يتعصب ، ولا ينحاز ، وإنما يتجه إلى ما يؤيده الدليل ويقويه البرهان ، ومعنى ذلك أنه يجمع بين القياس والسماع ، هذا وقد سارت الأمور فى مجراها الطبيعى إلى أن كثرت الحوادث فى بغداد ، واشتدت الأمور ، واشتعلت نيران الفتن ، فهجر الكثير من العلماء بغداد ، وفروا إلى الأندلس والشام ومصر ، ولم يبق بمدرسة بغداد النظامية من كبار العلماء إلا ابن الشجرى وتلميذه ابن الأنبارى .

مدرسة الأندلس

لقد احتلت الأندلس مكانة بغداد بعد اشتداد الفتن واضطراب الحكم ، وهجرة الكثير من العلماء إليها وإن سبق ذلك تسرب كتب المشرق إليهم ، وسفر بعض علماء الأندلس إلى المشرق وعودتهم إلى بلادهم مزودين بعلوم المشاركة زيادة على ما جلبوا معهم من مؤلفات .

ويقول المرحوم الشيخ محمد الطنطاوى^(١) : « وقد تجاوب مع هذه الرحلات المشرقية فى رفع شأن اللغة العربية تقاطر المشاركة ، وتوافد كثير من علمائهم إلى الأندلس لتوافر الرغبات فى الزواج إليها ماديًا وأديبًا ، ومن رواد الأندلس أبو على القالى الذى رعاه أحسن رعاية (الحكم المستنصر) ولى عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر سنة ٣٣٠ هـ . ثم يستطرد فى أن حركة علم النحو نمت فى ظل الأمويين ، وازدهرت وزاد ازدهارها فى عصر ملوك الطوائف الذين قاموا على أنقاض الأمويين » .

(١) نشأة النحو ص ١٨٨ .

والتاريخ يحكى لنا مقدار ما كان بين ملوك الطوائف من تنافس ومباراة في تقدير العلماء مما أدى إلى وجود حركة علمية يقودها علماء يضارعون علماء المشرق ، ومن هؤلاء أبو على القالى الذى يقول عنه الدكتور شوق ضيف^(١) إنه قاد فى الأندلس نهضة لغوية ونحوية خصبة كان معوله فيها على قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التى حملها معه من المشرق ، وكان مما حمله معه كتاب سيبويه أخذه عن ابن درستويه عن المبرد ، وكان ينجح إلى المذهب البصرى وينافح عنه مناظرا ومجادلا ، وقد سبق دخول كتاب سيبويه دخول كتاب الكسائى ، فقد قيل إن أول من أدخل كتاب الكسائى هو جودى بن عثمان العيسى الذى كان يؤدب أولاد الخلفاء بالعربية ، وقد رحل إلى المشرق وأخذ عن الرياشى والفراء والكسائى ، وأدخل كتابه إلى الأندلس ، وتوفى سنة ١٩٦ هـ^(٢) .

وبهذا يكون الأندلسيون قد استفادوا من النحو الكوفى ممثلا فى كتاب الكسائى ، ومن النحو البصرى ممثلا فى كتاب سيبويه ، كما عرفوا النحو البغدادى ممثلا فى أبى على القالى .

منهج الأندلسيين :

لقد ازدهرت دراسة النحو فى الأندلس ، ووقف العلماء فى هذه البلاد على ثمار المدارس الثلاث ، واستخلصوا منها منهجهم الذى بنوه على اختيارات البغداديين وبخاصة أبو على الفاريسى وابن جنى ، ولم يكتفوا بذلك ، بل ساروا فى اتجاهها من كثرة التعليقات والنقوذ إلى بعض الآراء الجديدة .

ويقول الأستاذ شوق ضيف^(٣) : « ولعلنا لا نبعد إذ قلنا إن الأعلام الشنتمرى المتوفى سنة ٤٧٦ للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس فى قوة هذا الاتجاه ، فقد كان لا يكتفى فى الأحكام النحوية بالعلل الأولى التى يدور عليها الحكم

(١) المدارس النحوية ص ٢٩٠ .

(٢) تاريخ آداب العرب للرافعى ج ٣ ص ٢٣٢ .

(٣) المدارس النحوية ص ٢٩٣ .

مثل : إن كل مبتدأ مرفوع ، بل يغلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ » .

هذا بالإضافة إلى أننا نستطيع أن نقول : إن نحو الأندلس كان يسير في اتجاهين : إتجاه يحافظ على القديم ، ويدخل عليه من نشاطه وتفكيره ما يظهره بمظهر التجديد ، وعلى رأس هؤلاء ابن عصفور ، واتجاه آخر فيه ثورة وتجديد ، ويمثله ابن مضاء الذي ثار على النحو والنحاة ، وله في ذلك كتاب « الرد على النحاة » وفيه هاجم نظرية العامل التي عقدت النحو ، وأكثر من التقديرات ، والمباحث التي لا طائل من ورائها في رأيه .

المدرسة المصرية

القرآن الكريم وتقديسه ، والمحافظة عليه ، والحرص على سلامته من اللحن والتحريف ، كان سببا في نشأة النحو ، وسببا في أن تنشط دراسات النحو في مصر للعناية بقراءته وضبطه ، وآية ذلك أن دراسة النحو في مصر اتخذت طريقها مبكرة ، ووفد على العراق من علماء مصر الوليد بن محمد التميمي المشهور بولاد .

وقد سمع بالخليل بن أحمد فرحل إليه ولقيه بالبصرة ، وسمع منه ولازمه ثم عاد إلى مصر ، وظهرت بعودته أول مدرسة نحوية مصرية ، كذلك وفد على العراق أبو الحسن الأعز ، وقصد الكوفة والتقى بالكسائي .

كما استفاد المصريون من المدرسة البغدادية حيث وفد على بغداد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد ، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل المعروف بالنحاس^(١) .

وهكذا أخذت دراسة النحو تنمو وتجد في كل عهد من يهتم بها ، ففي عهد الفاطميين نشطت وزاد نشاطها ، وأثمرت في عهد الأيوبيين ، واشتغل بها الأمراء والملوك .

(١) المدارس النحوية ص ٣٣١ .

وفي عهد المماليك اتسعت دائرة الدراسة وكان من علماء هذا العهد ابن هشام الذي ملأ الأسماع بعلمه ، وخلد بمكتبة النحو ما حفظ اسمه ، وسجل نشاطه من مؤلفات مازالت قبلة الدارسين ، ومورد الباحثين .

المنهج المصري :

اتجه النحاة المصريون في اتجاهين : اتجاه يتمسك بالقديم ويسير على منواله ، ويتخذ خطة السير البصرية من الاهتمام بالعلل والأقيسة أو الاكتفاء بالسماع كما هو منهج الكوفيين ، واتجاه آخر لا يقنع بآراء القدماء وإنما يناقشها وقد يؤيدها ، وقد ينكرها برأى جديد ومن هؤلاء ابن هشام .

موقف السابقين لابن الأنباري من الاتجاهات المختلفة

سبق الحديث عن الخلاف وأسبابه بين البصريين والكوفيين وتاريخ الخلاف تاريخ قديم حيث كان مصاحبا لنشأة النحو ، وهذا طبيعي لأن النصوص التي تعتمد عليها النحاة كانت متعددة المصادر ، وكان لاختلاف اللهجات أثره الواضح فيها ، وقد نما هذا الخلاف بنمو النحو ، فكلما تقدمت دراسة النحو وأقبل عليها العلماء اتسعت ساحة الخلاف بينهم ، وقد بدأ الخلاف يسيرا في مسائل محددة ، ومن ذلك قول سيبويه^(١) : وسألت الخليل عن قوله : ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبين^(٢) فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل فهلا خيرا من ذلك ، كأنه قال : ألا تروني رجلا جزاه الله خيرا .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٣٠٨ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٢) قائله عمرو بن قعاس .

وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا ، وزعم أن قوله :
لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع^(١)
على الاضطرار ، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك . والذي قال مذهب .
ومن ذلك أيضا قول سيويه^(٢) : وسألت الخليل رحمة الله ويونس عن نصب
الصلتان العبدى .

أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب نواضع
فرعما أنه غير منادى وإنما انتصب على غير إضمار ، كأنه قال : يا قائل
الشعر شاعرا ، وفيه معنى حسبك به شاعرا كأنه حيث نادى قال حسبك به
ولكنه أضمر كما أضمرنا في قوله تالله رجلا وما أشبهه مما ستجده في الكتاب إن
شاء الله عز وجل .

ولم يتخذ الخلاف شكله الحاسم إلا بعد أن ظهرت معالم مدرستي البصرة
والكوفة ، وبدأ العلماء يبحثون في المسائل ، ويدرسون الآراء ، وظهر الخلاف في
شكل المناظرات وأذكى شعلة الخلاف والأمراء بعقد مجالس تجمع بين المشهورين
من المدرستين ثم إثارة المشكلات ليدلى كل منهم فيها بدلوه ، مما سجلته الكتب
العلمية بإسهاب وأول كتاب ألف في الخلاف بين النحويين (كتاب اختلاف
النحويين)^(٣) .

ثم جاء ابن كيسان المتوفى سنة ٢٢٩ هـ فألف كتاب (ما اختلف فيه
البصريون والكوفيون)^(٤) .

قال عنه الخطيب : إنه كان يحفظ المذهب البصرى والكوفى فى النحو لأنه
أخذ عن المرد وثعلب وكان أبو بكر بن مجاهد يقول : إنه أنحى منهما . قال

(١) قاله أنس بن العباس .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٣) ألفه أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب — بغية الوعاة ص ١٧٣ .

(٤) بغية الوعاة ص ٨ .

ياقوت لكنه إلى مذهب البصريين أميل ، وكان ابن الأنباري يقول : أنه خاض
المذهبين فلم يضبط منهما شيئا^(١) .

وطرق هذا الباب أيضاً عبد الرحمن بن إسحاق^(٢) أبو القاسم الزجاجي بكتابه
(الإيضاح في علل النحو) ، ويذكر فيه بعض المسائل التي اختلف فيها
البصريون والكوفيون ، وعرضه تغلب عليه الناحية الفلسفية المنطقية .

كما ألف أبو جعفر النحاس كتاب (المقنع^(٣)) في اختلاف البصريين
والكوفيين) وقد رد فيه على ثعلب ، ثم ألف بعد ذلك ابن درستويه (كتاب الرد
على ثعلب في اختلاف النحويين) ، وألف عبد الله الأزدي [كتاب
الاختلاف] ، والرماني (كتاب الخلاف بين النحويين^(٤)) وكتاب (الخلاف
بين سيويوه والمبرد) وابن فارس كتاب (كفاية المتعلمين) .

ثم يأتي ابن الأنباري فيؤلف كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين
النحويين البصريين والكوفيين) .

ومتابعة هذا النشاط في التأليف في الاختلاف تستنبط أن هذا الموضوع لفت
أنظار الكثير من علماء النحو ، واستنفد كثيراً من نشاطهم ، وقد تكون هذه
المؤلفات هي التي هيأت لابن الأنباري المنهج الذي اتجه إليه في علاجه لمسائل
الخلاف .

(١) بغية الوعاة ص ٨ ، المدارس النحوية ص ٢٤٨ .

(٢) بغية الوعاة ص ٢٩٧ .

(٣) بغية الوعاة ، ونشأة النحو ص ١٥٧ ، ليس له وجود .

(٤) بغية الوعاة ص ٣٠١ .

منهج ابن الأنبارى فى عرض مسائل الخلاف وتحديد موقفه منها

لقد استفاد ابن الأنبارى من الدراسات السابقة ، وبخاصة من الدراسات اللغوية التى سبقته ، وهى دراسات الخليل وسيبويه وابن السراج وابن جنى ، كذلك استفاد من الدراسات الفقهية التى اهتمت بمزج أصول المنطق بالفقه وتأثيرهما فى دراسة النحو .

يقول السيوطى فى بغية الوعاة^(١) : (إنه قرأ الفقه على سعيد بن الزرار ، وحصل طرفا صالحا من الخلاف ، وصار معيدا للنظامية ، وكان يعقد مجلس الوعظ ، ثم قرأ الأدب على ألى جعفر الجواليقى ، ولازم ابن الشجرى حتى برع وصار من المشار إليهم فى النحو . ومن تتبع تاريخ ابن الأنبارى نجد أنه قرأ كتاب سيبويه وشرحه للسيرافى على أستاذة ابن المقرئ . وقد نقل بعض المقاطع من الكتاب ، وأشار إلى شرحه غير مرة ، وفى هذا من العلم النحوى ما لا يخفى^(٢)) .

(١) بغية الوعاة ص ٣٠١ .

(٢) كتاب الخلاف النحوى ص ٩٩ .

نزعة ابن الأنباري

يقول نايل الذي نشر كتاب الإنصاف : إنه ينزع في هذا الكتاب نزعة بصرية واضحة ، وهذه النزعة استمدتها من أئى على الفارسي ومنهجه ، وقد وقف مع البصريين في جمهور المسائل التي أحصاها ، ورجح مذهب الكوفيين في سبع مسائل هي العاشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون ، والسبعون ، والسابعة والتسعون ، والواحدة ، والسادسة بعد المائة ، فهو يجرى في جمهور آرائه مع البصريين .

ويقول الأستاذ الحلواني^(١) : إن مذهب أئى البركات بصري لا مرأى ، ومظاهر بصريته تتمثل بما يلي :

١ - تمسكه بالمصطلحات البصرية ، وإذا استعمل مصطلحات كوفية فإنه يسوقها على السنة نحاة الكوفة .

٢ - اعتماده على الأصول البصرية في الاحتجاج والقياس والعلة ونظرية العامل ، وكثيرا ما يبدو أشد تمسكا بهذه الأصول من أعلامهم .

٣ - تصريحاته غير المباشرة التي تدل على ميله إلى نحو البصريين كقوله : غير أن هذا القول — وإن كان عليه كثير من البصريين — إلا أنه لا يخلو من ضعف . ويستطرد المؤلف فيقول : إن الرجل لا تقوده العصبية المذهبية ، ومما يشير إلى أن أبا البركات لم يكن ذا عصبية أن موقفه من نحاة البصرة مبني على تحكيم الأصول التي ارتضاها أسلافه من البصريين ، وارتضاها عقله الواعي المثقف .

(١) الخلاف النحوى ص ٩٨ .

طريقة عرضه لمسائل الخلاف

يبدأ ابن الأنباري عرضه في جميع المسائل التي عالجها بقوله : ذهب الكوفيون^(١) إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء ، ثم يعرض وجهة نظر الكوفيين بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا ... وبعد ذلك يعرض وجهة نظر البصريين بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا ... ثم يذكر رأيه كقوله في هذه المسألة : والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ، ثم يبدأ بالرد على الرأي المرجوح في نظره . وقد التزم في جميع المسائل هذه الطريقة حيث يبدأ بالكوفيين ، وأعتقد أنه يلتزم ذلك حتى لا يتهم بالتعصب للبصريين . كما أنه لا يذكر النحوي الذي يأخذ عنه الفكرة ، ويكتفى بنسبة القول إلى المذهب كله ، فهو بهذا يمثل شخصية الحكم الذي لا يدلي برأيه إلا بعد استقصاء ودراسة حتى إذا حكم كان حكمه بعد اقتناع ووفق ما يرى في أدلة الطرفين مع ميل إلى التفصيل المدعم بالدليل والحجة .

ومع هذا ومع المتابعة الدقيقة لمسائل الخلاف واستقصاء الأدلة والحجج ألاحظ أن النحويين يفرضون على العرب الناطقين بلغتهم على سجيته سلطان النحو الذي استخلصوا قواعده وقوانينه دون نظر إلى البيئة اللغوية التي ينتمي إليها الشاعر ولو رجعنا إلى ابن جنى لوجدناه يؤمن بالتأثير الذي يحدث بين اللهجات على ألسنة العرب ، ويرى أن العرب قد يتأثر بلهجة لقييلة غير لهجة قبيلته ، وربما يختار منها ما يخف على لسانه ، ولكن النحويين بصفة عامة غير مؤمنين بما قاله ابن جنى ولهذا اتسعت شقة الخلاف ، وإن كان الخلاف شكليا في كثير من المسائل لا تترتب عليه آثار إعرابية .

وإذا استعرضنا المسائل التي عرضها ابن الأنباري نجد أن الخلاف في كثير منها لا يتعدى مناقشة فلسفية لا صلة لها بسلامة العبارة ، ولا يترتب على الخلاف فيها أثر إعرابي ، ولذا فأنا أعرضها مراعيًا هذه الناحية :

(١) المسألة العاشرة .

- ١ - الاسم مشتق من الرسم أو السمو .
- ٢ - الأسماء الستة معربة من مكانين أو من مكان واحد .
- ٣ - الألف والواو والياء في الشبهة وجمع المذكر إعراب أو علامات إعراب .
- ٥ - عامل الرفع في كل من المبتدأ والخبر .
- ٦ - العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور .
- ٧ - الخبر الجامد هل يتحمل ضمير المبتدأ ؟
- ١٠ - العامل في الاسم المرفوع بعد لولا .
- ١١ - العامل في المفعول به النصب .
- ١٢ - العامل في الاسم المشغول عنه .
- ١٩ - ما الحجازية هل هي عاملة في الخبر ؟
- ٢٢ - إن المؤكدة هل هي عاملة في الخبر ؟
- ٢٦ - اللام الأولى من لعل زائدة أو أصلية ؟
- ٢٨ - أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل ؟
- ٢٩ - عامل النصب في الظرف الواقع خبراً .
- ٣٠ - عامل النصب في المفعول معه .
- ٣٥ - هل تكون إلا بمعنى الواو ؟
- ٤٠ - كم مفردة أو مركبة ؟
- ٥٥ - واو رب تعمل بنفسها أو بتقدير رب .
- ٥٩ - أين في القسم مفرد أو جمع يمين ؟
- ٦٢ - كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى أو معنى فقط ؟
- ٦٤ - هل يجوز أن تجي واو العطف زائدة ؟
- ٧١ - سبب بناء الآن .
- ٧٢ - فعل الأمر للمواجه معرب أو مبني ؟
- ٧٣ - علة إعراب الفعل المضارع .
- ٧٤ - علة ارتفاع المضارع .
- ٧٥ - عامل النصب في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

٧٦ - العامل في المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء : الأمر —

النهي — النفي — الاستفهام — التمني — العرض .

٧٩ - لام كي هل هي الناصبة بنفسها أو باضمار أن .

٨٣ - هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها ؟

٨٥ - عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية .

٨٩ - إذا وقعت إن بعد ما فهل هي زائدة أو لتوكيد النفي ؟

٩٠ - معنى إن ومعنى اللام في نحو : وإن كادوا ليستفزونك .

٩٢ - السين أصلها سوف أو هي أصل بنفسه ؟

٩٣ - المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع .

٩٥ - الحروف التي وضع عليها الاسم في ذا والذي .

٩٦ - الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي .

٩٧ - الموضع الإعرابي للياء والكاف في لولاي ولولاك .

٩٨ - الضمير في إياي وإياك وإياه .

١٠٤ - هل يكون للمحلى بآل صلة كالموصول ؟

١٠٥ - همزة بين بين ساكنة أو متحركة ؟

١٠٧ - حركة همزة الوصل في عين الفعل .

١٠٨ - هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟

١١١ - سبب حذف علامة التانيث من نحو خائض وطاق .

١١٢ - سبب حذف الواو في نحو يعد — يزن .

١١٩ - علام ينتصب خير كان وثاني مفعولي ظننت ؟

١٢١ - رب اسم أو حرف جر ؟

الخلافا بينهما شكلي يبدو في التعليل وذكر الأسباب للوضع الموجود الذي

جاءت عليه الكلمة في التعبير .

ولنعرض إحدى المسائل لئلا نرى أن الحديث الطويل الذي دار حولها لم يغير من أمر مادتها شيئاً :

فالمسألة رقم (٣) تقول : ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في الثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها الإعراب . وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب . وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن الثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع .

واحتج البصريون بقياس آخر وهي أنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على الثنية والجمع ، فالواحد يدل على المفرد ، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على الثنية والجمع ، ولما زيدت بمعنى الثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى ، فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حبل ، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب ، فكذلك هذه الحروف ها هنا .

فهذه صورة خلاف احتج فيها الكوفيون بقياس أنها تتغير كتغير الحركات ، واحتج البصريون بقياس آخر كما ذكرت .

والنتيجة واحدة حيث لم يغير الخلاف من وضع الكلمة وضبطها مما يدل على أن الخلاف لمجرد الخلاف .

أما باقي المسائل فتدور حول آيات قرآنية وأبيات وأمثال عربية يستدل بها كل فريق ، ويعرض لها الفريق المعارض بالتأويل والتقدير حتى ينتصر على الفريق الآخر .

ولنضرب لذلك مثلا المسألة (٧٧) من مسائل الخلاف : فقد ذهب الكوفيون إلى أن (أن) الناصبة للمضارع تعمل محذوفة ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى : « وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله (١) » في قراءة عبد الله بن مسعود حيث نصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة لأن التقدير فيه

(١) سورة البقرة آية ٨٣ .

أن لا تعبدوا إلا الله فحذف أن ، وأعملها مع الحذف ، فدل على أنها تعمل
النصب مع الحذف . وقال طرفة :

ألا أبهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ؟
فنصب أحضر لأن التقدير فيه (أن أحضر) فحذفها وأعملها مع الحذف .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف
أنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغي ألا تعمل
مع الحذف من غير بدل ، والذي يدل على ذلك أن (أن) المشددة التي تنصب
الأسماء لا تعمل مع الحذف ، وإذا كانت (أن) المشددة لا تعمل مع الحذف ،
فإن الخفيفة أولى ألا تعمل .

وبتأية المناقشة نجد أن البصريين قد حكموا على قراءة ابن مسعود بأنها قراءة
شاذة مع أن ابن مسعود لا يلجأ إلى قراءة شاذة لأنه صحابى ولا شك أنه سمعها
من الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما أنه عربى فصيح يحتج بكلامه .
وسبب ذلك أنها خالفت قواعدهم .

ثم ادعوا أن البيت :

ألا أبهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
برفع : أحضر .

كما قالوا : إن من روى البيت بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس من
أعمال [أن] مع الحذف فلا يكون فيه حجة .

ولكن صحت الرواية بالنصب فهذا محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب
عن طريق الغلط .

ولننظر كيف حكموا على البيت بالغلط ؟

فهذا الاتجاه من النحاة بإصرارهم على إخضاع القرآن ، وكلام العرب لما وضعوه
من قواعد دليل التكلف والمبالغة فى التعصب ، ولو أدى ذلك إلى ارتكاب مثل ما
ارتكبوا .

وكان الأولى أن نحترم جميع ما جاء وأن يكون ذلك رخصة وسعة في اللغة حيث أن بعض اللهجات جاءت بمثل هذا ، بدليل أنهم قالوا فيما بعد إن من العرب من لا يعمل [أن] مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بما .

إذاً هناك لهجات وردت عن عرب عندهم أصالة في النطق والتعبير ، فلماذا نحكم على بعض اللهجات بالشذوذ والضعف وعلى البعض الآخر بالأصالة والقوة مع أنه ورد بالقرآن وبكلام العرب ما يؤيد الجميع .

فالحكم على إحداها بالصحة والقوة وعلى الأخرى بالخطأ والضعف تعصب للرأى وتكلف .

وهكذا نجد الكثير من مسائل الخلاف تدور حول حوار كلامى يستعرض فيه كل فريق ما لديه من أدلة وبراهين لا نهاية لها مما خرج بالنحو من مساره في حماية اللغة والحفاظ عليها إلى حلبة للمطارحات الذهنية والمساجلات المنطقية ، ونسيت في هذا الخضم الوظيفة الحقيقية التى من أجلها وضع النحو .

وسأعرض للمسائل التى فأت صاحب كتاب الإنصاف موضحاً فيها رأى كل فريق ومرجحاً ما أراه متفقاً مع النص العربى دون تعصب للرأى متوخياً خدمة اللغة وسلامة التعبير .

الباب الثاني

المفردات

الباب الثاني

المفردات

دراسة المفردات

الباب الثانى

المفردات

همزة الوصل

إذا

أل

إلى

أم

أمس

أن

ان

أو

أى

الباء

بله

حتى

حيث

دون

سوى

الفاء

فى

كأين

كذا

كى

كيف
اللام
لات
لذن
لعل
لن
لو
ما
من
من
منذ ومنذ
مهما
نون الوقاية
هلم
الواو
وسط

المسألة (١)

همزة الوصل

لماذا سميت همزة الوصل بهذا الاسم^(١) ؟

قال الكوفيون : (إن السبب في تسميتها أنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها) . وقال البصريون : (إن السبب في تسميتها وصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن وكان الخليل يسميها سلم اللسان) .

لا مانع من أن يكون سبب التسمية أنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ووصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن .

أصل همزة الوصل :

مذهب^(٢) البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرة وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفاً وضمت في بعضها اتباعاً . وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن اتباعاً للثالث ، وأورد عدم الفتح في اعلم وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر .

ویمتابة ما ذكره العلماء لحركة هذه الهمزة نجد أن لها سبع حالات هي :
الأولى : وجوب الفتح وذلك في همزة (ال) وكل هذه الحالات المبدوء بها كما لا يخفى .

الثانية : وجوب الضم وذلك في نوعين :

- (أ) الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل إذا بنى للمجهول انطلق به واستخرج .
(ب) أمر الثلاثي المضموم مثاله نحو : اخرج واكتب^(٣) .

(١) ح ٤ ص ٢٧٣ الأشونى .

(٢) أشونى ح ٤ ص ٢٧٩ .

(٣) وحكى ابن جنى في المصنف سماع الكسرة في هذه الهمزة عن بعض العرب وقال العلماء إنه لغة رديئة . انسان ح ٤ ص ٢٧٨ .

الثالثة : رجحان الضم على الكسر وذلك في نحو (اغزى يا هند) وإنما رجح الضم نظرا إلى صحة عين الفعل في الأصل وجاز الكسر نظرا إلى الحالة العارضة بكسر العين لياء المخاطبة .

الرابعة : رجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة (اسم) لأن الأغلب في حركة همزة الوصل الكسر .

الخامسة : رجحان الفتح على الكسر وذلك في ايمن وايم لكثرة استعمالها في القسم ولذا قل الكسر .

السادسة : جواز الضم والكسر والإشمام وذلك في نحو اختار ، وانقاد إذا بنيا للمجهول فنقول اختير وانقيد بضم الهمزة والحرف الثالث .

السابعة : وجوب الكسر وذلك فيما عدا ما ذكر من الأسماء الاثنى عشر والأفعال المزيدة وهي الأحد عشر وزنا ومصادر هذه الأفعال .

لهذا لا نستطيع أن نجزم بأصالة الكسرة كما هو مذهب البصريين وإنما الحركة حسب ظروف الكلمة .

المسألة (٢)

الخلاف في إذن

التصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف .
وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم .

واخذيت حول إذن يدور في مجالات :

المجال الأول : حول كونها بسيطة أو مركبة ، ورأى أنها بسيطة لأن هناك أداة أخرى هي (إذ) ، والحديث حول هذا الموضوع لا يجدى ، وفلسفة مبنية على الفرض ، والتخمين .

المجال الثاني : حول الحرفية والاسمية ، ووضعها في التعبير يؤكد حرفيتها لأنها تأتي للجواب كما تأتي أحرف الجواب الأخرى : نعم ، ولا ، ولى .

المجال الثالث : حول عملها النصب في الفعل المضارع ، فقد اشترط النحاة لعملها ثلاثة شروط^(١) الأول : أن تصدر في أول الجواب ، الثاني أن يكون المضارع بعدها مستقبلا ، الثالث أن تتصل بالفعل أو يفصل بينهما القسم ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب^(٢)

واغتفر ابن هشام في المغنى الفصل بلا النافية ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ، وحكى سيبويه^(٣) عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس بأنها غير مختصة .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٢٩٠ ، التصريح ج ٢ ص ٢٣٤ .

(٢) التصريح ج ٢ ص ٢٣٤ .

(٣) البيت لحسان بن ثابت .

(٤) التصريح ج ٢ ص ٢٣٥ .

يبدو من هذا الحديث حول (إذن) أن ما ورد عن العرب من إعمالها قليل
ومما يؤيد هذا تلك الشروط التي اتفق عليها النحاة ، وقد نص سيبويه على أن
بعض العرب يلغى عملها مع وجود الشروط التي اشترطها النحاة وذلك لعدم
اختصاصها وهو رأى جيد .

المسألة (٣)

الخلاف فى (ال)

ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف (ال) بجملتها وتبع الخليل فى ذلك ابن كيسان وصححه ابن مالك فهى حرف ثنائى الوضع بمنزلة قد وهل (١) .

قال ابن جنى (٢) وكان الخليل يسميها (ال) ولم يكن يسميها الألف واللام .

وذهب سيبويه أن حرف التعريف (اللام فقط)

قال أبو حبان (٣) : وجميع النحاة (اللام) .

فأهمزة عند الخليل همزة قطع أصلية ، وصلت لكثرة الاستعمال وعند سيبويه وجميع النحاة من بصريين وكوفيين زائدة لا مدخل لها فى التعريف .

يقول الأشمونى : « والقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وهمزة الوصل مكسورة ، وإن فتحت فلعارض ، وللوقف عليها فى التذكر ، وإعادتها بكما لها حيث اضطر إلى ذلك كقول الشاعر (٤) :

يا خليلي أربعا واستخيرا ال منزل الدارس عن حى حلال

مثل سحق البرد عفى بعدك ال قطر مغناه وتأويب الشمال

ودليل الرأى الثانى : شيئان

الأول : هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه .

(١) الأشمونى ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) اضع ج ١ ص ٧٨ .

(٣) انصدر السابق .

(٤) قافهما عبيد بن الأبرص .

الثاني : أن التعريف ضد التكثير وعلم التكثير حرف آحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك .

يقول الأشمونى^(١) : (فيهما نظر لأن العامل يتخطى (ها) التنبيه في قولك مررت بهذا وهى على حرفين ، ولا المبنية من علامات التكثير وهى على حرفين) .
الواضح من مناقشة النحاة أن سيبويه قد ورد عنه التأيد لرأى الخليل^(٢) .
والانفراد برأى آخر وهو أن المعرفة اللام فقط ، وأرى ما رآه الخليل ، وهو أن المعرفة أل لأن دعوى زيادة الهمزة بعيدة نظراً لأن الحرف الزائد غير لازم ، ويجوز في كثير من الأحيان الاستغناء عنه ولم يرد عن العرب حذف الهمزة والاقتصار على اللام ، كما أن الادعاء بأن المعرفة الهمزة واجتلبت اللام للفرق بين الاستفهام والتعريف يرد عليه استعمال الهمزة للنداء والاستفهام والأسلوب هو المميز بينهما فالخلاصة أن المعرفة أل .

أل .. عهدية وجنسية :

ما ذكر من تقسيم ال إلى عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور^(٣) ، وخالف أبو الحجاج يوسف ابن معزوز ، فذكر أن أل لا تكون إلا عهدية ، فإذا قلت إن الدينار خير من الدرهم ، فمعناه هذا الذى عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذى عهدت على شكل كذا .. اللام للعهد أبداً لا تفارقه . وقال ابن عصفور : لا يبعد عندى أن تسمى الألف واللام اللتان للتعريف الجنسى عهديتين ، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة قد فهموها ، والعهد تقدم المعرفة .

(١) الأشمونى ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) الأشمونى ج ١ ص ١٧٦ حيث يقول : أل بجملتها حرف تعريف كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه .

(٣) الجمع ج ١ ص ٨٠ ، ابن عقيل ج ١ ص ٨٩ .

والألف واللام تكون للعهد كقولك : لقيت رجلا فأكرمت الرجل ، وقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول^(١) » ولاستغراق الجنس نحو : « إن^(٢) الإنسان لفي خسر » ، وعلامتها أن يصلح موضعها كل ، ولتعريف الحقيقة نحو : الرجل خير من المرأة ، أى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

وحاصل ما يقال فيها أنها قسمان : عهدية وجنسية ، وكل منهما ثلاثة أقسام : فالعهد إما ذكرى نحو : « فعصى فرعون الرسول » ، أو علمى وهو أن يتقدم لمصحوبها علم نحو : إذ هما في الغار^(٣) ، أو حضورى وهو أن يكون مصحوبها حاضرا نحو : « اليوم أكملت لكم دينكم^(٤) » .

والجنسية إن لم تخلفها كل لا حقيقية ولا مجازا فهي لبيان الحقيقة من حيث هى نحو : « وجعلنا من الماء كل شيء حى^(٥) » ، وإن خلفتها كل حقيقة فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو : أنت الرجل علما ، فإنه لو قيل أنت كل رجل علما لصح من جهة المجاز على معنى أنك اجتمع فيك كل ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كما لك في العلم .

ويرى الجمهور^(٦) أنها تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه ، وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها موصول حرفى ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولا ، واستدل بتخطى العامل لها ، وردوا بعود الضمير عليها فى نحو : قد أفلح المتقى ربه ، ورد الأول بأنها لا تؤول بمصدر ، والثانى بدخولها على الفعل .

(١) سورة المزمل آية ١٦ .

(٢) سورة العصر آية ٢ .

(٣) سورة التوبة آية ٤٠ .

(٤) سورة المائدة آية ٣ .

(٥) سورة الأنبياء آية ٣٠ .

(٦) التمعن ج ١ ص ٨٤ ، ٨٥ — الكافية ج ٢ ص ١٣٧ .

وقد اختلفوا في اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول ، فقال المازني هي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة نحو : الرجل والفرس ، وقال غيره : إنها اسم موصول ، وذهب الزمخشري إلى أنها منقوصة من الذى وأخواته ، وذلك لأن الموصول مع صلته التى هي جملة بتقدير اسم مفرد فتناقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون أحد جزأها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه ، قالوا فى الذى اللذ بسكون الذال ، ثم اقتصروا منه على الألف واللام ، وتارة بحذف بعض الصلة .

والأولى أن نقول : اللام الموصولة غير لام الذى لأن لام الذى زائدة بخلاف اللام الموصولة ، قالوا الدليل على أن هذه اللام موصولة رجوع الضمير إليها فى السبعة نحو : الممرور به زيد ، أجاب المازني بأن الضمير راجع إلى الموصوف المقدر ، ففى : الضارب غلامه زيد : الرجل الضارب غلامه زيد ، وفيما ارتكبه يلزم محذوران أحدهما إعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على أحد الأمور الخمسة .. أى : الموصول ، وذى الحال ، والمبتدأ ، وحرف النفى ، وحروف الاستفهام ، وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الأخفش ، ومذهبه فى هذا غير مذهبهم ، والثانى رجوع الضمير على موصوف مقدر ، فإن قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع إليه كما فى قوله تعالى : « فمنهم ظالم لنفسه » ، فإن ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع إليه .

والذى اختاره أن أل الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول موصول اسمى ، لأن أل المعرفة من خواص الأسماء ، والأصل فى الاسم الجمود ، أما اسم الفاعل والمفعول فمشتقان ويعملان عمل الفعل بدليل عطف الفعل عليهما فى نحو قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا^(١) » . فأل فيهما اسم موصول .

(١) سورة الحديد آية ١٨ .

نيابة ال عن الضمير :

اختلف في نيابة آل عن الضمير المضاف إليه^(١) ، فمنعه أكثر البصريين ، وجوزه الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين ، وخرجوا عليه : فإن الجنة هي المأوى . و مررت برجل حسن الوجه ، والمانعون قدروا له ، ومنه ، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة ، وقال الزمخشري في : وعلم آدم الأسماء كلها إن الأصل أسماء المسميات فجوزوا إنابتها عن الظاهر .

وقال أبو شامة في قوله : بدأت باسم الله في النظم إن الأصل نظمي ، فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم ، قال ابن هشام : والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب .

ويقول الرضي^(٢) : وتكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو : مررت برجل حسن الوجه أى وجهه ، وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة إذا كانت جملة ، والخبر المشتق ، ويجوز في غيره كقول الشاعر :

لحافى لحاف الضيف والبرد برده ولم يلهنى عنه غزال مقنع^(٣)
ومن رأى أن دعوى نيابة آل عن الضمير المضاف إليه سواء في ذلك رأى الكوفيين الذين يميزون ذلك بلا حدود ، ورأى البصريين الذين يميزونه بحدود غير جديرة بالتأييد .

(١) الجمع ج ١ ص ٨٠ ، الكافية ج ٢ ص ١٣١ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ١٣١ .

(٣) قائله : عتبة بن مسكين الدرامي — الحزانة ج ٤ ص ٢٥٤ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

وأرى أن : فإن الجنة هي المأوى — أسلوب ، و : فإن الجنة مأواه — أسلوب آخر ، واستعمال أل في الأسلوب الأول مقصود ، ويفوت القصد البلاغي بفواته لأن استعمال ال يفيد الشمول — شمول جميع من يتصف بهذه الصفات ، ووجود الضمير بصيغة المفرد يجئ على مراعاة لفظ من ، ومن المراد به هنا من يتصف بهذه الصفة ، فاستعمال ال أبلغ باعتبار مراعاة المعنى ، لأن المعنى على ذلك أن الجنة هي المأوى لكل من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى .

المسألة (٤)

إلى

(إلى) حرف له عدة معان وقد أفاد القراء أن من بين معانيها التوكيد وذلك إذا كانت زائدة واستدل على ذلك بقوله تعالى : « ربنا واجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم »^(١) على قراءة تهوى بفتح الواو لأن الفعل « هوى يهوى » بمعنى أحب والمراد : فاجعل أفئدة من الناس تهوهم أى تحبهم ويبدو أن استشهاد القراء بالآية على أساس قراءة وردت من بعض القراء على غير المشهور ، فالتكلف واضح فى ذلك ويمكن حمل هذه القراءة على تضمين تهوى معنى تميل وهو يتعدى بإلى فليست على ذلك بزيادة ، فالقول بزيادتها لا يعتمد على دليل ينص على الزيادة ، وقال الكوفية^(٢) وطائفة من البصرية : تأتى (إلى) بمعنى (مع) أى المعية ، وذلك إذا ضمت شيئا إلى آخر فى الحكم به أو عليه ، أو التعلق ، كقوله تعالى : « من أنصارى إلى الله » . وقوله : « وأيديكم إلى المرافق »^(٣) ، وقولهم : الذود إلى الذود إبل .

قال الرضى^(٤) : « والتحقيق أن (إلى) هذه للانتهاء ، فقوله : إلى المرافق .. أى مضافة إليها ، والذود إلى الذود .. أى مضافة إلى الذود » . وقال غيره : وما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل وإبقاء إلى على أصلها والمعنى فى قوله : من أنصارى إلى الله ، من يضيف نصرته إلى نصره الله ، وإلى حيثئذ أبلغ من مع ، لأنك لو قلت : من ينصرنى مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك وقيل : التقدير : من ينصرنى حال كوفى ذاهبا إلى الله . ليست هناك ضرورة إلى

(١) إبراهيم . آية ٣٧ .

(٢) المغنى ج ١ تحقيق محبى الدين .

(٣) سورة آل عمران . آية ٥٢ .

(٤) الكافية ج ٢ ص ٣٢٤ .

إضافة معان آخر إلى ما للحرف (إلى) من معان وفي الأمثلة التي استشهد بها الكوفيون يمكن — كما قال الإمام الرضى — أن تبقى (إلى) بمعناها والمعنى مستقيم كما وضع ، وبلا تضمين العامل أى معنى آخر غير معناه المقصود وبذلك تبقى (إلى) على معناها .

المسألة (٥)

أم

تأتى أم متصلة وهى المعادلة لهزمة الاستفهام ، وهى على تقدير (أى) لأنها تفصيل ما أجملته (أى) ، وينبغى أن يجتمع فى أم المتصلة ثلاثة شرائط :

- ١ - أن تعادل همزة الاستفهام .

- ٢ - أن يكون السائل عنده علم أحدهما .

- ٣ - ألا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

كما تأتى منقطعة وهى المقدرة بـ (بل) ، ولا يقع بعد أم هذه إلا جملة لأنه كلام مستأنف لأنها فى هذا الوجه إنما تعطف جملة على جملة إلا أن فيها إبطالا للأولى وتراجعا عنها ، أو انتقالا .

ويرى البصريون أن أم هذه مقدرة ببل والهمزة ، (فبل) للإضراب عن الأول ، و (الهمزة) للاستفهام عن الثانى ، ويقولون إنها ليست مقدرة بـ (بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها لأن ما بعد (بل) متحقق ، وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه مظنون ، ولو كانت مقدرة بالهمزة وحدها لم يكن بين الأول والآخر علاقة ، والدليل على أنها ليست بمنزلة بل مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى : « أم

اتخذ مما يخلق بنات (١)؟ « ، وقوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون ؟ » (٢) إذ يصير ذلك متحققا تعالى الله عن ذلك (٣) .

ويرى الكوفيون (٤) أنها قد تقد بـ (بل) دون الاستفهام كما في قوله تعالى : « أم هل تستوى الظلمات والنور ؟ » (٥) ، وقوله تعالى : « أم من هذا الذي هو جند لكم ؟ » (٦) لأن الاستفهام موجود في الآيات .

يقول الدماميني : إن أهل البلدین متفقون على أن (أم) تحيى للإضراب المجرد وإنما الخلاف في تسميتها حيثئذ منقطعة ، فالكوفيون يسمونها منقطعة ، والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة ... فهو أمر لفظي .

وأرى أن الكوفيين أكثر توفيقا في هذه المسألة لأن رأيهم يتفق والنصوص القرآنية فبعض هذه النصوص يقتضى تقدير (أم) بـ (بل) فقط كما في قوله تعالى : « أم هل تستوى الظلمات والنور ؟ » ، وبعضها يقتضى تقدير (أم) بـ (بل) والهمزة كما في قوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون ؟ » .

وقال بزيادتها (٧) أبو زيد مستشهدا على ذلك بقوله تعالى : « ونادى فرعون في قومه قال يا قوم أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذى هو مهين ولا يكاد يبين (٨) » فالتقدير : « أفلا تبصرون أنا خير » ويستدل ابن هشام على محبتها زائدة بقول ساعدة بن جؤية :

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم
وذلك لأن ما بعدها معمول (شعرى) والخبر محذوف .

(١) سورة الزخرف آية ١٦ .

(٥) سورة الرعد آية ١٦ .

(٢) سورة الطور آية ٣٩ .

(٦) سورة الملك آية ٢٠ .

(٣) المفصل شرح ابن عيش ج ٨ ص ٩٨ .

(٧) المغنى حاشية الأمير ج ١ ص ٤٧ .

(٤) الأشموني ج ٣ ص ١٠٤ .

(٨) الزخرف آية ٥١ .

والحقيقة أن (أم) في الآية ليست بزائدة بل هي منقطعة بمعنى (بل) كما أن ابن هشام اعتمد في قوله بزيادتها على البيت السابق فقط ووضح أن شاهدا واحدا لا يقوى على إثبات قاعدة .

وأرى أن وجودها في البيت ضرورة شعرية ، على أن البيت قد روى :
يا ليت شعري ألا منجى ...

المسألة (٦)

أمس

أمس^(١) اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر ، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ، فإن استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب ، وعلة بنائه تضمينه معنى الحرف وهو لام التعريف .

وقال ابن كيسان^(٢) : بنى لتضمنه معنى الفعل الماضي ، وقال قوم : علة بنائه شبه الحرف إذا افتقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه ، وقال آخرون : بنى لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه لأنه لا يختص بمسمى دون آخر .

وأجاز الخليل^(٣) في لقيته أمس أن يكون التقدير لقيته بالأمس فحذف الحرفين الباء واللام فتكون الكسرة — على هذا — كسرة إعراب .

(١) المجمع ج ١ ص ٢٠٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

وزعم قوم منهم الكسائي^(١) أنه ليس مبنيا ولا معربا بل محكى سمي لفعل الأمر من المساء كما لو سمي بأصبح من الصباح ، فقولك جئت أمس أى أمس الذى كنا نقول فيه أمسى عندنا .

وإن استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عند الحجازيين بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجرا كما لو كان حال استعماله ظرفا ، تقول ذهب أمسى بما فيه وأحببت أمسى ، وما رأيته مذهب أمسى . قال :

اليوم أعلم ما يحكى به ومضى بفضل قضائه أمس^(٢)

ونقل عن بنى تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر فى البناء على الكسر ويعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع ، قال شاعرهم :

اعتصم بالرجاء إن عن يأس وتناس الذى تضمن أمس^(٣)

ومن بنى تميم من يعربه إعراب ما لا ينصرف فى حالتي النصب والجر أيضا ، وعلته ما ذكر فى سحر من العدل والتعريف وعليه قول الشاعر :

إني رأيت عجبا مذهب أمسا عجائزا مثل السعالى خمسا^(٤)

ومنهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه فى الأحوال الثلاثة ، حكاه الكسائي وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه ، وهو مبنى على الكسر تشبيها بالأصوات .

وحكى الزجاجى أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فإن قارنه (ال) أعرب غالبا نحو : إن الأمس ليوم حسن ، قال تعالى : « كأن لم تغن بالأمس »^(٥) ومن العرب من يستصحب البناء مع (ال) قال :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب^(٦)

(١) المصدر السابق .

(٢) قائله ابن الأقرن .

(٣) لم يعرف قائله .

(٤) من أبيات سمعها أبو زيد من العرب — درر ص ١٧٥ ج ١ .

(٥) سورة يونس آية ٢٤ .

(٦) م يعثر له على قائل .

فكسر السين وهو في موضع النصب عطفا على اليوم ، قالوا : والوجه في تخريجه أن يكون . (ال) زائدة لغير تعريف ، واستصحب تضمين معنى المعرفة فاستديم البناء ، أو تكون هي المعرفة ويجر على إضمار الباء ، فالكسرة إعراب لا بناء ويعرب أيضاً حال الإضافة نحو : إن أمسنا طيب ، وحال التنكير مثل : مضى لنا أمس حسن . لا تريد اليوم الذي قبل يومك ، وحال التثنية وحال الجمع ، قاله ابن مالك ، وحال التصغير .

قال أبو حيان : وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر ذكر المبرد أنه يصغر فتتبعه عليه ابن مالك .

أعجبني رأى صاحب كتاب (النحو الوافي)^(١) حيث قال بعد التعريف به : وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ... ، وخير ما يستصفى منها أنه إذا كان مقرونا بأل فإعرابه وتصرفه هو الغالب ولا يكون ظرفا وإذا لم يكن مقترنا بأل فالأحسن عند استعماله ظرفا أن يكون مبنيا على الكسر دائما في محل نصب ، وإن لم يستعمل ظرفا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضا في جميع أحواله نحو : انقضى أمس بخير ، إن أمس كان حسنا ، لم أشعر بانقضاء أمس .

(١) النحو الوافي ج ٢ ص ٢٦٤ .

المسألة (٧)

وقوع أن بعد علم^(١)

أن بعد علم مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وإذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصية بعده ، ولذلك أجاز سيبويه : ما علمت إلا أن تقوم بالنصب قال : لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجزى مجرى قولك : أشير عليك أن تقوم وقيل : يجوز بلا تأويل ، وذهب إليه الفراء وابن الأنباري . والجمهور على المنع . وأجرى سيبويه^(٢) والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم ليتقن الخوف ، نحو : خفت ألا تفعل ، وخشيت أن تقوم ، ومنه قول الشاعر :

إذا مت فادفني إلى أصل كَرَمَةٍ تُرَوِّي عِظَامِي فِي الْمَمَاتِ عُرْفَهَا
ولا تدفني في القلابة فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتَ أَلَا أَذْوَقُهَا^(٣)

والقضية العامة التي تفهم من المناقشة أن العلم لا يناسبه إلا التوكيد ، وأن المخففة كالمثقلة في التوكيد ، وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع وهما لا يناسبان العلم ، ومعنى ذلك أن (أن) إذا جاءت بعد كل ما يفيد اليقين والاستقرار فهي مخففة من الثقيلة ، وإذا جاءت بعد ما لا يفيد ذلك فهي مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، وهذا ما يفيد كلام سيبويه والأخفش وهو الأنسب .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٢٨٢ ، التصريح ج ٢ ص ٢٣٤ ، المغني ج ١ ص ٣١ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ٢٨٢ .

(٣) قال البيهقي أبو محمد بن حبيب الثقفي الصحافي رضي الله عنه . العيني ج ٣ ص ٢٨٣ .

المسألة (٨)

إن النافية

من الحروف التي لا تختص وكان القياس ألا تعمل ولذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصريين والمغاربة وعزى لسيبويه^(١).

وأجاز إعمالها الكسائي^(٢) وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصححه أبو حيان لمشاركتها (لما) في النفي وكونها لنفي الحال وللسماع حكى عن أهل العالية (إن ذلك نافعك لا ضارك) (وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) وسمع الكسائي أعرابيا يقول يقول : (إنا قائما) فأنكرها عليه وظن أنها إن المشددة وقعت على قائم ، قال فاشتبه فإذا هو يريد إن أنا قائما فترك الهمزة وأدغم على حد : (لكننا هو الله ربي) وقرأ سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) وقال الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد إلا على حزبه المناحيس^(٣)
وقال آخر :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا^(٤)
وذهب بعضهم إلى أنها إذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها (إلا) نحو : « إن الكافرون إلا في غرور » . ويرده ما تقدم .

(١) المصع ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) لم يعرف قائله .

(٤) لم يعرف قائله .

العرب والعربية لغتهم مصدرنا ومرجعنا وقد بدا من عرض الشواهد واستعمالهم أن (إن) أتت عاملة عمل ليس وبهذا قال الكسائي وأكثر الكوفيين .

وواضح من كلام الكسائي أنه سمع الأعرابي ينطق بها عاملة كما أن قراءة من القراءات الشاذة جاءت بها وهي قوله تعالى : إن الذين تدعون من دونه عبادا أمثالكم^(١) » بنصب عبادا وإلى هذا ذهب المبرد أيضاً^(٢) .

المسألة (٩)

إن الشرطية^(٣)

زعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى : « فذكر إن نفعت الذكرى^(٤) » . وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التعليلية ، وجعل منه : اتقوا الله إن كنتم مؤمنين ، لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ، وحديث : وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، وقول الشاعر :

أَتَغْضِبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيْبَةً حَزَنًا جَهَارًا وَلَمْ تَغْضِبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ
قالوا^(٥) : وليست شرطية لأن الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت ، وأجاب الجمهور عن قوله تعالى : « إن كنتم مؤمنين » بأنه شرط جئ به للتبيين والإلهاب كما تقول لابنك : إن كنت ابني فلا تفعل كذا ، وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار بذلك للترك ، أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله إلا أن يموت منكم أحد قبل الدخول ، وهذا الجواب لا يدفع السؤال أو أن ذلك من كلام الرسول ﷺ

(١) سورة الأعراف آية ١٩٤ .

(٢) البيان في غريب القرآن . إعراب القرآن ، ابن الأنباري ج ١ ص ٣٨١ .

(٣) الصبا ج ٤ ص ٩ ، المغني ج ١ ص ٢٦ تحقيق يحيى الدين

(٤) سورة الأعلى آية ٩ .

(٥) المغني ج ١ ص ٢٦ .

لأصحابه حين أخبرهم بالنام فحكى ذلك لنا ، أو من كلام الملك الذى أخبره
فى المنام .

وأما البيت فمحمول على وجهين : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ،
والأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذى قتيبة ، إذ الافتخار بذلك
يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز . والثانى أن يكون على معنى التبيين ، أى
أتغضب إن تبين فى المستقبل أن أذى قتيبة حزتا فيما مضى .

لقد أجاب الجمهور عما زعمه قطرب والكوفيون ، ولا يمنع أن تفيد (إن)
المعنيين اللذين زعماهما مع كونها شرطية لأن الشرط ربط ، وهذا الربط قد يكون
محققا ، وقد يكون معلقا ، وقد يكون الأمر مبنيا على حكاية ما مضى وإعادة
صورته واستحضاره فلا تعارض بينهما .

المسألة (١٠)

إن^(١)

تكون إن نافية وشرطية كما سبق وزائدة وذلك في مواضع :

- ١ - بعد (ما) النافية كما تقدم .
- ٢ - بعد (ما) الموصولة كقول الشاعر :
يرجى المرء ما إن لا يراه^(٢) وتعرض دون أبعده الخطوب
- ٣ - بعد (ما) المصدرية كقول الشاعر :
ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد^(٣)
- ٤ - بعد (ألا) الاستفاحية كقول الشاعر :
ألا إن سرى ليلي فبت كيبا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا^(٤)
- ٥ - قبل همزة الإنكار : قيل لأعرابي : أخرج إن أخصبت البادية فقال : أنا إنيه منكر أن يكون رأيه على خلاف ذلك .
- وزعم قطرب : أن (إن) تأتي بمعنى قد وخرج عليه : فذكر إن نفعت الذكرى^(٥) .

وزعم الكوفيون : أنها تأتي بمعنى إذا وخرجوا عليه : لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين^(٦) ، وقد سبق ذكره في (إن الشرطية) والجمهور أنكروا الأمرين وقالوا : هي في الآيتين شرطية والقصد في الأولى التهييج وفي الثانية التبرك .

(١) اجمع ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) لا يعرف قائله .

(٣) لا يعرف قائله .

(٤) لا يعرف قائله .

(٥) سورة الأعلى آية ٩ .

(٦) سورة الفتح آية ٢٧ .

المسألة (١١)

من معاني أو الإضراب^(١)

(وإضراب بها أيضا نعى) أى نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأى على وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقول جرير :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى
وقراءة أئى السمال : أو كلما عاهدوا عهد^(٢) — بسكون الواو ، ونسبه ابن
عصفور لسيبويه^(٣) لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، نحو : ما قام زيد أو ما قام
عمرو ، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو ، ويؤيده أنه قال فى : ولا تطع منهم آثما أو
كفورا^(٤) ، ولو قلت : أو لا تطع كفورا .. انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا
عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، والشرط الثانى إعادة العامل .

يقول ابن مالك فى (أو) : وإضراب بها أيضا نعى أى نسب إلى
العرب ، وهذا النسب أيده الكوفيون كما ذكر الأشمونى . والواضح من تعبير ابن
مالك أن ذلك قليل ، والكوفيون يعتمدون على ما ورد عن العرب ولو كان قليلا
نادرا ، وسيبويه قد اشترط لذلك شرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل
ولهذا أرى الاختصار فى ذلك على ما ذكره سيبويه ، وهذا قليل .

(١) الأشمونى ج ٣ ص ١٠٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٠٠ .

(٣) يقول سيبويه : إذا قلت : أأنت أنا أو صاحبنا أو جلسنا فإنك إنما أردت أن تقول : أأنت فى بعض هذه الأحوال ، وإنما أردت أن تقول فى الأول : أأنت فى هذه الأحوال كلها ... ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لست بشرا أو لست عمرا ، أو قلت : ما أنت بشرا أو ما أنت بعمرو .. لم يجزى إلا عن معنى لا بل ما أنت بعمرو ، أو لا بل لست بشرا ، وإذا أردوا معنى أنك لست واحدا منهما قالوا : لست عمرا ولا بشرا ، أو قالوا بشرا كما قال عز وجل : ولا تطع منهم آثما أو كفورا ، ولو قلت : ولا تطع كفورا انقلب المعنى . ج ٣ ص ١٨٨ — سيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٤) سورة الإنسان آية ٢٤ .

المسألة (١٢)

أى

تأتى أى^(١) استفهامية نحو : أيهم أخوك ؟ وأيهم لقيت ؟ وشرطية نحو : أيأ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ، وموصوفة نحو : يأيها الرجل .

يقول الرضى : (ولا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا فى النداء) .

وأجاز الأحفش كونها نكرة موصوفة كما فى نحو مررت بأى معجب لك وصفة نحو : مررت برجل أى رجل .

وأجاز ابن مالك وقوعها حالا مستدلا بقول الشاعر :

« فأومأت إنياء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى^(٢) »

قال أبو حيان^(٣) : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء ، والخبر محذوف والتقدير أى فتى هو . وتقع موصولة ولها أربعة أحوال :

- ١ - أن يذكر مضافها وعائدها نحو : جاءنى أيهم هو قائم .
- ٢ - أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو : أكرم أيا هو قائم وهى معربة فى هذين الحالين .
- ٣ - أن تضاف ويحذف عائدها وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها .
- وذهب الكوفيون والخليل ويونس^(٤) إلى إعرابها حينئذ وأولوا الآية « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » على الحكاية أو التعليق على أن

(١) الكافية ج ٢ ص ٥٦ .

(٢) حبتر : اسم رجل والبيت من جملة أبيات للرأى .

(٣) الضم ج ١ ص ٩٣ .

(٤) الضم ج ١ ص ٩٣ .

فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها حينئذ قوى لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً فكذا الموصولة .
٤ - أن تقطع من الإضافة ، ويحذف العائد نحو : اضرب أيا قائم وهي في هذه الحالة معربة — قال ابن مالك بلا خلاف .
وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها قياساً على الحالة الثالثة نقله أبو حيان والرضي .

وأرى ما رآه الكوفيون من أن (أياً) معربة في جميع أحوالها ومواقعها لأن في هذا توحيداً لاستعمالها وقد قال^(١) سيبويه :
سألت الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل فقال القياس النصب كما تقول اضرب الذي أفضل والكوفيون يقرعون الآية « ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً » بالنصب .
ويقول سيبويه : وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : مررت على أيهم أفضل .

وقد خرج الخليل الرفع في قولهم : اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال فيه : أيهم أفضل .
كما أن الأفضل أن تكون إضافتها إلى معرفة لأن الأسماء الموصولة معارف وإضافتها إلى النكرة يناقض ذلك ، وهذا رأى الجمهور .

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٦٥ الشمتري .

المسألة (١٣)

الباء

الباء حرف جر ولها خمسة عشر معنى من بينها (التوكيد) وإفادتها التوكيد جاء من ورودها زائدة . وترد زائدة في ستة مواضع وهي :

الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر ، والحال ، والتوكيد بالنفس والعين وأجمع .

(أ) زيادتها في الفاعل :

تأتي الباء زائدة في الفاعل زيادة لازمة كما في فاعل صيغة (أفعل به) في التعجب فمدخول الباء الفاعل وهي زائدة ولا يجوز حذفها إلا إذا كان الفاعل مصدرا مؤولا نحو : وأحب إلينا أن تكون المقدما . وقد تكون زيادتها في الفاعل جائزة كما في فاعل كفى نحو قوله تعالى : « وكفى بالله حسيبا^(١) » وقوله تعالى : « وكفى بالله شهيدا^(٢) » . وقد يكون زيادتها ضرورة كما في قول الشاعر :

« ألم يأتيك والأبناء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد^(٣) »

(ب) زيادتها في المفعول به :

جاءت زيادة الباء في المفعول به كثيرا ومن أمثلة ذلك الآيات القرآنية الآتية :

قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة^(٤) » ، وقوله تعالى : « تلقون إليهم بالمودة^(٥) » ، وقوله تعالى : « اقرأ باسم ربك^(٦) » ، وقوله تعالى : « ومن يرد فيه

(١) الأحزاب آية ٣٩ .

(٢) الفتح آية ٢ .

(٣) هذا البيت مطلع لابن زهير العبسي ، شاعر جاهلي ، الفصل ح ٨ ص ٢٤ .

(٤) البقرة آية ١٩٥ .

(٥) الممتحنة آية ٧ .

(٦) العلق آية ١ .

بالحاد^(١) » . وورودها بكثرة دليل على أن الزيادة قياسية وإن تعرضت بعض الآيات للتأويل والتخريج .

(ج) زيادتها في الخبر :

زيادة الباء في الخبر قياسية وسماعية . فالقياسية في خبر ليس نحو قوله تعالى : « أليس الله بكاف عبده^(٢) » وقوله : « أليس ذلك بقادر^(٣) » وفي خبر ما نحو قوله تعالى : وما أنا بطارذ المؤمنين^(٤) » وقوله تعالى : « وما ربك بغافل عما تعملون^(٥) » .

وفي خبر المبتدأ الواقع بعد هل نحو قول الشاعر :

« تقول إذا أقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيد بدائم^(٦) »

وفي خبر الفعل الناسخ المنفى كقول الشاعر :

« وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل^(٧) »

أما الزيادة السماعية : فقد سمعت في الخبر الموجب وجعل الأخفش منها قوله تعالى : « جزاء سيئة بمثلها » وقول الشاعر :

« ومنعكها بشئ يستطاع^(٨) »

(١) الحج آية ٢٥ .

(٢) الزمر آية ٣٦ .

(٣) القيامة آية ٤٠ .

(٤) الشعراء آية ١١٤ .

(٥) النمل آية ٩٣ .

(٦) التذيل على التسهيل .

(٧) البيت للشنفرى الأزدي .

(٨) المغنى ج ١ ص ١١٨ حاشية الدسوقي .

(د) زيادتها في الحال المنفى عاملها :

جاءت الباء زائدة في الحال المنفى عاملها كما في قول الشاعر :

« فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منهاها (١) »

وكما في قول الشاعر :

« كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزعود ولا وكل (٢) »

(هـ) زيادتها في بعض ألفاظ التوكيد :

نحو جاء القوم بأجمعهم مع النفس نحو جاء الرئيس بنفسه أو بعينه . ومن ذلك قوله تعالى : « يترصدن بأنفسهن » .

(و) زيادتها في المبتدأ :

نحو : (بحسبك (٣) درهم) وخرجت فإذا بالرئيس ونحو : (وكيف بك (٤)) ومنه قوله تعالى : « بأيكم المفتون (٥) » . قال ابن جني : وأنشد أبو زيد :

« بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنى مضر (٦) »

وقد ارتضى علماء النحو مثل هذه الأساليب وأجازوا محاكاتها وهذا ما أرتضيه وزيادتها في الخبر كما سبق قد تكثر وقد تقل وقد تأتي نادرة :

(١) المغنى ج ١ ص ١١٨ .

(٢) المغنى ج ١ ص ١١٨ .

(٣) « حسبك » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . و « درهم » خبره .

(٤) « كيف » اسم استفهام خبر مقدم (بك) الباء حرف زائد « والكاف » في محل جر بالباء وفي محل رفع بالانثناء ، والمعنى : كيف أنت .

(٥) « الباء » زائدة في المبتدأ . « والمفتون » خبر وهناك إعراب آخر لهذه الآية ذكره المغنى حيث يقول : وقال أبو الحسن : « بأيكم » متعلق باستقرار محذوف خبر به عن المفتون .

(٦) الخصائص ج ٢ ص ٢٨٢ .

(أ) فتأتى كثيرة وقياسية^(١) فى خير (ما) و (ليس) منفتحتين^(٢) نحو :
(أليس الله بكاف^(٣) عبده) وقوله تعالى : « وما ربك^(٤) بظلام للعبيد^(٥) » .

(ب) وتأتى قليلة فيما يأتى :

١ - خير الناسخ المنفى كقول الشاعر :

« وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا جشع القوم أعجل »
وكقول الشاعر :

« دعانى أخى والخيلى بينى وبينه فلما دعانى لم يجدنى بقعد »
٢ - خير أن المسبوقة بأو لم يروا كقوله تعالى : « أو لم يروا^(٦) أن الله الذى خلق
السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر » وهذا من حمل الشئ على ما هو
فى معناه^(٧) لأن معنى أولم يروا أن الله : (أوليس) .
٣ - خير (لا) التبرئة ومنه قول العرب : (لا خير بخير بعده النار) يقول
الرضى^(٨) : والأولى أنها بمعنى (فى) .

٤ - خير المبتدأ الواقع بعد (هل) كقول الشاعر :

« تقول إذا أفلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيد بدائم »

(١) المغنى ج ١ ص ١١٨ حاشية الدسوقي .

(٢) أما خبرها الموجب فلا تزداد فيه الباء نحو : ليس زيد إلا بقاءم ولا ما زيد إلا بخارج المجمع ج ١
ص ١٢٧ .

(٣) الزمر آية ٣٦ .

(٤) فصلت آية ٤٦ .

(٥) جاء بالمجمع ج ١ ص ١٢٧ : ولو زيدت كان بين اسم ما وخبرها لم يجوز دخول الباء عند الفراء
وأجازة البصريين والكسائى نحو : ما زيد كان بقاءم . ولو كان الخبر مثلاً لم يجوز دخول الباء عند هشام وأجازة
البصريين والكسائى نحو : ما زيد بملك . ولو كان الخبر ظرفاً فإن جاز أن يستعمل « اسماً » جاز دخول
الباء عليها وإن لم يستعمل اسماً كحيث لم يجوز عند البصريين ، وأجازة هشام نحو : ما زيد بحيث يحب ،
وأجاز الكسائى دخولها فى الخبر إذا كان كاف تشبيه حكى ليس بكذلك .

(٦) الأحقاف آية ٣٢ .

(٧) التسهيل ج ٢ ص ٢٩ مخطوط .

(٨) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ طبعة الآستانة .

- ٥ - خير المبتدأ الواقع بعد ما المكفوفة^(١) بأن كقول الشاعر :
- « لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه »
- ٦ - خير المبتدأ الواقع بعد ما التيمية^(٢) كقول الفرزدق :
- « لعمرك ما مَعْنُ بتارك حقه ولا منسئ مَعْنُ ولا متيسر^(٣) »
- (ج) أما الزائدة النادرة : فقد جاءت فيما يأتي :
- ١ - خير المبتدأ الموجب نحو قوله تعالى : « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها » .
- ٢ - خير إن كقول امرئ القيس :
- « فإن تنأ عنها حقبة لاتلافها فإنك مما أحدثت بالجرّب »
- وقوله :

(١) التسهيل ج ٢ ص ٢٩ مخطوط .

(٢) جاء بكتاب التكميل والتذيل على شرح التسهيل ج ٢ ص ٢٩ مخطوط .

زعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلغة أهل الحجاز ويتبعه في ذلك الزمخشري ، قال المصنف والأمر بخلاف ما زعما لوجه : أحدهما : أن أشعار بني تميم تنضم الباء كثيرا كقول الفرزدق المتقدم . الثاني : أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا لا لكونه خبرا منصوبا وكذلك دخلت على خبر لم أكن وامتنعت عن خبر كنت ، وإذا ثبت كون المسموع لدخولها النفي فلا فرق بين نفي منصوب وبين نفي مرفوع المحل ...

الثالث : الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بأن وبعد هل كقول الشاعر :

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

وقد دخلت بعد هل لشبه هل بحرف النفي فلأن تدخل بعد ما التيمية أحق وأولى ، لأن شبه ما بها أكمل من شبه هل بما ، وقد حكى الفراء أن أهل نجد كثيرا ما يجرون الخبر بعد ما بالياء ، فإذا أسقطوا الباء رفعوا وهذا دليل واضح على أن وجود الباء للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل بل جائز أن يقال هو منصوب المحل وأن يقال هو مرفوع المحل وإن كان المتكلم به حجازيا فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره وغيره قد يتكلم بلغته .

(٣) الخزانة تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ج ١ ص ٣٧٥ : (العمر) الحياة — « المتنسئ » من أنسأت الشيء أخرته قال أبو علي الفراء : في ذيل أماليه : معن : رجل كان كلاء بالبادية يبيع بالكالئ ، أى بالسيفة وكان يضرب به المثل في شدة التقاضى .

« ألا هل أناها والحوادث جمة بأن امرأ القيس ابن تملك يبقرا^(١) »

٣ - خير لكن كقول الشاعر :

ولكن أجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر^(٢)

٤ - خير ليت كقول الشاعر :

« تقول إذا أفلولى عليها وأقردت ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم »

ويقول الرضى : ومن غريب زيادتها أنها تزداد في المجرور نحو قوله :

« فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصد في علو الهوى أو تصوبا^(٣) »

بعد هذا الغرض لزيادة الباء في الخبر وبعد الدراسة والمتابعة لكتب النحو وكتب التفسير وما وقع عليه النظر من النصوص الأدبية يبدو أن الزيادة القياسية مقصورة على خبر (ليس) و (ما) وهو ما جاءت به أساليب القرآن الكريم . أما ما جاء من الزيادة في غير ذلك فهو إما محمول على غيره كهل فإن الزيادة لا تأتى بعدها إلا إذا تضمنت معنى النفي ، وإما قابل للتأويل والتخريج كالزيادة في خبر المبتدأ الموجب فالأولى في قوله تعالى : « جزاء سيئة بمثلها » أن تكون الباء جارة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خير ، وإما نادر لا يقاس عليه كما في خبر إن ، ولكن ، وليت .

زيادة الباء في الحال :

أجاز ابن مالك زيادة الباء في الحال المنفى عاملها واستدل بقول الشاعر :

« فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منهاها^(٤) »

ويقول الشاعر :

(١) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ والمفصل ج ٨ ص ٢٣ امرؤ القيس .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ و المفصل ج ٨ ص ٢٣ امرؤ القيس .

(٤) المنفى ج ١ ص ١١٨ حاشية الدسوقي .

« كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزعود ولا وكل^(١) »
 وخالفه أبو حيان وخرج البيهقي على أن التقدير بحاجة خائبة وشخص مزعود .
 وارتضى ابن^(٢) هشام التخريج في البيت الأول ولم يرتضه في البيت الثاني حيث
 قال : وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني لأن صفات الذم إذا نفيت
 على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها — ويفهم من هذا أن ابن هشام يؤيد ابن
 مالك .

وأرى أن ذلك جاء من وجوده بعد النفي بدليل أن ابن مالك اشترط :
 « الحال المنفى عاملها » وينبغي ألا يفرد بالذكر بل يدخل ضمن ما جاء في حيز
 النفي كما جاءت الزيادة في قوله تعالى : « أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات
 والأرض ولم يعى يخلقهن بقادر » فكما أن الزيادة جاءت في خبر أن لجيئه في حيز
 النفي جاءت في الحال لهذا السبب .

زيادة الباء في بعض ألفاظ التوكيد :

تزداد الباء في كلمة (أجمع^(٣)) بضم الميم وفتحها نحو : حضر القادة
 بأجمعهم ، رأيت القادة بأجمعهم ونظرت إلى القادة بأجمعهم . كما تزداد في كلمتي
 نفس ، عين نحو : جاء القائد نفسه أو بنفسه ، ورأيت القائد نفسه أو بنفسه ،
 وسلمت على القائد نفسه أو بنفسه ومن ذلك قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن » على أن من النحويين من يعرب بأجمع في مثل الأمثلة السابقة بدلا من
 المتبوع محرورة اللفظ بالباء في محل رفع أو نصب أو جر ، ويستحسن الرأي الأول
 صاحب النحو الوافي^(٤) مستدلا بأن صاحب الرأي الثاني يرى أنها تؤدي معنى

(١) المصدر السابق : [مزعود] زأده كمنعه أفزعه وزئد كفنى فهو مزؤد مدعور والزؤد بالضمة وبضميتين
 الفرع ، القاموس ج ١ ص ٢٩٦ .

(٢) المغنى ج ١ ص ١١٨ .

(٣) يقول الرضى : يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بياء زائدة نحو : جاءى القوم بأجمعهم لا
 يقال جاءى القوم أجمعهم بخلاف عين ونفس فإنه يؤكد بهما مع انباء وبدونها فيقال : رأيت عينه أو بعينه .
 الكافية ج ١ ص ٣٣٠ .

(٤) النحو الوافي ج ٣ ص ٣٨٤ .

التوكيد وتضاف إلى ضمير يطابق المؤكد في حين أنه يعربها بدلا . كما أن ابن هشام^(١) لا يرى أن تعرب كلمة بأنفسهن توكيدا إذ حق الضمير المرفوع المتصل ألا يؤكد بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل .

وأرى في هذه المناسبة أن أذكر ما جاء بالبحر^(٢) المحيط عند تفسيره لقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء^(٣) » حيث قال بأنفسهن متعلق يتربصن وظاهر الباء أنها للسبب أى من أجل أنفسهن . ويجوز أن تكون الباء زائدة ، والمعنى يتربصن أنفسهن كما نقول : جاء زيد بنفسه أى نفسه ، لا يقال إن التوكيد هنا لا يجوز لأنه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل وهو النون من غير وجود فاصل لأن الواجب أن يكون يتربصن هن أنفسهن ، ورد أن هذا التوكيد لما جر بالباء على التبعية ، ونظير ذلك أحسن يزيد وأجمل التقدير أجمل به فحذف وإن كان فاعلا لأنه لما جر بالباء خرج في الصورة عن الفاعل وصار كالفضلة فجاز حذفه .

وفائدة التوكيد هنا أنهم يباشرون التربص وزوال احتمال أن غيرهن يباشرن ذلك . بل هن أنفسهن المأمورات بالتربص وذلك أدعى لوقوع الفعل منهن فاحتج إلى ذلك التأكيد لما في طباعهن من الطموح إلى الرجال والنزوع فمتى أكد الكلام دل على شدة المطلوب .

وواضح من هذا العرض أن صاحب البحر المحيط يميل إلى تأييد رأى القائل بالتأكيد ، وأنا معه في هذا لأنه أكد للمعنى وأقوى في التعبير ، كما أن الحال يقتضيه .

وبعد هذا العرض الموجز لمواضع زيادة الباء وبالملاحظة والدراسة وضع أن زيادتها في الفاعل كما عرضها علماء النحو واجبة كما في أسلوب (أفعل به) في التعجب وقد جاء هذا الوجوب من ناحية أن صيغة (أفعل به) جاءت على

(١) المغنى ج ١ ص ١١٩ .

(٢) ج ٢ ص ١٨٥ .

(٣) البقرة آية ٢٣٤ .

صورة الأمر ، وفاعل فعل الأمر للواحد واجب الاستتار وجاءت الباء لتزيل ما قد يبدو من مظاهر إسناد ما جاء على صورة الأمر إلى الظاهر ولذا كانت زيادتها لازمة .

أما زيادتها في فاعل (كفى^(١)) فجائزة فقد جاء الفاعل مقترنا بها كما جاء بدونها كقول سحيم :

« عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا^(٢) »

وزيادة الباء في الفاعل في الموضعين السابقين قياسية أما زيادتها في غيرها فتادرة لا يقاس عليها ، كما في قول الشاعر :

« ألم يأتيك والأبناء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد^(٣) »

كما يبدو من الدراسة أن زيادتها في المفعول به غير متفق^(٤) عليها وذلك في ضوء التأويل والتضمنين الذي تعرضت له النصوص ، فآية : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » ضمنوا (تلقوا) معنى (تفضوا) وقيل إن المفعول به في الآية محذوف تالاختصار^(٥) وتقديره (ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم) ، وآية : « تلقون إليهم بالمودة » تقديرها تلقون إليهم النصيحة (بالمودة) . وقال النحاس^(٦) : معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجل أهل مودته وقال السهيلي^(٧) : ضمن (تلقون) معنى

(١) ترد « كفى » لازمة كما في قوله تعالى : « كفى الله حربيا » وهي بمعنى حسب وهي المرادة هنا ،

وأما كفى التي ترد بمعنى أجزأ أو أتمنى فهي متعدية لواحد نحو قول الشاعر :

« قليل منك يكفيني ولكن فليتك لا يقال له قليل »

والتي بمعنى وفي متعدية لاثنتين كما في قوله تعالى : « وكفى الله المؤمنين القتال » .

(٢) المغنى ج ١ ص ١١٥ حاشية الدسوقي .

(٣) « ما » فاعل يأتيك والباء زائدة للضرورة ، وقال ابن الضائع : إن الباء متعلقة بتمى وأن فاعل يأتي

مضمر فالمسألة من باب الأعمال [مغنى ج ١ ص ١١٦] وهذا البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي وهو شاعر جاهلي .

(٤) الجمهور على أنها لا تحيى زائدة وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذ تأدى المقصود بوجودها وحالة عدمها

على السواء وليس كذلك هذه الأمثلة . البرهان ج ٤ ص ٢٥٣ .

(٥) البرهان ج ٤ ص ٥٣ .

(٦) البرهان ج ٤ ص ٢٥٤ .

(٧) البرهان ج ٤ ص ٢٥٤ .

(ترمون) كما ضمنوا قرأ معنى (تبرك) في قوله تعالى : « اقرأ باسم ربك » كما أن المفعول به في قوله تعالى : « ومن يرد فيه بالحاد بظلم » محذوف والجار والمجرور حال من فاعل يرد كشأن الجار والمجرور بعده والمعنى ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد ظالماً ، والإلحاد العدول عن القصد فلباء للمصاحبة لا زائدة وهكذا كل آية تحمل زيادة الباء في المفعول به تعرضت للتأويل والتضمين .
وأعتقد أن سر التأويل والتضمين هو ما أوحى به كلمة الزيادة من معنى عدم الفائدة ، هذا وقد نص ابن جني^(٢) على زيادة الباء في قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » .

ويقول الرضي^(٣) تزداد الباء قياساً في مفعول علمت أو عرفت ، جهلت وسمعت وتيقنت وأحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به أى بحال زيد على حذف المضاف وتزداد سماعاً بكثرة في المفعول به نحو : ألقى بيده ونحو : نحن بنى ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج^(٤)
أما زيادتها في المبتدأ : فكقوله تعالى : « بأيكم المفتون » وكقول الشاعر :
« بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنى مضر^(٥) »

(١) جاء في إعراب القرآن للمكبري ج ٢ ص ٢٠٩ : أن الباء زائدة مثلها في قول الشاعر : « لا يقرأن بالسور » وقيل دخلت للتنبيه على البداية باسم الله في كل شئ كما قال تعالى : « باسم الله الرحمن الرحيم » وقال الزخشري : « باسم ربك » في محل نصب حال .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٣) الكافية ج ٢ ص ٣٨٢ .

(٤) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٥) الخصائص ج ٢ ص ٢٨٢ والمفصل ج ٨ ص ٢٣ ولم ينسب لأحد .

ويقول الرضى^(١) وتزاد قياسا في المرفوع أيضا .. وفي المبتدأ الذى هو حسبك .

ويقول ابن هشام^(٢) : الثالث المبتدأ وذلك فى قولهم : بحسبك درهم ، وخرجت فإذا يزيد ، وكيف بك . ومنه عند سيبويه^(٣) (بأىكم المفتون) .. ومن الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة^(٤) بعضهم (ليس البر بأن تولوا) ينصب البر ونحو قال الشاعر :
أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذى فى يديه
وقد بدا بعد هذه الدراسة فى زيادة الباء :

أن مذهب البصريين عدم تجويز إنابة بعض حروف الجر عن البعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل فى قوله تعالى : « ولأصلبكم فى جزوع النخل » . وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى .

ويرى الكوفيون^(٥) أن ذلك غير شاذ .

(١) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٢) المغنى ج ١ ص ١١٧ حاشية الدسوقي .

(٣) المغنى ج ١ ص ١١٧ حاشية الدسوقي .

(٤) ابن مسعود وأبى .

(٥) المغنى ج ١ ص ١١١ تحقيق محبى الدين .

المسألة (١٤)

ومن معاني الباء المجاوزة كـ (عن)

قال الكوفيون^(١) : يختص هذا المعنى بالسؤال^(٢) نحو : فأسأل به خبيراً^(٣) وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى : « يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم^(٤) » و « يوم تشقق السماء بالغمام^(٥) »

وأنكر البصريون^(٦) مجيء الباء للمجاوزة ، وحملوها مع السؤال على السببية ، ورد بأن الكلام حيث لا يفيد أن المجرور هو المسئول عنه مع أنه المقصود ، وجعلها بعضهم في وبأيمانهم ظرفية ، أى : ويكون في أيمانهم .

أنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة ، ولا أدرى سبب هذا الإنكار مع أن الباء قد أتت لمعان كثيرة ، والشواهد تدل دلالة واضحة على أنها بمعنى عن ، وإذا كانوا قد حملوها مع السؤال على السببية ، فهذا الحمل محتمل وليس نصاً ، وإذا لم يكن نصاً فإنه لا يقوى على الاستدلال ، لأن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ولهذا أرى جواز مجيئها للمجاوزة .

(١) المجمع ج ٢ ص ٢٢ .

(٢) كما في قوله تعالى : « فأسأل به خبيراً » بدليل : يسألون عن أبنائكم . المعنى ج ١ ص ١٠٤ تحقيق محيي الدين .

(٣) سورة الفرقان آية ٥٩ .

(٤) سورة الحديد (١٢) .

(٥) سورة الفرقان آية ٢٥ .

(٦) حاشية الصبان على الأشموني ج ٢ ص ٢٢١ .

المسألة (١٥)

بله

يقول ابن يعيش^(١) : اعلم أن (بله) تكون على ضربين : أحدهما أن تكون اسماً من أسماء الأفعال كصه ومه ، والآخر أن تكون مصدرًا مضافاً إلى ما بعده كما كانت رويد زيد كذلك وإذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى دع وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل وهو دع ، وإن كانت مصدرًا كانت معربة غير مبنية مضافة إلى ما بعدها .

ويقول ابن هشام^(٢) : بله على ثلاثة أوجه : اسم لدع ، ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث ، وفتحها بناء على الأول والثالث ، وإعراب على الثاني وقد روى بالأوجه الثلاثة^(٣) قول كعب بن مالك :

تذر الجماجم ضاحياها هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

ويقول ابن هشام : ومن الغريب أن في البخاري في تفسير آلم السجدة يقول الله تعالى : « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه » .

واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر . وبهذا يتقوى من بعدها في ألفاظ الاستثناء وهم الكوفيون والبغداديون ، ووجه التقوى أنها وردت بمعنى غير وهي ترد للاستثناء وجمهور البصريين على أنها لا يستثنى بها ، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض ، وذهب أبو الحسن الأنخشي^(٤) إلى أن بله حرف جر بمنزلة حاشي وعدا . وقد عد

(٣) رفع الأكف ونصبه وجره .

(١) الفصل ج ٤ ص ٤٨ .

(٤) مع ج ٤ ص ٤٩ .

(٢) المغني ج ١ ص ١٠٥ طبعة مصطفى محمد .

الكوفيون^(١) والبغداديون من ألفاظ الاستثناء (بله) وهي بمعنى لا سيما . ونحو
أكرمت العبيد بله الأحرار على أن إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد وأنكر ذلك
البصريون^(٢) . لأن لا تقع مكانها ولأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها
ولأن حروف العطف يجوز دخولها عليها . قال ابن الضائع : ولو صح دخول لا
سيما وبله في أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لأن ما بعدها يختص بصفة لم
تثبت لما قبلها . والجذر لما بعد (بله) مجمع على سماعه .

وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكره أكثر البصريين وهم محجوجون بالسمع
قال جرير :

وهل كنت يا بن القين في الدهر مالكا بغير بغير بله مهريه نجبا

قال قطرب : وروى رفع ما بعدها على أنها بمعنى كيف . وقد روى بالجذر
والنصب والرفع في قول الشاعر^(٣) :

وتذر الجماجم ضاحياها هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

غير واضح استعمال بله بمعنى إلا لأن هذا يتنافى مع المقصود من الاستثناء لأن
الغرض من الاستثناء هو إخراج ما بعد إلا من عموم الحكم السابق لها و (بله)
لا تفيد ذلك .

وأفضل أن تكون مصدر فعل مهمل مرادف لدع وأترك وهو مضاف لما
بعده . فإذا قيل (بله زيد) فهو من إضافة المصدر إلى مفعول ، كما يقال (ترك
زيد)^(٤) .

(١) مع الموامع .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت من قصيدة لكعب بن مالك . الدرر ج ١ ص ٢٠١ .

(٤) يقول ابن هشام في المغني (بله) على ثلاثة أوجه :

(أ) اسم لدع (ب) مصدر بمعنى الترك (ج) اسم مرادف لكيف

وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن

المعاني الثلاثة ، وفسرها بعضهم بـ (غير) وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء . ج ١ ص ١١٥

تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد .

المسألة (١٦)

حتى

تأتى (حتى) عاطفة بمنزلة الواو — عند البصريين ، وللعطف بها شروط :

- ١ - أن يكون معطوفها ظاهرا لا مضمرا .
- ٢ - أن يكون معطوفها إما بعضا من جمع قبلها أو جزءا من كل .
- ٣ - أن يكون غاية لما قبلها إما فى زيادة أو نقص ، وقد اجتمعا فى قول الشاعر :

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابونا حتى بنينا الأصاغرا
كما أنها لا تعطف إلا المفرد ، وزعم ابن السيد أنه يعطف بها الجمل كقول
أمرئ القيس :

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان
وإذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة ، ذكر ذلك ابن
الخباز ، وقيده ابن مالك بالألا يتعين كونها للعطف .
إما الكوفيون فإنهم ينكرون العطف بها ، ويحملون ما جاء من أمثلة على أن
(حتى) فيها ابتدائية ، وأن ما بعدها بإضمار عامل .

وتأتى جارة ، ولا تجر إلا ظاهرا — خلافا للمبرد والكوفية — فى تجويزهم جرهما
المضمير مستدلين بنحو قول الشاعر :

فلا والله لا يلقى أناس فتى حتاك يابن أبى زياد
والجمهور قالوا إنه ضرورة . قال أبو حيان : ومن أجاز جرهما المضمير أدخلها
على المضمرات المجرورة كلها ، قال : ولا ينبغى القياس على (حتاك) فى هذا

البيت فيقال ذلك في سائر الضمائر . قال : وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهم ولا أدرى ما يعنى هناك بحتاك فلعل البيت مصنوع . ومثل ابن هشام في المعنى بقوله :

أنت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تحيب^(١)

واختلفوا في علة المنع ، فقليل إن مجرورها لا يكون إلا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يكن عود ضمير البعض على الكل ، وقال : ويرده أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت ، فلا يعود على ما تقدم ، وأنه قد يكون ضميراً غائياً عائداً على ما تقدم غير الكل كقوله : زيد ضرب القوم حتاه ، وقيل : العلة التباسها بالعاطفة فإنها تدخل عليه على الأصح ، قال : ويرده أنها لو دخلت عليه لقليل في العاطفة : قاموا حتى أنت ، وأكرمهم حتى إياك بالفصل ، لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس وقال الشاطبي : (قال سيبويه) استغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم حتى ذاك . وبالإضمار في إلى لأن المعنى واحد . كما استغنوا بترك عن دع وذر .

وزعم الفراء . الجر بحتى نيابة عن إلى لا بنفسها كما جرت الواو نيابة عن رب .

قال : ربما أظهروا إلى في بعض المواضع . قالوا : جاء الخير حتى إلينا . فجمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وإلى .

يبدو أن العطف بحتى للدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية .

وقد ثبت العطف بها وجاء ذلك في فصيح الكلام كما سبق وما ذهب إليه الكوفيون فيه تكلف . لأنه لا داعي إلى التقدير أما الجر بها فقد تضاربت الآراء وتشعبت في جرّها للضمير ، وما استشهد به الكوفيون مشكوك فيه .

(١) لم يعرف له قائل . المعنى ج ١ ص ١٢٣ .

وقال فيه أبو حيان (إنه مصنوع) وهذا دليل على أن جر حتى للضمير لم يطرد . ومما يدل على الصنعة في البيتين السابقين سطحية المعنى وركاكة التعبير وجهل القائل .

المسألة (١٧)

حيث^(١)

من الظروف المبنية ، وعلة بنائها شبهها بالحروف في الافتقار إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لأن الإضافة للجملة كلا إضافة ، وقد وردت إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر :

ونظعنهم تحت الحصى بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمائم^(٢)
وكقول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضىء كالشهاب ساطعا^(٣)
والكسائي يقيسه ، والأصل فيها أن تكون للمكان .

وقال الأخفش : وقد ترد للزمان كقول طرفة بن العبد :

الفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه
أى حين ، تهدى ، ولا تستعمل غالبا إلا ظرفا ، ونذر جرها بالباء في قوله :

كان منا بحيث يعلى الإزار^(٤)

(١) المجمع ج ١ ص ٢١٢ ، المغنى تحقيق محيى الدين ج ١ ص ١٣١ ، المقتضب ج ٢ ص ٥٤ .

(٢) لا يعرف قائله .

(٣) البيت لتأبط شرا .

(٤) لا يعرف قائله ولا تنمة .

وبإلى كقول زهير :

فشدوا ولم تغزع بيوت كثيرة إلى حيث القت رحلها أم قشيم

وفى نحو :

فأصبح في حيث التقينا شريدهم^(١)

وقال ابن مالك تصرفها نادر ، ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله :

إن حيث استقر من أنت راجب — حمى عزة وأمان^(٢)

فحيث اسم إن ، وقال أبو حيان هذا خطأ لأن كونها اسما لأن فرع عن كونها مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها البتة ، بل اسم إن في البيت حمى ، وحيث الخبر لأنه ظرف ، والصحيح أنها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ . انتهى وقال ابن هشام^(٣) في المعنى الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن ، وقد تخفض بغيرها ، وقد تقع مفعولا وفاقا للفارسي نحو : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » إذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لا شيئا في المكان ، وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لأن أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به إلا إن أوله بعلم . قال : تقع اسما لأن خلافا لابن مالك وزعم الزجاج (أن حيث موصولة) .

حيث من الظروف المكانية وهي ملازمة للبناء على الضم في جميع الآيات القرآنية التي وردت فيها وعدها إحدى وثلاثون آية جرت بمن في خمس عشرة آية منها ، ولم ترد مضافة للمفرد إلا نادرا كالذى ذكر ، كما أن دلالتها على الزمان نادرة كالبيت الذى ذكره الأخفش ، ولم يرد وقوعها غير ظرف إلا في الآية الكريمة^(٤) ، ومع ذلك فهي فيها ظرف لأن يعلم تتضمن قيام العلم كأن الآية الله أعلم علما تاما بالمكان الذى يضع فيه الرسالة ، وعلى هذا فهي لا تقع إلا ظرفا ، وجميع

(١) لم يعثر له على قائل ولا تنمة .

(٢) لا يعرف له قائل .

(٣) ج ١ ص ١٣١ تحقيق محبى الدين .

(٤) كما قال الفارس .

الآيات التي وردت فيها حيث تحدها فيها ظرف مكان . ومن الآيات التي وردت فيها حيث ما يأتي : « وإذا قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا »^(١) .

« ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره »^(٢) « فكلوا من حيث شئتم »^(٣) « إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم »^(٤) .

وأجاز الفراء الجزم بها بدون ما .
ويقول السيوطي ولا يجوز بحيث مجردة من (ما) وأجازه الفراء قياسا على أين وأحواتها .

ورد بأنه لم يسمع فيها إلا مقرونة بها .

(١) سورة البقرة آية ٥٨ .

(٢) سورة البقرة آية ١٥٠ .

(٣) سورة الأعراف آية ٩ .

(٤) سورة الأعراف آية ٢٧ .

المسألة (١٨)

دون^(١)

للمكان ، وهو مبنى فى بعض الأحوال تقول قعدت دون عمر .. أى فى مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع من التصرف عند سيوية وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش^(٢) والكوفيون إلى أنه يتصرف لكن بقلة وخرج عليه : ومنادون ذلك^(٣) ، فقال دون مبتدأ وبني لإضافة إلى مبنى ، والأولون قالوا تقديره ما دون ذلك فحذف ما ، وقال الشاعر^(٤) :

ألم تر يا أنى حميت حقيقتى وياشرت حد الموت والموت دونها
وقول الشاعر :

وغيراء يحمى دونها ما وراءها ولا يخطيها الدهر إلا الخطا^(٥)
أما دون بمعنى ردىء كقولك هذا ثوب دون فليس يظرف وهو متصرف بوجه الإعراب .

ورد (دون) فى القرآن الكريم فى مائة وأربعين آية ، وهو فيها إما منصوب على الظرفية أو مجرور بمن مثله فى ذلك مثل فوق وتحت ، ولهذا أويده ما قاله سيوية والجمهور من التزامها النصب أو الجر بمن ، ولم ترد بالقرآن إلا كذلك .

(١) المجمع ج ١ ص ٢١٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة الجن آية ١١ .

(٤) البيت لموسى بن جابر شعراء الحماسة .

(٥) لم يعرف قائله : الفراء الأرض التى لا نبات بها ، ومعنى حماية فإنها لما وراءها كثرة كا دونها من الخواف ، يخطيها : يتخطاها ، الخطا : الذى يخاطر بنفسه ، استشهد به على تصرف (دون) فإنها وقعت فاعلا .

المسألة (١٩)

سوى — سوى — سواء^(١)

تلزم الظرفية عند سيبويه والجمهور لأنها بمعنى مكانك الذى تدخله معنى عوضك وبذلك وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان حقيقى لأن مكان الشيء حقيقة إنما هو موضوعة ومستقره ، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون فى الظروف الحقيقية . وذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أنها ظرف متمكن .. أى تستعمل ظرفا كثيراً وغير ظرف قليلا ، قال ابن هشام فى التوضيح وإليه أذهب ، ونقله فى البسيط عن الكوفيين . وذهب الزجاج وابن مالك إلى أنها ليست ظرفا ألبتة ، فإنها اسم مرادف لغير ، فكما أن غير لا تكون ظرفا ولا يلزم فيها النصب فكذلك سوى ، وحكم المقصور والممدود فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء ، نص عليه الأميرى ، وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ، ومن تصرفها ما حكى : أثنى سواؤك ، وقول محمد بن عبد الله بن مسلمة المدني :

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري
وقول الفند الزماني :

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

وقول مجنون عامر :

أأترك ليلي ليس بيني وبينها سوى ليلة إلى إذن لصبور

وقول الشاعر :

ذكرك الله عند ذكر سواه صارف عن فؤادك الفضلات^(٢)

(١) الأشموني ج ٢ ص ١٦٠ ، المجمع ج ١ ص ٢٠١

(٢) لم يعرف له قائل .

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني أن سواء الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى إلا ، قال أبو حيان : والذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغير غير ، والصحيح أن فتحها إعراب وهي لازمة الظرفية فلذلك لم ترفع ولم تحر ، أما سوى بمعنى وسط نحو سواء الجحيم ، أو بمعنى مستو نحو سواء عليهم أنذرتهم فمعربة إجماعا وكذل سواء بمعنى حذاء نحو زيد سواء عمرو ، وتستعمل سوى بمعنى غير فيستثنى بها .

رأى الرماني وأبى البقاء العكبري وابن هشام والكوفيين تؤيده النصوص القرآنية والشواهد الأدبية ، فقد جاءت صفة كما في قوله تعالى : مكانا سوى^(١) ، وفي قوله تعالى : قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم^(٢) . أى كلمة عدل ، وبمعنى الوسط كما في قوله تعالى : فاطلع فراه في سواء الجحيم^(٣) ، أى في وسط الجحيم ، وكما في قوله تعالى : ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل^(٤) أى وسطه وقصده فالراجح من النصوص والشواهد أنها تأتى ظرفا وغير ظرف ، ولهذا أجد أن هذا الرأي هو الأنسب .

(١) سورة طه آية ٥٨ .

(٢) سورة آل عمران آية ٦٤ .

(٣) سورة الصفات آية ٥٥ .

(٤) سورة البقرة آية ٦٦ .

المسألة (٢٠)

الفاء

نفى سيبويه^(١) مجيئها زائدة وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا ، أما الأعلام
والفراء فقيدا الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً ، واستدلا في الأمر بقول الشاعر :
وقائله خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا^(٢)
وحمل عليه الزجاج الآية الكريمة « فليذوقوه حميم وغساق^(٣) » والنهي نحو :
الكريم فلا تنه .

ويرى ابن برهان أنها تزداد بلا قيد واستشهد بقول التمر بن تولب :
لا تجزعى إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
والواقع أن الشواهد التي تدل على زيادتها يمكن تخريجها : فخولان في البيت
يمكن أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هذه خولان ، وحميم في الآية هو
الخبر ، وفليذوقوه معترض والبيت الثاني فاجزعى جواب ثان لإذا .

(١) المغنى ج ١ ص ١٤١ .

(٢) لا يعرف قائله — الواو واو رب ، (أكرومة) افعولة من الزم (خلو) غير مزوجة .

(٣) سورة ص آية ٥٧ .

المسألة (٢١)

ومن معاني (في) الاستعلاء

نحو قوله تعالى : « ولأصلبكم في جذوع النخل » أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة ، فسرى التشبيه لجزئيات كل ، فاستعير - بناء على هذا التشبيه الحصول بالآية - لفظة (في) لمعنى (على) وهو استعلاء جزئى هذا مذهب الكوفيين .

وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا ، و (في) على الوجهين تخيل .
والذى يبدو من الخلاف وفلسفته في هذا المعنى أن (في) لا تأتى للاستعلاء إلا مجازا على رأى البصريين .

فالبصريون يقولون^(١) : لا تكون (في) إلا للظرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية .

وهل تأتى (في) زائدة ؟

أقول : أحداها : نعم في الاختيار وغيره نحو ، قوله تعالى : « وقال اركبوا فيها باسم الله » .

ثانيها : لا ولا في الضرورة .

ثالثها : وهو رأى الفارسي . تزداد ضرورة لا اختيار ، كقوله :

أنا أبو سعد إذا الليل وجا يخال في سواده يرندجا^(٣)

(١) الغنم ج ص ٣٠ .

(٢) سورة هود آية ٤١ .

(٣) البيت لسويد بن أبى كاهل الشكري ، ودجا = أظلم ، يخال بالبناء للمجهول يرندجا = بفتح الياء والراء وسكون النون : جلد أسود .

يقول الشيخ يس في تعلية على الآية الكريمة في إعراب السفاسى وعدى اركبو
بغى لتضمنه معنى صبروا أو ادخلوا ، وقيل التقدير اركبوا ما فيها ، فمفعول اركبوا
مخذوف ، وقيل : في زائدة للتوكيد وأرى أن نجىء (فى) في الآية الكريمة قصد به
الدعوة إلى الركوب والتمكن ، وأرى أن (اركبوا فيها) غير (اركبوها) لأن التعبير
الثانى يفيد اركبوها كما تتركب الخيل أى على ظهرها ، ولكن المقصود التمكن من
الركوب والاستقرار داخلها حتى لا يتأثروا بما يحيط بها من الماء والأمواج .

المسألة (٢٢)

كأين

الأكثر^(١) جر ميمز (كأين) بمن ظاهرة قال تعالى : « وكأين من آية^(٢) » و
« كأين من نبي^(٣) » و « كأين من دابة^(٤) » .

قال أبو حيان : ويظهر من كلام سيبويه أن (من) هنا لتأكيد البيان فهى
زائدة .

وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم .

وقال فى المغنى ويرده نص سيبويه على خلافه .

ويجوز جره مع فقد من قال أبو حيان إلا أنه لا يحفظ ومذهب الخليل
والكسائى الجر بمن فإذا فقدت من كان على إضمارها ولا يحمل على إضافة
كأين) كما ذهب إليه ابن كيسان لأنه لا يجوز إضافتها إذ المحكى لا يضاف
قد قال سيبويه : إن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها بإضمار من .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٥٥ .

(٢) سورة يوسف آية ١٠٥ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٤٦ .

(٤) سورة العنكبوت آية ١٠٦ .

قال ابن خروف يكون في مميزها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل .

وأرى أن (كَأَيْن) اسم له الصدارة في الجملة ويفيد معنى الكثرة مثل كم الخبرية وقد ورد في القرآن الكريم بهذا المعنى سبع مرات وتمييزه في جميعها مجرور بمن وقول أئى حيان يظهر من كلام سيبويه أنها زائدة يرد عليه بأن هذا ليس من مواضع زيادة من قال في المغنى ومن النصب قول الشاعر :

واطرِد اليأس بالرجا فكأى أَلِما حُم يسره بعد عسر^(١)

وقول الشاعر :

وكأين لنا فضلا عليكم ومنه قديما ولا تدرون ما منّ منعم^(٢)

واعتقد أن النصب قليل ونادر كما جاء في كم الخبرية وما يدل على ذلك أنها وردت في القرآن مجرورة بمن في جميع الآيات الكريمة التي جاءت بها .

(١) لم يعثر له على قائل .

(٢) لم يعثر له على قائل .

المسألة (٢٣)

كذا^(١)

مميز كذا لا يكون إلا مفردا منصوبا ، قال الشاعر :
عد النفس نُعمى بعد يؤسك ذاكرا كذا وكذا لطفاً به نسي الجهد^(٢)
ولا يجوز جره بمن اتفاقاً إلا بالإضافة خلافاً للكوفيين فقد أجازوا في غير تكرار
وعطف أن يقال : كذا ثوب ، وكذا أثواب قياساً على العدد الصريح ، ورد بأن
الحكى لا يضاف ، وبأن في آخرها اسم الإشارة ، واسم الإشارة لا يضاف وأجاز
بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا ، قال ابو
حيان هذا خطأ لأنه لم يسمع ، وقد جاء في المعنى أن كذا . ترد على ثلاثة
أوجه^(٣) :

١ - أحدها أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا
الإشارية ، مثال ذلك : رأيت زيدا فاضلا ، رأيت عمرا كذا ، وتدخل
عليها (ها) التنبيه كقوله تعالى : أهكذا عرشك ؟

٢ - أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها من غير عدد كقول ائمة
اللغة قيل لبعضهم إما بمكان كذا وكذا وجد ، فقال بلى وجازا ، فنصب
بإضمار أعرف .

٣ - أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأي في أربعة
أمور : التركيب ، والبناء والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وتخالفها في ثلاثة
أمور : أحدها أنها ليس لها الصدارة ، الثاني أن تميزها واجب النصب فلا
يجوز جره بمن اتفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين ، الثالث : أنها لا

(١) المجمع ج ١ ص ٢٥٦ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) ج ١ ص ١٨٧ تحقيق محي الدين .

تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :
عذ النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرًا كذا وكذا لطفًا به نسي الجهد
ونرى — أن ابن هشام بهذا التوضيح — قد أزال ما بالكلمة من غموض ،
وظهر أن ما قصده السيوطى هو النوع الثالث ، وليس هناك خلاف إلا فى جواز
الجر بالإضافة كما يرى الكوفيون ، ولم يأتوا بشاهد يستدلون به على ذلك .

المسألة (٢٤)

كى

ذهب سيبويه^(١) وجمهور البصريين إلى أن (كى) تأتى مصدرية ، وتختص
بالدخول على الفعل المضارع وتنصبه .

وتأتى تعليلية وهى حرف جر يفيد التعليل فهى بمنزلة لام التعليل معنى
وعملا ، ولها صور منها :

١ - أن تدخل على (ما) الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة : كيمه
بمعنى لِمَ .

٢ - أن تدخل على (ما) المصدرية فتجر المصدر المؤول كما فى قول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرنا يرجى الفتى كيما يضر وينفع^(٢)

٣ - الداخلة على لام الجر كقول حاتم الطائى :

فأوقدت نارى كى ليصير ضوءها وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

(١) الأثموى ج ٣ ص ٢٨٠ ، التصريح ج ٢ ص ٢٣٠ ، المجموع ج ٢ ص ٥ ، الكافية ج ٢
ص ٢٤٩ .

(٢) للناطقة الذبياني ، وقيل الجعدى .

ولا يصح اعتبارها مصدرية لوجود الفاصل ، والمضارع المنصوب بعدها منصوب بأن المضمره جوازاً بعد لام التعليل .

وذهب الكوفيون^(١) إلى أنها ناصبة للفعل المضارع دائماً ، وتأولوا كيمه على تقدير كى تفعل ماذا ، ورد عليهم الأشموني بأنه يلزم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية من المصدر ، وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، ومما يرد قولهم قول حاتم الطائي :
فأوقدت نارى كى ليبر صوؤها وأخرجت كلبي وهو فى البيت داخله
فإن كى ها هنا تتعين حرفاً جاراً للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها وقد جمع بينهما للتأكيد .

والوضح من هذا العرض أن رأى سيبويه مبنى على أساس الاستعمال العربى والنص الأدبى ، وأن رأى الكوفيين يبدو فيه التكلف ، والرأى الذى يؤيده الاستعمال أولى بالاتباع .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٢٨٠ .

المسألة (٢٥)

الفصل بين كى ومعموها

أجمع النحاة^(١) على أنه يجوز الفصل بين كى ومعموها بلا النافية كما فى قوله تعالى :

كى لا يكون دولة ، وبما الزائدة كقول الشاعر :

تريدىن كيما تجمعينى وخالدا . وهل يجمع السيفان ويحك فى غمد ؟^(٢)
وبهما معا كقوله :

أردت لكىما لاترى لى عثرة ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل ؟^(٣)

وأما الفصل بغير ما ذكر يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار ، وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها . وأجاز ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل . ورأى الكسائى مبنى على الافتراض ولم يؤيده بشاهد ، وهو لهذا رأى مرجوح .

(١) المصع ج ٢ ص ٦٠٥ .

(٢) لم يعرف له قائل .

(٣) لم يعرف له قائل .

المسألة (٢٦)

كيف^(١)

كيف — اسم لدخول الجار عليها في قولهم : على كيف تبيع الأحمرين ؟ وإبدال الاسم الصريح منها نحو : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو : كيف كنت ؟ ويقال فيها كي ، كما يقال في سوف سو ، كقول الشاعر :

كي يجنحون إلى سلم وما ثمرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم^(٢)

والغالب فيها أن تكون استفهاماً إما حقيقياً نحو كيف زيد ؟ أو غيره نحو : كيف تكفرون بالله ، وتقع خبراً قبل مالا يستغنى نحو كيف أنت وكيف كنت . وتقع حالاً قبل ما يستغنى به نحو : كيف جاء زيد ؟ ... أي على أي حال جاء زيد ؟ وإنما بنيت لتضمنها معنى الاستفهام وبنيت على فتحة طلباً للخفة ، وعند سيبويه أن كيف ظرف موضعها نصب دائماً ، وأنكر الأخفش والسيराقي وقالوا هي اسم غير ظرف ، ورتبوا على الخلاف أمورا : أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره . الثاني : أن تقديرها عنده في أي حال أو على أي حال ، وعند غيره تقديرها في نحو : كيف زيد ؟ أصحيح زيد ؟ وفي نحو : كيف جاء زيد ؟ أراكباً جاء زيد ؟ ونحوه . الثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال : على خير .. ونحوه وعند غيره أن يقال : صحيح أو نحوه وقال ابن مالك : لم يقل أحد إن كيف ظرف^(٣) إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق

(١) الممع ج ١ ص ٢١٤ ، المغنى ج ١ ص ٢٠٥ تحقيق محيى الدين .

(٢) لم يعرف قائل : ثمرت : بالبناء للمفعول يقال ثارت القتل قاتله ، لظى الهيجاء : نار الحرب ، تضطرم : تشتعل .

(٣) ومعنى هذا أن الكوفيين لم يقولوا إنها ظرف كما يقول سيبويه والسيراقي وهما بصريان

عليها مجازاً . قال ابن هشام : وهذا حق إن ابن مالك قال ما يجوز في نفسى من أن كيف اسم استفهام للسؤال عن الحال بدليل أنها تقع في محل رفع كما تقع في محل نصب ، وبدليل أن لها الصدارة مثلها مثل بقية أدوات الاستفهام ، وما موقف سببوية مثلاً من كيف أنت ؟ كيف تكون خبراً وهي منصوبة في رأيه دائماً ، والخبر يطلبها في محل رفع .

المسألة (٢٧)

اللام

من معانى اللام التعديّة^(١) مثل ما أضرب زيد لعمرى ، وما أحبه ليكر ، أى لأن ضرب وحب فعالان متعديان في الأصل ، وبنائهما للتعجب نقلاً إلى فُعَل — بضم العين — فصارا قاصرين ، ثم عديا بالهمزة إلى زيد ، وباللام إلى عمرو وبكر ، وهذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيا على تعديتهما إلى المفعول لعمرى وبكر ، وأنهما لم ينقلا ، فليست اللام للتعديّة وإنما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب . وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد ، فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ، ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذلك .

وفي الجمع^(٢) قال ابن مالك في الخلاصة والكافية (التعديّة) ، ومثل له في شرحها بقوله تعالى : فهب لى من لدنك وليا ، ومثل ابنه بقوله : قلت له كذا ، ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه ، بل فيه أن اللام في الآية لشبه التمليك ، وفي المثال الثانى للتبليغ . قال ابن هشام : والأولى عندى أن يمثل للتعديّة بنحو ما أضرب زيدا لعمرى وما أضربه ليكر ، وقال الرضى الشاطبى : لم يذكر أحد من

(١) الأشتوبى ج ٢ ص ٢١٥ ، التصريح ج ٢ ص ١٠ .

(٢) الجمع ج ٢ ص ٣٢ .

المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم ، وأيضاً فالتعددية ليست في المعنى التي وضعت الحروف لها ، وإنما ذلك أمر لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطة ، وهذا القصد تشترك فيه جميع الحروف لأنها وضعت لتوصل الأفعال إلى الأسماء .

فلسفة البصريين بأن الفعلين (ضرب ، حب) حينما أريد بهما التعجب نقلاً إلى فعل فصار قاصرين ، ثم عدوا بالهمزة واللام — فلسفة أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ، وتكلف ممقوت ، ورأى الكوفيين في هذا هو الرأي المعقول من ناحية أن اللام للتعددية ، ومع هذا فالتعددية كما قال الرضى الشاطبي — ليست معنى وإنما هي وظيفة لجميع حروف الجر .

المسألة (٢٨)

لام الابتداء وأثرها في المضارع

عند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال ، كما أن السين مخصصة له بالاستقبال ، فهي كالسين في التخصيص ، فلذلك لا يجوزون : إن زيدا لسوف يخرج للتناقض .

والبصريون^(١) يجوزون ذلك لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط كما كانت تفيد لما دخلت على المبتدأ .

وزعم ابن أبي الربيع^(٢) وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو : وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة^(٣) وقوله تعالى : إني ليحزنني أن تذهبوا به^(٤) ، فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقع .

وقال أبو علي^(٥) : لا توجد إلا مع الحال ، وهذه حكاية حال — يعنى الآية الأولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به .

وجاء بالجمع أيضا أن المضارع يتعين للحال إذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة ، أو نفى بليس أو ما أو إن ، لأنها موضوعة لنفى الحال ، أو دخل عليه لام الابتداء . هذا قول الأكثر في الجميع .

وأرى أن البصريين في هذا أوضح لأن الاثر الواضح للام التوكيد ، ولا يمكن أن يفهم من وجود اللام التخصيص بزمان .

(٤) سورة النحل آية ١٢٤ .

(٥) سورة يوسف آية ١٣ .

(٦) الجمع ج ١ ص ٨ .

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الجمع ج ١ ص ٨ .

المسألة (٢٩)

زيادة اللام

تأتى اللام زائدة لتأكيد معنى الجملة وقد لوحظ أن أكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله كما فى قوله تعالى : « عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون^(١) » لأن الفعل « ردف » يتعدى بنفسه ونحو : شكرت له ونصحت له ونصحت له لأن الفعلين متعديان بأنفسهما فيقال فيهما شكرته ونصحته . وكذا اللام المقدر^(٢) بعدها أن بعد فعل الأمر والإرادة كقوله تعالى : وما أمروا إلا ليعبدوا الله^(٣) وقول الشاعر :

« أريد لانسى ذكرها فكأنما تمثل لى لىلى بكل سبيل

فالفعل أريد متعد وهو فى حاجة إلى المفعول به ومفعوله هو المصدر المؤول : وهو (أن انسى) وهى زائدة فى قوله تعالى : « وإذبو أنا لإبراهيم مكان البيت^(٤) » لقوله تعالى : « ولقد بوأنا بنى إسرائيل^(٥) وكذلك فى قوله تعالى : « هيهات هيهات لما توعدون^(٦) » ويقول ابن جنى^(٧) فى قول الشاعر :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد يابؤس للجهل جرار لأقوام

أراد يابؤس الجهل فأقحم لام الإضافة تمكينا واحتياطا لمعنى الإضافة ومن ذلك أيضا :

يابؤس للحرب النى وضعت أراهط فامترحوا

(١) القمل آية ٧٢ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٣) البينة آية ٥

(٤) الحج آية ٥

(٥) يونس آية ٩٣

(٦) المؤمنون آية ٣٦

(٧) الخصائص ج ٣ ص ١٠٦

وهذه هي اللام المساة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفن . ومن هذا الباب قولهم : لا أبأ لفلان ، ولا أخاله وهو رأى سيبوية^(١) ومن أنواع اللام الزائدة : لام التقوية : وهي المزيد لتقوية عامل ضعيف بسبب تأخر العامل عن معموله كما في قوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون^(٢) » أو بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره كالفرع المشتقة كما في قوله تعالى : « فعال لما يريد^(٣) » وقوله تعالى : « مصدقا لما معكم^(٤) » و « نزاعة للشوى^(٥) »

ويقول ابن حنى^(٦) وزيدت اللام في قوله : رويناه عن أحمد بن يحيى : مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذى سألوا أمس لمجهودا . وكالعهد في دراسة الكلمات الزائدة لم يكن هناك اتفاق بشأن زيادتها فقد تعرضت للتأويل والتخريج ومن ذلك : أن المنكرين للزيادة ضمنوا « ردف لكم » معنى (دنا) وبذلك لا تكون اللام زائدة ، كما جعلوا اللام في قوله تعالى : « هيهات هيهات لما توعدون » . وما بعدها متعلقة بالفعل المحذوف ، والتقدير هيهات الوقوع لما توعدون وحذف الفاعل (الوقوع) لدلالة الجملة عليه وهكذا كل زيادة خرجوها ولا شك أن ذلك تكلف لا يؤدي إلى نتائج أو قواعد ، والأفضل أن تترك الأساليب على طبيعتها وبخاصة إذا استقام المعنى .

(١) يرى سيبوية أن اسم لا منصوب بالألف ومضاف إلى الضمير أو غيره مما بعد اللام واللام التي يسبها زائدة .

(٢) يوسف آية ٤٣ .

(٣) البروج آية ١٦ .

(٤) البقرة آية ٤١ .

(٥) المعارج آية ١٦ .

(٦) الخصائص ج ٢ ص ٢٨٢ .

المسألة (٣٠)

لات

اختلف في (لات) فذهب سيبويه^(١) إلى أنها مركبة من لا والتاء كإنما ولهذا تحكى عند التسمية بها .

وذهب الأخفش^(٢) والجمهور إلى أنها (لا) زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب .

وذهب ابن الطراوة^(٣) وغيره إلى أنها ليست للتأنيث وإنما زيدت كما زيدت على الحين كقول الشاعر^(٤) :

العاطفون تحين ما من عاطف والمسيغون يدا إذا ما انعموا

وفي البسيط ويحتمل أن تكون التاء بدلا من سين ليس واتقلبت الياء ألفا على القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغيير فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها وهو الحال .

عمل لات :

اختلف النحاة هل لها عمل أم لا على أقوال :

أحدها : وهو مذهب سيبويه^(٥) والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة

قال في البسيط^(٦) ورب شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب كما أعملوا لدن في غدوة خاصة والياء في القسم .

(١) مع ج ١ ص ١٢٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) البيت لأبي وجزة العدى .

(٥) مع ج ١ ص ١٢٦ .

(٦) مع ج ١ ص ١٢٧ .

وقيل لا تقصر على لفظ الحين بل تعمل أيضا في مرادفه كأوان وساعة وعليه
ابن مالك .

كقول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم واليغى مرتع مبتغية وخيم^(١)
والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها بل لابد من حذف أحدهما والأكثرون على
أن المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين قوله تعالى « ولات حين
مناص^(٢) » أى ولات الحين حين مناص أو لات حين مناص لهم .

ثانيها : أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ أو
منصوبا فعلى إضمار فعل أى ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن
الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختاره أبو حيان لأنه لم يحفظ الإتيان
بعدها باسم وخبر مثبتين ولأن ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات
لكانوا قد تصرفوا فى الفرع مالم يتصرفوا فى الأصل إلا أنه جعل المنصوب بعدها
خبر مبتدأ محذوف لأنه لم يحفظ نفس الفعل بها فى موضع من المواضع .

ثالثها : أنها تعمل عمل إن وهى للنفى العام وعزى للأخفش فجعل ولات
حين مناص بالنصب اسمها مثل لاغلام سفر والخبر محذوف أى لهم .

رابعها : أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان قاله الفراء وأنشد^(٣)

طلبوا صلحنا ولات أوإن فأجبنا أن ليس حين بقاء

وقرئ ولات حين مناص بالجر وقد جاءت لات غير مضاف إليها حين ولا
مذكورة بعدها .

كقول الأفوه^(٤)

ترك الناس لنا أكنافهم وتولوا لات لم يعن القرار

(١) لم يعرف قائله .

(٢) سورة ص آية ٣ .

(٣) لأبى زيد الطائى .

(٤) البيت للأفوه الأردى .

وهي هنا حرف نفى مؤكد بحرف النفي وهو لم وليست عاملة . وأرى أن آراء النحاة قد تعددت في لات من ناحية بنيتها ومن ناحية عملها .

وقد زاد ابن هشام^(١) على ما تقدم ذكره أنها فعل ماض بمعنى نقص ومن ذلك قوله تعالى « لا يلتكم من أعمالكم شيئا »^(٢) .

وهذا الرأي مردود لأن يلتكم الموجودة في الآية مضارع لات التي هي فعل ماض بمعنى (نقص) بدليل قراءة (لا يالتكم) من ألت يالت والقراءتان بمعنى واحد^(٣) يقال ألت يالته ولاته يليتة إذا نقصه^(٤) وما أراه أنها كلمة مستقلة مكونة من حروف ثلاثة أصلية لأنه لا دليل على أنها (لا) زيدت عليها التاء فالقول بأن الحروف كلها أصلية هو المقبول مثلها مثل (لا) النافية .

أما من ناحية العمل فأرى أنها حرف نفى لا عمل لها وأن اللفظ المنصوب بعدها منصوب على الظرفية ، وفي حالة الجر فهو مجرور بمن المحذوفة وهذا أفضل من تعدد الآراء وكثرة التخریجات وبدليل مجيئها دون حين وإغرابها حرف نفى فقط في قول الشاعر :

ترك الناس لنا أكتافهم وتولوا لات لم يغن الفرار
فهى هنا حرف نفى مؤكد بحرف النفى لم وليست عاملة .

(١) المغنى ج ١ ص ٢٥٣ تحقيق محمد محي الدين .

(٢) الحجرات آية ١٤ .

(٣) كما أن هناك قراءة بالكسر ولات حين مناص ولو كانت وعلا ماضيا لم يكن للكسرة وجه .

(٤) البيان في غريب القرآن ج ٢ ص ٣٨٣ .

المسألة (٣١)

لـدـن^(١)

من الظروف المبنية ، وهى لأول غاية زمان أو مكان ، وتلزم من غالبا ، وبنيت
لشبهها بالحروف فى لزومها استعمالا واحدا وهى كونها مبتدأ غاية ، وامتناع
الإخبار بها وعنهما ، ولا يبنى عليها المبتدأ ، وهى تضاف إلى المفرد لفظا كقوله :
تنهض الرعدة من ظهري من لدن الظهر إلى العصور^(٢)
وتقديرا إلى الجملة الاسمية كقوله :

وتذكر نعماه لدن أنت يافع إلى أنت ذو فودين ابيض كالنسر^(٣)
والفعلية كقوله :

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب^(٤)
ومنع ابن الدهان من إضافة لدن إلى الجملة ، وأول ما ورد من ذلك على تقدير أن
المصدرية بدليل ظهورها معها فى قوله :
أراى لدن أن غاب رهطى وإخوتى^(٥)

وقوله :

وليت فلم تقطع لدن أن وليتنا قرابة ذى قرنى ولاحق مسلم^(٦)
وسمع نصب غدوة بعدها وخرج على إضمار كان .. أى لدن كانت غدوة
كقوله :

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب^(٧)

(١) المجمع ج ١ ص ٢١٥ .

(٢) قائله رجل من طيء الدرر ج ١ ص ١٨٤ .

(٣) لم يعثر له على قائل . الدرر ج ١ ص ١٨٤ .

(٤) من قصيدة للعظامى الدرر ج ١ ص ١٨٤ .

(٥) لم يعثر له على قائل .

(٦) لم يعثر له على قائل .

(٧) لأى سفيان بن حرب .

قال سيبويه : لا تنصب لدن غير غدوة ، ولا تقول : لدن بكرة لأنه لم يكثر في كلامهم .

وحكى الكوفيون : رفع غدوة بعدها وخرج على إضمار كان أى لدن كانت غدوة .

ويجوز عند الأخفش النصب والجر إذا عطف على غدوة بعدها ، وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب ، وأوجبه أبو حيان ومنع الجر لأن غدوة عند من نصب ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع . وردت كلمة (لدن) في القرآن ثمان عشرة مرة ، وفي جميعها مجرورة بمن ومضافة إلى مفرد ، وملتزمة للسكون .

أما ما يدور من ناحية الإضافة إلى الجملة والمفرد فالنصوص لا تمنع ، فقد وردت مضافة إلى المفرد في كل النصوص القرآنية^(١) ومضافة للجملة الفعلية والاسمية في الشواهد الشعرية ولا مانع من جواز الإضافة إلى المفرد والجملة دون اللجوء إلى التكلف والتقدير .

(١) إلى اسم ظاهر كما في قوله تعالى : « كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير » (هود — آية ١) وإلى ضمير المفرد المخاطب كما في قوله تعالى : « رتنا لا تزع قلوبنا بعد إذ هدقنا وهب لنا من لدنك رحمة » (آل عمران — آية ٨) وإلى ضمير المتكلمين كما في قوله تعالى : « وإذا لايتناه من لدنا أجرا عظيما » (النساء — آية ٦٧) وإلى ضمير المفرد الغائب كما في قوله تعالى : « وإن تك حسنة يضاعفها ويث من لدنه أجرا عظيما » (النساء — آية ٤٠) .

المسألة (٣٢)

لعل^(١)

لعل للترجى فى المحبوب ، وللإشفاق فى المكروه نحو لعل الساعة قريب ،
فلعلك باخع نفسك ، ولا تستعمل إلا فى الممكن .

وزاد الأخفش والكسائى فى معانيها التعليل وخرج عليه لعله يتذكر أو يخشى
وزاد الكوفيون فى معانيها الاستفهام وخرج عليه « وما يدريك لعله يزكى » وزاد
أكثر الكوفيين فى معانيها الشك .

والبصريون رجعوا عن هذه المعانى كلها إلى الترجى والإشفاق . وبالرجوع إلى
(لعل) واستعمالها فى القرآن الكريم وجدت أنها فى جميع الاستعمالات يمكن
إرجاعها إلى الترجى والإشفاق حتى ما قال عنه المفسرون إنه للاستفهام نحو قوله
تعالى « وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً^(٢) » فهى هنا تفيد التوقع والإشفاق ،
وما قالوا عنه أنه يفيد التعليل من قوله تعالى : « فقولاً له قولاً لنا لعله يتذكر أو
يخشى^(٣) » أى راجين والمعنى : باشرا الأمر مباشرة من يرجو ويطمع أن يثمر عمله ،
وقد وردت فى القرآن فى أكثر من مائة آية ويمكن إرجاع جميعها إلى الترجى
والإشفاق كما هو رأى البصريين .

والجر بها لغة عقلية^(٤) حكاه أبو زيد والأخفش والفراء ، وقال شاعرهم^(٥) :
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أى المغوار منك قريب

(١) مع ج ١ ص ١٣٤ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٦٣ .

(٣) سورة طه آية ٤٤ .

(٤) الممع ج ٣ ص ٣٣ ، الأشمونى ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٥) قاله كعب بن سعد الغنوى .

وقد أنكرها قوم منهم الفارسي ، وتأول البيث على أن الأصل لعله لأبي المغوار جوابه قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا ، وأدغم الأولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ، ومن فتح فهو على لغة : المال لزيد وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة .

إذا كان الجوب (بلعل) لغة فلا مجال لاعتراض الفارسي لأنها لهجة عربية استعمالها العرب . وليس على هذا الاستعمال اعتراض لأننا نتلقى عنهم اللغة وكل ما يمكن قوله إنها لغة غير مشهورة ، فلذلك كان اعتراض الفارسي^(١)

المسألة (٣٣)

لن^(١)

يقول الخليل والكسائي إنها مركبة من (لا) النافية و (أن) الناصبة وإصلها عنده (لأن) فكثير استعمالها وحذفت الهمزة تخفيفا فالتقت ألف (لا) ونون (أن) وهما ساكنان فحذفت الألف من لا لسكونها وسكون النون بعدها وخلطت اللام بالنون وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذي وقع فيهما حكم آخر يدل على ذلك قول العرب : زيدا لن أضرب فلو كان حكم (أن) المحذوفة الهمزة مبقى بعد حذفها وتركيب النون مع لام (لا) قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب لما جاز لزيد أن يتقدم على أن لأنه يكون في التقدير من صلة أن المحذوفة الهمزة وإذا كان من صلتها لا يجوز تقدمه عليها .

فهذا يدل على أن الشيعيين إذا خلطوا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا .

(١) هذا الخلاف لم يتعرض له الإنصاف ، والذي تعرض له الإنصاف الخلاف في اللام من حيث الزيادة والأصالة .

(٢) لسان العرب ج ٥٦ ص ٣٩٢ طبعة بيروت والمقضب ج ٢ ص ٨ والبرهان ج ٤ ص ٣٨٧ .

ويقول سيبويه : إنها بسيطة مستدلاً بجواز : نحو : زيدا لن أضرب لأنها لو كانت مركبة من لا وأن لما جاز أن يتقدم (زيداً) لأن صلة أن لا يجوز أن تتقدم عليها .

ويرد الخليل على ذلك بما سبق أن قلناه من أنها صار لها بعد الامتزاج حكم ومعنى لم يكونا لها من قبل الامتزاج قياساً على (لولا) فإن (لولا) مركبة من (لو) وهى حرف امتناع ومن (لا) النافية وبعد التركيب صار لها معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره .

ويرى الفراء أن أصلها — لا — النافية فقلبت الألف نونا

وأرى أنها بسيطة حيث لا يوجد دليل على التركيب كما يقول الخليل . والخلاف شكلي لا ثمره منه .

لن والنفي :

يقول السيوطي^(١) : ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تنفى المستقبل من غير أن يشترط أن يكون النفي بها أكداً من النفي بلا ...

وزهب الزمخشري في مفصله إلى أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل قال : لا أبرح اليوم مكافئ فإذا أكدت وشددت قلت : لن أبرح اليوم ووافقه على إفادة التوكيد جماعة منهم ابن الحبار بل قال بعضهم (إن منعه مكابرة) .

وجاء في البحر المحيط^(٢) عند تفسير قوله تعالى : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا » قال الزمخشري : واقتران الفعل بلن في هذه الجملة دون لا وإن كانتا أختين في نفي المستقبل لأن في لن توكيداً وتشديداً .

ومن ذلك قوله تعالى : « لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا لند^(٣) »

(١) المجمع ج ٢ ص ٤ .

(٢) ج ٢ ص ٤٥٥ .

(٣) الحج آية ٧٣ .

اثر لن اللفظي :

تصب المضارع ، وما قيل من جزمها له ، والاستدلال على ذلك بقول الشاعر :

فلن يحل للعنين بعدك منظر

وقول الآخر :

لن يخب الآن من رجائك من حرّك من دون بابك الحلقة
فهى طجة

الفصل بين لن والفعل :

لا يميز البصريون الفصل^(١) بين لن والفعل بفاصل « ما » لأن « لن » محمولة على (سيفعل) .

وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحو : لن والله أكرم زيدا ولن زيدا أكرم ، وأجاز الفراء^(٢) الفصل بالقسم والفصل « بأطن » نحو : (لن أطن أزورك) بالنصب ، وبالشرط نحو (لن إن تزرنى أزورك) بالنصب وجوز الإلغاء والجزم جواباً .

ويقول أبو حيان : وأصحاب الفراء لا يميزون الفصل بين لن والفعل اختياراً وهو الصحيح لأن لن وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل . بل الفصل بين عوامل الأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء .

وأرى أن الفصل بين لن والفعل غير مستساغ ولم يسمع له شاهد من القرآن الكريم ولا من كلام العرب .

(١) الهمع ج ٢ ص ٤ .

(٢) الهمع ج ٢ ص ٤ .

أسلوب لن بين الخير والإنشاء :

يرى الجمهور^(١) أن أسلوب (لن) أسلوب خبري .
ويرى ابن السراج وابن عصفور إلى أنها تأتي للدعاء مستدلين بقول الشاعر :
لن تزالوا كذلكم ثم لاز لت هم خالدا خلود الجبال
وقال الصبان^(٢) :

الدليل على أنها دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه وهو (لازلت) وقال في
الهمع (وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندي لأن عطف الدعاء في
البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر) .

وأرى ما رآه الجمهور من أن أسلوبها خبري ، وما فهم أنه دعاء من (لن)
تزالوا كذلكم ، فليس بدعاء فائبات الاستقرار لحالهم جاء من أن نفى النفي
إثبات لأن زال تفيد النفي دخلت عليها (لن)

(١) اشموني ج ٣ ص ٢٧٨ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (٣٤)

لو^(١)

يقول ابن مالك :

لو حرف شرط في ماضى ويقبل إيلاؤه مستقبلا لكن قبل
لو تأتى للعرض : لو تأتى عندنا فتصيب خيراً ، وتأتى للتقليل نحو : تصدقوا
ولو بظلف محرق ، وتأتى للتنمى نحو : لو تأتينا فتحدثنا ، ومنه قوله تعالى : (لو
أن لناكرة) وتأتى مصدرية بمنزلة أن ولكنها لا تنصب ، وأكثر وقوعها بعد (ود)
نحو : ودوا لو تدهن فيدهنون ، يود أحدهم لو يعمر ، ومن وقوعها بدونها قول
قتيلة :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق
وقول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم من التانى وكان الحزم لو عجلوا
وتأتى شرطية ولا يليها غالباً إلا ماضى المعنى . وفسرها سيبويه بأنها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره^(٢)

ورأى الشلويين^(٣) أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على
التعليق في المضى كما دلت إن على التعليق في المستقبل ، وتبعه في هذا القول ابن
هشام الحضراوى . ويقول ابن هشام الأنصارى في التعليق على هذا رأى : وهذا
الذى قاله كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبيدي . يقول الزجاجى :
أما لو فيمتنع بها الشيء لا امتناع غيره^(٤) .

(١) المغنى تحقيق محبى الدين ج ١ ص ٢٥٥ ، الأشموني ج ٤ ص ٣٢ ، ابن عقيم ج ٢ ص ٣٠٣
تحقيق محبى الدين ، التصريح ج ٢ ص ٢٥٥ .

(٢) الكتاب ج ٤ ص ٢٢٤ .

(٣) المغنى تحقيق محبى الدين ج ١ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٤) الجمل للزجاجى ص ٣٠١ .

ونص جماعة من النحويين غير من سبق ذكرهم على أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معا ، وهذا هو القول الجارى على ألسنة المعربين . وهذا رأى منقوض لأن جوابها قد يكون له أكثر من سبب ، فإذا تحقق نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، لم يتحقق إذا قلنا : لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لو جود أكثر من سبب لوجود الضوء .

أما رأى الذى يتفق وواقع التعبيرات : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، ولكنه إن كان مساويا للشرط في العموم كما في نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، فلا يلزم انتفاؤه وإنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط ، وهذا قول المحققين ، وهذا رأى أنسب الآراء حيث يتفق والنصوص الواردة .

بقيت مسألة تعرض لها ابن مالك في قوله :

وهى في الاختصاص بالفعل كأن لكن لو أن بها قد تقتزن

أى أن « لو » الشرطية تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم كما أن إن الشرطية كذلك لكن تدخل لو على أن واسمها وخبرها نحو : لو أن زيدا قائم لقمت ، وموضع أن وجملتها الرفع عند جميع النحاة .

قال سيبويه : إنها مبتدأ ولا تحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمستند إليه ، وقيل : الخبر محذوف ويقدر مقدما ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت مقدرة . وأرى أن هذا رأى أنسب الآراء لأنه لا يخرجها عن اختصاصها ، فالذى وليها فعل ، والمصدر من أن وصلتها فاعل .

الحرف المصدري : لو :

يقول السيوطي^(١) : لو التالية غالبا مفهم تمن ، واختلف فيها : فالجمهور أنها

(١) الجمع ج ١ ص ٨١ .

لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ، ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف الجر عليها .

وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب ، وخرجوا على ذلك : يود أحدهم لو يعمر^(١) ودوا لو تدهن^(٢) مفهم تمن يشمل : ود ويود وأحب وأتمنى وأختار ، والمسموع ود ويود .

ومن استعمالها دون مفهم تمن نادرا : ما كان ضرك لو مننت وربما وإنما توصل بفعل متصرف غير أمر .

ويقول الرضي^(٣) : ومن الموصول الحرفي لو .. إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى : « ودوا لو تدهن » وقول امرئ القيس : تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا على حرصا لو يسرون مقتل وصلتها كصلة (ما) إلا أنها لا تنوب عن ظرف الزمان ، وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو : لو كان لي مال فأحج .. أى أتمنى وأود لو كان لي مال ، قال تعالى : « لو أن كرة فأكون من المحسنين^(٤) » .

ويقول ابن هشام^(٥) : لو حرف مصدرى بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود نحو : ودوا لو تدهن ، يود أحدهم لو يعمر ألف سنة . ومن وقوعها بدونها قول قتيلة : ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحقق وقل الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم من التأتى وكان الحزم لو عجلوا

(١) سورة البقرة آية ٩٦ .

(٢) سورة القلم آية ٩ .

(٣) الكافية ج ٢ ص ٣٨٧

(٤) سورة الزمر آية ٥٨ .

(٥) المغنى ج ١ ص ٢٦٥ تحقيق محي الدين .

وقول أمرى القيس :

تجاوزت أحراسا إليها ومعثرا على حراساً لو يسرون مقتلى
وأرى أن وجهة نظر الجمهور غير كافية لأن السياق في الآيات والنصوص
الأدبية على المصدرية ، وملازمة التعليق — كما يدعى الجمهور — غير واضح في
الشواهد ، وما قالوه من أن (لو) في قوله تعالى : يود أحدهم لو يعمر ألف سنة
— شرطية والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة يسره ذلك — تكليف ،
وهو ما يقوله ابن هشام في تعليقه على هذا التأويل .

المسألة (٣٥)

« ما » وأثرها في إن وأخواتها

يقول ابن مالك :

ووصل ما بذى الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العمل
تتصل « ما » بإن وأخواتها فإذا كانت موصولة^(١) أو موصوفة^(٢) أو
مصدرية^(٣) فلا تأثير لها في عمل إن وأخواتها كما أنها تكتب مفصولة عن إن . أما
إذا كانت كافة فإنها تكتب متصلة بإن وأخواتها وتكف هذه الأدوات عن العمل
وتهيئها للدخول على الفعل بعد أن كانت مختصة بالدخول على الاسم ، وإن
إعمالها متفق على جوزا بقاءه وبذلك نطق العرب قول النابغة :
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

(١) إن ما في الحقل قطن .

(٢) إن ما مطيعا نافع .

(٣) إن ما فعلت حسن .

فقد روى بنصب (الحمام) على الإعمال وبرفعة على الإهمال . وجوز ابن مالك والزجاج وابن السراج^(١) الإعمال والإهمال في بقية الأدوات وذكر الزجاج أنه مسموع عن العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء : ومن العرب من يقول : (إنما زيدا قائم) (ولعلما بكرا قائم) فيلغى ما وينصب بإن وكذلك أخواتها .

أما سيبويه والجمهور فيمنع العمل لزوال اختصاصها بالأسماء وتهيتها للدخول على الأفعال نحو قوله تعالى : « قل إنما يوحى إلى أنما الحكم إله واحد » وقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموت » وقول امرئ القيس :

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى
وأرتضى رأى سيبويه لأن المأثور من الشواهد البليغة كآيات القرآنية والشعر العربي وخاصة المتداول المألوف جاء بإلغاء العمل . كما أن العامل إذا زال اختصاصه ضعفت قدرته ، وما جاء به الزجاج من أن من العرب من يقول : إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرا قائم ليس له ما يؤيده من شعر العرب ونثرهم ، كما أن تعبير الزجاج نفسه يقول : (إن من العرب من يقول إن ذلك قليل نادر) .

نوع (ما) الكافة :

المأثور عن الكثير من النحويين أنهم يطلقون كلمة « الكافة » على (ما) هذه لأنها تكف إن وأخواتها عن العمل كما تسمى المتلوة بفعل والمهيئة لأنها هيأت الحرف للدخول على الفعل^(٢) كما يطلقون عليها الزائدة .

ويرى ابن درستوية^(٣) وبعض الكوفيين : أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفضيم والإبهام وأن الجملة بعده مفسرة ونحبر بها عنه ورد

(١) الاشبوني ج ١ ص ٢٨٤ طبعة احياء الكتب .

(٢) المغنى ج ١ ص ٣٠٧ حاشية الدسوقي .

(٣) المغنى ج ١ ص ٣٥٧ حاشية الدسوقي .

هذا بأنها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها . ويرى جماعة من الأصوليين والبيانين أن الكافة التي مع (إن) نافية وأن سبب ذلك إفادتها الحصر لأنَّ إنَّ للاثبات وما للنفي فلا يجوز أن يتوجهها معا إلى شيء واحد لأنه تناقض ورد ابن هشام^(١) على ذلك بأن ما يقل بنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين :

(أ) إذا ليست إن للاثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل إن زيدا قائم أو نفيًا مثل إن زيدا ليس بقائم ومنه « إن الله لا يظلم الناس شيئا » .
(ب) وليست (ما) للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتا ولعلما ولكنهما وكأما .. ونسب بعضهم القول السابق للفارس في الشيرازيات ، والفارس لم يقل ذلك وإنما قال . إن العرب عاملوا إنما معاملة النفي وإلا في فصل الضمير في قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
وقد سبق تدوين رأى الفارسي^(٢) :

وأرى أن (ما) الداخلة على (ليتا) زائدة للتوكيد إذا عملت معها ليت قياسا على (ما) التي يعمل مع وجودها حرف الجر كما في قوله تعالى : « فبما رحمة من الله لنت لهم » فما زائدة ورحمة مجرورة بالباء وأتى بها لمجرد التقوية المجردة عن غيرها من المعاني . أما (ما) التي تهمل معها هذه الحروف فهي (ما) الكافة عن عمل الجر كالمتصلة (برب) نحو قول الشاعر :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوى شمالات

أما ما ذكر من أنها (كافة) في جميع الحالات فالواقع ينقضه لأن ليت تعمل مع وجودها فكيف نسميها كافة وما قيل من أنها نافية فقد ردَّ على ذلك ابن هشام ورده قوى مرض .

(١) المصدر السابق .

(٢) دلائل الإعجاز ض ٢٥٢ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٥٨ .

المسألة (٣٦)

مَنْ^(١)

الملاحظ بعد المتابعة أن (من) تأتي للعاقل ، وهذا في الاستعمال المعهود لها حيث وردت في كثير من النصوص القرآنية للعاقل كآيات الآتية : « من بعثنا من مرقدنا^(٢) » ، « فمن ربكما ياموسى^(٣) » « ومن يغفر الذنوب إلا الله^(٤) » « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض^(٥) » ومن ذلك قول الشاعر سويد بن كاهل اليشكري :

رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لى موتا لم يطع

وقد تستعمل في غير العقلاء في الأحوال الآتية^(٦) :

١ - أن يكون الكلام في شيء له أنواع متعددة مفصلة بكلمة من وفي تلك الأنواع العاقل وغيره ، ومن ذلك قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع^(٧) » .

٢ - أن يقع من غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء ، وحيث تشبه بهم وتنزله منزلتهم في استعمالاته ، نحو : هذا صوت جميل فمن صاحبه ، عند سماع بلبل يغرد مثلا .

٣ - أن يكون مضمون الكلام متجها إلى شيء يشمل العاقل وغيره ولكننا نراعى أهمية العاقل فنغليه على من سواه ، نحو : أيها الكون العجيب من فيك ينكر قدرة الله ؟

(١) المغنى ج ١ ص ٣٢٨ .

(٢) يس آية ٥٢ .

(٣) طه آية ٤٩ .

(٤) آل عمران آية ١٣٥ .

(٥) سورة الحج آية ١٨ .

(٦) النحر الوافي ج ١ ص ٣٤٨ .

(٧) سورة النور آية ٤٥ .

وبعد هذا العرض يبدو مجانبة زعم قطرب — وهو وقوعها على غير من يعقل دون اشتراط — للصواب .

وتقع من شرطية : من يعمل سوءا يجز به

واستفهامية : من بعثنا من مرقدنا

وموصولة : ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض

ونكرة موصوفة : ولهذا دخلت عليها رب نحو : قول سويد بن كاهل
اليشكري :

رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع

وقال حسان :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

فالتقدير : على من هو غيرنا ، والجملة صفة أو صلة . وقال الفرزدق :

إني وإياك إذ حلت بأرجلنا كمن يواديه من المحل ممطور

أي كشخص ممطور يواديه .

وأجاز الكسائي زيادة من ، واستدل بقول الشاعر :

أل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القياثل والأثرون من عدا

أي والأثرون عدا ، وأنكر أن تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات ،

وخرج البيهقي السابقين على الزيادة كهذا البيت .

وأنكر البصريون القول بزيادة من لأنها اسم والأسماء لاتراد ، وأولوا البيت على

أن من فيه نكرة موصوفة ، والتقدير : والأثرون من تعد عدا .

أما الكوفيون فمن السهل عليهم قبول قول الكسائي لأن قاعدتهم جواز زيادة

الأسماء ، ومن ذلك :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا^(١)

(١) لم يعثر له على قائل درر ص ٧٠ .

(٢) لكعب بن مالك ، وقيل لحسان درر ص ٧٠ .

فيمين خفض غير . وقول الشاعر :

ياشاة من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها . لم تحرم^(١)
وللرد على الكوفيين . نقول إن الزيادة معهودة في الحروف أما زيادة الأسماء فأمر
غير معهود ، ويمكن تخريج الآيات كما خرجها البصريون بأن من في البيتين نكرة
موصوفة أى على قوم غيرنا وياشاة إنسان قنص ، وهذا من الوصف بالمصدر كما
يقول ابن هشام للمبالغة .

المسألة (٣٧)

زيادة مِنْ^(٢)

وردت (من) زائدة في كثير من الأساليب ، ولا يحكم بزيادتها عند
الجمهور^(٣) إلا إذا كان مجرورها منفيا بأى حرف من حروف النفي أو النهى . كما
في الآيات الآتية : « وما من إله إلا إله واحد^(٤) » ، « وما تسقط من ورقة إلا
يعلمها^(٥) » ، « قل ما أسأ لكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين^(٦) » ، أو
نهى نحو : لا تظلم من أحد — أو استفهام بهل أو الهمزة كما في قوله تعالى « فهل
ترى لهم من باقية » زاد الفارسي^(٧) أو شرط كما في قول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليفة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

(١) البيت لعنترة .

(٢) وردت زائدة في مائة وتسع وثمانين آية .

(٣) المجمع ج ٢ ص ٣٥ .

(٤) المائدة آية ٧٣ .

(٥) الأنعام آية ٥٩ .

(٦) سورة ص آية ٨ .

(٧) المجمع ج ٢ ص ٣٥ .

ويرى الأخفش^(١) والكسائي وهشام جواز زيادتها دون قيد أو شرط فهي تتراد عندهم في النفي والإيجاب ومع النكرة والمعرفة لصحة السماع بذلك فقد استدلوا بما حكى البغداديون في قول العرب : قد كان من مطر ، حيث زيدت في الموجب وبقوله تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم^(٢) » و « ولقد جاءك من نبي المرسلين^(٣) » و « قل للمؤمنين يفوضوا من أبصارهم^(٤) » و « ولهم فيها من كل الثمرات^(٥) » وحديث « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » ويرى البصريون^(٦) أن (مِنْ) في الآيات التي استدل بها الأخفش وصاحباها للتبويض واسم إن في الحديث ضمير الشأن .

وقد طال الجدل بالتأويل والتخريج بين الفريقين ولكل منهما وجهة نظر . وأرى رأى الأخفش وصاحبيه لأن مصادر الأدلة : القرآن والحديث وكلام العرب وقد جاء بكل منها ما يؤيد هذا الرأى دون إخلال بالمفهوم والمعنى وفي اعتبار (مِنْ) زائدة قوة وتأکید تزولان بالتأويل والتكلف في التخريج ، وهناك من الأساليب ما يتنافى معناه مع التأويل ، فقوله تعالى : « ولنذيقنهم من عذاب^(٧) غليظ » في سبيل الرد على الكافر الذي قال : « وما أظن الساعة قائمة ولئن رجعت إلى ربي إن لي عنده للحسنى » فجاء الرد المؤكد وزيادة (مِنْ) « فلننبئن الذين كفروا بما عملوا ولنذيقنهم من عذاب غليظ » فالتعقيب هنا يتنافى مع ما ينبغى من قوة الرد من تأكيد يرد على الكافر الذي ينكر قيام الساعة وينتظر عند ربه الحسنى كما أنها زادت في الإثبات في تمييز كم الخيرية كما في قوله تعالى : « ولم أرسلنا من بني^(٨) » « ولم تركوا من جنات وعيون^(٩) » .

(١) الجمع ج ٢ ص ٣٥ .

(٢) نوح آية ٤ .

(٣) الأنعام آية ٣٤ .

(٤) النور آية ٣٠ .

(٥) محمد آية ١٥ .

(٦) مع الفواع ج ص ٣٥ .

(٧) فصلت آية ٥٠ .

(٨) الزخرف آية ٦ .

(٩) الدخان آية ٢٥ .

بقى أن نناقش مدلول النكرة في حيز النفي وشبهة مع زيادة (من) يكاد يجمع علماء النحو على أن من النكرات ما يفيد مع زيادة من التنصيص على العموم وبدون زيادة من لا يفيد هذا التنصيص ووضحوا ذلك بما يأتي : فقد قالوا بجواز العبارة الآتية : ما جاءني رجل بل رجلان ، لأن كلمة رجل هذه لا تفيد التنصيص على العموم بخلاف : ما جاءني من رجل ، فلا يصح ، بل رجلان ، لأن كلمة رجل في حيز (من) نصت على أن كلمة رجل أفادت نفي عموم الجنس ففائدة الزيادة هنا التنصيص على العموم وفي ذلك يقول الرضي^(١) فهي أذن لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق ، وذلك أن النكرة في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتل غير ذلك . كما أن من النكرات ما يفيد في حيز النفي وزيادة (من) التأكيد وهذه النكرات : (أحد ، ديار ، غريب » فمثل هذه الكلمات تفيد دون زيادة (من) النص على العموم والشمول وزيادة (من) يؤكد هذا المعنى بحسب مدلولها الأصلي .

ويقول الزركشي^(٢) : وما ذكرنا من تغاير المعنيين خلاف ما نص عليه سيبويه من تساويهما .

قال الصفار^(٣) : وهو الصحيح عندي وأنها مؤكدة في الموضعين فإنها لم تدخل على : (ما جاءني رجل) ألا وهو يراد به : (جاءني أحد) لأنه قد ثبت فيها تأكيد الاستغراق مع (أحد) ولم يثبت لها الاستغراق فيحمل هذا عليه فلهذا كان مذهب سيبويه أولى .

وواضح من هذه المناقشة أن هناك من يرى أن (من) في مثل (ما جاءني) من رجل ، غير زائدة لأنها أفادت معنى جديدا وهو التنصيص على العموم الذي لم يكن موجودا قبل هذا .

(١) الكافية ج ٢ ص ٣٢٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المفصل ج ٨ ص ١٣ .

والواقع أن (مِنْ) زائدة ومؤكدة أتت بها بقصد النص على العموم كما يقول شارح المفصل^(١) : وذلك أنه كما يجوز أن يقال ما جاءنى رجل ويراد به نفى واحد من النوع كذلك يجوز أن يقال ما جاءنى ما جاءنى رجل ويراد به نفى الجنس كما تنفيه بقولك ما جاءنى أحد فإذا أدخل (مِنْ) فإنما ندخلها تأكيداً وتقوية لأن عدم الاحتمال والنص على المعنى هو التوكيد بعينه .

المسألة (٣٨)

مذ ومنذ^(٢)

نتناول منذ من حيث إنها مركبة أو بسيطة ، وتناولهما من حيث إنهما اسمان أو حرفان وإعراب ما بعدهما .

يقول الكوفيون : إن منذ مركبة ، فالفراء يرى أنها مركبة من (من) و (ذو) ويرى بعض الكوفيون أن أصل منذ من إذ فركبوا وضم الذال للساكنين .

وغير الكوفيون يرون أنها مفردة وليست مركبة ، ومن حيث العمل فإن وليهما اسم مجرور فالجمهور على أنهما حرفا جر ، وبعض البصريين على أنها اسمان ، وإذا لم يجز ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين ، لكن الخلاف في ارتفاع ما بعدهما وذلك على أقوال :

الأول : لجمهور البصريين ... أنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما

الثاني : لأبي القاسم الزجاجي أنهما خبرا مبتدأين مقدمان .

الثالث والرابع : يقول الفراء وبعض الكوفيين إنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل مذ كان يومان ، واختاره السهيلي وابن مالك . وقال البعض : خير لمحذوف .. أى رأيت من الزمان الذى هو يومان بناء على أن منذ

(١) المجمع ج ١ ص ٢١٦ ، الكافية ج ٢ ص ١١٨ ، المغنى ج ١ ص ٣٣٥ تحقيق محبى الدين .

مركبة من كلمتين من ذو الطائفة ، أما إذا وليهما الجملة الفعلية أو الاسمية^(٢) فقليل
إنهما حينئذ طرفان مضافان فقليل إلى الجملة ، وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة ،
وقيل مبتدآن فيجيب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر .

الخلاف حول التركيب وعدمه لا أثر له ، ومن رأى منذ بسيطة وليست مركبة
كما أن الاتجاه إلى أنهما اسمان اتجاه سليم جريا لهما على نظام واحد سواء كان ما
بعدهما مجروراً أم مرفوعاً فهما طرفان ، وفي حالة جر ما بعدهما فالجر بالإضافة
وهي حالة رفع المفرد مضافان للجملة حذف أحد ركنيها — اسمية أو فعلية —
وبذلك تلتزم إعراباً واحداً في حالة الجر وإعراباً واحداً في حالة الرفع .

(١) ومن مثله مجي الجملة الاسمية بعدها قول الأعشى :

وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

والفعلية قول يزيد بن المهلب :

ما زال مذ عقدت يده إزاره فما فأدرك خمسة الأشياء

وقول أنى ذئب :

قالت أمية ما لجسمك شاحبا منذ ابتذلت ومثل مالك بنفيع

المسألة (٣٩)

مهما .. بسيطة أم مركبة

يقول البصريون^(١) إنها (ماما) الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، وقال الكوفيون : أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها (ما) فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه . وقال أبو حيان^(٢) : إنها بسيطة لأن التركيب لم يقم عليه دليل ، وقال الدماميني : وينبغي لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ، ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالألف . وقال الزجاج^(٣) هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية ، قال الرضى : وفيه بُعد إذ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بعد .

والقول بأنها مركبة تكلف ، لأنه — كما هو معلوم — لا دليل عليه وإنما هو اجتihad من النحويين لا يفيد .

(١) الأشتوني ج ٤ ص ١٢ .

(٢) الصبان ج ٤ ص ١٢ .

(٣) الكافية ج ٣ ص ٢٥٤ .

المسألة (٤٠)

نون الوقاية^(١) - هل يستغنى عنها ؟

يقول ابن الحاجب^(٢) :

ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ، ومع المضارع عاريا عن نون الإعراب ، وأنت مع النون ولدن وإن وأخواتها مخير ، ويختار في ليت ، ومن ، وعن ، وقد ، وقط ، وعكسها لعل .

ومقتضى كلام ابن الحاجب ما يأتي :

- ١ - لزوم النون مع الماضي والمضارع العارى عن نون الإعراب .
- ٢ - جواز وجود النون بلا ترجيح مع لدن ، وإن ، وأن ، ولكن ، وكأن ، والمضارع الذى لحقته نون الإعراب .
- ٣ - ترجيح وجود النون مع ليت ، ومن ، وعن ، وقد ، وقط .
- ٤ - ترجيح تركها مع لعل .

ويقول الرضى فى شرحه لنص ابن الحاجب :

- ١ - حذف النون من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا لضرورة ، وعند غيرها الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته فى السعة ، وذلك للمحافظة على سكون النون اللازم .
- ٢ - وجود النون جائز مع إن ، وأن ، وكأن ، ولكن .
- ٣ - المشهور فى ليت عدم جواز حذف النون معها إلا لضرورة الشعر لا فى السعة كذا قال سيبويه وغيره ، وكذلك ليس . ومن الحذف مع ليت قول زيد الخليل :

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٣ ، ٢٤ ، المفضل ج ٣ ص ١٢٤ ، ألفى تحقيق محى الدين ج ٢ ص ٣٤٤ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ٢٣ ، ٢٤ .

كمنية جابر إذ قال ليتى أصادفه وأفقد بعض مالى
ومن الحذف مع ليس قول الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيس إذا ذهب القوم الكرام ليسى
٤ - أما من ، عن ، وقد ، وقط ، فقد قال الجزولي : الإثبات فيها هو الأشهر ،
وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا تجوز إلا في الشعر كقول
الشاعر^(١) :

أيها السائل عنهم وعنسى لست من قيس ولا قيس منى
٥ - أما لعل ويجل فالحذف أولى ، ومن ذلك قوله تعالى : « لعلى أبلغ
الأسباب » .

٦ - أما أسماء الأفعال فيجوز إلحاقها كما يجوز تركها لأنها ليست أفعالا .

وقد ذكر الكوفيون^(٢) في فعل التعجب إسقاط النون نحو : ما أقرى منك ، وما
أحسنى وما أجمل . قال السيرافي^(٣) : لست أدري عن العرب حكوا هذا أم
قاسوه على مذهبه في أفعل زيدا لأنه عندهم اسم في الأصل .

وبهذا تبدو مواضع نون الوقاية واضحة ، ورأى سيبويه في جميع أحوالها أرجح
ومتفق مع النصوص .

(١) يقول ابن يعيش : هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ج ٣ ص ١٢٥ المعطل .

(٢) الكافية ج ٢ ص ٢٣ .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (٤١)

هلم

هلم عند بنى تميم يلحق الضمائر^(١) فإنهم يقولون هلم هلمى ، هلمما ، هلموا ، هلممن ، فهى عندهم فعل لأسم فعل^(٢) ، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن . قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة والثقيلة — يعنى على هلم — قال لأنها عندهم بمنزلة رد ، وردا ، وردى ، وردوا ، وارددن ، وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم . وأما أهل الحجاز فيقولون هلم فى الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى : « قل هلم شهداءكم^(٣) » والقائلين لإخوانهم هلم إلينا^(٤) . وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتأق عندهم بمعنى أقبل .

قال البصريون^(٥) : هلم مركبة من ها التنبيه ولم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه ، كأنه قيل اجمع نفسك إلينا . وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج . وقال الفراء^(٦) مركبة من هل التى للزجر ، وأم بمعنى اقصد . قال ابن مالك فى شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال فى البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا بها فقالوا لم بمعنى احضر ، ومنه (هلم شهداءكم) أى أحضروهم .

(١) الأشموى ج ٣ ص ٢٠٦ .

(٢) يقول ابن يعيش : والمسلم أن بنى تميم وإن كانوا يحرونها بحرى الفعل فى اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدة فهى عندهم اسم للفعل وليست مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم .

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٠ .

(٤) سورة الأحزاب آية ١٨ .

(٥) المجمع ج ٢ ص ١٠٦ .

(٦) المصدر السابق .

يقول ابن يعيش : (وهى تكون على وجهين : متقدمة وغير متقدمة فالمتقدمة نحو قولهم هلم زيدا يعنى قربه وأحضره ، فتكون كهات ، قال الله تعالى : « هلم شهداءكم » وغير المتقدمة كقولك : هلم يازيد إيت ، قال تعالى : « هلم إلينا » فعدها بحرف الجر فيكون مجراه مجرى الأفعال التى تستعمل لازمة ومتعدية) .

اسم الفعل يلزم ضيغة واحدة ويجرى مجرى الأفعال ، وإذا ألحق به بنو تميم الضمائر فمعنى هذا أن كلمة هلم فعل وليست اسم فعل كما يقول ابن يعيش ، والقول بأنها مركبة تخمين بغير دليل ، فالتعبير وارد عن العرب كلمة واحدة فما الدليل على ادعاء التركيب ؟

المسألة (٤٢)

هل تأتى الواو زائدة؟^(١)

قال الكوفيون والأحفش : وتكون زائدة نحو : (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها^(٢) وقال لهم خزننها) ، فلما أسلما وتله للجبين وناديناه^(٣) إحدى الواوين فى الآيتين زائدة إما الأولى وأما الثانية .

وقال غيرهم : لا تزداد وهى فيها عاطفة والجواب محذوف ، أو حالية فى الأولى .. أى جاءوها وقد فتحت أبوابها من قبل إكرامها لهم من أن يقفوا حتى تفتح لهم .

وأثبت الحريرى وابن خالوية واو الثمانية .. قالوا : لأن العرب إذا عدوا قالوا : .. ستة ، سبعة وثمانية إيدانا بأن السبعة عدد تام وما بعدها مستأنف ، واستدلوا بقوله تعالى : «سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم — إلى قوله : وثامنهم » وفى آية

(١) المجمع ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٣) سورة الصافات آية ١٠٣ .

الجنة : « وفتحت أبوابها لأن أبوابها ثمانية » ، بخلاف آية جهنم « لأن أبوابها سبعة »

وقال ابن هشام^(١) الثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » بدليل الآية الأخرى : « حتى إذا جاءهاوها فتحت أبوابها » وقيل هي عاطفة والزائد الواو في قوله تعالى : « وقال لهم خزنتها » وقيل هما عاطفتان . ثم يقول : والزيادة ظاهرة في قول الشاعر :

فما بال من أسعى لأجبر عظمة حفاظا وينوى من سفاهته كسرى
وقول الآخر :

ولقد ومقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يغبني
والواضح من تردد ابن هشام بين الزيادة والمعطف أن زيادتها ليست نصا ، كما أن زيادتها في الآيتين محتملة ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ، ولهذا أرى أنها عاطفة ويفهم جواب الشرط من السياق .

(١) المغنى حاشية الأمير / ١ / ٣٥ .

المسألة (٤٣)

هل تعطف الواو عاملاً محذوفاً على آخر مذكور ؟

يقول ابن مالك^(١) : ومما تختص به الواو عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعها معنى نحو قوله تعالى : تبوعوا الدار والإيمان^(٢) وأصله واعتقدوا الإيمان لأن فيه وفي تبوعوا معنى لازماً وألفوا . وقول الشاعر :

علفتها تبناً وماء بارداً أى وسقيتها والجامع الطعم
وقول الآخر :

وزججن الحواجب والعيونا أى وكحلن العيونا والجامع التحسين
وجعلة الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب كما تقدم لتعذر
العطف ، وجعله قوم من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به
عليه ، فيقدر : آثر الدار والإيمان ونحوه . قال أبو حيان : فركب ابن مالك من
المذهبيين مذهبا ثالثا .

وقال أبو حيان في الارتشاف : الذى أختاره التفصيل ، وذلك أنه صح نسبة
العامل الظاهر الأول لما يليه حقيقة فالإضمار متعين فى الثانى لأنه أكثر من
التضمين نحو : يجدد الله أنفه وعينه . أى ويفقأ عينيه ، فنسبة الجدد إلى الأنف
حقيقة ، وإلا — أى وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة فالتضمين متعين فى الثانى
لتعذر الإضمار نحو : علقت الذابة تبناً وماء .. أى أطعمها أو غذوتها .

والأكثر على أن التضمين ينقاس^(٣) وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى
معنى لهما ، ومنع بعضهم قياسه .

(١) الجمع ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) سورة الحشر آية ٩ .

(٣) ومن هؤلاء الكوفيين ، كما أن الجميع وافق على أنه قياس لاسماعيلى — النحو الواقى ج ١ ص ٥٥٢ .

ورأى أئى حيان يستحق التقدير والتفضيل ، وذلك أنه يعتمد فى كثير من آرائه على التفكير الذى يدعو للاحترام ويبعد عن التقدير والتأويل إلا للضرورة ، فلم يلجأ إلى التقدير إلا بعد أن تعذر التضمن .

المسألة (٤٤)

اختصاص الواو بعطف مالا يستغنى عنه

ويقول السيوطى^(١) تختص الواو بعطف مالا يستغنى عنه نحو : اختصم زيد وعمرو ، وهذان زيد وعمرو ، والمال بين زيد وعمرو ، وأما قول امرى القيس : بين الدخول فحول فتقديره بين نواحى الدخول واجاز الكسائى العطف فى ذلك بالفاء وثم وأو .

ومن الجلى فى هذه الأمثلة أن العامل فيها يتطلب المشاركة والمصاحبة لأنه لا يكون إلا من اثنين ، والواو تختص بذلك ، فرأى الكسائى فى جواز العطف بالفاء وثم وأو يتنافى مع ما يقتضيه العمل ، لأن كل حرف من الثلاثة له اختصاص ومعنى يخالف ما تختص به الواو .

(١) الجمع ج ٢ ص ١١٩ .

المسألة (٤٥)

هل الواو ترتب ؟

ذهب^(١) بعض الكوفيين إلى أنها ترتب^(٢) ، وحكى عن قطرب وشعلب والرعي وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو ترتب غير صحيح .

وجاء في الهمة أن الواو لمطلق الجمع .. أى الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان أو سبق أحدهما^(٣) . وقال قطرب والرعي وهشام وشعلب وغلانة أبو عمر والراهد وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري هي للترتيب^(٤) ، قالوا : لأن الترتيب في اللفظ يستدعى سببا ، والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان رد به على ادعاء السيرافي وغيره إجماع البصريين والكوفيين على أنها لاتفيدة ، ونقله ابن هشام عن الفراء أيضا والرضي عن الكسائي وابن درستورية ، ورد بلزوم التناقض في قوله تعالى : « وادخلوا الباب سجدا وقلوا حطة » مع قوله في موضع آخر : « وقلوا حطة وادخلوا الباب سجدا » والقصة واحدة .

وقال ابن كيسان^(٥) هي للمعية حقيقة واستعمالها في غيرها مجاز ، قال : لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق .

(١) الأشموني ج ٢ ص ٩١ .

(٢) الجمع ج ٢ ص ١٢٩ .

(٣) فقولك جاء زيد وعمرو بختم على السواء أنهما جاءا معا أو زيد أولا أو آخر ، ومع ورودها في المصاحبة فأغنيان وأصحاب السفينة . وفي السابق ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وفي التأخر كذلك : كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك .

(٤) الجمع ج ٢ ص ١٢٩ .

(٥) الجمع ج ٢ ص ١٢٩ .

وعكسه الرضى فقال : لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز
وهى فى أصل الوضع للترتيب .

وقال ابن مالك^(١) المعية فيها أرجح من غيرها ، والترتيب كثير وعكسه قليل .
قال أبو حيان^(٢) (وهو قول مخترع مخالف لمذهب الأكثرين وغيرهم) .

وبمتابعة الواو فى كثير من الشواهد وجدت أنها تفيد مطلق الاشتراك والجمع فى
المعنى بين المتعاطفين ، ولا تختص بترتيب ، فقد تعطف مصاحبا للمعطوف عليه
فى الحكم وقد تعطف متأخرا فى الحكم ، وقد تعطف متقدما حسب القرينة
والمقام ، فالمصاحب كما فى قوله تعالى : « فَأُنْجِيَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » والمتأخر
على متقدم نحو قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » والمتقدم على متأخر
نحو قوله تعالى : « كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ » .

المسألة (٤٥)

وسط

يندر فيه التصرف (وسط) ساكن الوسط ، قال ابن مالك : تجرده من
الظرفية قليل لا يكاد يعرف ، ومنه قول الشاعر يعصف سحابا :
وَسَطَ كَالِإِرَاعِ أَوْ سُرُوجِ الْمَجْدَلِ طَوْرًا يَخْبُؤُ وَطَوْرًا يَنْبُرُ^(٣)

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت لعدى بن زيد العبادى : الدِّاع : ذباب يرى بالليل كأنه زنار ، المجدل : القفز العبنى ج ٢

ص ١٣١ .

فوسط مبتدأ خبره كاليراع ، أما وسط المتحرك السين فاسم ، قال في البسيط : جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف ، فالأول نحو : زيد وسط الدار ، الثاني نحو : ضربت وسطه^(١) .

وقال الفراء^(٢) : إذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو : قعدت وسط القوم ، وإن لم تحسن فاسم نحو : احتجم وسط رأسه ، ويجوز في كل منهما التسكين والتحرك لكن لسكون أحسن في الظروف ، والتحرك أحسن في الاسم . وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين ، إلا أن ثعلب قال : يقال وسط - بالسكون في المتفرق الأجزاء نحو وسط الأقوام ، ووسط - بالحريك - فيما لا تتفرق أجزأؤه نحو وسط الرأس ، وتابعه المزروقي . قال أبو حيان : وقول الفرزدق :

أنته بمعلوم كأن جبينه صلابة ورس وسطها قد تغلقا^(٣)

شاذ من حيث استعمال وسط مرفوعا بالابتداء ، وعند الكوفيين من حيث استعمالها فيما لا تتفرق أجزأؤه وهو الصلابة .

رأى الفراء أنسب لأنه يوحد الاستعمال ويقدر المعنى لأنه يمكن إدراك المعنى المقصود من الكلمة دون الاعتماد على ضبط بنيتها .

(١) وجاء بكتاب بكتاب (مختصر في النحو) لأن على الأصح تحقيق الدكتور عبد الحسين القبلي - كلية الآداب جامعة العراق باب وسط ووسط : اعلم أن وسطا إذا كان اسما فتحت السين منه وأجريت الإعراب عليه في كل وجه ، وإذا كان ظرفا أسكنت السين ونصبته أبدا (مجلة المورد - المجلد الثالث - الجمهورية العراقية) .

(٢) الصبيان ج ٢ ص ١٣١ .

(٣) المجلوم : الشعر الذي أزيل بالجلم أو الجللمين مثني سمي به مفرد ، والصلابة بفتح الصاد الحجر الألبس ، تغلق : تشقق . النورس : نبت أصفر يصبغ به .

الباب الثالث

ركنا الجملة

الباب الثالث
ركنا الجملة
الحديث في ركني الجملة

الفصل الأول

الجملة الاسمية والعوامل التي تدخل عليها

المسألة (٤٧)

رافع المبتدأ والخبر^(١)

يرى سيبويه والجمهور أن رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء ورافع الخبر^(٢) المبتدأ وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضا لأنه طالب لهما وعليه الأخفش وابن السراج والرماني ورد بأن أقوى العاملين وهو الفعل لا يعمل رفعين .
وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا .

وذهب الكوفيون^(٣) إلى أنهما ترافعا كأدوات الشرط عاملة معمولة وهذا المذهب اختاره ابن جنى وأبو حيان وهو المختار عندي^(٤) وللکوفيين قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير . فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا وعلى قول الجمهور : اختلف في الابتداء فالأصح أنه جعل الاسم أولا ليخبر عنه وقبل تجرده من العوامل اللفظية أى كونه مغرى منها .

هذا الخلاف لا أثر له في الإعراب ولا في المعنى لذلك أرى أن ترجيح رأى على آخر والجري وراء العلة والسبب لا فائدة منه .

(١) مع ج ١ ص ٩٤ .

(٢) وهذا رأى ابن مالك :

كذلك رفع خبر بالمبتدأ

ورافعا مبتدأ بالابتداء

(٣) قال في الكافية ج ١ ص ٨٧ : وقال الكسائي والفراء يترافعان وقال الكوفيون المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضا ، وقال في المفصل ج ١ ص ٨٤ : مثل ذلك ومثل بالعاملين اللذين يعمل أحدهما في الآخر بقوله تعالى : « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنی » فتمصّب أبا تدعوا وجزم تدعوا بأى وكذلك « أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة » والرد على ذلك بإسهاب في المفصل .

(٤) السيوطي .

المسألة (٤٨)

الخبر المفرد الجامد نحو : (زيد أسد) هل يتحمل (١) ضميراً ؟

زعم الكسائي أنه يتحمله ونسبه صاحب البسيط وغيره إلى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهي دعوى لا دليل عليها قال أبو حيان وقد رد بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو .

وقال في الكافية (٢) وأما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشتق نحو قولك هذا القاع عرفج كله أى غليظ تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرأ عن الخبر وإن لم يكن مؤولاً به لم يتحمله خلافاً للكسائي فكأنه نظر إلى أن معنى زيد أخوك يتصف بالأخوة . وهذا زيد أى متصف بالزبدية أو محكوم عليه بكذا وذاك لأن الخبر عوض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن فلا بد من رابط وهو الذى يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد كله متحمل لضمير على هذا عند الكسائي لكنه لم يشابه الفعل فلم يرفع الظاهر كالمشتق أما المشتق فهو متحمل الضمير اتفاقاً .

يقول ابن يعيش (٣) : (ثم المفرد على ضربين يكون متحملاً للضمير وخالياً منه فالقسم الأول الذى يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والدليل على تحملها الضمير أنك لو أوقعت موقع الضمير ظاهراً لكان مرفوعاً نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه . وحسن وجهه . وأما القسم الثانى وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار وذلك إذا كان الخبر اسماً

(١) مع ج ١ ص ٩٥ .

(٢) ج ١ ص ١٧٠ .

(٣) الفصل ج ١ ص ٨٧ .

محضاً نحو زيد أخوك ، وعمرو غلامك فهذا ما لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عارض الوصفية

وقد ذهب الكوفيون وعلى بن عيسى الروماني من المتأخرين من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير قالوا : إنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهو القرابة ومعنى الغلامية وهو الخدمة وهذه المعاني أفعال .

وأرى أن الخبر المفرد قد يكون جامداً غير مؤول بالمشتق وذلك إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقة كما إذا رأيت أسداً في حديقة الحيوانات فقلت هذا أسد فمثل هذا الاستعمال لا يراد بكلمة أسد فيه الشجاع وإنما أريد به حقيقة الأسد ومثل هذا الجامد لا يتحمل ضميراً وإن خالف هذا رأى الكسائي الذي يقول : بأن الجامد يتحمل الضمير بلا تفصيل .

وأما الجامد الذي يؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير وذلك إذا قلنا هذا أسد للرجل الشجاع وإنما المراد الحكم على المشار إليه بالشجاعة . وقد أيد هذا أبو حيان بقوله : بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً .

كما أن الفارق بين الجامد والمشتق أن المشتق يرفع الضمير والظاهر مثله مثل الفعل . أما الجامد فباتفاق لا يرفع الظاهر وهذا دليل على أنه لا شبه بينه وبين الفعل .

المسألة (٤٩)

إذا وقع الظرف خبراً^(١)

اختلف في عامل الظرف والمجرور :

يقول السيوطي : (الأصح أنه كون مقدر . وقيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبنى العافية إلى سيبويه وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل وقيل المخالفة وعليه الكوفيون . ورد بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن يكون عامله لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً ، فالمعنى الأضعف أولى .

وعلى الرأي الأول يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل وقد رجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الأفراد وقد صرح به في قول الشاعر^(٢) :

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بمجوحة الهون كائن
ولتبعيته في بعض المواضع وهو ما لا يصح فيه الفعل نحو : (أما عندك فزيد ،
وخرجت فإذا عندك زيد) لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل .

ورجح ابن الحاجب تبعاً للزحخشري والفارسي تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل ولتبعيته في الصلة^(٣) ، وأجيب بأنه في الصلة وقع موقع الجملة وفي الخبر موقع المفرد فإن قدرت اسم الفاعل كان الخبر مفرداً وإن قدرت الفعل كان جملة فلا تخرج عن القسمين ، وقيل هو قسم برأسه وعليه ابن السراج .

(١) مع ج ١ ص ٩٨ .

(٢) درر ج ١ ص ٧٥ .

(٣) يقول ابن : انظروا والمجرور لابد لهما من متعلق والأصل أن تتعلق بالفعل ، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى .

المفصل ج ١ ص ٩٠ .

المسألة (٥٠)

هل الخبر الظرف أو العامل فيه

ذهب ابن كيسان^(١) إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظرف خبراً مجاز وتابعه ابن مالك^(٢) .

وذهب الفارسي وابن جنى^(٣) إلى أنه الظرف حقيقة ، وأن العامل صار نسبياً منسياً .

ويقول ابن يعيش^(٤) : (واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً فليس الظرف بالخبر على الحقيقة ، وإنما الظرف معمول الخبر .

والتقدير في (زيد عندك) زيد استقر عندك . فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وحذف استقر إيجاز .

ويقول أيضاً^(٥) : وإذا قلت : زيد عندك ، فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ، وفيه ضمير ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ .

وإذا قلت : زيد في الدار فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار والجار والمجرور والضمير المنتقل إليه في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ .

وذهب الكوفيون^(٦) : إلى أن الظرف ينتصب بالخلاف لأنك إذا قلت زيد خلقتك فإن خلقتك مخالف لزيد فهو منصوب بالخلاف بخلاف زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر .

(١) الجمع ج ١ ص ٩٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المفصل ج ١ ص ٩٠ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

ثم يقول بعد ذلك :

وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني ، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضا .
وهذا التحليل من ابن يعيث لرأى الكوفيين معقول ومقبول .

المسألة (٥١)

الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى

إذا كان الظرف معرفة وكان واقعا في جميعه جاز رفع الظرف ونصبه بالإجماع نحو : صيامك يوم الخميس بالوجهين .

يقول السيوطي^(١) : والنصب هو الأصل والغالب .

أما إذا كان الظرف نكرة فالكوفيون يوجبون الرفع نحو : (ميعادك يوم أو يومان) ، قال تعالى : « غدوها شهر ورواحها شهر^(٢) » « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا^(٣) » .

والبصريون يميزون^(٤) مع الرفع والنصب والجر بفي . وكذا إن كان معرفة ولكنه واقع في أكثره كقوله تعالى : « الحج أشهر^(٥) » وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة .

يقول السيوطي^(٦) : والنصب أجود وقد روى بالوجهين قول النابغة :
زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغداف^(٧) الأسود

(١) مع ج ١ ص ٩٩ .

(٢) سورة سبأ آية ١٢ .

(٣) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٤) الكافية ج ١ ص ٩٤ .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٦) مع ج ١ ص ٩٩ .

(٧) الغداف = غراب القيط .

ويبدو من هذا العرض أن البصريين يجيزون الرفع والنصب في الجميع وهو رأى حسن لأن التفرع والتقسيم شاقان والجواز المطلق رخصة بحسن الأخذ بها .

المسألة (٥٢)

إذا قلت اليوم الجمعة^(١)

جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملاً^(٢) كالسبت والعيد والفطر والأضحى والنيروز فإن في الجمعة معنى الإجماع وفي السبت معنى القطع وفي العيد معنى العود وفي الفطر معنى الإفطار وفي الأضحى معنى التضحية وفي النيروز معنى الإجماع .
(وكذا اليوم يومك أو أمرك)

وأما الأحد وما بعده من الأيام فلا يجوز فيه إلا الرفع لأن ذلك لا يتضمن عملاً والنصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء .

وأجاز الفراء وهشام النصب في ذلك أيضاً بناء على الآن أى على معنى أن الآن أعم من الأحد والاثنين .

وواضح أن التفرقة بين يومى الجمعة والسبت وبين أيام الأسبوع الأخرى صعبة وأن التضمن الذى يتحدث عنه النحاة بعيد المراعاة عند التحدث فالتحدث قطعاً لم يقصد حين يقول : اليوم السبت أو اليوم الجمعة أن السبت فيه معنى القطع وأن الجمعة فيه معنى الاجتماع ، ولذلك فإنى أرى أن التفرقة تكلف وأن رأى الفراء وهشام أولى بالاتباع تيسيراً وتوحيداً للقاعدة .

(١) جمع ح ١ ص ١٠٠ انكافية ح ١ ص ٩٦ .

(٢) قوله مما تضمن عملاً كالسبت يشير إلى معنى السبت في اللغة العبرية وفي اللغة العربية أيضاً إذ معناه في العبرية الراحة وهي تقتضى الاجتماع للأهل ، وجاء في القرآن « ويوم يستون لا تأتيمهم » (أى الخبتان) معنى أنهم يوم يستريحون لا تأتيمهم حينئذ .

المسألة (٥٣)

خبر « لولا »

أطلق الجمهور^(١) وجوب حذف الخبر ولحنوا المعرى في قوله :

« يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسلا »

وقيده الرماني وابن الشجرى والشلوين وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أنه يجب نحو : (لولا زيد سالنا ما سلم) ومنه قول الرسول ﷺ : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لآسست البيت على قواعد إبراهيم » فإن دل عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو : (لولا أنصار زيد حموه لم ينج) ومنه بيت المعرى السابق .

والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كون مطلق قال ابن أوى الربيع : أجاز قوم لولا زيد قائم لأكرمتك ، ولولا زيد جالس لأكرمتك . وهذا لم يثبت بالسمع ، والمنقول لولا جلوس عمرو ولولا قيام زيد . قال السيوطي^(٢) : والظاهر أن الحديث حرفته الرواية بدليل أن في بعض الروايات لولا حدثان قومك وهذا جار على القاعدة .

وذهب قوم^(٣) إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وأنه الجواب^(٤) .

وذهب النحاة إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع لاختصاصه بالاسم .

(١) مع ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) الممع ج ١ ص ١٠٥ .

(٣) ابن الطراوة ج ١ ص ٢٧٤ . المغنى ج ١ تحقيق محبى الدين .

(٤) يقول الرضى : ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره لكونه جملة خالية من العائد إلى المبتدأ في الأغلب كما في لولا على هلك عمرو فخبره محذوف وجوبا ج ١ ص ١٠٤ كافية .

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وجد زيد أو نحوه
لظهوره في قول الشاعر :

« لا زعمت أسماء ألا أحبا فقلت بلى لولا ينازعني شغلي^(١) »

وذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره لو لم
يوجد أو لم يحضر .

لقد أطلق الجمهور وجوب الحذف دون نظر إلى ما ورد من الشواهد ،
والشواهد الواردة في نص قرآني هو قوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته
لكنتم من الخاسرين » وحديث الرسول ﷺ : « لولا قومك حديثو عهد بكفر
لأسست الكعبة على قواعد إبراهيم » .

وقول المعري :

يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسه لسالا
وفي سبيل التعصب للرأى أول الجمهور هذه النصوص فقالوا في الآية الكريمة :
إن الظرف متعلق بالفعل .

وقالوا في الحديث : إنه مروي بالمعنى . ولحنوا المعري في البيت .

وخرجوا قول الإعرابية :

فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزغزع من هذا السرير جوانبه^(٢)
على أن الجملة اعتراضية أو حالية .

وهذا منطق غريب لأن المفروض أن النص مصدر التقييد ولا يصح اللجوء إلى
التأويل لمطابقة القاعدة .

ولهذا فإني أؤيد رأى الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك لأن رأيهم
يتفق مع الشواهد .

(١) لم يعرف قائله درر ج ١ ص ٧٧ .

(٢) في رواية :

لزغزع من هذا السرير جوانبه

فوالله لولا الله لا رب غيره

ومن ذهب إلى أن الجواب هو الخبر فرأيه لا يتفق مع الواقع لأن الخبر هو الجزء المتمم للفائدة ، وإذا قلنا لولا محمد لأكرمته لا يصح هذا لأن جملة (لأكرمته) لا تتم الفائدة بوقوعها خبرا عن محمد كما أن جملة الجواب قد تخلو من العائد نحو : لولا محمد هلك عمر .

أما رأى الكسائي ففيه تكلف لأن تقدير الفعل لا يحتاج الكلام إليه لأن الكلام تام ومفيد دون تقدير ، كما أن القول بأن لولا نابت مناب الفعل فلسنا أيضا بحاجة إلى هذا التقدير لأن المبتدأ مرفوع بالابتداء كما هو معروف .

المسألة (٥٤)

جملة الخبر

يشترط في جملة الخبر أن يكون بها رابط كما يشترط فيها أن تكون غير ندائية فلا يصح : على يا هذا ، وأن تكون غير مبدوءة بكلمة لكن أو بل أو حتى لأن كل واحدة من هذه الكلمات تقتضي كلاما مفيدا قبلها فالاستدراك بكلمة (لكن) لا يكون إلا بعد كلام سابق وكذلك الغاية بكلمة (حتى) والإضراب بكلمة (بل) .

ويجوز أن تكون قسمية خلافا للثعلب^(١) نحو القوي والله ليهزم من عدوه ومن ذلك قوله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا^(٢) » ، « والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين^(٣) » .

كما يجوز أن تكون إنشائية طلبية وغير طلبية ، فالطلبية نحو : (المنزل نظفه)

(١) الجمع ج ١ ص ٩٦ .

(٢) سورة العنكبوت آية ٦٩ .

(٣) سورة العنكبوت آية ٩ .

ومنع ذلك ابن الأنباري^(١) بحجة أنها لا تحتل الصدق والكذب ، والخير صفة .
كذلك ورد بأن المفرد يقع خيراً إجماعاً ولا يحتل ذلك .

وبالسمع قال تعالى : « الحاقة ما الحاقة » ، القارعة ما القارعة » . وقال
الشاعر :

قلب من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام^(٢)
وغير الطلبية نحو : الخير لعله قادم ، والمخلص نعم الصديق ، والظالم بشس
الحاكم .

ومنع الكوفيون^(٣) الجملة المصدرة بأن المكسورة نحو الصديق إنه مخلص . ورد
ذلك بالسمع . قال تعالى : « ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور^(٤) » .
وقد أعرب ابن يعيش^(٥) جملة « إن ذلك لمن عزم الأمور » خير من .

المسألة (٥٥)

الروابط في الجملة الخبرية

.. (١) من بين الروابط تكرار المبتدأ بلفظه نحو : « الحاقة ما الحاقة » ، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم والتهويل ، وقيل إنه يختص بذلك ولا يجوز في غيره ، وقيل يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها ، وقيل يجوز في الاختيار بضعف وعليه سيبويه .

وقال الإمام الرضى (٢) : لا تخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ معنى أولاً فإن كانت لم تحتج إلى الضمير كما في ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكما في كقولك : مقول زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لأنها هو وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر ، وقد يقام الاسم الظاهر مقام الضمير ، وإنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير ... وهذا الضمير الرابطة — يجوز حذفه قياساً فالقياس في موضع وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول نحو : (البر الكر بستين) أى الكر منه لأن جزئته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا .. قال الفراء : وتحذف أيضاً قياساً إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به والمبتدأ كل .

قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع (٣)

وقال :

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود (٤)

(٣) لآي النجم المعلى خزنة ٣٦٣ .

(٤) لا يعرف قائله .

(١) مع ج ١ ص ٩٧ .

(٢) الكافية ج ١ ص ٩١ .

والسمع في غير ذلك . أما في المجرور فنحو قوله تعالى : « ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » . أى إن ذلك منه ، وأما في المنصوبات فيشترط كونه منصوباً بفعل لفظاً ، قال الشاعر :

فاقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجز
أو بصفة محلاً نحو : (أنا زيد ضارب) ولا يخص مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوفيين .

وأما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة .
وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفخيم جاز قياساً كقوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » أى ماهى ، وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول .

قال الشاعر :

لعمرك ما معن بترك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر^(١)
بجر (منسئ) فإذا رفعت فهو خير مقدم على المبتدأ .

وقال الآخر :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقير^(٢)
وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده .

وقال الأخفش : يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره ...

يبدو بعد العرض السابق أن الخلاف يدور حول نقطتين :
الأولى : أن وضع الظاهر موضع المضممر يجوز إذا كان للتفخيم أو التهويل وفي غير ذلك يشترط سيبويه لذلك شرطين : أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر ، ثانيهما : أن يكون بلفظ الأول كما في قول الشاعر : لعمرك ...

(١) للفرزدق .

(٢) لعدى بن زيد .

وكما في قول الشاعر الآخر : لا أرى الموت يسبق الموت شيء
وإذا لم يكن في الشعر ولفظ الأول لا يجوز .

وقال الأخفش : إن ذلك جائز في الشعر وفي غيره وإن لم يكن بلفظ الأول
بأن كان بمعناه نحو : الأسد ما الغضنفر .

ورأى الأخفش يسير مع طبيعة الأشياء لأنه لا فرق في الاستعمال بين السيف
ما السيف وبين السيف ما المهند ، والمهند هو نفس السيف ، وما الفرق بين أن
يكون هذا في الشعر وبين أن يكون في النثر مادام الأسلوب معبراً ومفهوماً .

النقطة الثانية : في حذف المجزوء والمنصوب سماعاً ، فالأول كما في قوله تعالى :
« ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » .

والمنصوب كقول الشاعر (١) :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر

وقد خص الكوفيون المنصوب بالشعر وهذا أيضاً تكلف بلا مبرر لأنه لا فرق
بين الشعر والنثر في التعبيرات السهلة ، فلو قلت مثلاً : (الرسالة كتبت)
أسلوب جائز الاستعمال ومستعمل فعلاً مثله كمثّل (وثوب أجر) .

وإن كان المعروف في لغة العرب أنه يتجاوز في الشعر ما لا يتجاوز في غيره .

(١) البيت لأمرئ القيس خزانة ج ١ ص ٣٧٤ .

المسألة (٥٦)

استتار (١) الضمير وظهوره

إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك بإجماع لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو زيد هند ضاربه أى هى :

قال أبو حيان (٢) : وليس كما ادعاه من الإجماع ففى الإفصاح أجاز بعض أهل عصرنا أن نقول زيد عمرو ضاربه هو فيكون ضاربا عائدا على عمرو وهو له وترفع الضمير به أو تجعله توكيدا .

وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو أم لا نحو زيد هند ضاربا هذا مذهب البصريين .

وجوز الكوفيون (٣) الاستتار فى حالة الأمن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذى عين ناظرة إليك أى هى ويقول الشاعر :

قومى ذرى المجد بانوها وقد غلمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

أى بانوها هم وبقراءة أى عبلة إلى طعام (٤) غير ناظرين إناه بجر غير أى أنتم أو بقراءة فظلت أعناقهم لها خاضعين (٥) أى هم وتأول البصريون كل ذلك وأمثاله .

وأرى أن الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له وكان اللبس مأمونا جاز استتار الضمير فى المشتق ، وجاز إبرازه ، وإن لم يؤمن اللبس وجب إبرازه .

(١) مع ج ١ ص ٩٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) قراءة ابن أى عبلة سورة الأحزاب آية ٥٣ .

(٥) سورة الشعراء آية ٤ .

المسألة (٥٧)

دخول الفاء في الخبر^(١)

جائز وذلك في صور :

أحدها : أن يكون المبتدأ ال الموصلة بمستقبل عام نحو : « الزانية والزاني فاجلدوا ، والسارق والسارقة فاقطعوا .. » هذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج . وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أى مما يتلى عليكم الزانية أى حكم ذلك ..

ثانيها : أن يكون المبتدأ غير ال من الموصولات ، وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية وهى الفعلية غير الماضية وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقدر وما التافية مثال الظرف .

ما لدى الحازم الليب معارا فمصبون وماله قد يضيع^(٢)

ومثال المجرور قوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله^(٣) » .

ومثال الجملة « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم^(٤) » وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو : (الذى إن يأتنى أكرمه فهو مكرم) حكاه فى البسيط ورد بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منتف لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط . وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو : (الذى زارنا أمس فله كذا) واستدل بقوله تعالى : « وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله^(٥) » وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب^(٦) . وأوله المانعون على معنى التبيين أى ما

(١) الكافية ج ١ ص ١٠١ ، المجمع ج ١ ص ١٠٩ . (٤) سورة الشورى آية ٣٠ .

(٢) لا يعرف قائله : (٥) سورة آل عمران آية ١٦٦ .

(٣) سورة النحل آية ٥٣ . (٦) سورة الحشر آية ٦ .

تبين إصابته إياكم وهو بعيد . وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل وإن لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فأجاز نحو : (الذى ما يأتينى فله درهم) ولم يجز دخول أداة الشرط على ما النافية لأن هذا ليس شرطاً حقيقة وإنما هو مشبه به ، ورد بأن ذلك غير محفوظ من كلام العرب .

ثالثها : أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة الظرف والمجرور والفعل الصالح للشرط نحو : (رجل عنده حزم فهو سعيد) ، وعبد للكريم فما يضيع ، ونفس تسعى فى تجارتها فلن تحيب . وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم .

رابعها : جوز الأخفش دخولها فى كل خبر نحو : (زيد فمنطلق) واستدل بقول الشاعر :

« وقائلة خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحين خلوا كما هي (١) »

وقول عدى بن زيد :

« أرواح مودع أم بكسور أنت فانظر لأى ذاك تصير »

والجمهور أولوا ذلك على أن خولان خبر مبتدأ (هو) محذوف (وأنت) فى البيت الثانى فاعل لفعل مقدر فسر الظاهر .

وجوز الفراء والأعلم دخولها فى كل خبر هو أمر أو نهى نحو زيد فاضربه ، وزيد فلا تضربه واستدلا بقوله تعالى : « هذا فليذو قوة (٢) » .

وقول الشاعر :

« يا رب موسى أظلمى وأظلمه فاصيب عليه ملكا لا يرحمه (٣) »

الأصل فى جواز دخول الفاء مشابهة الاسم الموصول فى غموميته لأسماء الشرط والفاء تدخل فى بعض صور جواب الشرط ، ولما كان هذا هو الأصل فإنى لا أرى

(١) لا يعرف قائله .

(٢) سورة ص آية ٥٧ .

(٣) لم يعرف قائله .

للتفرقة بين (ال) وغيرها من الموصولات سببا وجها أو علة تستحق الخلاف
ولهذا فرأى الكوفيين في هذه المسألة تحقيق بالتأييد لأنه بعيد عن التكلف في
التأويل كما سبق .

كما أن ما ذهب إليه الفراء والأعلم من جواز دخول الفاء على كل خير أمر أو
نهي غير سائغ إذ ليس من المقبول أن نقول : (محمد فأكرمه) إذ السائغ (محمد
أكرمه) لأن الفاء تفيد مع الربط الترتيب وليس في التعبير ما يتطلب ذلك فذكرها
حشو .

المسألة (٥٨)

هل يجوز أن يؤق بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر
مطابق للمضاف والمضاف إليه من غير عطف
كقولهم : « ركب الناقة طليحان »

للتحويين في ذلك رأيان :

أحدهما : لا يجوز وعليه أكثر البصريين^(١) .

والثاني : نعم وعليه الكسائي وهشام وجزم به بن مالك على أن التقدير (ركب
الناقة والناقة طليحان) فحذف المعطوف لوضوح المعنى .

وجوز بعضهم أن يكون على حذف المضاف أى ركب الناقة أحد طليحين
ومثله غلام زيد ضربتهما .

وأرى أن مثل هذا التركيب يجب أن يقتصر استعماله على الوارد من كلام
العرب ولا يقاس عليه لأنه غير مستساغ والمعروف عن التحويين أنهم يقولون إن
المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد وبناء عليه لا يستساغ أن أقول : (نائب
الوزير متلازمان) لأنه إخبار بالثنى عن المفرد .

ومن أجاز مثل هذه الأساليب منع تقديم الخبر فلا يقال طليحان ركب الناقة
بحجة أنه لم يقم دليل سابق على تشنية الخبر ، والخبر عنه واحد وهذا يدل على
غربة هذا التعبير وبخاصة في الفصيح من الكلام .

وجاء بلسان العرب^(٢) : ومن كلام العرب : (ركب الناقة طليحان) أى
والناقة لكنه حذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة والشئ إذا تقدم دل على ما هو
مثله ، ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل : « فقلنا اضرب بعصاك
الحجر^(٣) فانفجرت منه » أى فضرِب فانفجرت فحذف فضرِب وهو معطوف
على قوله فقلنا .

(٢) ج ١١ ص ٥٣١ طبعة بيروت .

(٣) سورة البقرة آية ٦٠ .

(١) مع ج ١ ص ١٠٨ .

المسألة (٥٩)

هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ أو معطوف عليه بواو
وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو
« عبد الله والريح يباريها ^(١) » ؟

قيل : لا لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر .
وقيل : نعم واختاره ابن الأنباري وابن مالك واستدلا على صحته بقول الشاعر :
واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها ^(٢)

ثم اختلف في توجيه ذلك .

فوجهه من أجازته من البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير (عبد الله والريح
يجريان يباريها) وباريها في موضع نصب على الحال واستغنى بها عن الخبر لدلالاتها
عليه .

ووجه من أجازته من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ولم يقدروا محذوفاً إذ من
باراك فقد باريته .

ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم تصح المسألة إجماعاً ، ولو حذف العاطف
صحت المسألة إجماعاً .

المثال الوارد (عبد الله والريح يباريها) الفعل لأحدهما واقع على الآخر لأن المبالغة كما
يقول الكوفيون من الجانبين لأن من باراك فقد باريته ولهذا استحسن رأى الكوفيين
لما يأتي :

١ - عدم التقدير أولى من التقدير .

٢ - التعبير سليم دون تقدير .

(١) مع ج ١ ص ١٠٧ .

(٢) لا يعرف قائله .

٣ - الفعل يباريها من الأفعال التي لا تقع إلا من اثنين فهو جار عليهما وإذا كان البصريون يقولون إن الخبر محذوف وقد استغنوا عنه بالموجود فما الداعي للتقدير إذا كان الموجود أغنى عنه وسد مسده والأسلوب جائز وسليم دون تقدير وهذا نبتعد عن التكلف .

المسألة (٦٠)

ضري زيدا قائما^(١)

العبارة : ضابطها أن يكون المبتدأ مصدراً غاملاً في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه .
قال قوم^(٢) : ضري مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضري زيدا قائما أو يثبت ضري زيدا قائما وضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه لأنه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره .
وقال الجمهور^(٣) هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ، ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا ؟ فقال قوم لا خير له ، وأن الفاعل أغنى عن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقائم الزيدان ، والتقدير ضربت زيدا قائما . وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاختصار عليه مع فاعله كالمشبه به .

وقال الكسائي^(٤) وهشام والفراء وابن كيسان : الحال نفسها هي الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان

(١) الكافية ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) الفمع ج ١ ص ١٠٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر ، وإنما أحتيج إلى ذلك لأن الحال لابد لها من ضمير يعود على صاحبها ، والخبر لابد فيه من ضمير يعود على المبتدأ وقد جمعت الوصفين فاحتاجت إلى ضميرين .

وقال الفراء^(١) : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه

الملاحظ في مثل هذا التعبير أنه مفيد وأن الحال أغنت عن الخبر من حيث إتمام الجملة ، والفائدة .

ولست أرى داعياً إلى التكلف الذى ذهب إليه النحاة لدرجة أن السيوطي^(٢) كما قال : أفردا قديماً بتأليف مستقل بعد أن قال تعليقا عليها : « وهذه المسألة طويلة الذيل كثيرة الخلاف » .

وكما قال بعض النحاة إن الفاعل سد مسد الخبر نحو أقام الزيدان .
فأنا أرى : (أن قائما في المثال المذكور حال سدت مسد الخبر) .

وليست هناك حاجة إلى كل هذه الخلافات ، وأما الاعتراض بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه : مردود بنحو أمكرم محمد أخاه فإن الفاعل سد مسد الخبر ، ومع ذلك لا يصح الاقتصار عليه فلا يجوز أن نقول أمكرم محمد .

(١) المجمع ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) المجمع ج ١ ص ١٠٥ .

المسألة (٦١)

كل رجل وضيعته^(١)

إذا وقع الخبر بعد واو بمعنى مع فالخبر محذوف للدلالة الواو وما بعدها على المصحوبة وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جر جمع لكان كلاما تاما ، هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون^(٢) إلى أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو كما غناء المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختاره ابن خروف .

فإن لم تكن الواو صريحة في المعية بأن احتملت العطف نحو : زيد وعمرو مقرونان جاز الحذف والإثبات .

الخلاف^(٣) في هذه المسألة خلاف شكلي ، فالأسلوب سليم وتام ، ورأى الكوفيين فيه رأى مقبول لأن عدم التقدير أولى من التقدير ، والواو في قوة (مع) لأنها حلت محلها فتؤدى ما تؤديه وتسد مسد الخبر هي والمعطوف .

(١) مع ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) الكافية ج ١ ص ١٠٦ ، قال الكوفيون : وضيعته هي الخبر لأن الواو بمعنى مع وإذا قلت مع ضيعته وصرحت بمع لم تنتج إلى تقدير الخبر فكذا مع الواو وقال البصريون الخبر محذوف والتقدير مقرونان .

(٣) وقد أخذ برأى الكوفيين ابن عصفور في شرح الإيضاح . انظر شرح ابن عقيل ج ١ : ٢٢٧ تحقيق الأستاذ محي الدين . مطبعة الاستقامة . الطبعة الخامسة سنة ١٩٧٤ . وانظر في علم النحو للدكتور أمين على السيد ج ١ : ٢٤٥ الطبعة الأولى . وانظر اجمع ج ١ ص ١٠٥ .

المسألة (٦٢)

نواسخ المبتدأ والخبر

أولاً : مذهب البصريين أن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وربما يسمى فاعلاً مجازاً لشبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد، وعبر سيبويه^(١) باسم الفاعل ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً لأنه باق على رفعه ، واستدل البصريون باتصال الضمير بها وهي لا تتصل إلا بالعامل .

أما الخبر فينصب بها باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولاً مجازاً لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر سيبويه باسم المفعول .

وقد عملت هذه الأفعال تشبيهاً لها بما يغلب من الأفعال الصحيحة في اسمين ورفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول هذا مذهب سيبويه^(٢) .

وزهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع بشبهه بالفاعل وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال .

وزهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال ورد بوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً وأنه لا يستغنى عنه .

وجوز الجمهور رفع الاسم بعد كان وأنكره الفراء ورد بالسماع قال :
إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أصنع^(٣)
ثم اختلفوا في توجيه ذلك .

(١) سيبويه ج ١ ص ٣٠ الطبعة الثانية (بيروت) . وعبارة سيبويه (باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) .

(٢) المصدر السابق ص ٣١ كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب .

(٣) البيت للعجير السلولى .

ثانياً : الجمهور على أنه في كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر ، ونقل عن الكسائي أن كان ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوة (١) .

وأرى في المسألة الأولى أن مذهب البصريين يتفق والمنطق السليم لأن وضع الجملة قد تغير فبعد أن كانت مكونة من مبتدأ وخبر أصبحت مكونة من اسم كان وخبرها ، والكوفيون قالوا بعملها في الخبر فلماذا ينكرون عملها في المبتدأ ؟ .
وجميع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر تعمل فيهما ؛ فإنَّ تعمل في المبتدأ ، وظن تعمل فيه أيضاً وهكذا .

وأعتقد أنَّ الذي حمل الكوفيين على ذلك هو أن الأثر لم يتغير والواقع أن الرفع الأول كان عامله الابتداء أما الرفع الثاني فعامله (كان) .

أما المسألة الثانية فالخلاف بين الجمهور والقراء خلاف شكل لأن جواز الرفع على تقدير اسم لكان — الجملة الموجودة في محل نصب خبر كان — دليل على أن كان عاملة في الاسم والخبر .

إذاً (كان) على هذا التقدير عاملة — على رأى القراء والجمهور — في الاسم والخبر .

(١) المجمع ج ١ ص ١١١ .

المسألة (٦٣)

كان وأخواتها^(١)

ألقى ابن مالك : ونى ورام بأفعال هذا الباب وقال إنهما غريبتان ولا يكاد النحويون يعرفونهما ومن شواهد استعمالهما قول الشاعر :

لا يبنى الخب شيمة الخب ماذا م فلا تحسبه ذا ارعساء^(٢)
وقول الآخر :

إذا رمت ممن لا تريم متيما سلوا فقد أبعدت في رؤمك المرمى^(٣)

والحق قوم منهم ابن مالك (بصار) ما كان بمعناها وذلك عشرة أفعال وهي :
أض ، عاد ، آل ، رجع ، استحال ، ارتد ، خار ، تحول ، والتاسع ما جاءت حاجتك والعاشر قعد وجعل الزمخشري من قعد قوله تعالى : « فتقعد مذموما »
وغيرهم قصروها على ذينك المثالين وقالوا في الثانية الأولى (إن المنصوب فيها حال) .

والحق قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء والجزول وابن عصفور بأفعال هذا الباب غدا — راح .

ومنع ذلك الجمهور ومنهم ابن مالك فقال المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة .

والحق الفراء بها أفجر — وأسمر — وأظهر . فذكرها في كتاب الحدود قال أبو حيان : ولم يذكر شاهدا على ذلك وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فعلا .

وذهب الكوفيون^(٤) إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم

(٣) لا يعرف قائله . درر ٨٢ .

(٤) المصع ج ١ ص ١١٢ .

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٩٢ ، مع ج ١ ص ١١٢ .

(٢) لا يعرف قائله . الخب بالكسر : الخداع .

وهذا الخليفة قادما ، وكيف أخاف البرد ، وهذه الشمس طالعة ، وكذا كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثانی له فی الوجود .

وقال بعض^(١) يدخل فی هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لابد منه نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا .

وأرى (لضبط الأساليب وتحديد القواعد) الاقتصار على الأفعال التي اتفق عليها جميع النحويين ، ووردت بها الشواهد .

المسألة (٦٤)

شرط المبتدأ أو الخبر اللذين تدخل عليهما كان وأخواتها

يقول السيوطي^(٢) :

شرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام ، وكـم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا مما لزم الابتدائية كقوهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا « والكلاب على البقر » لجريانه كذلك مثلا ، وكذا ما بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية ، ولا مما لزم عدم التصرف كأيمن في القسم ، وطوبى للمؤمنين ، وويل للكافر ... ولا خيره جملة طلبية .

وشد قول الشاعر^(٣) :

وكوني بالمكارم ذكريني ودلى دَلّ ماجدة صناع

(١) المصدر السابق .

(٢) مع ج ١ ص ١١٣ .

(٣) لم يعرف قائله واستشهد به على دخول كان على مبتدأ خبر عنه بجملة طلبية شذوذا ، وجعله ابن مالك في التسهيل نادرا ، وقال الدماميني : ومع ندوره فهو مؤول بالخبر (أى تذكريني) .

درر ج ١ ص ٨٣ .

ويقول السيوطي : وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق : ألا يكون خبره مفردا طلبيا لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال : لا أكلمك كيف دام زيد ولا أن مازال زيد

ولم يشترط ذلك الكوفيون^(١) فسووا بينها وبين غيرها .

وشرط ما تدخل عليه (صار) وما بمعناها ودام ، وزال وأخواتها زيادة على ما سبق : ألا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواق لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمان الإخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا .
ويقول السيوطي^(٢) وهذا متفق عليه .

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض ، أجاز ذلك البصريون لكثرة في كلام العرب نظما ونثرا كثرة توجب القياس قال تعالى : « إن كان قميصه قد من دبر » وقال تعالى : « إن كنت قتلت » وقول عدى ابن زيد العبادي :

ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكفأك الدهر حالا بعد حال
وكقول الشاعر^(٣) :

فأمسى مقفراً لا حَيَّ فيه وقد كانوا فأمسى الحَي ساروا
وحكى الكسائي :

أصبحت نظرت إلى ذات التناير يعنى : ناقتة .

وشرط الكوفيون^(٤) في ذلك اقترانه بقدر ظاهرة أو مقدرة وحجتهم أن « كان » وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم تحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام وكان زيد قائما شيء واحد ، واشترط قد لأنها تقرب الماضي من الحال .

(١) مع ج ١ ص ١١٣ .

(٣) لا يعرف قائله .

(٢) المصدر السابق .

(٤) المعجم ج ١ ص ١١٣ .

وشرط ابن مالك^(١) لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن .
كقولهم : ليس خلق الله أشعر منه .

قال أبو حيان : وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق
النحويين على الجواز من غير تعقيد .

القاعدة التي أرتضيها في هذا الموضوع أن ما جرى استعماله وجاءت به
الشواهد والنصوص من كلام العرب يجوز استعماله دون تأثر باتجاهات النحاة .
لأن النحو مصدره القرآن والفصيح من كلام العرب . ورأى البصريين في ذلك
واضح حيث استعرضوا الشواهد من القرآن الكريم ، وشعر العرب ، وثبت من
متابعتهم لذلك جواز وقوع الخبر الماضي لهذه الأفعال كما في قوله تعالى : « إن
كان قميصه قد من دبر »^(٢) ، « إن كنت قتلت »^(٣) ، « أولم تكونوا
أقسمتم »^(٤) ، « ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل »^(٥) .

وقول الشاعر :

وكان طوى كشحاً على مستكفه فلا هو أبداها ولم يتقدم^(٦)

وقول الشاعر :

أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد^(٧)

وواضح من اتفاق جميع النحاة أن هناك أفعالا لم يأت خبرها ماضيا ، ولم ترد
بذلك شواهد وهذه الأفعال هي :

صار — ليس — مادام — مازال — ولهذا يجب الاختصار على ما ورد .

(١) المجمع ج ١ ص ١١٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة يوسف آية ٢٦ .

(٤) سورة المائدة آية ٥٦ .

(٥) سورة ابراهيم آية ٤٤ .

(٦) سورة الأحزاب آية ١٥ .

(٧) لا يعرف قائله .

(٨) للناطقة الذبياني .

المسألة (٦٥)

١ - وزن بعض هذه الأفعال (كان وأخواتها)

٢ - والنفي بـ (ليس - ما)

١ - الأصح أن وزن كان فعل لفتح العين .

وقال الكسائي^(١) فَعَل بالضم .

وأما ليس فذهب الجمهور أن وزنها فَعِل بالكسر خفف ولزم التخفيف وقال إنها لو كانت بالفتح لصارت لاس بالقلب كباع .

وأما زال : فالأشهر في مضارعها يزال فوزنها فَعِل بالكسر وحكى الكسائي فيها يزيل .

٢ - النفي بـ (ليس وما) .

ذهب قوم^(٢) إلى أن (ليس وما مخصوصان بنفى الحال ويعينان المضارع له . وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشلوين يجمع بين القولين وهو أن أصلهما لنفى الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان

واضح أن وزن كان فَعَل ، مثل : عاد ، قاد ، راد ، وقال . وكلها على وزن فَعَل كما قال اللغويون .

كما أن حجة الجمهور في ليس من أنها على وزن فَعِل حجة معقولة^(٣) .
كما أن الأشهر في (زال) فَعِل بالكسر .

(١) مع ج ٢ ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) جاء بالكافية ج ٢ ص ٣٠٢ : وأصل ليس كهيب كما يقال علم والزامهم تخفيفها بالإسكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس في هاب الماضي الماضي لخالفها أخواتها في عدم التصرف . ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا .

وأما رأى الكسائي بأنه ورد منها يزيل فالواقع أن يزيل مضارع زال التامة التى
تبعنى (ماز) .

وأما المسألة الثانية فرأى الشلوين فيها رأى جيد .

المسألة (٦٦)

زيادة كان وأخواتها^(١)

تراد كان بشروط : أن تكون بلفظ الماضى ومتوسطة بين مسند ومسند إليه
نحو ما كان أحسن زيدا ، أو لم ير كان مثلهم ومنه حديث أو نبى كان آدم .
وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعرة فاطمة بنت أسد :
أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليـل
وجوز أيضا زيادتها أخيرا . نحو زيد قائم كان قياسا على الغاء ظن آخر . ورد
بعدم السماع والزيادة خلاف الأصل فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة .
وشذ زيادتها بين الجار والمجرور فى قول الشاعر :
سراة بنى أئى بكر تساموا على كان المسومة العراب^(٢)
قال أبو حيان ولا يحفظ فى غير هذا البيت .
وجوز الكوفيون^(٣) زيادة أصبح وأمسى وحكوا ما أصبح أبردها وما أمسى
أدفاها .

وحمل أبو على على ذلك قول الشاعر :

عد وعينيك وشانئهما أصبح مشغول بمشغول^(٤)

(١) الجمع ج ١ ص ١٢٠ .

(٢) لم يعثر له على قائل .

(٣) الجمع ج ١ ص ١٢٠ .

(٤) لم يعثر له على قائل ، درر ج ١ ص ٩٠ .

وقول الآخر :

أعازل قومي ما هويت فإننى كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبى^(١)
وأجاز الفراء^(٢) زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب
إذا لم ينقص المعنى نحو ما أضحى أحسن زيدا واستدل لذلك بأن العرب قد
زادت الأفعال فى نحو قول الشاعر :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب^(٣)
ولم يرد أن يأمره بالذهاب .

يقول السيوطى^(٤) : والصحيح أن ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا
يحتمل ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه .

وقد اختلف فى كان المزيده هل لها فاعل ؟

ذهب السيرافى^(٥) والصيمرى إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل
كأنه قيل كان هو أى كان الكون .

وذهب^(٦) الفارسى إلى أنها لا فاعل لها لأن الفاعل إذا استعمل استعمال ما لا
يحتاج إلى فاعل استغنى عنه .

وأرى أن الزيادة وردت فى كلام العرب ، وكما وردت بالماضى وردت أيضاً بلفظ
المضارع وكما وردت بين المبتدأ والخبر وردت بين الجار والمجرور . كما سبق فى
الشواهد — فلا وجه للشذوذ .

ورأى الكوفيين مؤيد بالشواهد .

والقول بأن لها فاعلاً كما ذهب إلى ذلك السيرافى والصيمرى قول غير مقبول
لأن معنى الزيادة أنها لا عمل لها فكيف تكون زائدة وعاملة ولهذا أستحسن رأى
الفارسى لأن تقدير الفاعل لا فائدة ترجى من ورائه .

(٤) المجمع ج ١ ص ١٢٠ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المجمع ج ١ ص ١٢٠ .

(١) لم يعثر له على قائل .

(٢) المجمع ج ١ ص ١٢٠ .

(٣) لم يعثر له على قائل .

المألة (٦٧)

تصرف كان وأخواتها (١)

جميع هذه الأفعال تتصرف فيأتي منها المضارع والأمر والمصدر والوصف إلا ليس فالإجماع على عدم تصرفها .

وأما مادام فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك .

قال أبو حيان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون .

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي .

وقد قسم الأشتوني (٢) الأفعال من حيث التصرف وعدمه ثلاثة أقسام :

قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ، (دام) على الصحيح .

وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو (زال) وأخواتها فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر .

وقسم يحتاج إلى مناقشة من هذه الأفعال (مادام) لأن الخلاف فيها كما سبق .

والواضح أن البصريين كما قال أبو حيان لم يتعرضوا ولم يجزموا بعدم تصرفها فهم موافقون على تصرفها .

ويقول الدكتور أمين السيد (٣) : وقد يأتي المصدر من (دام) كما في عبارات النحويين ، وكقولك ستفوز مدة دوامك مجدداً .

ويقول الدكتور مبارك مبارك : ما لا يتصرف مطلقا وهو ليس ، ودام ولا

(١) مع ج ١ ص ١١٤ .

(٢) ج ١ ص ٢٣٠ .

(٣) في علم النحو ج ١ ص ٢٦٣ .

تتصرف دام لأنها لا تقع إلا صلة لما الظرفية فيلزم فيها صيغة الماضي^(١) .
وتعجبني مناقشة (الصبان) في ذلك حيث قال في التعليق على الأشموني
(ودام على الصحيح^(٢)) « مقابلة ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها
مضارعاً وهو (يدوم) فهي متصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً ...
ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك ما
دمت عاصياً ، وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصياً بل الصحيح عندي أن لها
مصدراً أيضاً بدليل أنهم شرطوا سبق (ما) المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن
(ما) المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا
المصدر في عبارات كثيرين منهم ابن مالك تقول : (اعط ما دمت مصيباً
درهما) أى مدة دوامك مصيباً » وهذا التحليل من الصبان منطقي وواقعي ولذا
استحسنته .

(١) كتاب قواعد اللغة العربية — دار الكتاب اللبناني — بيروت .

(٢) ج ١ ص ٢٣٠ .

المسألة (٦٨)

عمل كاد وأخواتها

أفعال^(١) هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خيرا لها .
ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن .

أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر فالمعنى في كاد أو
عسى زيد أن يقوم : قرب قيام زيد فقدم الاسم وأخر المصدر .

وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الإخبار
بالمصدر عن الجثة . ورد بأن أن هنا لا تؤول بالمصدر وإنما جرى بها لقول على أن
في الفعل تراخيا .

وزعم آخرون أن موضعه نصب بإسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن
وقيل يتضمن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك أن موضعه رفع فإن الفعل يدل
من المرفوع ساد مسد الجزأين كما في أحسب الناس أن يتركوا قال في البسيط وهذه
التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة .

خبر هذه الأفعال :

لا يتقدم خبرها عليها باتفاق ويجوز أن يتوسط بينها وبين اسمها إذا لم يقترن
بأن فإن اقترن بأن قولان :

أحدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيরা في وصححه ابن عصفور :

والثاني المنع وعليه الشلويين .

وأرى أن خبر هذه الأفعال إذا كان جملة فعلية مضارعية غير مقترنة بأن لا
خلاف كما يقول السيوطي في أن الجملة خبر في محل نصب .

(١) المجموع ج ١ ص ١٣٠ .

أما إذا كان الفعل مقترنا بأن فيأتى الخلاف ، والواضح أن سبب الخلاف هو أن أن و ما دخلت عليه في تأويل مصدر ومن هنا تأتى الآراء لأن المصدر المؤول في تأويل المفرد ومن هنا يأتى القول بأنه بدل إلى آخر هذه الافتراضات .

وأرى أن الخير جملة وذلك باعتبار ما كان قبل التأويل لأن التأويل تقديرى بدليل أنه لا يجوز أن يكون الخير مفرداً فلو كان هذا التأويل موضع اعتبار لما جاز لامتناع جواز أن يكون خبرها مفرداً وما جاء من الأخبار مفرداً فموضع تأويل .

أما الجزء الثانى : وهو جواز توسط الخير إذا كان مقترنا بأن فرأى المبرد والسيرافى جيد فماذا يمنع هذا الاستعمال ؟

« عسى أن يقوم محمد » على أن يكون محمد اسم عسى ، أن يقوم هو الخير ونظير ذلك من القرآن الكريم [عسى أن ينتبك ربك مقاماً محموداً]^(١) .

(١) سورة الإسراء آية ٧٩ ويرى الدكتور أمين السيد فى علم النحو ج ١ ص ٢٦٩ . أن ربك اسم عسى بشرط أن يكون « مقاماً محموداً » منصوباً بمحذوف تقديره أن يقوم مقاماً حتى لا يفصل بين الفعل ومنصوبه بأجنى هو اسم عسى .

المسألة (٦٩)

أفعال المقاربة والشروع والرجاء

يقول النسيوطي : « زاد ابن مالك^(١) في أفعال الرجاء « حرى » لأن غيره لا يرى إلا عسى واخلولق .

قال أبو حيان : المحفوظ أن « حرى » اسم منوك لا يشئ ولا يجمع .

قال ثعلب^(٢) : أنت حرى من ذلك أى تحقيق وخلق .

قال ابن القاسم : ولكن ابن مالك ثقة قلت ظاهر كلامهم أنه منفرد بذلك وليس كذلك فقد سبقه إلى عدها ابن طريف والسرطى وزاد ثعلب في أفعال الشروع « قام » وأنشد :

قامت تلوم وبعض اللوم آونة مما يضر ولا يبقى له نفل^(٣)

وزاد أبو اسحق ... في كتابه المسمى « الاملاء » والمتحل في أفعال هذا

الباب مع « قام » المذكورة « كارب » وزاد غيره « طار » و « انبرى » و « نشب » وزاد اللخمي « ابتداء » و « عبأ » .

قال ابن القاسم : وما زاده البهاري ومن ذكر لا يقوم عليه دليل ، وقد ترد « عسى » للإشفاق من المكروه وهو أقل من مجيئها للرجاء وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم »^(٤) .

أعتقد أننا لو تركنا الباب مفتوحا لجميع الأفعال لدخلت معنا في هذا الباب لأن معظم الأفعال يمكن أن تحيى على هذا النمط فمثلا « قامت تلوم » ، « جاءت تلوم » ، « مشيت تلوم » وهكذا يمكن أن تحيى معظم الأفعال بهذا الأسلوب — ولذلك أرى الاختصار على المشهور .

(١) مع ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٣) لم يعثر له على قائل درر ١٠٣١ .

(٢) المصدر السابق .

(٤) البقرة آية ٢١٦ .

المسألة (٧٠)

عسى وليس^(١) وكان وأخواتها .. حروف أم أفعال ؟

المشهور من مذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والناء الساكنة بها ، وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس مستندا إلى عدم تصرفهما ، ووافقه في الأولى ثعلب ، وفي الثانية الفارسي وابن شقير ، ورد بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية . وذهب الزجاج إلى أن كان وأخواتها حروف .

وقال ابن هشام في حواشي التسهيل : الخلاف في عسى وليس شهير ، وفي كان غريب . قال ابن الحجاج في النقد حكى العبدى في شرح الإيضاح أن المبرد قال : إن « كان » حرف ، قال العبدى : وهذا أطرف من قول من قال إن ليس وعسى حرفان .

قال ابن الحجاج : هو وإن كان في بادئ الرأي ضعيفا إلا أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لا تدل على حدث بل دخلت لتفيد معنى المضى في خبر ما دخلت عليه .

وزعم الزجاج أن عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل ، واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك .

وسيبيويه والأكثرون على أن ليس فعل غير متصرف ، وقال أبو علي في أحد قوليه إنه حرف إذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت ، ولو كان كهات لكسرت الفاء كهبت . والجواب أن ذلك لمفارقتة أخواته في عدم التصرف . قال أبو علي : وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما ولستم فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة ومعنى ما كان وكونه رافعا فناصبا كما ألحق الضمير في هاء هائيا هارهائي هائيا هائين مع كونه

(١) الجمع ج ١ ص ١٠ ، الكافية ج ٢ ص ٣٠٢ ، ٢٩٦ .

اسم فعل تشبيها بالفعل . والأولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها
وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادرا كما ذكرنا في هاء .

لا شك أن رأى الجمهور أولى لأن كلام العرب يؤيده ، فهذه الكلمات لو
كانت حروفا لكانت مجردة من الحدث ، وكيف نجد كان ، وصار ، وأمسى ،
وبات ، وبلا من الحدث والزمن وهي نص فيهما .

المسألة (٧١)

ما ألحق بأرى وأعلم^(١)

الجمع على تعديته إلى ثلاثة : « أعلم وأرى » . وزاد سيبويه نبأ كقول
الأعشى :

ونبت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن
وزاد ابن هشام اللخمي أنبا وعرف وأشعر وأدرى وزاد الفراء في معانيه خبر
بالتشديد كقول الشاعر :

وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلى بمصر أعودها^(٢)
وقول الآخر :

وما عليك إذا أخبرتنى دنفا وغاب بعلك يوما أن تعودينى^(٣)
وزاد الكوفيون^(٤) حدث وتبعهم المتأخرون كالزنجشري وابن مالك وزاد الحريري

(١) الجمع ج ١ ص ١٧٨ .

(٢) البيت للعوام بن عتبة بن كعب بن زهير درر ١ ص ١٤٠ .

(٣) البيت لرجل من بني كلاب .

(٤) الجمع ج ١ ص ١٧٨ .

علمَ المنقولة بالتضعيف قال أبو حيان : ولم توجد في لسان العرب متعددة إلى ثلاثة وزاد ابن مالك أرى وزاد الأخفش^(١) وابن السراج « أظن وأحب وأخال وأزعم وأوجد » قياسا على أعلم وأرى وزاد الجرجاني^(٢) « استعطى » ، وزاد بعضهم أكسى فبلغت أفعال الباب تسعة عشر .

والجمهور منعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمين أو حذف حرف الجر أو الحال .

سبق في تعلقي على الأفعال التي ألحقها النحويون بكان وأخواتها أن هذا الاتجاه يفتح بابا لا يمكن ضبط معاملة ولهذا يجب الاختصار على المتفق عليه كما هو رأى الجمهور .

(١) المصدر السابق .

المسألة (٧٢)

حسبت أن زيدا قائم

يقول سيبويه^(١) : إن التعبير « أن زيدا قائم » سد مسد المفعولين فالتعبير كامل .

ويقول المبرد : إن المفعول الثاني محذوف ، والتقدير : ثابتاً . أما الخلاف في المدخول عليه فذهب الجمهور^(٢) إلى أن المفعولين في باب « ظن » أصلهما المبتدأ والخبر . وذهب السهيلي^(٣) إلى أن المفعولين في باب « ظن » ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي « أعطى » واستدل : بظننت زيدا عمرا فإنه لا يقال : زيد عمر إلا على وجه التشبيه .

وذهب الفراء^(٤) إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه : جملة ، وظرفاً ، وجاراً ومجروراً .

وعرض بوقوعه : معرفة ، وضميراً ، وجامداً ، وبأنه لا يتم الكلام بدونه . قال يس^(٥) : الحال قد تأتي معرفة ، وجامدة كثيراً بل أجاز ذلك قياساً جماعة منهم البغداديون ، ويونس ، ولعل الفراء وافقهم على ذلك . وأرى : أن أسلوب حسبت أن زيدا قائم — أسلوب كامل تام الفائدة كما قال سيبويه .

كما أن مدخل « ظن » وأخواتها لا يكون إلا جملة مكونة من مبتدأ وخبر وذلك بمتابعة ما ورد من الأساليب شعرها ونثرها .

والقول : بأن الثاني حال يعارض بوقوعه ضميراً ، وبأن الحال قد يستغنى الكلام عنها والكلمة الثانية لا يتم الكلام بدونها .

(١) التصريح ج ١ ص ٢٤٦ أشموني ج ١ ص ١٩٢١٨ .

(٢) التصريح ج ١ ص ٢٤٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (٧٣)

عد (١)

من الأفعال التى تدخل على المبتدأ والخبر فتتصيهما مفعولين .
وقد أثبتتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبى الربيع وابن مالك ومن ذلك قول الشاعر (٢) :

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ولكننا المولى شريكك فى العدم
وقول الآخر (٣) :

لا أعد الأفتار عدما ولكن فقد من قدرزته الاعدام
وأنكرها أكثرهم .

فإن كانت بمعنى حسب من الحساب أى العد الذى يراد به احصاء المعداد
تعدت إلى واحد وخرج عليه :
قول الشاعر (٤) :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا
من الأفعال التى تفيد الرجحان « عد » ، واستعملها بهذا المعنى مذهب
كوفى والنص العربى يؤيد ذلك واتجاه غير الكوفيين إلى التأويل والتخريج يتنافى مع
ما يتطلبه الاستعمال من يسر وسهولة .

(١) الجمع ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) البيت للنعمان بن بشير الأنصارى ، العدم : الفقر درر ١ — ١٣٠ .

(٣) البيت لأبى ذؤاد الإبادى .

(٤) البيت لجريز يهجو الفرزدق درر ١ — ١٣٠ .

النيب جمع ناب وهى الناقة المسنة — وضوطر : الرجل الضخم اللقيم الذى لا غناء عنده ، وقيل هى
المرأة الحمقاء . والكمى : الشجاع .

المسألة (٧٤)

إلغاء أفعال الظن واليقين

ويقول السيوطي :

يختص المتصرف من الأفعال القلبية وهو ما عدا « هب » و « وتعلم » من الأنواع الثلاثة بجواز الإلغاء وهو ترك العمل بغير مانع لفظاً أو محلاً وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم لضعفها حينئذ بتقدم المعمول كما هو شأن العامل إذا تأخر .

والجمهور^(١) أنه على سبيل التخيير لا اللزوم فلك الإلغاء والإعمال ، وذهب الأخفش إلى أنه على سبيل اللزوم فإن بدأت بالشك أعملت على كل حال وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال وعلى الأول فالإلغاء المتأخر أولى من إعماله .

وفي المتوسط خلاف فإعماله أولى لأن الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظي وقيل هما سواء لأن العامل عادل تأخيره قوته فضعف لذلك ومن شواهد إلغاء المتأخر قول الشاعر :

هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن يسرت غناهما^(٢)
والمتوسط كقول الشاعر :

أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور^(٣)

أما إذا تصدر الفعل فلا يجوز الإلغاء عند البصريين .
وجوزه الكوفيون^(٤) والأخفش وأجازوه ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن

(٣) للعين المتقرى .

(٤) المصدر السابق .

(١) المجمع ج ١ ص ١٥٣ .

(٢) البيت لأن أسيد الديري درر ١ ص ١٣٥ .

واستدلوا بقول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب^(١)
وقول الآخر :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل^(٢)
وقول الآخر :

فلبث بعدهم بعيش ناصب وإخال أنى لاحق مستبغ^(٣)
والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لأنه أولى من إلغاء العمل
بالكلية .

يبدو من المناقشات السابقة أن الإلغاء جائز إذا توسط العامل بين المفعولين
أو تأخر عنهما .

والأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل أما إذا تأخر العامل
فالإلغاء أنسب لشيوعه في الأساليب المأثورة .

أما إذا تقدم العامل فالكوفيون يذكرون أمثلة يستدلون بها على أن الإلغاء قد
يقع .

أما البصريون فيلتزمون بالإعمال ثم يؤولون الشواهد بما يتفق مع رأيهم وذلك
على تقدير ضمير الشأن المستتر بعد الفعل ويعربون هذا الضمير مفعولا أول
والجملة الاسمية في محل نصب سدت مسد المفعول الثانى أو يقولون : إن الفعل
أصابه التعليق بسبب وقوع لام الابتداء مقدرة بعد الفعل .

ورأى أن هذه أفعال متعدية وعهدنا بالأفعال المتعدية أن تنصب المفعول به
وقد تكون هذه الأفعال أضعف عملا كما يقولون نظرا لأنها لا تعمل إلا في الجملة
الاسمية مثلها مثل كان وأخواتها وتفسرى لظاهرة الرفع أنها لغة وما ورد من
الشواهد محدود لا يقوى على أن يقعد قاعدة .

(١) لبعض الفزاريين .

(٢) لكعب بن زهير :

(٣) لأنى ذؤيب .

المسألة (٧٥)

حول تعليق أفعال الظن واليقين

ذهب ثعلب والمبرد^(١) وابن كيسان إلى أنه لا يعلق من هذه الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم ، وأما الظن ونحوه فلا يعلق ، ورجحه الشلوين .
وأجاز^(٢) غير هؤلاء تعليق جميع الأفعال المتصرفة .
والتعليق هو العمل معنى لا لفظا لما نع .
وسبب التعليق :

وجود فاصل لفظي له الصدارة بين الناسخ ومفعوليه أو بينه وبين أحدهما ، والجملة بعد الفاصل تسد مسد المفعولين معا أو مسد أحدهما .

ويبدو أن سبب التعليق ضعف أفعال القلوب مع وجود الفاصل .
والفاصل : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام أو مضافا إليه أو مدخولا له أو مدخولا لما النافية أو لإن النافية أو للام الابتداء .

وقد عد ابن مالك من أدوات التعليق (لام القسم) ومن ذلك قول الشاعر :
ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها^(٣)
قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا .

وعد ابن مالك أيضا من أدوات التعليق (لو) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وقد علم الأقبام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر^(٤)

(١) مع ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ٢٨١ — في علم النحو ج ١ ص ٣٣٨ — الدكتور أمين السيد .

(٣) البيت من معلقة ليلى بن ربيعة .

(٤) البيت لحاتم الطائي .

وعد ابن السراج منها (لا) النافية وذكرها النحاس نحو : أظن لا يقوم زيد .
قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا .

وعد أبو علي^(١) الفارسي منها (لعل) نحو قوله تعالى : « وما يدريك لعله
يزكى » وقوله تعالى : « وما يدريك لعل الساعة قريب » ووافقه أبو حيان لأنه
مثل الاستفهام في أنه غير خير وأن ما بعده منقطع عما قبله لا يعمل فيه .
وذهب بعض النحاة إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال وأنه هو المعلق
وليست هذه الأدوات .

وذهب فريق آخر إلى أنه مقدر في أن ولا .

وذهب فريق إلى أنه يجوز الإعمال مع ما .

ثم قيل إن هذا خاص بالتميمية لأن المجازية كالفعل والفعل لا يدخل على
الفعل .

ويبدو أن معركة الخلاف هذه متكلفة لأن الوارد من النصوص لا يفرق بين
فعل وآخر من أفعال الظن واليقين كما أن المعروف أن كل ما له الصدارة في
الأساليب يمنع عمل ما قبله فيما بعده .

(١) المجمع ج ١ ص ١٥٤ .

المسألة (٧٦)

القول

في القول وما تصرف منه استعمالات :
الأول : أن يحكى به الجمل نحو قال : إني عبد الله ، « يقولون ربنا آتنا » ،
« قولوا آمنا » والأصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى
بإجماع .

فإذا كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى بإجماع فنقول في قول زيد عمرو
قائم بالجر . قال زيد عمرو قائم بالرفع .

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان :
صحح ابن عصفور المنع قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموه
في الملحونة وإذا حكيت كلام متكلم على نفسه نحو انطلقت فلك أن تحكيه
بلفظه فتقول قال فلان انطلقت وهو منطلق .

[هل يلحق بالقول في ذلك معناه ؟]

هل يلحق بالقول في ذلك معناه : كنا ديت ودعوت وقرأت وحييت وأوحي
قولان :

أحدهما : نعم وعليه الكوفيون نحو : « ونادوا^(١) يا مالك ليقتض علينا ربك » ،
« فدعا^(٢) ربه إني مغلوب فانتصر » بكسر إني ، « فأوحي^(٣) إليهم ربهم لنهلكن
الظالمين » قرأت الحمد لله رب العالمين — اختار هذا ابن عصفور وابن الصائغ
وأبو حيان لسلامته من الاضمار .

ثانيهما : وعليه البصريون قالوا : الجمل بعد ما ذكر محكية بقول متضمن للتصريح
به في الآتي :

(١) سورة الزخرف آية ٧٧ .

(٢) سورة القمر آية ١٠ .

(٣) سورة إبراهيم آية ١٣ .

(إذ نادى ربه نداء خفيا ، قال : رب^(١)) ، « ونادى نوح^(٢) ربه قال : رب » ، « ونادى^(٣) أصحاب الأعراف رجلا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى » . واختاره ابن مالك .

الثاني : أن ينصب المفرد وهو نوعان :

أحدهما : المؤدى معنى الجملة كالحديث ، والشعر والخطبة كقلت حديثا وشعرا وخطبة ونصبه على المفعول به لأنه اسم للجملة والجملة إذا حكيت في موضع المفعول به فكذا هنا بمعناها وقيل على أنه نعت مصدر محذوف أى قولاً .
الثاني : إعداد به اللفظ وهو الذى لا يكون اسما للجملة نحو قلت كلمة — هذا ما ذهب إليه الزجاج والزمخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه يقال له إبراهيم أى يقول له الناس إبراهيم أى يطلقون عليه هذا الاسم .

وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أنه لا ينصب بالقول بل يحكى أما المقرد غير ما ذكر فليس فيه إلا الحكاية على تقدير متمم الجملة كقول الشاعر :
إذا ذقت فاها قلت طعمه مدامة معتقة مما تجيء به المتجر^(٤)

الثالث : أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك فى لغة بنى سليم مطلقا يقولون^(٥) : قلت زيدا قائما من غير اعتبار شرط من الشروط^(٦) واختلفوا هل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن ؟ على قولين اختار ثانيهما ابن جنى وعلى الأول الأعلام وابن خروف وصاحب البسيط .

(١) سورة مريم آية ٣ .

(٤) البيت من قصيدة لأمرئ القيس .

(٢) سورة هود آية ٤٥ .

(٥) الكافية ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٣) سورة الأعراف آية ٤٨ .

(٦) وقد اشترط البعض شروطاً فى إجراء القول مجرى الظن وهى :

(أ) أن يكون فعل القول مضارعا فإن كان غير مضارع لم يجر مجرى الظن .

(ب) أن يكون للمخاطب .

(ج) أن يكون مسبوقا باستفهام .

(د) ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فإن فصل بأحدهما لم

يضر .

انتهى الكافية ج ٢ ص ٢٨٩ — فى علم النحو ج ١ ص ٣٤١ الدكتور أمين السيد .

المسألة (٧٧)

إنَّ

إن بالكسر والتشديد من مؤكدات الجملة الاسمية فيؤكد بها الحكم وهو النسبة بين طرفي الجملة : المبتدأ والخبر لإزالة الشك عنهما أو الإنكار ويتجه أثرها اللفظي إلى نصب المبتدأ ورفع الخبر وهو رأى البصريين^(١) ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن « إن » وأخواتها تنصب المبتدأ ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر يرفع بما كان يرفع به قبل دخولها لأنها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله لأن الفرع أبدا أضعف من الأصل فبقى ألا تعمل في الخبر .

وأرى أن رأى البصريين أولى لأنها عملت في المبتدأ النصب .

وللنحاة فلسفة خاصة في سبب هذا التأثير اللفظي فهم يقولون^(٢) : إن السر في عملها مشابعتها للفعل المتعدي لطلبها جزأين من جزأى الجملة الاسمية ونصبت المبتدأ ورفعت الخبر لشبهها بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدأ^(٣) والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوساً ليكون المبتدأ والخبر معها كمفعول قدم وفاعل آخر تنبها على الفرعية .

وجاء بكتاب أسرار العربية^(٤) : « أن سبب إعمال إن وأخواتها شبهها بالفعل » ولا شك أن هذا تعليل فيه تكلف والواقع أن الأساليب التي وردت عن العرب وردت هكذا .

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٦١ طبعة لندن وجمع الهوامع ج ١ ص ١٣٤ .

(٢) المغنى ج ١ ص ٣٧ حاشية الدسوقي .

(٣) شرح التصريح ج ١ ص ٢٢٠ ، وحاشية فتح الصمد على شرح سبك العجيب لمعنى حروف مغنى اللبيب ، مكتبة الأزهر بالإسكندرية .

(٤) لكامل الدين الأنباري النحوى ص ٦١ .

المسألة (٧٨)

كَأَنَّ

كَأَنَّ من الحروف التى تنصب المبتدأ وترفع الخبر وتكاد تتفق آراء النحويين على إفادتها التوكيد والتشبيه . ويقول السيوطى^(١) فى ذلك : « كَأَنَّ بالتشديد حرف للتشبيه المؤكد » وجاء بالبرهان^(٢) « كَأَنَّ للتشبيه المؤكد ولهذا جاء » كَأَنَّهُ هو « » . وبخاشية الصبان^(٣) « كَأَنَّ » للتشبيه المؤكد . كما جاء بالتصريح^(٤) والمنهج^(٥) ما يدور حول إثبات إفادتها المعنيين السابقين فقط وقليل من العلماء من أثبت لكأن بعض المعانى الأخرى غير التشبيه :

فقد جاء بخاشية الصبان^(٦) ، وبالمغنى^(٧) : أن إفادتها التشبيه فقط رأى الجمهور ، وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسى أن التشبيه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو : « كَأَنَّ زيدا أسد » بخلاف « كَأَنَّ زيدا قائم » أو « فى الدار أو عندك أو يقوم » . فإنها فى ذلك كلمة للظن ... ويرى الكوفيون والرجاج^(٨) : أنها تأتى للتحقيق مستدلين بقول الشاعر :

« فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام »
« أى أن الأرض » لأنه قد مات ورثاه » .

(١) الاتفاق ج ١ ص ١٦٩ .

(٢) ج ٤ ص ٣١١ .

(٣) الأشموى ج ١ ص ٢٧٠ .

(٤) ج ١ ص ٢١٢ .

(٥) ج ١ ص ١٣٣ .

(٦) الأشموى ج ١ ص ٢٧٠ .

(٧) ج ١ ص ١٦٢ حاشية الأمير .

(٨) المعجم ج ١ ص ١٣٣ .

وتأتى للتقريب وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل ، ووافق الكوفيون على ذلك ابن الطراوة وابن السيد^(١) . وقال في المجمع^(٢) : وقد تدخل في التنبيه ، وإنكار والتعجب فتقول : فعلت كذا وكذا كأنى لا أعلم ، وفعلتم كذا وكذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون . قال تعالى : « وى كأنه لا يفلح الكافرون^(٣) » فهى للتعجب على جعل « وى » مفصولة . ويقول سيبويه^(٤) : وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله تعالى : « ويكأنه لا يفلح الكافرون » وعن قوله تعالى : « ويكأن الله » . فزعم أنها وى مفصولة عن كأن والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نهوا فقليل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا . والله تعالى أعلم^(٥) .

وهذا العرض يبدو أن من العلماء من يرى أن لكان معانى أخرى غير التشبيه وهى : الظن والتحقيق والتقريب والتنبيه والإنكار والتعجب .

ولكن الرأى السائد أنها للتشبيه فقط وبذلك يقول صاحب التصريح^(٦) : « وكان ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة فى قوله :

« فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام »

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ، ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو صفة من صفة أسمائها

(١) جاء عرض هذه الآراء ببيعة الطالب ومنية الراغب ص ١٧١ .

(٢) ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) سورة القصص آية ٨٢ .

(٤) الجزء الثانى ص ١٥٤ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٥) للتبسيط : فى « ويكأن » ثلاثة أقوال : أحدها قول الخليل الذى ذكرناه ، تكون « وى » كلمة تندم بقولها المتندم لغيره ومعنى كأن التحقيق ، الثانى : قول الفراء يكون « ويله » موصولة بالكاف وأن منفصل ومعناها التقرير كقولك : أما ترى ؟ — والقول الثالث : أنها بمعنى « ويليك » وجعل أن مفتوحة بفعل مضمر كأنه قال : ويليك — اعلم أن الله (سيبويه ج ٢ ص ١٥٤) .

(٦) ج ١ ص ٢١٢ .

نحو : « كأن زيدا قعد أو يقعد أو في الدار أو عندك قاعد » خلافا لابن السيد ، ولا للتقريب نحو : « كأنك بالدنيا لم تكن » خلافا لأبي الحسين الأنصاري ، ولا للنفي نحو : « كأنك دال عليها » . أي ما أنت دال عليها خلافا للفارسي .

وقد جاء بحاشية « يس » على التصريح : أن خبر كأن إذا كان فعلا أو ظرفا ... ليس هو الموجود وإنما الخبر مقدر وتقديره في جميع الحالات السابقة : « كأن زيدا شخص قائم أو يقوم » وهو رأى الرضى^(١) . كما أن هناك تفسيراً للسيوطي^(٢) في مثل : « كأن زيدا قائم » : أن الشيء يشبه في حالة « ما به » في حالة أخرى فكأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما أو التقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم .

وارتضى الأستاذ عبد السلام هارون^(٣) رأى الرضى لأنه بدراسة الكثير من النصوص والآيات القرآنية بدا أن رأى التصريح والرضى رأى سليم لأن كل الشواهد توحى بالتشبيه . قال تعالى : « فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم »^(٤) ، ويقول تعالى : « ويطوف عليهم غلمان لهم كأنهم لؤلؤ مكنون »^(٥) ، ويقول سبحانه : « وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة »^(٦) .

« بقي أن نتحدث عنها من ناحية كونها بسيطة أو مركبة » : يقول السيوطي^(٧) : واختلف في كأن أبسيطة أم مركبة فقال بالأول شزيمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن تكون حرفا بسيطا وضع

(١) حاشية الدسوقي على المغنى ج ١ ص ٢٠٤ .

(٢) الجمع ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) الأساليب الإنشائية ص ٤٨ .

(٤) سورة فصلت آية ٣٤ .

(٥) سورة الطور آية ٢٤ .

(٦) سورة المنافقون آية ٤ .

(٧) الجمع ج ١ ص ١٣٣ .

للتشبيه بالكاف ، والثاني قال الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين
والفراء ... وتكاد تجمع كتب النحو على أنها مركبة .

ويقولون^(١) : إن أصل « كأن زيداً أسد » إن زيدا كالأسد فقدمت
« الكاف » على « إن » ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة اهتماما بالتشبيه
الذي عقدوا عليه الجملة فلما أدخلت على « إن » وجب فتحها لأن « إن »
المكسورة لا يتقدمها حرف الجر ولا تقع إلا أولاً وبقي في « الكاف » معنى
التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة .

وارتضى رأى أئى حيان من أنها بسيطة لأن التركيب كما قال : « خلاف
الأصل » كما أن مدخول « أن » في تأويل مصدر ولابد أن يكون لهذا المصدر^(٢)
محل من الإعراب وعلى فرض أنه مجرور بالكاف كما يقول البعض^(٣) فأين المتعلق
به ؟ وحجة من قال : إن مثلها كمثل الكاف في قوله تعالى : « ليس كمثله
شيء »^(٤) فالجار وهو الكاف ومثل وهي المجرور ليس لهما متعلق .

فالرد على ذلك أن الكاف في الآية زائدة وحرف الجر الزائد يعمل ولا يحتاج
إلى متعلق ، كما يبدو من القول بأنها مركبة : تكلف واضح لم يقصده العربى
المتحدث بالأسلوب الفصيح .

(١) المفصل والتصريح والمعنى والأشتموني — ومذهب الخليل أن أصل كأن زيد أسد : إن زيدا كالأسد ،
قدمت أداة التشبيه لقصد التشبيه من أول الأمر فوجب فتح « إن » رعاية للفظ الكاف لأنها لا تدخل إلا
على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها وصارت الكاف مع أن كلمة واحدة فلا محل
للكاف .

(٢) والغريب أن الخليل بعد أن حول إن من المكسورة إلى المفتوحة سلبها ما يقتضيه الفتح من أنها حرف
مصدرى فقال : فوجب فتح إن المكسورة رعاية للفظ الكاف لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات ففتحت
لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع إن كلمة واحدة —
الكافية ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٣) المفصل ج ٨ ص ٨١ .

(٤) سورة الشورى آية ١١ .

المسألة (٧٩)

كأن^(١)

يجوز أن تخفف « كأن » وللنحويين إزاء عملها عند ذلك آراء^(٢) :
فالكوفيون يمنعون العمل مطلقا وهناك من يميز العمل مطلقا في المضمر والبارز
وهناك من يميزه في المضمر ولا يميزه في البارز .

يقول الرضى^(٣) : إذا خففت كأن فالأصح الغاؤها .

أما غير الرضى من النحويين ومنهم ابن مالك فيرون أن إعمالها كثير وأن
الغاءها قليل وإلى ذلك يشير ابن مالك :

« وخففت كأن أيضا فتوى منصوبها وثابتا أيضا روى »
ويقتضى كلام ابن مالك أن كأن إذا خففت كان اسمها ضمير الشأن ويقتضى
هذا أن يكون خبرها جملة اسمية كما في قول الشاعر :

« وصدر مشرق اللسون كأن ثدياه حقان »^(٤)
أو جملة فعلية مصدرية « بلم » إذا قصد بها النفي كما في قوله تعالى : « كأن
لم تغن بالأمس »^(٥) ، وكما في قول الخنساء :

« كأن لم يكونوا رحى يَتَقَى إِذِ النَّاسُ إِذِ ذَاكَ مِنْ عَزِّ بَرٍّ »^(٦)
أو مصدرية بقدر إذا قصد بها الثبوت كما في قول الشاعر :
« أرف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالتنا وكأن قد »

(١) وردت في ثلاثين آية في القرآن .

(٢) الممتع ج ١ ص ١٤٣ .

(٣) الكافية ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٤) على إحدى الروايتين .

(٥) سورة يونس آية ٢٤ .

(٦) ديوان الخنساء قافية الزاى : المعنى كأنهم لم يكونوا رحى لا يغريهم أحد . أخبرت أنهم كانوا رحى لا
يقدم عليهم أحد في ذلك الدهر لأنهم كانوا أعراء في زمن من عزيز أى من غلب سلب .

وقول الشاعر :

« لا يهولك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألما »^(١)

كما أن ابن مالك أشار بقوله : « وثابتا أيضا روى » إلى أنه قد روى إثبات منصوبها مع قلة ومن ذلك قول الشاعر :

« وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان »^(٢)

وبعد هذا العرض الموجز « لكأن » المخففة من حيث الإعمال والإهمال أرى أنها مهمة لما يأتي :

١ - ليس هناك شواهد تنص على العمل فالشواهد التي جاء فيها اسم ظاهر منصوب فيها أكثر من رواية كما سبق والشواهد الأخرى ليست نصا في إعمالها .

٢ - لماذا نلجأ إلى تقدير ضمير الشأن والأسلوب مفهوم بدونه ؟

٣ - هذه الحروف محمولة على غيرها في العمل كما يقول النحاه والتخفيف بخلاف الأصل .

(١) البيت للنايعة الذيباني .

(٢) هذا البيت استشهد به سيويه ولم ينسبه لقاتل (وهذا على الرواية الثانية وهي نصب ثدييه على أنه اسم « كأن ») .

المسألة (٨٠)

لكن بسيطة أم مركبة

ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وأن والكاف زائدة بينها لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا « الأشموني »^(١) و « لكن » للاستدراك والتوكيد وليست مركبة على الأصح . وقال الفراء أصلها « لكن أن » فطرخت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكين كقول الشاعر :

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

وقال الكوفيون : مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا . البرهان^(٢) « لكن » للاستدراك مخففة ومثقلة ، وحقيقة رفع مفهوم الكلام السابق تقول : « زيد شجاع ولكنه غير كريم » فرفعت ولكن ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم لكونهما كالملازمين فإن رفعنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه ما فلا يجوز وقوعها بين متوافقين وقوله تعالى : « ولو أراكم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن الله سلم »^(٣) لكونه جاء في سياق « لو » ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فدل على أن الرؤية ممتنعة في المعنى فلما قيل : « ولكن الله سلم » علم إثبات ما فهم إثباته أولا وهو سبب التسليم وهو نفس الرؤية فعلم أن المعنى « ولكن الله ما أراكم كثيرا ليسلمكم » محذوف السبب وأقيم السبب مقامه . وإذا ثقلت فهي من أخوات « إن » تنصب المبتدأ وترفع الخبر ولا يليها الفعل .

قال صاحب البسيط : وإذا دخل عليها الواو وانتقل العطف إليها تجردت

(١) ج ١ طبعة دار إحياء الكتب العربية ص ٢٧٠ .

(٢) ج ٤ ص ٣٨٩ .

(٣) سورة الأنفال آية ٤٣ .

للاستدراك . وقال الكسائي : « المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو وتخفيفها إذا لم تقترن بها وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز كقوله تعالى : « ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون » و « ولكن أكثرهم لا يعلمون »^(١) ، « لكن الله يشهد »^(٢) ، « لكن الرسول »^(٣) وعلل الفراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها ك « بل » فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو وأما إذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

جمع الهوامع^(٤) : « ولكن للاستدراك ومعناه أن يثبت حكما لمحكوم عليه يخالف الحكم الذى للمحكوم عليه قبلها ولذلك لايد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولايد أن يكون نقيضا لما بعده أو ضدا له أو خلافا على رأى نحو : ماهذا ساكن لكنه متحرك ، و ماهذا أسود لكنه أبيض ، و ماهذا قائم لكنه شارب » ولا يجوز : زيد قائم لكن عمرا قائم بالإجماع ، وذكر ابن مالك وصاحب البسيط أنها للتأكيد أيضا ، قال فى البسيط معناها الاستدراك لخير يوهم أنه موافق لما قبله فى الحكم فإنه يؤق به لرفع ذلك التوهم وتقريره أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو : ما قائم زيد لكن عمرا قاعد ، لما قيل ما قائم زيد فكأنه يوهم أن عمرا مثله لشبه بينهما أو ملايسة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ، ونحو : « لو قام فلان لقمتم » لكنه لم يقم فأكدت لكن ما دلت عليه لو وكأنها فى المعنى مخرجة لما دخل فى الأول توهما ولذلك لا يقع بين وفاقين .

واختلف فيها أهى بسيطة أم مركبة فالبصريون على الأول وأنها منتظمة من خمسة أحرف وهى أقصى ما جاء عليه الحرف والكوفيون على الثانى ثم اختلفوا فقال الفراء : هى مركبة من « لكن » ساكنة النون و « أن » المفتوحة

(١) سورة الأعراف آية ١٣١ .

(٢) سورة النساء آية ١٦٦ .

(٣) سورة التوبة آية ٨٨ .

(٤) ج ١ الطبعة الأولى ١٣٢٧ ص ١٣٢ ، ص ١٣١ ج ١

المشددة ، طرحت الهمزة فحذفت نون لكن لملاقاتها الساكن ، وقال قوم من الكوفيين : هي مركبة من لا وكأن واختاره السهيلي ، فإذا قلت قام زيد لكن عمرا لم يقم فكأنك قلت : لا كأن عمرا لم يقم ، والمعنى فعل زيد لا كفعل عمرو ثم ركبت وغيّرت للانتشار بحذف الهمزة وكسر الكاف ، وقال السهيلي : لما كان أصل كأن إن المكسورة وفتحت للكاف كسرت الكاف عند حذف الهمزة لتدل على المحذوف لكثرة التعبير .

الفصل الثاني

الجملة الفعلية ومكملاتها

المسألة (٨١)

أقسام الفعل

الفعل ثلاثة أقسام : ماض — مضارع — أمر .

والكوفيون^(١) يقولون : إنه قسمان ماض ومضارع . والأمر مقتطع من المضارع . ويقول البصريون^(٢) إنه مبني على السكون إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحذف حرف العلة والنون لأن قياسه أن يكون مجزوما باللام لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزالت علة الإعراب فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف كما كان في الأصل محذوفاً للمجزم .

وقال الكوفيون : إن الأمر مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في أمر الغائب .

محمد تفقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا وأرى أن رأى البصريين أقرب إلى الواقع لأن ما قاله الكوفيون على الأمر يمكن أن يقال على الماضي بأنه مقتطع من المضارع ويمكن أن يقال إن المضارع مأخوذ من الماضي وهذا خلاف لا طائل من ورائه والشواهد سواء أكانت من القرآن الكريم أم من كلام العرب يبدو منها أصالة الأمر لكثرة الاستعمال وإذا تتبعنا جزءاً من آية أو آية كاملة من القرآن نجد أن الأمر في الاستعمال وصل إلى ما وصل إليه الماضي والمضارع .

قال الله تعالى^(٣) : « إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الأبصار ، الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه فقنا عذاب النار ، ربنا

(١) مع ج ١ ص ٧ ، الكافية ج ٢ ص ٢٦٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٩٠ .

إنك من تدخل النار فقد أخرجته وما للظالمين من أنصار ، ربنا إنا سمعنا مناديا
ينادى للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنوا ربنا فاعف لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع
الأبرار ، ربنا وآتتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف
الميعاد » .

فاستعمال الأمر في الآية الكريمة قد تجاوز استعمال قسيميه كما أن أول آية
نزلت في القرآن كانت بلفظ الأمر قال تعالى : « اقرأ باسم ربك^(١) » الذي
خلق » .

ويقول السيوطي في الهمع^(٢) : ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو
الماضي لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله ، لأن المضارع هو
الماضي مع الزوائد والأمر فيه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة أصول .

(١) سورة العلق آية : ١ .

(٢) الهمع ج ١ ص ٧ .

المسألة (٨٢)

إعراب الفعل المضارع

ماذا يرفع المضارع (١) ؟

الرافع له التجرد كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء (٢) ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب (٣) ، ولا حروف المضارعة كما نسب للمكسائي (٤) ، واختار ابن مالك الأول لسلامته من النقض بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع فيبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد .

إذا لجأنا إلى تعليل كتعليل النحاة ، وفلسفة كفلسفتهم نجد أن الإعراب هو الأصل فى الأسماء والأفعال ، والأسماء كلها معربة ماعدا ما ثبت أنه مبنى منها وهو قليل ، والمصدر وهو أصل الأفعال معرب ، والأصل فى الفعل المضارع الإعراب ، والبناء عارض ، والرفع هو الأصل فى الإعراب والجزم والتصب عارضان .

ومع هذا التعليل فإن العرب نطقوا بالفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم مرفوعاً ، والتعليل الذى جاء على ألسنة النحاة فلسفة معهودة عنهم .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٢٧٧ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ٢٧٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

المسألة (٨٣)

حذف لام الأمر

لام الأمر .. هل يجوز حذفها ؟ .. أقوال :

أحدها : يجوز مطلقاً في الاختيار بعد قول أمر — وهذا هو رأى الكسائي^(١) .
قال تعالى : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة .. » أى ليقموا .

ثانيها : لا يجوز مطلقاً ولا في الشعر ، وهو رأى المبرد .

يقول المبرد^(٢) : وتقول يا زيد ليقيم إليك عمرو ، يا زيد لتدع بنى عمر .

والنحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاختمشى لك الويل حر الوجه أويك من بكى^(٣)

يريد أى ليك .

ولا أرى ذلك دليلاً على ما قالوا لأن عوامل الأفعال لا تضم ، وأضعفها الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظير خفض في الأسماء ، ولكن بيت متمم حمل على المعنى لأنه إذا قال فاختمشى ، فهو في موضع فلتختمشى فعطف الثانى على المعنى .

ثالثها : يجوز في الشعر فقط كقول حسان بن ثابت :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا^(٤)

(١) الجمع ج ٢ ص ٥٥ .

(٢) المقتضب ج ٢ ص ١٣٢ .

(٣) البعوضة : ماء لبنى أسد بنجد قرية القعر وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة .

(٤) تبالا : التبال سوء العاقبة .

يقول الشنقيطي في الدرر^(١) : قال الأعلم : الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله : تفد ، وهذا من أقبح الضرورات لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضم ، ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدم ، والجزم في الآية لأنه جواب الأمر أو جواب شرط محذوف كما سيأتي .

رابعها : يجوز في الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر نحو : قلت لزيد يضرب عمرا .. أى ليضرب عمرا ، ولا يجوز في غيره إلا لضرورة ، واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر ، واستدل بقول منصور بن مرثد الأسدي : قلت لبواب لديه دارها تيدن إلى حَمَوُها وجارها قال : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول يذن أو تيدن إلى . بالرفع ومن منع حذف اللام فسر الجزم في الآية بما يأتي :

الخليل وسيبويه^(٢) : أن الجزم في الآية بنفس الطلب لما تضمنته من معنى إن الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك .

يقول ابن هشام في المغنى : رأى الخليل وسيبويه أن الجزم في الآية بنفس الطلب .

ويقول سيبويه^(٣) : وأعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا عملوها مضمرة ، ومنه قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا
والسيرافي والفارسي أن الجزم في الآية بالطلب لتباينه مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر .

والثالث الجمهور : أن الجزم في الآية بشرط مقدر بعد الطلب .

(١) الدرر ج ٢ ص ٧١ .

(٢) المغنى ج ١ ص ٢٢٦ تحقيق محيي الدين .

(٣) الكتاب ج ٣ ص ٩ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

يقول ابن هشام في المغني^(١) : وهذا أرجح من الأول لأنه الحذف والتضمين إن اشتركا في أنهما خلاف الأصل ، لكن في التضمين تغيير معنى ، ولا كذلك الحذف وأيضا إن تضمين الفعل معنى الحذف إما غير واقع أو غير كثير ، ومن الثاني لأن نائب الشيء مؤدى معناه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط .

وزعم الكوفيون^(٢) وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمرا في نحو قم واقعد ولأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة .

ويقول ابن هشام : ويقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحديث بالزمان المحصل ، وكونه خيرا أو أمرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقول الشاعر :

لتقم أنت يا بن خير قريش كي لتقضى حوائج المسلمينا
ولقراءة جماعة : فذلك فلتفرحوا ، وفي الحديث : لتأخذوا مصافكم وأستطيع الرد على ما قاله الكوفيون بأن الحذف خلاف الأصل ، ولأن الأصل في العمل أن يكون العامل موجودا لا محذوفا . أما كون الأمر معنى ، وحق المعاني أن تؤدي بالحروف كالنهي مثلا ، فيرد على هذا بأن النفي معنى ويؤدي بالحرف وبالفعل (ليس) مثلا ، والترجي معنى ويؤدي بالحرف (لعل) وبالفعل (عسى) ، والتوكيد معنى ويؤدي بالحرف والاسم والفعل والجملة . وهكذا ، أما الحذف في بعض الشواهد فأنا أؤيد المبرد في أن الحذف ضرورة ، وما جاء في القرآن ففي جواب الأمر كما في الآية الكريمة :

« قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة » . وهذا أولى لبعده عن التقدير المتكلف وإن كان البعض يشترط أن يكون الكلام بعدها صالحا لجواب الأمر ويدعى أن الكلام في الآية لا يصلح جوابا لأنه لا يلزم من القول المجرد والنطق به

(١) المغني ج ١ ص ٢٢٧ تحقيق محيى الدين .

(٢) المصدر السابق .

بصيغة فعل الأمر حصول الفعل حقيقة وتحقيق المأمور به .

وللرد على هذا نقول إن الأمر موجه للرسول ﷺ ليأمر المؤمنين ، وإذا كان الأمر على هذا التمثيل فإنه يترتب عليه الكلام لأنه صدر من الرسول ﷺ بأمر الله ، والأمر من الله يقتضى وجوب القيام بالمأمور به .

المسألة (٨٤)

نصب المضارع بعد أو (١)

يقول ابن مالك :

كذلك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أن خفي
أى كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح في موضعها حتى كقول الشاعر :
لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصاير (٢)
أو إلا كقول الشاعر :

وكنيت إذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما (٣)
ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعدرا (٤)
وقد ذهب الكسائى (٥) إلى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة . « والصحيح (٦) أن النصب بأن مضرة بعدها لأن أو .. حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم إضمار أن بعدها » .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٢٩٥ .

(٤) البيت لأمرئ القيس .

(٢) لا يعرف قائله .

(٥) الأشموني ج ٣ ص ٢٩٦ .

(٣) البيت لزباد الأعجم .

(٦) قول الأشموني .

(أو) التي نحن بصدد الحديث عنها يشترط النحويون أن تكون بمعنى حتى أو إلا ، إذاً هي حرف مخصوص ذو مواصفات خاصة ، ولهذه المواصفات اختصت بهذا العمل ، فلا يعترض على ذلك بأنها حرف عطف وحرف العطف لا عمل له ، لأنها حرف عطف من نوع خاص ، والقول بأنها هي العاملة أولى لأن هذا لا يحتاج إلى تقدير ولا تأويل لأن المعطوف عليه في رأيهم مصدر يتوهم ويلحظ ويتصيد من الفعل السابق كما يقول الأشموني^(١) ، وليس هناك ما يدعو إلى ذلك ، لذا أؤيد رأي الكسائي في هذا^(٢) .

(١) المصدر السابق .

(٢) وإن كان البصريون يستدلون على أن الفعل منصوب بأن بعدها بما يأتي :

لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف ، وجوز الأخفش الفصل بينها بالشرط نحو : لألزمك أو إن شاء الله تقضيته حتى . صبان / ٣ / ٢٩٦ .

المسألة (٨٥)

لام التعليل

يقول الأشموني^(١) : ما ذكر من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين .
وذهب الكوفيون^(٢) إلى أن اللام ناصبة بنفسها .

وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، يقول ابن هشام في المغني^(٣) : « ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع نحو : وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ، وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفقاً للجمهور لا بأن مضمرة أو بكى المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي^(٤) وابن كيسان ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن أن » خلافاً لثعلب ولك إظهار أن فتقول : جئتكَ لأن تكرمني ، بل قد يجب ذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو : « لئلا يكون للناس^(٥) عليكم حجة » ، « لئلا يحصل الثقل بالتقاء الساكنين » .

هذه آراء أئمة النحو ، وأرى أن الأصل في هذا : أن اللام إما أن تكون صالحة لمباشرة الفعل أو غير صالحة ، وقد ثبت صلاحيتها لمباشرة الفعل بدليل النصوص الواردة في ذلك ، وما دامت قد باشرت الفعل فهي عاملة فيه إذ لا حاجة إلى تقدير أن ولا يعترض على ذلك بظهور أن بعدها ، لأن أن إذا ظهرت فهي الناصبة وهي من نواصب المضارع ، وإذا لم تظهر فالناصب اللام ، وبذلك لا نلجأ إلى التقدير ، وهذه اللام إذا لم تسبق يكون منفي فهي لام التعليل .

(١) التصريح ج ٢ ص ٢٣٥ ، الأشموني ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٢) الأشموني ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٣) المغني ج ١ ص ٢١٠ تحقيق محمد محي الدين .

(٤) السيرافي يجوز إضمار [أن] أو إضمار [كي] أما الجمهور إضمار [أن] .

(٥) البقرة آية : ١٥٠ .

المسألة (٨٦)

لام الحجود

لام الحجود حرف يختص بالدخول على الفعل ويفيد النفي الدائم من الماضي إلى المستقبل . والحجود معناه إنكار الحق واللام تفيد مطلق النفي من باب إطلاق الخاص على العام .

ولأسلوبها صفات خاصة ينبغي أن تتحقق وهي :

١ - أن تسبق بكون رافع لاسم ظاهر نحو قوله تعالى : « وما كان الله^(١) ليضيع إيمانكم » أو ضمير الاسم الظاهر إذا كان الظاهر قد سبق ذكره كما في قوله تعالى : « كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك^(٢) » والكون المنفى ماضى لفظاً ومعنى كما في قوله تعالى : « وما كان الله ليضيع إيمانكم^(٣) » أو ماض معنى فقط كما في قوله تعالى : لم يكن الله ليغفر لهم^(٤) .

٢ - أن يستند الفعل الذى تدخل عليه اللام لضمير الاسم المسند إليه الكون وخص النحاة النفي (بما ولم) فقط لأن (لن) لنفى المستقبل ، و (لا) يكثر استعمالها في ذلك (ولما) لا تصلح لأنها لنفى معنى المضارع بعد أن تغلب زمنه للماضى مع اتصاله بالزمن الحالى .

أما (إن) فجوز النفي بها فريق واستدلوا بقوله تعالى : « وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال^(٥) » في قراءة غير الكسائى^(٦) على أنها لام الحجود . ولم يسمع

(١) البقرة آية : ١٤٣ .

(٢) سورة يوسف آية : ٧٦ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٤٣ .

(٤) سورة النساء آية : ١٣٧ .

(٥) اعترض على ذلك بأن الفعل بعد لام الحجود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ولذا قالوا إنها لام

(كى) و (إن) شرطية - الأشموني ج ٣ ص ٢٩٤ .

(٦) قراءة الكسائى : لتزول بفتح اللام ورفع الفعل فإن مخففة واللام للفصل .

لها مثال غير هذه الآية على هذه القراءة وهي قابلة للتأويل .

كما يشترط أن يكون الكون ناقصاً خلافاً لمن أجازوه في أخوات كان ومن أجازوه في ظن ومن أجازوه في كل فعل تقدمه نفى . قال يس^(١) : وهذا فاسد ، وقال أبو حيان : وهذه كلها تراكيب لم تسمع فوجب منعها^(٢) وبهذا تنحصر .

الأثر اللفظي :

اختلف النحاة في نوعها وأثرها اللفظي فذهب البصريون إلى أنها حرف جر أصلي يفيد معنى النفي قبلها وبعدها^(٣) ، والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا والمصدر المؤول مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بالخبر العام المحذوف وذهب الكوفيون^(٤) ، وتعلب إلى أن اللام زائدة للتوكيد وناصبة بنفسها والجملة من الفعل وفاعله خبر كان واحتجوا بقول الشاعر :

لقد عدلتني أم عمرو لم أكن مقالتي ما كنت حيا لأسمعا
إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقديم معمول صلتها عليها وهو ممتنع . ورد بأن « مقالتي » معمول محذوف يفسره المذكور^(٥) .

كما أن البصريين يؤيدون رأيهم بما ورد من أمثلة فضيحة مشتملة على خير كان مذكورا كقول الشاعر :

سموت ولم تكن أهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصيب
فقد ذكر الخبر وهو « أهلا » مما يمنع أن يكون الجار والمجرور هو الخبر .
ومع أن الكثير^(٦) من المحدثين يرتضون رأى البصريين إلا أنني أرتضى رأى
الكوفيين لما احتجوا به ، وثانياً لأن عدم التقدير أولى ولأنى لا أجد مبرراً لتقدير

(١) الضبان ج ٣ ص ٢٩٣ .

(٢) وبذلك تتميز لام الحجود عن غيرها .

(٣) الأشموني ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٤) الأشموني ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٥) الضبان ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٦) ومنهم الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي ج ٤ ص ٣٠٢ .

خير مع وجود ما يصلح للخبر والكلام به تام مفيد . أما حجة البصريين^(١) في ذكر الخبر كما ورد في البيت فهذا وغيره أمثلة محددة قد لا تتكرر . والمألوف المعهود في الأساليب الفصيحة عدم ذكر الخبر اكتفاء بما ذكر من الجملة الفعلية كما ورد في القرآن حيث لم أعثر على آية واحدة تؤيد رأى البصريين . وقد تحذف كان قبل لام الحجود كقول الشاعر :

فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد
أى فما كان جمع ، ومنه قول أئى الدرداء في الركعتين بعد العصر ما أنا
لأدعهما أى ما كنت لأدعهما فلما حذف الفعل انفصل^(٢) الضمير .

كما أجاز بعض النحاة حذف لام الحجود وإظهار أن مستدلاً بقوله تعالى :
« وما كان هذا القرآن أن يفترى »^(٣) والصحيح المنع لأن أن يفترى في تأويل
مصدر بمعنى اسم المفعول هو الخبر .

وواضح من الحديث عن جواز حذف كان وجواز حذف اللام أنها أمثلة فردية
وأنها قابلة للتأويل والتقدير وعلى ذلك فالأسلوب العربى السليم ينبغى أن يأتى
مطابقاً للشروط .

(١) ويؤيد المبرد رأى البصريين حيث يقول : .. وهذا موضع النفى : ما كان زيد ليقوم وكذلك قوله تبارك وتعالى : « ما كان الله ليذر المؤمنين » « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم » فأن بعد هذه اللام مضمرة وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال فإن بعدها مضمرة فإذا أضمرت (أن) نصبت بها ودخلت عليها اللام لأن أن والفعل اسم واحد كما أنها والفعل مصدر فالمعنى جئت لأن أكرمك أى جئت لإكرامك كقولك جئت لزيد . فإن قلت : ما كنت لأضربك فمعناه ما كنت لهذا الفعل (المقتضب ج ٢ : ٧) .

(٢) لا يتعين حذف الكون لجواز أن يكون المعنى فما جمع متأهلاً .

(٣) سورة يونس آية : ٣٧ .

المسألة (٨٧)

رافع الفاعل

في رافع الفاعل آراء (١) :

أولها وعليه الجمهور :

أن الرفع المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه .

الثاني : أن رافع الفاعل الإسناد أى النسبة فيكون العامل معنويًا وعليه هشام ،

الثالث : شبه الفاعل بالمبتدأ من حيث أنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر

الرابع : كون الفاعل فاعلاً في المعنى ، وعليه خلف كما نقله أبو حيان .

الخامس : وعليه قوم من الكوفيين أنه ارتفع بإحداثه الفعل .

وفي المفصل (٢) : « الفاعل وحقه الرفع ، ورافعه ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من الأسماء .

مثال الفعل : قام زيد ، رفعت زيدا بقام ، ومثال ما هو في معنى الفعل من الأسماء أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك : زيد ضارب غلامه ، وحسن وجهه ، ومضروب أخوه ، فهذا في تقدير يضرب غلامه ، وحسن وجهه ، ويضرب أخوه ، فارتفاع كل واحد من الغلام والوجه والأخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك ضرب زيد ، وربما قال بعضهم في عبارته الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه ، وهو تقريب وهو في الحقيقة غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف في أن عامل الفاعل لفظي .

(١) مع ج ١ ص ١٥٩

(٢) ج ١ ص ٧٤ .

فإن قيل : ولم كان من حق الفاعل أن يكون مرفوعاً ، فالجواب عن ذلك من وجوه :

أحدها : أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذى لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل ، وكان الفرض اختصاص كل واحد بعلامة تميزه عن صاحبه ، وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع .

ثانيها : أن الفاعل اختص بالرفع لقوته ، والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه » .

وأرى أن الخلاف الذى دار حول رافع الفاعل من الفلسفة التى أضاع النحاة فيها وقتهم . واتجاه ابن يعيش وتعليله مقبول ، وهو أن الرفع للفرق بين الفاعل ، والمفعول ، لأنه لا يمكن التمييز بين الفاعل والمفعول فى المثال الآتى أكرم محمد علياً إلا برفع الفاعل ، ونصب المفعول .

المسألة (٨٨)

الفعل والفاعل هل يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟

يرى البصريون^(١) أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل .
وأما الكوفيون^(٢) فأجازوا التقديم مطلقاً .
وأجاز الأعلام ، وابن عصفور « وهو ظاهر كلام سيبويه » تقديم الفاعل عند
الضرورة^(٣) .

وحجة البصريين في المنع : أن الفعل وفاعله كجزءى كلمة فلا يقدم عجزها
على صدرها ، وإن وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً ،
والمتقدم إما مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل لفعل محذوف نحو قوله تعالى : « وإن أحد
من المشركين استجارك »^(٤) . واستدل الكوفيون بقول الخنساء :

ما للجمال مشيها وثيذا أجندلا يحملن أم حديدا
يرفع « مشيها » ولا يجوز إعرابه مبتدأ لعدم وجود خبر له لأن « وثيذا »
حال ، فيتعين كون « مشيها » فاعلاً لوثيذاً مقدماً عليه .

وتأول البصريون فأعربوا « مشيها » مبتدأ ، واضمروا الخبر الناصب وثيذاً ،
والتقدير : مشيها ظهر أو ثبت .

(١) الأشعري ج ٢ ص ٤٥ حاشية النصبان — ابن عقيل حاشية الخضرى ج ٢ ص ١٦٥ مع ج ١
ص ١٥٩ التصريح ج ١ ص ٢٧١ .
(٢) المصادر السابقة .

(٣) وقد نص ابن عصفور ، والأعلام على رفع وصال في قول الشاعر :
صددت وأضوت الصبود وقدا وصال على طول الصدود يدوم

على أنه فاعل وذلك للضرورة .

(٤) سورة التوبة آية : ٦ .

وقيل : إن « مشيها مبتدأ محذوف الخبر ، وقيل : إنه بدل من الضمير في الظرف .

وتظهر ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم الفاعل في التثنية والجمع : فنحو « الزيدان قام ، والزيدون قام » : جائز عند الكوفيين ممنوع عند البصريين .

وأرى أن الفاعل لا يجوز تقديمه ، واستدلال الكوفيين لا ينهض دليلاً على إثبات قاعدة لأنهم استدلوا ببيت الخنساء وأمكن تخريبه ، والدليل : إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

كما أن اعتماد الكوفيين على شاهد واحد دليل على أن هذا الاستعمال قليل ونادر .

المسألة (٨٩)

التأنيث

قال في الجمع^(١) : يجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضمير المؤنث حقيقى أو مجازى أو ظاهرا حقيقيا متصلا بالفعل وتركه مما ذكر ضرورة على الأصح كقول الشاعر :

فلا منزلة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها^(٢)
وقول الآخر :

تمنى ابتئى أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر^(٣)
وقال ابن كيسان : يقاس عليه لأن سيويه حكى : قال فلانة .

وقال الكوفيون^(٤) : يجوز القياس في الجمع بالآلف والتاء دون المفرد فيقال :
قام الهندات قياسا على جمع التكسير .

وجوز الكوفيون إلحاق التاء مع جمع المذكر السالم كجمع التكسير فيقال
قامت الزيدون ، والبصريون منعوا ذلك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدل على
التذكير . وأما البنون فإن نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير كالإبناء .

والتاء في أول المضارع كالماضى خلافا وحكما فإن أخبرت به عن ضمير غيبة
لمؤنث نحو : الهندان هما تفعلان ألزم ابن أبي العافية التاء حملا على المعنى
وصححه أبو حيان وخالف ابن الباذش فجوز التاء حملا على لفظها وذكر أنه قاله
قياسا ولم نعلم في المسألة سماعا عن العرب ولا نصا لأحد من النحاة ورده أبو

(١) مع ج ٢ ص ١٧١ ، الأشموني ج ٤ ص ٩٤

(٢) البيت لجوين الطائى .

(٣) البيت للبيد بن ربيعة .

(٤) الجمع ج ٢ ص ١٧١ .

حيان بأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة :

لعلهما أن تبغيا لك حاجة وأن ترجبا صدرا بما كنت أحصر^(١)

ما زلت أومن بأن الكوفيين يتعمدون الخلاف في كثير من المسائل دون نظر إلى الحقائق أو السماع ومما يدل على هذا تجويزهم حذف تاء التأنيث مع جمع المؤنث السالم قياساً على جمع التكسير وهذا قياس مع الفارق لأن جمع التكسير قد يراعى فيه الجمع أو الجماعة لكن جمع المؤنث السالم المعنى منصب على الجماعة لفظاً ومعنى . كما أن تجويزهم إلحاق التاء مع جمع المذكر أكثر دلالة على أن الخلاف لذات الخلاف حيث لا سماع يؤيده .

وفي المسألة الثانية نحن مع السماع وقد وجد السماع بالتاء كما في بيت ابن أبي ربيعة .

ويقول الخضرى^(٢) : الجمع سواء منه ما دل على متعدد سالماً كان كزيدون وفاطمات وطلحات أو مكسورا كهنود ، وزيد أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر ، وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق ، وإثباتها ولو مذكراً سالماً لتأوله بالجماعة وهى من المؤنث المجازى هذا مذهب الكوفيين .

وذهب البصريون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقى التأنيث لا كطلحات وثمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لأن سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى : « آمنت به بنو اسرائيل »^(٣) وقوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات »^(٤) .

(١) أحصر : بفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسرهما أن ضاق صدره ومن قوله تعالى : « أو جاءكم حصرت صدوركم » - درر ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ١٧٢ .

(٣) سورة يونس. آية : ٩٠ .

(٤) سورة المتحنة آية : ١٢ .

وقول الشاعر :

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى والناظرون إلى ثم تصدعوا^(١)
وأجيب بفرض كلامهم فيما إذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل أما ما تغير
كبتين ، وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً^(٢) .

وأما التذكير في قوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات » فلفصل بالكاف وذهب
الفارسي^(٣) إلى وجوب تجريد الفعل من التاء مع جمع المذكر السالم ، وجواز الإثبات
والحذف مع غيره من الجموع فإثباتها لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع .

وأرى أن مذهب البصريين مؤيد بالشواهد من القرآن الكريم ، والشعر العربى
وأن ما استدلل به الكوفيون لا يؤيد ما ذهبوا إليه ، لأن (بنو) في قوله تعالى :
« آمنت به بنو اسرائيل » لم يسلم فيه بناء الواحد ، فهو ليس بجمع سالم ، وإنما
هو ملحق بالجمع السالم ، كما أن الذى خفف الحذف في قوله تعالى : « إذا
جاءك المؤمنات » الفصل بين الفعل والفاعل (بالكاف) .

(١) قاله عبده بن الطيب .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : « آمنت به بنو اسرائيل » .

(٣) ابن عقيل ج ١ ص ١٧٢ .

المسألة (٩٠)

الفاعل هل يقع جملة ؟

يرى البصريون^(١) : عدم وقوع الفاعل جملة .
ويرى ثعلب وهشام : جواز وقوع الجملة فاعلاً مطلقاً نحو : يعجبني : يقوم زيد ، وظهر لي أقام زيد ، ويستدلون بقوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه »^(٢) ، وبقوله تعالى : « وتبين لكم كيف فعلنا بهم »^(٣) .
ويرد البصريون على ذلك : بأن الآيتين ليستا نصاً في الاستدلال لجواز أن يكون فاعل « بدا » ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه والتقدير : ثم بدا لهم بداء . كما جاء مصرحاً به في قول الشاعر :

لعلك والموعود حق لقاءه بدا لك في تلك القلوص بداء^(٤)

وجملة « ليسبحنه » جواب قسم محذوف ، ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ، ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاءً لأن المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو : سجنه عليه السلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم وقيل : تقع الجملة فاعلاً إن علق عنها فعل قلبي بمعلق .

وقال الدماميني : تقع الجملة فاعلاً إن كان التعليق بالإستفهام كما في الآية الثانية لأن الإسناد حينئذ في الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة ، إذ

(١) الأشموني ج ٢ ص ٤٣ صبان — مع ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) سورة يوسف آية : ٣٥ .

(٣) سورة إبراهيم آية : ٤٥ .

(٤) جاء بالخصائص ج ١ ص ٣٤٠ بحاشية ١ قال المحقق تعليقا على البيت : كان رجل وعد محمد بن

بشير الخارجي قلوصاً فمطله فقال ذلك يدمه

المعنى : « تبين لهم جواب كيف فعلنا بهم » دفعا للتناقض .

وشرح بعض النحاة : بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزوه إنما هو باعتبار مضمونها .

وفي الكافية^(١) : وقد تجئ الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ، وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذى تضمنه كقوله تعالى : « وتبين لكم كيف فعلنا بهم » ، وقوله تعالى : « أفلم يهد لهم كم أهلكنا » أى « تبين لكم فعلنا بهم » و « أولم يهد لهم إهلاكنا »^(٢) .

الواضح من هذا العرض بأن هناك خلافاً في وقوع الجملة فاعلاً فتعلب وهشام وهما كوفيان^(٣) : أجازا وقوع الجملة فاعلاً ونائب فاعل وفصل الفراء وهو كوفي وجماعة ونسبوه إلى سيويه فقالوا : إن كان الفعل قلبياً ووجد معلق على الفعل نحو : ظهر لى أقام زيد صح وإلا فلا ، وحملوا عليه الآية : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » ومنعوا نحو : « يعجبني يقوم زيد » . واحتج هشام وثلعب بقول الشاعر^(٤) :

وما راعنى إلا يسير بشرطة وعهدى به قينا يسير بكير

ومنع ذلك كله أكثر النحاة ، وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في (بدا) ضمير البداء ، و (يسير) على إضمار أن والرأى الذى أراه أن الفاعل يكون إسماً صريحاً أو مؤولاً وذلك إذا وقع مصدراً منسبكاً من حرف مصدرى وصلته فإذا جاء الفعل بدون الحرف المصدرى قدر الحرف ، ولا تقع الجملة فاعلاً إلا إذا كانت محكية .

(١) ج ١ ص ٨٣ .

(٢) سورة طه آية : ١٢٨ .

(٣) المغنى ج ٢ ص ٤٢٨ تحقيق يحيى الدين .

(٤) الفرزدق .

المسألة (٩١)

هل يجوز تقديم المحصور بإلا فاعلاً كان أو مفعولاً ؟

ذهب بعض^(١) البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً واختاره الجزولي والشلوبين حملاً لإلا على إنما .

وذهب الجمهور من البصريين والفراء ، وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير وأجاز الكسائي^(٢) :
تقديم المحصور بإلا فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه بخلاف إنما ، ومنه قول الشاعر :

تزدت من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها^(٣)
وقول الشاعر :

ولما أرى إلا جماحاً فؤاده ولم يسئل عن ليل ببال ولا أهل^(٤)
وقول الشاعر :

فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا عشية آناء الديار وشامها^(٥)
وقول الشاعر :

ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم وما جفا قط إلا جُبّاً بطلا^(٦)

وأجاز الفراء وابن الأنباري : تأخير الفاعل إن حصر المفعول ومنعاً تقديمه إن حصر هو لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه بخلاف ما إذا كان المحصور هو وقدم فإنه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه .

وأرى أن المنطق مع الكسائي لأن تقديم المحصور بإلا سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً لا يضر بالإسلوب ، وليس فيه لبس أو خفاء .

(٤) قائله دعبل الخزاعي .

(١) الأشموني ج ٢ ص ٥٨ .

(٥) لا يعرف قائله .

(٢) مع ج ١ ص ١٦١ .

(٦) لا يعرف قائله — جيا : جيان .

(٣) قائله مجنون بنى عامر .

المسألة (٩٢)

حكم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول

لقد جوز ذلك الأخفش^(١) من البصريين والطوال من الكوفيين وتبعهم ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا وذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل واستشهدوا بقول الشاعر :

جزى ربه عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل^(٢)
ويقول حسان :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقي مجده الدهر مطعما
ويقول سليط بن سعد :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبير وحسن فعل كما يجزى سنار

وخالف في ذلك الجمهور^(٣) وذلك لأن الضمير فيه تقدم على الظاهر لفظا ومعنى لأن الفاعل وقع أولا وهي مرتبته والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي بها غيرها ، وما استشهد به الأخفش وابن جني نصوص عربية لا يمكن إغفالها ، والقواعد النحوية تستنبط من مثل هذه النصوص غير أن السائق والكثير من النصوص أتت على غير هذا النمط ، والذوق يرتاح للكثير السائق الاستعمال لأن المؤلف أن يكون العائد عليه الضمير سابقا لأن الأصل أننا نلجأ إلى الإضمار خوفا من تكرار الظاهر ، والظاهر في مثل هذه الأساليب لم يسبق فكيف نلجأ إلى الإضمار قبل الذكر ؟

(١) الكافية ج ١ ص ٧٢ — الأشعري ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) النابتة الذبياني .

(٣) المنفصل ج ١ ص ٧٦ .

المسألة (٩٣)

حذف الفاعل

اختلف النحاة في جواز حذف الفاعل :

فقد جاء بالصبان^(١) على الأشموني : « جواز حذف الفاعل في التعجب نحو : « اسمع بهم وابصر » وفيه نظر لاحتمال أن يكون الفاعل ضميراً استتر حين حذف الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظاً فكأن المحذوف غير فاعل .

ونقل في باب التنازع عن الدماميني ما نص على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل يزيد على أن يكون الأصل : أحسن به ثم حذف الباء بدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى : « اسمع بهم وابصر » . ويقول الخضرى^(٢) : « إن حذف الفاعل مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة : الفعل المبني للمجهول ، والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة ، وإلستثناء المفرع والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده نحو : « أو إطعام في يوم » والتعجب « كأسمع بهم وابصر » أى بهم فحذف فاعل الثاني لدلالة الأول عليه .

ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفضل نحو : « فتلقفها رجلا رجلا » فإن أصلها فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناولين فحذف الفاعل وأقيم مجموعها مقامه فصارا كأنهما شيء واحد » .

وذهب الكسائى إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجحه السهلى وابن مضاء ويقول السيوطى^(٣) : الصحيح وعليه البصريون إنه يجب ذكر

(١) الأشموني ج ٢ ص ٤٤ حاشية الصبان .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) الجمع ج ١ ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

الفاعل ولا يجوز حذفه وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصلة في عدم تأثره بمتلوه ، وكانضاف إليه فإنه يعتمد البيان ، وكعجز المركب في الامتزاج ولزوم تأخيره . والخبر مبين للثلاثة وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان ، وبأن من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر .

وأرى أن الفاعل جزء أساسي في الجملة فهو الجزء الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أداء معناها إلا إذا دل عليه دليل كدلالة الفعل عليه في قوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » وهو البداء ، وكدلالة « يشرب » .

في الحديث : « لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » على الشارب ، ويقاس على ذلك ما أشبهه ، وكدلالة التعبير عليه كما في التعجب .

أو كان الحذف لعله حرفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره كما في الفعل المؤكد للمجاعة والمخاطبة .

المسألة (٩٤)

هل يجوز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به ؟

البصريون^(١) يمنعون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل إذا كان المفعول به موجوداً وعللوا ذلك بأن المفعول به شريك الفاعل فيحل محله عند عدم وجوده . أما الكوفيون ، والأخفش وابن مالك فيجيزون ذلك مستدلين بقراءة أنى جعفر « ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون »^(٢) ، وقراءة عاصم « نجى المؤمنين »^(٣) أى النجاة .

ويقول الشاعر :

لم يُغن بالعلياء إلا سيداً ولا شفى ذا العى إلا ذو هدى^(٤)

ونقل الدهيان أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ ، فإن تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به . قال ابن قاسم : فالمذاهب ثلاثة .

وأرى أن البصريين يعتمدون في مذهبهم على الكثير من النصوص والشواهد . كما أن مذهبهم بعيد عن التكلف .

أما الكوفيون فيعتمدون على قراءة أنى جعفر « ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون » ، وقراءة عاصم « وكذلك نجى المؤمنين » .

(١) الجمع ج ١ ص ١٦٢ — الأثموني ج ٢ ص ٦٧ .

(٢) سورة الجاثية آية : ١٤ .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٨٨ .

(٤) البيت لرؤية بن العجاج .

وبالبيت :

لم يعن العلياء إلا سيداً ولا شفى ذا العنى إلا ذو هدى

ويقول الشاعر :

وإنما يرضى المنيب ربه ما دام معنياً بذكر قلبه^(١)

وقراءة أنى جعفر يقول عنها أبو البركات بن الأنباري^(٢) : وفى وجه هذه القراءة وجوه بعيدة ، وقال : إن قراءة [نجي المؤمنين] محمولة على إخفاء النون من [ننجى] لتوهم الراوى ادغاماً . أما البيتان فيحملان على الضرورة .

وقد أجرى الرضى^(٣) بحثاً فيما ينوب عن الفاعل ، وختمه بعبارة أعجبتنى وهى : « والأولى أن يقال كل ما كان أدخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة » .

(١) لم يعرف قائله .

(٢) غريب إعراب القرآن ج ٢ ص ١٦٤ .

(٣) الكافية ج ١ ص ٨٥ .

المسألة (٩٥)

الاسم المنصوب السابق لفعله

اختلف^(١) النحويون في ناصب الاسم في نحو : « زيدا أكرمه » .
ذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا ، ويكون الفعل المضمر موافقا
لذلك المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك : « زيدا ضربته »
ويكون التقدير « ضربت زيدا ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك في :
« زيدا مررت به » أن التقدير « جاوزت زيدا مررت به » وذهب الكوفيون إلى
أن الاسم المنصوب نصبه الفعل المذكور بعده . واختلف هؤلاء .

فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معا ورد هذا المذهب بأنه لا
يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره .

وقال قوم : هو عامل في الظاهر والضمير ملغى ، ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد
اتصالها بالعوامل فإن حذفت^(٢) الهاء وأنت تريدها فقلت : « زيد ضربت »
فالرفع جائز عند البصريين على ضعف لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم
المنطوق بها .

قال الشاعر :

قد أضحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

والنصب جائز بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره « ضربت زيدا
ضربته » وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى
وإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره
فاستوفى ما يقتضيه من التعدي .

(١) ابن عقيل ج ٩ ص ١٨١ .

(٢) المفصل ج ٢ ص ٣٥ .

والواضح من المناقشة أن النحويين لم يختلفوا في جواز الرفع والنصب وقد مثل
سيبويه^(١) لذلك قوله تعالى : « وأما ثمود فهديناهم »^(٢) وقد قرأ بعضهم « وأما
ثمود فهديناهم » بالنصب^(٣) كما أن البيت الآتي أنشد على وجهين :

قال بشر ابن أبي حازم :

فأما تميم تميم بن مرّ فآلقاهم القوم رؤى نياما^(٤)

ويقول سيبويه : فالنصب عربى كثير ، والرفع أجود^(٥) والخلاف فى عامل
النصب كما سبق توضيحه .

ورأى البصريين فى هذا إعرابه مفعولا به لعامل محذوف وجوبا يدل عليه
العامل المذكور بعده فى الجملة ، وهذا رأى متفق مع القواعد العامة فى النحو
وقد فند ابن يعيش وجهة نظر الكوفيين ووصف رأيهم بأنه رأى فاسد^(٦) .

والحديث السابق من جواز النصب ، والرفع إذا لم يكن هناك فاصل بين
الاسم وبين الفعل فإذا كان هناك فاصل^(٧) مثل : « زيد أنت تضربه » لم يجز
النصب ويتعين الرفع .

وقد أجاز الكسائى^(٨) النصب مع الفصل قياسا على اسم الفاعل فقد أجازوا
« زيدا أنت ضارب » وفرق المانعون : بأن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد
فصار « أنت ضارب » بمنزلة ضربت فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء
بخلاف الفعل .

(١) الكتاب ج ١ ص ٨١ تحقيق (هارون) .

(٢) سورة فصلت آية : ١٧ .

(٣) قرأ الجمهور وقرأ ابن وثاب والأعمش بن حبيب بالرفع والتنوين ، والحسن وابن أبى إسحق والأعمش
ثموداً متونة منصوبة : تفسر أبى حيان ٧ - ٤٩١ .

(٤) الرؤى : الذين استقلوا نوماً ، الواحد : رويان .

(٥) الكتاب ج ١ ص ٨٢ .

(٦) المفصل ج ٢ ص ٣٥ .

(٧) الأشموني ج ٢ ص ٧٣ .

(٨) الجمع ج ٢ ص ١١٢ .

المسألة (٩٦)

إتصال الكاف الحرفية (١)

تتصل الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني نحو : « أرأيتك يا زيد عمرا ما صنع ، وأرأيتك يا هند ، وأرأيتكما ، وأرأيتكم ، وأرأيتكن » فتبقى التاء مفردة دائما ويعنى لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء وفيها حينئذ مذاهب :

أحدها : أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب وعليه البصريون .

الثاني : أن التاء حرف خطاب وليست باسم وإلا لطابقت ، والكاف هي الفاعل للمطابقة ، وعليه الفراء ورد بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا بإجماع ولم يعهد ذلك في الكاف .

والثالث : أن الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي ورد بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثاني في المعنى وأنت إذا قلت : أرأيتك زيدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب وأن زيدا هو المفعول الأول وما بعده هو المفعول الثاني .

وجاء بالمفصل : « في مناسبة حديث الشارح عن الكاف في ذاك ونحوه بأنها حرف ونظيرها في ذلك ونحوه من أسماء الإشارة الكاف في « النجاءك » بمعنى انج الكاف فيه حرف خطاب إذ لو كانت إسما لما جازت إضافة ما فيه الألف واللام إليها وكذلك قولهم : « انظرك زيدا » الكاف حرف خطاب لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل وقولهم : « ليسك زيدا » زيدا هو الخبر

(١) الجمع ج ١ ص ٧٧ .

(٢) ج ٣ ص ١٣٤ .

والكاف حرف خطاب ومثله « أرايتك زيدا ما يصنع » الكاف هنا للخطاب وليست إسماء ، قال الله تعالى : « أرايتك هذا الذي كرمتم على بنى إسرائيل » .

وأصل استعمال هذا الأسلوب كالاتي : « أرايتك عليا ما شأنه » فالتاء فاعل وهي للمخاطب ، والكاف حرف خطاب ، وعليها المفعول الأول و « ما شأنه » المفعول الثاني ، وهذا ما يقتضيه المعنى . وقد ورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع :

موضعان في سورة الأنعام الآيتان ٤٠ ، ٤٧ قال تعالى : « قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة ، ٤٠ الأنعام .

وقال تعالى : « قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة » ٤٧ الأنعام .

وقوله تعالى : « أرايتك هذا الذي كرمتم على » الإسراء ٦٢ .

المسألة (٩٧)

ناصب المفعول له

ذهب جمهور البصريين^(١) إلى أن ناصب المفعول له الفعل قبله على تقدير حرف الجر فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض .

وذهب الكوفيون^(٢) إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط حرف الجر لذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه وكأن عندهم من قبيل المصدر المعنوي فإذا قلت : ضربت زيدا تأدياً فكأنك قلت أدبته تأدياً .

وذهب الزجاج^(٣) فيما نقل ابن عصفور عنه إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه والتقدير في حقيقته إكراماً لك جئتك إكرامك إكراماً فحذف الفعل ، وجعل المصدر عوضاً عن اللفظ به فلذلك لم يظهر .

وأرى أن المفعول له منصوب بالفعل الذي جاء علة له وسبباً لأنه مرتبط به ارتباط السبب بالمسبب والعلة بالمعلول ولا داعي للتكلف والتعقيد .

(١) الجمع ج ١ ص ١٩٤ — الفصل ج ٢ ص ٥٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (٩٨)

المفعول فيه المسمى ظرفا

اعترض الكوفيون على البصريين^(١) وقالوا إن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك ، وأجيب بأنهم تجاوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح ، قال المصريح وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه صفة .

والبصريون يسمونه ظرفا ، والكوفيون يعترضون على ذلك ، والأولى ما قاله البصريون من أن هذا اصطلاح ، والاصطلاح يجب أن يراعى حتى يمكن الضبط والتحديد .

(١) الفصاح ح ٣ ص ١٢٥

المسألة (٩٩)

الظروف^(١) التي تبني جوازا

أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل : كحين ، ومدة ووقت ، وزمن ، وما يختص بوجه دون وجه كنهار ، وصباح ومساء ، وغداة ، وعشية تبني جوازا ، والبناء راجع فيما كان صدرها مبنيا كيوم ولدته أمه .

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصح والشيب وازع^(٢)
لأجتذبن منهض قلبي تعلمنا على حين يستصين كل حليم^(٣)
مرجوح فيما كان صدرها معربا ، قرأنا مع « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم »^(٤) بالبناء وقرأ السبعة بالإعراب وقال الشاعر :
على حين لا بد ويرجى ولا حضر^(٥)

وقال الشاعر :

ألم تعلمي ياعمرك الله أننى كريم على حين الكرام قليل^(٦)
وقال الشاعر :

تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان^(٧)
البصريون^(٨) يمنعون البناء فيما أضيف إلى الجملة التي صدرها معرب وأوجبوا
الإعراب ، وعلة البصريين فى ذلك بأن سبب البناء مع الماضى قصد المشاكلة فلا
وجه للبناء مع الاسم والفعل المعرب^(٩) .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٠٨

(٢) من قصيدة للنايفة

(٣) لم يعثر له على قائل

(٤) سورة المائدة آية : ٩

(٥) لم يعثر له على قائل ولا تنمة

(٦) لم يعثر له على قائل

(٧) الجمع ج ١ ص ٢١٨

(٨) الجمع ج ١ ص ٢١٨

(٩) الجمع ج ١ ص ٢١٨

أما الكوفيون فيرجحون البناء إذا صدرت الجملة بمبنى ، ويرجحون الإعراب إذا صدرت بمعرب ، وردوا البصريين بأنه لو كان سبب البناء قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى أسم مبنى أولى لأن الإضافة إلى المفرد إضافة في اللفظ والمعنى بخلاف الإضافة إلى الجملة فإنها في التقدير إضافة إلى المصدر ، والحقيقة أن مذهب الكوفيين أولى بالقول والتقدير لما ذكر .

من الاشياء التى تصلح للظرفية ويتعدى إليها الفعل بنفسه

ما دل على محل الحدث المشتق هو من أسمه كمقعد ومرقد ومصلى ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد ، وقعودى مقعد زيد أى فيه ، وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ، ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال ضحككت مجلس زيد أى فيه ، وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو : هو منى مقعد القابلة ومقعد الإزار ، ومنزلة الولد أى فى القرب ، ومناط الثريا ومزجر الكلب أى فى الارتفاع والبعد وأشباه ذلك مما دل على قرب أو بعد .

وما ذكرناه من الاختصار فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور^(١) فلا يقال : هى منى مجلسك ، ومتكأ زيد ، ومربط الفرس ، ومقعد الشراك ولا هو فى مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذى يقعد فيه ويزجر لأن العرب لم تستعملها إلا على معنى التمثيل للقرب والبعد .
وذهب^(٢) الكسائى إلى أن ذلك مقيس .

من الافضل الالتزام بأن يكون الوزن جاريا على عامله المشترك معه فى مثل حروفه الأصلية ومشتملا عليها ، وفى الأخذ برأى الكسائى رخصة تمنح اللغة العطاء والثروة .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٠٠

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٠١)

المفعول له

يقول الزجاج والكوفيون^(١) : إن المفعول الذى يطلق عليه النحاة المفعول له هو المفعول المطلق لبيان النوع كما فى ، ضربته تأديبا ، فإن معناه أدبته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديبا ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب فصار مثل : ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له فى جميع أنواع المفعول له لأنك إذا قلت : جئتك إصلاحاً لحالك بالإعطاء والنصح أو نحوه فإن المجيء ليس بياناً للإصلاح بل بيانه الإعطاء والنصح .

ورأى أن ما قاله الزجاج والكوفيون من إطلاق المفعول المطلق على المفعول له تناسر وإغفال لحد المفعول المطلق فالمفعول المطلق يكون غالبا من لفظ فعله إلا إذا لم يكن للمصدر فعل فيكون من معناه أما المفعول لأجله فيذكر ليدل على سبب ما قبله وعلمته ولهذا لا يكون من لفظ عامله^(٢) حتى لا يكون توكيدا العامله لأن ذلك تناقض .

(١) الكافية ج ١ ص ١٩٢ ، والصبان على الأسماء ج ٢ ص ١٢٢

(٢) وجب أن يكون المفعول لأجله من غير لفظه لأن المفعول له علة لوجود الفعل ، والشئ لا يكون لنفسه وإنما يتوصل به إلى غيره

المسألة (١٠٢)

المفعول معه

جاءت أساليب عربية صحيحة وسند صحتها القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم^(١) » ومن الشعر العرني ، كقول الشاعر :

وكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال^(٢)
وكقول الشاعر :

فما لك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال^(٣)
وكقول الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصي فحسبك والضحاك سيف مهند^(٤)
كما جاء على ألسنة النحاة التعبيرات الآتية :

« ماصنعت وأباك » و « ما زلت أسير والنيل » و « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » والبحث في هذه الأساليب يدور حول الاسم الواقع بعد الواو حيث جاء منصوبا بعد واو بمعنى مع مسبوقه بمعمول فعل ذكر صراحة أو ضمنا .

فالكلمات المنصوبة بعد الواو في الأمثلة السابقة اصطلاح النحاة على أن تسمى مفعولا معه كما ذكروا حد المفعول معه .

فالزخشرى في المفصل^(٥) : عرفه بأنه المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع إذا

(١) سورة يونس آية : ٧١

(٢) لم يعرف قائله

(٣) البيت لمسكين الدارمي ومعنى البيت : مالك تقيم منجد تنردد فيها مع جذبها وتترك تهامة مع لحاق

الناس بها لخصبها ، والتلدد : الذهاب والجيء — المفصل ج ٢ ص ٤٨

(٤) لم يعثر له على قائل — المفصل ج ٢ ص ٥١

(٥) المفصل ج ٢ ص ٤٨

تضمن الكلام فعلاً ، وابن الحاجب ^(١) عرفه : بأنه المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى والسيوطي في الهمع ^(٢) (المفعول معه هو التالى واو المصاحبة) .

ومع إجماع النحاة على هذه التسمية اختلفوا فى نقاط متعلقة بالموضوع من أهمها :

- ١ - ناصب هذا الاسم الواقع بعد الواو .
- ٢ - جواز تقدم المفعول معه على مصاحبه .
- ٣ - الاختلاف فى جواز النصب والعطف فى بعض الأساليب .

أما النقطة الأولى :

فمذهب سيويه ^(٣) أن الاسم الواقع بعد الواو منصوب بالفعل قبلها ولا يعترض على ذلك بأن الفعل فى بعض الامثلة لازم لأن الواو منه بمثابة حرف الجر فكما أن حرف الجر يتعدى به الفعل اللازم فكذلك جاءت تقوية لما قبلها من الفعل .
وأما الجرجاني ^(٤) فيرى : أن الناصب الواو لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ، ورد هذا الرأى بأن الواو لو كانت ناصبة لا تصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل .

ويرى الزجاج ^(٥) أن ناصب هذا الاسم فعل مضمر بعد الواو ففى مثل الأسلوب الآتى :

(١) الكافية ج ١ ص ١٩٤
(٢) اضع ج ١ ص ٢١٨
(٣) الهمع ج ١ ص ٢٢٠
(٤) المصدر السابق
(٥) المصدر السابق

« ما صنعت وزيدا » فزيداً منصوب بفعل مضمر تقديره . « ما صنعت ولا بست زيدا » .

ويرى الكوفيون أنه منصوب بالخلاف^(١) ورد عليهم السيوطي : بأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ . وبأنه لو كان الخلاف ناصباً لقليل ما قام زيد لكن عمراً يقوم ولم يقله أحد من العرب . وأرى رأى سيبويه لأن العامل موجود فكيف نبحت عن غيره بالتقدير والتكلف .

المسألة (١٠٣)

المفعول به ، وله ، وفيه

مذهب البصريين^(٢) تنوع المفعولات فهناك مفعول به ، ومفعول له ، وفيه مطلق . أما الكوفيون^(٣) فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد هو المفعول به . وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً وإنما شبه المفعول . وأرى أن مما يزيد الأساليب فهما الربط بينها وبين مدلولها .

فقولنا : « أكرم محمد علياً » يفيد وقع الكرم على عليٍّ . وقولنا احتراماً لوالدي يفيد أن الوقوف كان من أجل الاحترام ، وقولنا : سرت والنيل يفيد أن السير كان بجانب النيل ، كما أن قولنا : أكرمت الضيف إكراماً فيه معنى التعميم والإطلاق ، ولهذا ترتبط الأساليب بما تدل عليه وبما تفسر وهذا هو رأى البصريين .

وإن كان الاتجاه الآن في تيسير النحو إلى الاختصار وتسمية كل هذه الكلمات فضلة ، وهذا يتفق إلى حد — ما — مع رأى الكوفيين .

(١) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٢) المجمع ج ١ ص ١٦٥

أى المتنازعين أولى بالعمل

ذهب البصريون^(١) إلى أن الثانى أولى بالعمل مستدلين بقوله تعالى : « آتونى أفرغ عليه قطراً » فقد أعمل الثانى لأنه لو أعمل الأول لكانت الآية : « آتونى أفرغه عليه^(٢) قطراً » وكذلك بقوله تعالى : « هاؤم اقرعوا كتابيه^(٣) » ولو أعمل الأول لكانت الآية « هاؤم اقرعوه كتابيه » وذهب الكوفيون إلى أن الأولى اعمال الأول لسبقة واستدلوا بقول عمر بن أبى ربيعة:

إذا هى لم تستك بعود أراكة تُنخل فاستاكت به عود اسمل^(٤)

حيث رفع « عود اسمل » بالفعل الأول ، والتقدير « تُنخل عود اسمل فاستاكت به » ولو أعمل الثانى لقال : تنخل فاستاكت بعود اسمل ، وهذا دليل على الجواز فقط .

أما الفراء فيرى أن العاملين يعملان فى المتنازع فيه إن اتفقا فى الإعراب المطلوب نحو « قام وقعد زيد » فزيد مرفوع بالفعلين .

لا أدرى كيف يحتاج الكوفيون بيت ابن أبى ربيعة مع وجود الآيتين ، وكان الأولى أن يقولوا إن الإعمالين جائزان بلا تفضيل حيث أيد إعمال الثانى النص القرآنى وأيد إعمال الأول بيت ابن أبى ربيعة .

(١) أشموى ج ٢ ص ١٠١ ، المفصل ج ١ ص ٧٩ ، الكافية ج ١ ص ٧٩ ، التصريح ج ١

ص ٣١٩

(٢) سورة الكهف آية : ٩٦

(٣) سورة الحاقة آية : ١٩

(٤) تنخل أى اختيد والإسمل شجر يشبه الأنثى يستاك به ينبت فى الحجاز

المسألة (١٠٥)

الحال مبينة ومؤكدة

مذهب الجمهور^(١) تنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين : مبينة وهو الغالب ، وتسمى مؤسسة أيضا وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قيلها ، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها .

وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها ، وقالوا لا تكون الحال إلا مبينة ، إذ لا يخلو من تجديد فائدة عند ذكرها .

واقع الأساليب يرد على المبرد والفراء والسهيلي لأنه في كثير من الأساليب لا تأتى الحال بجديد ، فالمثال : لا تظلم أخاك باغيا ، فيه كلمة (باغيا) قد فهمت من التعبير السابق ، فالحال لم تأت بجديد ، وإنما أكدت المعنى السابق المفهوم من التعبير .

(١) المجمع ج ١ ص ٢٤٥

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٠٦)

جملة الحال

تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب ، فلا تقع طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين أو سوف أو لن أو لا . وجوز^(١) الفراء جملة الأمر تمسكا بنحو وجدت الناس أخبر ثقلة وأجيب بأنه على تقدير مقولا فيهم ، وجوز الأمين المحلى وقوع جملة النهى نحو قول الشاعر :

اطلب ولا تضجرن من مطلب قافة الطالب أن يضجرا^(٢)

المسألة (١٠٧)

الحال والمصدر المنكر

كثيراً ما يقع المصدر المنكر حالا .

يقول السيرافي^(٣) : « مذهب سيبويه في أتيت زيدا ركضاً ومشياً وعدوا ، وما ذكره من أن المصدر في موضع الحال ، كأنه قال : أتيتهم ماشياً ، وراكضاً ، وعادياً ، وكذلك صبرا .. أى قتلتهم مصبوراً ، ولقيتهم مفاجئاً ، ومكافحاً ، ومعاتباً ، وكلمته مشافها .. وليس ذلك بقياس مطرد لأنه شيء وضع في موضع غيره » .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٤٦

(٢) الدرر ج ١ ص ٢٠٢ . ورد قول الأمين المحلى بأن الواو عاطفة وفي التوضيح وشرحه ، وغلط من قال إن (لا) في البيت ناهية ، ون الواو للحال .

قال في المغنى : وهذا خطأ والصواب في الواو أنها عاطفة إما مصدراً يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أى ليكون منك طلب وعدم ضجر وقائل البيت بعض المولدين .

ويقول العيني : هو من شعر المحدثين فلا يحتج به إلا تمثيلاً الأشموني ج ٢ ص ١٨٦

(٣) كتاب سيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ج ١ ص ٣٧٠

وقاسه المبرد^(١) : فقليل مطلقا ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيد
سرعة ، وهو المشهور عنه . وقاسه ابن مالك^(٢) في ثلاث :
الأول : قولهم أنت الرجل علما^(٣) ... مما قرن فيه الخبر بآل الدالة على
الكمال .

الثاني : قولهم زيد زهير شعرا^(٤) ... من كل خبر مشبه به مبتدؤه .
الثالث : قولهم أما علما فعالم وذلك لمن وصف شخصا يعلم وغيره ينكر
عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ،
وصاحب الحال هو المرفوع به^(٥) . ولو كان المصدر التالي لإما معرفا بآل فهو
عند سيبويه مفعول به^(٦) .

وذهب الأخفش^(٧) إلى أن المنكر والمعروف كليهما بعد إما مفعول مطلق .
وذهب الكوفيون^(٨) على نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر
والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم . قال في شرح التسهيل :
وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما أعتمد عليه في الجواب .

وأرى أن كلمة (علما) في المثال الأول تمييز^(٩) حيث أزالته إيهاما لأن معنى
التعبير (أنك الرجل) في أى شيء ؟ فجاءت كلمة (علما) فأزالت هذا
الإيهام مما ينطلق عليه حد التمييز وكذلك : زيد زهير ... أى زيد يشبه زهير في
شئ ما هو ؟ الجواب في الشعر .

(١) الأشموني ج ٢ ص ١٣٠

(٢) المصدر السابق

(٣) علما : حال من الضمير في الرجل لتأوله بالمشق إذ معناه الكامل والمعامل فيه الرجل لما ذكر

(٤) شعرا : حال والمعامل فيه زهير لتأوله بمعنى جيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه

(٥) والتقدير : مهما يذكر إنسان في حال علم فالمدكور عالم ، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء
وصاحبها الضمير المستكن فيه .

(٦) الأشموني ج ٢ ص ١٧٤

(٧) المصدر السابق

(٨) المصدر السابق

(٩) قال في الانتشاف : يحتمل عندي أن يكون تمييزا

أما الثالث : فأنا مع الكوفيين في أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره مهما تذكر علما فالذى وصف عالم .

المسألة (١٠٨)

تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما

ذلك نادر نحو سعيد مستقرا عندك أو في هجر ، وما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه ، هذا هو مذهب البصريين^(١) ، وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقا ، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمّر . أنت قائما في الدار ، وقيل يجوز بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، ويضعف إن كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل ، واستدل المجيز بقراءة : والسموات مطويات بيمينه^(٢) ، ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا^(٣) بنصب خالصة ومطويات ، ويقول النابغة :

رهط ابن كوز محقى أذراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار^(٤).

الأسلوب المستساغ أن تأتى الحال في موضعها لأنها فضلة ، وتقدم الحال على الخبر يتنافى مع القواعد العامة لأن حاجة المبتدأ إلى الخبر أشد من حاجته إلى الحال ، والمتبادر أن يعرب (مستقرا) خيرا ، ومجيئه على غير المنتظر يجعل الأسلوب قلقا ، ورأى البصريين بعيد عن التكلف ، وما جاء من الشواهد جاء على القراءة الشاذة^(٥) ، لهذا يجب الوقوف عند ما سمع فقط .

(١) الأشموني ج ٢ ص ١٨٤

(٢) سورة الزمر آية : ٦٧

(٣) سورة الأنعام آية : ١٣٩

(٤) رهط : هو رهط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف ، ورهط الرجل قومه وقبيلته ما دون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة

محقى أذراعهم : أى أذراعهم في حقائبهم

حذار : بضم الحاء وتخفيف الذال . والبيت للنابغة الذبياني

(٥) ذكر الصبان بأن هذه القراءة شاذة ج ٢ ص ١٨١ الأشموني

في تقديم الحال على عاملها مذهب

المنع مطلقا وعليه الجرمي^(١) تشبيها بالتمييز ، والثاني الجواز مطلقا إلا ما يأتي استثناءه وهو الأصح^(٢) وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف ، والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه فقدمت كما تقدم سائر الفضلات ، وقدر ورد به السماع ، قال تعالى : خاشعة أبصارهم يخرجون^(٣) ، وسواء أكانت الحال مصدرا أم غيره مؤكدة أم غير مؤكدة ، وفي المؤكدة خلاف والخلاف في المصدر المؤكد ، ومنع الأخفش^(٤) : راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ، وهذا هو المذهب الثالث ، الرابع وعليه الكوفيون^(٥) : إن كان الحال من المرفوع الظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معا ، فلا يجوز : راكبا جاء زيد لأنها عندهم في معنى الشروط فيقول إلى تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة ، وإن كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسطها وتقديمها على الرافع والمرفوع معا نحو : قائما في الدار أنت ، وراكبا جئت ، وإن كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول ، أو مضمر جاز التقديم نحو : ضاحكا لقيتني هند ، وضاحكا مرت في هند ، وعلى الأصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم^(٦) .

في المسألة السابقة — وهي تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور الواقعين خيرا خلافا ، وقد رجحت رأى البصريين بمنع التقديم والاقتصار على ما سمع دون قياس وطرد للباب على وتيرة واحدة أرى الالتزام بقاعدة واحدة وهي وضع الحال في موضعها بعد عاملها .

(٤) المجمع ج ١ ص ٢٤٢

(٥) المصدر السابق

(١) المجمع ج ١ ص ٢٤٢

(٢) المجمع ج ١ ص ٢٤٢

(٣) سورة القلم آية : ٤٣

(٦) فيها أن يكون العامل فعلا غير متصرف في (ب) أو صلة لآل (جـ) أو صلة لحرف مصدرى أو

مصدرا أو نعتا

إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالح للخيرية

يقول السيوطي^(١) جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبرا بلا خلاف ، لكن إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه^(٢) والكوفيين الحالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة ، فإن لم يقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو زيد في الدار قائم . وقال المبرد^(٣) : التقديم والتأخير في هذا واحد ، فإن كرر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضا ، وحكم يرجحان الحالية الاسم تقدم الظرف أو تأخر لنزول القرآن به ، قال تعالى : وأما الذين سجدوا ففى الجنة خالدون فيها^(٤) فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدون فيها^(٥) . وادعى الكوفيون^(٦) أن النصب مع التكرار لازم لأن القرآن نزل به لا بالرفع ، وأجيب بأنه يدل على أنه أجود لا واجب ، على أنه قد قرئ في الآيتين خالدون وخالدون^(٧) .

فإن كان الظرف أو الجبر غير مستغنى به تعيين خبرية الاسم وحالية الظرف مطلقاً تكرر أولاً نحو فيك زيد راغب ، وزيد راغب فيك ، وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال .

وإن اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتمام نحو إن عبد الله في الدار بك واثقا أو واثق ، أو بالناقص نحو فيك عبد الله في الدار راغب أو راغبا . وأوجب الكوفيون^(٨) الرفع في الصورتين ، لأنك حين

(٥) سورة الحشر آية : ١٧

(٦) الجمع ج ١ ص ٢٤٣

(٧) المصدر السابق

(٨) المصدر السابق

(١) الجمع ج ١ ص ٢٤٣

(٢) الجمع ج ١ ص ٢٤٣

(٣) المصدر السابق

(٤) سورة هود آية : ١٠٨

تعرض ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كأنك اخترت إخراج الاسم من الحالية إلى الخيرية .

في المسألة الأولى أريد رأى سيويه والكوفيين لأن حاجة المبتدأ إلى الخبر أولى والمقدم هو موضع الاهتمام ، أما الحال فإنه فضلة .

أما المسألة الثانية — وهى اجتماع الظرفين والناقص ، فأنا لا أفضل حالة على أخرى ، والرفع والنصب فى الاسم سواء .

المسألة (١١١)

٣ - كلمته فاه إلى فى

ذهب سيويه^(١) إلى أن كلمة (فاه) حال ، فهو اسم وضع موضع المصدر .. أى مشافهة ، والمصدر وضع موضع الصفة .. أى مشافها .

واعترض على ذلك بأن الاسم الذى تنقله العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نكرة ، ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه ، و (فاه إلى فى) ليس كذلك .

وذهب الأخفش إلى أن أصله من فيه إلى فى فحذف الجار فنصب ، كقوله تعالى : ولا تغرموا عقد النكاح^(٢) ، أى على عقد النكاح .

اعترض على ذلك بأنه لا يعهد حذف الجر ملتزما .

والكوفيون والفارسي ينصبون (فاه إلى فى) بإضمار جاعلا أو ملاصقا ، كأنه قال كلمته جاعلا فاه إلى فى .. أو ملاصقا فاه إلى فى .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٣٧

(٢) سورة البقرة آية : ٢٣٥

يقول السيوطي^(١) : ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يقتصر فيه على مورد السماع ، فلا يقال كلمته وجهه إلى وجهي ، ولا عينه إلى عيني .

وأجاز هشام^(٢) القياس عليه فأجاز ما شئته قدمه إلى قدمي ، وكافحته وجهه إلى وجهي ، وصارعتة جبهته إلى جبهتي ، وجاورته وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك .

ورد بأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب موضع مفرد ، وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس .

ويجوز تقديم هذا التعبير على عامله نحو : فاه إلى في كلمت زيدا ، وذلك عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل^(٣) . واتفق الكوفيون على منعه وتبعهم بعض البصريين ، وعزى لسيبويه أيضا لأنه حال متأوله لم تقو قوة غيرها ولم يسمع فيها تقديم .

وأرى أن هذه الأساليب وإن كانت واردة عن العرب إلا أنها تخالف الاستعمال الشائع الكثير ، وينبغي الاختصار على ما ورد منها دون تأويل .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٣٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الجمع ج ١ ص ٢٣٧

المسألة (١١٢)

تقديم التمييز^(١)

يقول السيوطي^(٢) : يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو : طاب نفسا زيد ، وكذا بين الفعل ومنصوبه نحو : فجرت عيوننا الأرض .

وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور^(٣) جزما بناء على أن الناصب ليس هو الفعل وإنما هو الجملة بأسرها ، والقائلون بأن الناصب له ما فيها من فعل وشبهه اختلفوا فمنع سيبويه^(٤) والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه ، فلا يقال : نفسا طاب زيد كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد ، وما ورد من ذلك فضرورة . وجوزه الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده ، قال :

أتمجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب^(٥)

وقياسا على سائر الفضلات ، ويستثنى من المتصرف : كفى بالله شهيدا ، فلا يقال : شهيدا كفى بالله بإجماع ، ذكره ابن حيان .

أرى التزام تأخير التمييز عن عامله كما تنطلق بذلك الشواهد ، والبيت الذي استشهد به الكوفيون بقول الجمهور^(٦) إنه ضرورة فلا يقاس عليه ، ويقال إن أبا إسحق الزجاج قال : إنما الرواية : وما كان نفس بالفراق تطيب^(٧) .

(١) الأختونى ج ٢ ص ٢٠٣

(٢) الممع ج ١ ص ٢٥٢

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) البيت لأعشى همدان ، وقيل لقيس بن الملوح

(٦) الدرر ج ١ ص ٢٠٨

(٧) الدرر ج ١ ص ٢٠٨

المسألة (١١٣)

هل يجوز تعريف التمييز ؟

البصريون^(١) على اشتراط تنكير التمييز ، وذهب الكوفيون^(٢) وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله رشيد بن شهاب اليشكري :
رأتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو
وقول الشاعر :

علام ملئت الرعب والحرب لم تعد^(٣)

وقولهم سفه زيد نفسه وألم رأسه ، وبطرت معيشتها . والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام ، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به ، أو على إسقاط الجار أى فى نفسه وفى رأسه وفى معيشتها .

تحديد التمييز بالتنكير أولى من التعميم ، لأن التعميم سوف يوقع المتعلم فى حيرة ، أما التنكير فسوف يحدد ويخصص ، يضاف إلى هذا أن كل ما ورد من نصوص وشواهد بالقرآن الكريم جاء منكراً ، ومن ذلك قوله تعالى : واشتعل الرأس شيباً^(٤) ، وقوله تعالى : وفجرنا الأرض عيونا^(٥) .

ويقول ابن يعيش^(٦) : وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن ، وإنما كان نكرة لأنه واحد فى معنى الجمع ، ألا تراك إذا قلت : عندى عشرون دهماً معناه عشرون من الدراهم ، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة ، وما استدلل به الكوفيون من شواهد يمكن تخريجها دون تكلف كما قال السيوطى .

(١) الأشموني ج ١ ص ١٩٤

(٢) الجمع ج ١ ص ٢٥٢

(٣) يقول فى الدرر : لم أعثر له على قائل ولا تنمة ج ١ ص ٢٠٩

(٤) سورة مريم آية : ٤

(٥) سورة القمر آية : ١٢

(٦) المفصل ج ٢ ص ٧٠

المسألة (١١٤)

العدد^(١)

المعتبر تذكير الواحد أو تأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه .

فيقال ثلاثة حمامات خلافاً للبغداديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع .

وقال الكسائي^(٢) : تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وإن كان الواحد مذكراً يقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء وبالتابعة لما جاء من الأساليب العربية مشتملاً على العدد والمعدود وجدت الالتزام بمراعاة المفرد تذكيراً وتأنيثاً .

ومن ذلك قوله تعالى : « سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام^(٣) » وقوله تعالى : « في أربعة أيام سواء^(٤) » وقوله تعالى : « على أن تأجرني ثمانى حجج فإن أتممت عشراً فمن عندك^(٥) » .

ويقول ابن يعيش^(٦) والاعتبار في التذكير والتأنيث بالواحد ... وقيل لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلاً .

(١) أشموني ج ٤ ص ٦١ . تصریح ج ٢ ص ٢٦٩

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة الناقة آية : ٧

(٤) سورة فصلت آية : ١٠

(٥) سورة القصص آية : ٢٧

(٦) المفصل ج ٦ ص ١٩

تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩^(١)

تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩ مفرد منصوب ، ولا يجوز جمعه عند الجمهور .
وجوز الفراء^(٢) نحو عندى أحد عشر رجالا ، وقام ثلاثون رجالا ، وخرج عليه
اثنتى عشرة أسباطا^(٣) .

قال الكسائي^(٤) : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة
ومعرفة فيقول عشرو درهم ، وأربعو ثوب .

وجوز الفراء الجمع مع المائة ، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي : ثلاثمائة سنين
بإضافة مائة^(٥) ، ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة .

وأجاز ابن كيسان^(٦) أن يقال فى المائة ديناراً والألف درهما . الوارد من
النصوص القرآنية يؤيد رأى الجمهور فى أن تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩ مفرد
منصوب ، من ذلك قوله تعالى : « إذ قال يوسف لآبيه يابأبت إني رأيت أحد
عشر كوكبا^(٧) » وقوله تعالى : « إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة^(٨) » أما
آية الأعراف فأسباطا بدل وليست تمييزاً ، أما إضافة عشرين وإخواته إلى التمييز
فترد عليه الآية الكريمة : تسع وتسعون نعجة ، وما جاء عن العرب لهجة لاداعى
للقياس عليها إذا كانت تخالف الكثير ، وما جوزوه الفراء من الجمع مع المائة لا
دليل عليه ، واستدلالة بالآية الكريمة : ثلاثمائة سنين بإضافة مائة إلى سنين فهذه
لهجة جاءت عليها قراءة الإضافة .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٥٣

(٢) المصدر السابق

(٥) الكهف آية : ٢٥

(٦) الجمع ج ١ ص ٢٥٣

(٧) سورة يوسف آية : ٤

(٣) الآية : وقطعناهم اثنى عشرة أسباطا أما . الأعراف آية : ١٦٠

(٨) سورة ص آية : ٢٣

(٤) الجمع ج ١

معاني حروف الجر

اعلم^(١) أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً ، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض ، وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النياية ، فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ .

وجوز الكوفيون — واختاره بعض المتأخرين — نياية بعضها عن بعض قياساً ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، فالتجوز عندهم في الحرف . قال في المعنى : وهذا المذهب أقل تعسفاً .

مذهب البصريين^(٢) أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض ، وإذا جاء مظهره الإنابة يحمل على التأويل أو على التضمين كما أوضحه صاحب التصريح ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك دون اللجوء إلى التأويل أو التضمين . ورأى الكوفيون أقرب إلى الواقع ، وأبعد عن التكلف ، وأكثر مرونة لأن حرف الجر قد ينقل من الحرفية إلى الاسمية ويؤدي معنى آخر بعيداً عن معناه الأصلي مثل (على) فقد جاءت اسم فعل : « يأياها الذين آمنوا عليكم أنفسكم^(٣) » الزموا أنفسكم ، كما أنه من المعروف أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة ، فإن أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب القول بأنه يؤدي المعنى الجديد على سبيل المجاز ، وبذلك لا تكون هناك مشكلة حلول حرف محل حرف آخر حيث يجوز ذلك على سبيل المجاز .

(١) الأشموني ج ٢ ص ٢١٠ ، التصريح ج ٢ ص ٤

(٢) المجمع ج ١ ص ٣٥

(٣) سورة المائدة آية : ١٠٥

المضاف .. والمضاف إليه

الأصح أن الأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه^(١) : وهو قول سيبويه لأن الأول هو الذى يضاف إلى الثانى فيستفيد منه تخصيصا وغيره ، وقيل عكسه ، والأصح أن الجر فى المضاف إليه بالمضاف ، قال سيبويه وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والفعل لاحظ له فى عمل الجر ، ولكن العرب إختصرت حروف الجر فى مواضع وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فتاب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ، ويدل له إتصال الضمائر به ، ولا تتصل إلا بعاملها . وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر لأن الأسم لا يختص . وقال الأخفش بالإضافة المعنوية . قال الجمهور وتقدر اللام ، قال فى شرح الكافية : ومعناها هو الأصل وأنه يحكم به مع صحة تقديرها وإمتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ، ومع صحة تقدير غيرها نحو يد زيد ، وعند إمتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ، ومنه إضافة كل إلى ما بعدها .

وقال قوم : يقدر من إن كان الأول بعض الثانى وصح الإختيار به عنه كثوب خز وخاتم فضة ، وأنكر قوم الإضافة بمعنى من أصلا ، وقالوا الإضافة بمعنى اللام لأن الخبز مستحق للثوب كما أنه أصله . وقال الجرجاني وابن الحاجب فى كافيته وابن مالك فى كتبه ، وتقدر « فى » حيث كان ظرفا له . قال فى شرح الكافية والتسهيل قد أعلنها أكثر النحويين وهى ثابتة فى الفصيح كقوله : ألد الخصام ، بل مكر الليل والنهار ، تربص أربعة أشهر ، ياصاحبى السجن ، وفى الحديث : فلا تجدون أعلم من عالم المدينة ، فمعنى فى فى هذه الأمثلة ظاهر ، ولا يصح

(١) المجمع ج ٢ ص ٤٦ ، الصبان ج ٢ ص ٢٣٧ ، التصريح ج ٢ ص ٢٤ ، الأشموني ج ٢

ص ٢٣٨ ، الكافية ج ١ ص ٢٨٣

تقدير غيرها إلا بتصرف ، قال أبو حيان : ولا أعلم أحدا ذهب إلى هذه الإضافة غيره . وهو مردود ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه ، وصرح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقدير في أقل من اللام .

وقال الكوفية : ويقدر عند ، نحو هذه ناقة رقاد الحلب ... أى رقاد عند الحلب ، وأجاب أبو حيان بأن هذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة ، والأصل رفعه على الفاعلية مجازاً للمقايضة . وقال أبو حيان : لا تقدير أصلاً للام ولا لغيرها ، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة .

الخلاف هنا يدور في نقطتين :

الأولى : ما هو عامل الجر في الإضافة ؟ يرى سيبويه أن العامل هو المضاف ، ويرى الزجاج وابن الحاجب أن عامل الجر هو الإضافة المعنوية ، ورأى سيبويه يتفق مع المنطق والمعروف من قواعد اللغة نظراً لأن تقدير حرف يحتاج إلى متعلق ، لأن حروف الجر الأصلية تحتاج إلى متعلق ، وهذا يقتضى تقديراً آخر ولا يخفى ما فى هذا من تكلف .

الثانية : اختلاف الآراء فى معنى الإضافة ، وأرى أن ذلك يختلف باختلاف الأسلوب فقد تكون بمعنى اللام ، وقد تكون بمعنى من ، وقد تكون بمعنى فى ... وقد تكون بمعنى عند وهكذا ..

المسألة (١١٨)

كلا وكلتا

مما يلزم الإضافة « كلا وكلتا » ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط^(١) .

أحدها : التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولاكلتا امرأتين .

الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين أو بالاشتراك .
كقول الشاعر :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغاينا^(٢)

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع .
وصح قول الشاعر :

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل^(٣)
لأن « ذا » مشاه في المعنى .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو .
أما قول الشاعر :

كلا أخى وخليل واجدى عضدا فى النائبات وإلمام الملمات^(٤)
فمن الضرورات النادرة .

وقد أجاز الكوفيون^(٥) إضافة كلا وكلتا للنكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك
قائمان ، وحكى :

كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها .

(١) الأشموني ج ٢ ص ٢٦٢

(٢) لا يعرف قائله

(٣) لم يعرف قائله

(٤) الأشموني ج ٢ ص ٢٦٢

(٥) قاله عبد الله بن الزبيرى — قبل : جهة

وقال ابن الأنباري : يجوز إضافتها إلى المفرد إن كررت كلا نحو كلابى وكلاك
محسان .

جميع الشواهد تؤيد رأى البصريين : في أن كلا وكلتا يلزم إضافتهما
للمعارف .

وحين أباح الكوفيون الإضافة إلى النكرة اشترطوا النكرة المحدودة بالوصف .
وهذا يدل على أن الإضافة إلى النكرة غير مستساعة .

المسألة (١١٩)

الخلاف حول إضافة أفعال التفضيل إضافة أفعال التفضيل غير محضة^(١)

وقال البعض لا معنى لهذا لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعال التفضيل
لا ينصب المفعول .

ويقول الصبان : وفيه عندى نظر^(٢) لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير
الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل
القاصر كقائم الآن ، ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول
وحينئذ يوجه كون الإضافة غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل
أفعال أى أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير . وقد نقل في التصريح هذا القول
عن أبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن
عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وقال إنه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل

(١) الصبان ج ٢ ص ٢٤٢

(٢) الصبان ج ٢ ص ٤٢ على الأختونى

القوم ، ولو كان إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، فإن أخرجه المخالف على البديل أبطلناه بأن البديل المشتق قليل .

نسب إلى سيبويه أن إضافة اسم التفضيل إضافة حقيقية ، وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين : أحدهما أن يكون بعض المضاف إليه كأي فيدخل فيه دخول أي فيما أضيفت إليه ، والمعنى فيه أن صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من أجزاء المضاف إليه ، فإن زيدا في قولك زيد أطرف الناس — مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقى بعد زيد من أفراد الناس ، فالمعنى بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لأنك لم تفضله على أجزاء المضاف إليه بل على ما بقى من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضل ، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام ، بدليل قوله تعالى : فتبارك الله أحسن الخالقين . ثانيهما : أن يكون أفعال التفضيل مفضلا على جميع أفراد نوعه مطلقا ثم تضيفه إلى شيء للتخصيص نحو زيد أفضل إخوته أو زيد أفضل بغدادى .. أى أفضل أفراد نوع الإنسان ، وله إختصاص ببغداد ، فالإضافة فيه لأجل التخصيص فهذه الإضافة محضة اتفاقا .

هذا تحليل دقيق كتبه الرضى في الكافية^(١) وأؤيده كل التأيد .

(١) الكافية ج ١ ص ٢٨٨ ، ٢٨٩

المسألة (١٢٠)

المحذوف في قوة المنطوق^(١)

الخلاف في قوله قطع الله يد ورجل من قالها :

الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه ، وهذا هو مذهب المبرد^(٢) .

وذهب سيبويه^(٣) إلى أن الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه رجل ، فصار : قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم رجل بين المضاف الذى وهو يد والمضاف إليه الذى هو من قالها ، قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء^(٤) الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف في الكلام .

هذه العبارة نطق بها العربى (قطع الله يد ورجل من قالها) ولم يستحضر فى أثناء ذكرها الذكر والحذف ، وإنما راعى الإيجاز فى العبارة حيث استفيد المعنى من العبارة المذكورة ، فالإطناب فى هذا المقام عبث ، والأفضل أن نقول إنه اكتفى بما ذكر عما يمكن أن يذكر ، وهذا ما يقصده الفراء .

(١) الأشموني ج ٢ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

الفصل بين المتضافين

لا يفصل بين المتضافين — أى المضاف والمضاف إليه — اختياراً^(١) .

لأنه من تمامه ونزل منه منزلة التنوين — إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح — كقراءة ابن عامر : قَتَلَ أولادَهُم شركائَهُم ، وقرىء : مخلف وعدّه رسله ، وحديث البخارى : هل أنتم تاركو لى صاحبى ، وقوله : ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها فى رداها ، وقول الشاعر :

فَرَشْنِى بِخَيْرٍ لَأَكُونَنَّ وَمِذْحَتِى كُنَّا حَتَّ يَوْمَا صَخْرَةٍ بِعَسِيلٍ^(٢)

وقيل لا يجوز بهما ، وعلى المفعول أكثر النحويين ، ورد فى الظرف بأنه يتوسع فيه وفى المفعول بشبوته فى السبع المتواترة ، وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصح بذلك لعدم الاعتداء وكونه غير أجنبى من المضاف ومقدر التأخير ، وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيان ، فالفصل بهما ضرورة كقوله : تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرِّصْفَ^(٣) وقوله :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى يقارب أو يزيل^(٤) وقوله :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً بنوة فدعاهما^(٥)

(١) المجمع ج ٢ ص ٥٢ ، الأشمولى ج ٢ ص ٢٧٥

(٢) أى أصبح حالى بخير على التشبيه من رشى السهم إذا ألزقت فيه الرسين ، والعيش منه العطاء التى يجمع بها العطر كناية عن كون سعيه فيها لأفائدة فيه مع حصول التعب . والبيت لا يعرف قائله

(٣) قاله جرير يمدح يزيد بن عبد الملك الامتياح : الاستياك الرصف الحجارة المرصوف بعضها بعضها إلى بعض وماء الرصف أرق وأصفى

(٤) البيت لأبى حبة التميمى

(٥) قائله البيت عمرة الختعية تروى ابنتها

وجوزه الكوفية^(١) مطلقا بالظرف والمجرور وغيرهما ، وجوزه يونس^(٢) بالظرف والمجرور غير المستقبل ، وجوزه ابن مالك بقسم ، حكى الكسائي^(٣) : هذا غلام والله زيد ، وقال أبو عبيدة : إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله ربها ، وزاد في الكافية الفصل بإما كقوله :

هما خطتا إما إساير ومنه وإما دم والقتل بالحر أجدر^(٤)

والبصريون يخصصون الفصل بالشعر مطلقاً ، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك في المسائل الثلاث بلا ضرورة ، والشواهد تؤيد رأى الكوفيين وبخاصة قراءة ابن عامر ، ولا يمكن رد هذه القراءة مع ثبوتها بالتواتر .

(١) المجمع ج ٢ ص ٥٢

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) البيت لتأبط شراً

إضافة إذا الظرفية إلى الجمل

مذهب سيبويه^(١) إضافتها إلى جمل الأفعال . « إذا جاء نصر الله والفتح » .
وأجاز الأخفش^(٢) إضافتها إلى الجمل الاسمية وإختاره في شرح التسهيل .

مذهب سيبويه أن إذا لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية كما في الآية الكريمة ،
أما الكوفيون والأخفش من البصريين فقد أجازوا إضافتها إلى الجمل الاسمية
مستدلين بما ورد من الشواهد نحو قوله تعالى : « إذا السماء إنشقت » . وقول
الشاعر :

إذا باهلى تحته حظلية له ولد منها فذاك المذرع^(٣)

ولا أدرى لماذا يلجأ سيبويه إلى التأويل إذا كان الوارد عن العرب يؤيد دخولها
على الجمل الاسمية والفعلية كما يرى الكوفيون والأخفش وفي رأيهم خروج عن
التأويل والتكلف .

(١) الأشموني ج ٢ ص ٢٥٩ ، المغنى ج ١ ص ٩٢ ، ٩٣ تحقيق محيى الدين

(٢) المصدر السابق

(٣) قاله الفرزدق . الأشموني ج ٢ ص ٢٥٩

المسألة (١٢٣)

الجمهور على أنه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده^(١)

لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه ، والشئ لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره ، والنعت عين المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده إلا بتأويل كقولهم سعيد كرز .. أى مسمى هذا اللقب وخشرم دير أى الذى له هذا الاسم لأنهما اسمان للنحل ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ودين القيمة أى الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرذ قطيفة .

وشرط الكوفية فى الجواز إختلاف اللفظ فقط من غير تأويل تشبيها بما إختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ، ومكر السوء وأبناء المؤمنين كما جاء ذلك فى النعت والعطف والتأكيد نحو : غرايبت سود ، كذبا ومينا ، كلهم أجمعون قال أبو حيان : لا يتعدى السماع بل يقتصر عليه فلا قياس .

المذهب البصرى^(٢) يمنع إضافة اسم لمرادفه أو لموصوفة أو صفة لموصوفها ، ويقول فى ذلك ابن مالك :

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد

أما الكوفيون^(٣) فقد ذهبوا إلى جواز الإضافة فى جميع ذلك إذا إختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى : حق اليقين ، ولددار الآخرة ، بجانب الغرى ، وغير ذلك .

(١) الجمع ج ٢ ٤٨ ، الأشموى ج ٢ ص ٢٥٠

(٢) التصريح ج ٢ ص ٢٣ ، ٢٤

(٣) الجمع ج ٢ ص ٤٩

وقد استحسن كثير من النحاة رأى الكوفي ومنهم المبرد وهو بصرى حيث أجاز إضافة الشيء إلى ما بمعناه لإختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة . ويقول الرضى ^(١) فى شرح الكافية : والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة .

والحق أن مذهب الكوفيين أكثر سعة وأبعد عن التكلف والتأويل ، وبه ورد الكثير من الأساليب العربية .

المسألة (١٢٤)

وصل ال بذا المضاف

ووصل ال بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر ^(٢) أو بالذى له أضيف الثانى كزيد الضارب رأس الجانى الموضوع : جواز وصل ال بالمضاف بشرط وصل ال بالمضاف إليه أو بما أضيف إليه المضاف إليه أو بما أضيف إلى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا . فإذا لم يكن المضاف من الحالات التى ذكرت فهل يجوز أن تتصل ال به ؟ أجاز الفراء ^(٣) ذلك بشرط الإضافة إلى المعارف مطلقا نحو الضارب هذا والضارب زيد بخلاف الضارب رجل .

أعتقد أن وجهة نظر الفراء سليمة ، لأنه لا داعى للتفرقة ، فوصل ال بالمضاف لما فيه ال كوصلها بالمضاف إلى جميع المعارف الأخرى ، واشترط أن يكون مضافا إلى معرفة لامتناع إضافة المعرفة إلى نكرة ، وهذا رأى سليم .

(١) ج ٢ ص ٢٨٨

(٢) الأشتوبى ج ٢ ص ٢٤٥

(٣) المصدر السابق

والكوفيون^(١) يجيزون في الإضافة المحضة دخول ال على المضاف بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود وفي أوله ال أيضا فلا بد من وجودها فيهما معا نحو : قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام ، وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب .

والبصريون^(٢) لا يجيزون هذا مستنديين إلى أن العدد مع المعدود ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ذلك ، فكما لا يصح اشتريت الرطل فضة بالإضافة لا يصح الثلاثة الكتب بالإضافة حملا للنظير على نظيره وقياسا للشيء على ما هو من بابه .

ويقول صاحب كتاب النحو الوافي^(٣) : والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل ، ولا مانع من الأخذ به لمن شاء ، غير أن المذهب البصري أكثر شهرة وأوسع شيوعا ، فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته لتتأثر أساليب البيان اللغوى وتتوحد .
فهذه وجهة سليمة ، غير أننا لانستطيع أن نحكم على رأى الكوفيين بأنه غير سليم ، لهذا أرى أن نأخذ به .

(١) المصدر السابق

(٢) ابن عقيل ج ٢ ص ٣٦ تحقيق محيى الدين

(٣) ج ٣ ص ١٤

الفصل الثالث

ما يلحق بالفعل

(أ) اسم الفعل

(ب) المصدر

(ج) اسم الفاعل

(د) صيغ المبالغة

أسماء الأفعال والأصوات

يقول الأشموني : هل هي أسماء أو أفعال (١) ؟

كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين ، وقال بعضهم إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون (٢) إلى أنها أفعال حقيقية ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة . وقيل مدلولها المصادر ، وقيل ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ، ودونك زيدا ، وما عداه فعل كنزال وصه ، وقيل هي أسم بذاته يسمى خالفة الفعل . ويقول السيوطي (٣) هي أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل غير متصرفة لا تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء .

وزعمها الكوفيون أفعالا لدلالاتها على الحدث والزمان . وزعمها ابن صابر قسما رابعا زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة سماها الخالفة . ثم على الأول — وهو قول جمهور البصريين باسميتها — اختلف فى مسماها قيل مدلولها لفظ الفعل لاحداث ولا زمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان ، وقيل بل تفيدهما . قال فى البسيط : ودلالاتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهي اسم لمعنى الفعل ، قيل وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة ، وقيل هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الفعل وهو معنى الطلب فى الأمر أو معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال فى غير الأمر فتبعه الزمان .

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٩٥

(٢) المصدر السابق

(٣) المجمع ج ٢ ص ١٠٢

ويقول ابن يعيش^(١) : إن معنى قول النحويين أسماء الأفعال المراد به أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها ، فقولنا هيات اسم للفظ بُعد دال عليه وكذلك سائرهما ، والغرض منها الإيجاز والإختصار ونوع من المبالغة ، ولولا هذا لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها .

وهذا الرأي مقبول سليم .

المسألة ١٢٦ (

حكم أسماء الأفعال في التعدى واللزوم

وحكم أسماء الأفعال في التعدى واللزوم وغيره كإظهار فاعلها وإضماره حكم موافقها في المعنى^(٢) فرويد متعد لأن فعله أمهل ، فيقال رويد زيدا ، وصه لازم لأن فعله اسكت وفاعل كليهما مضمر وجوبا كفعليهما ، ومظهر في هيات زيد كما تقول بعد زيد ، لكن يخالفه في أنها لا يبرز معها الضمير ولا يتقدم معمولها ولا تضمير في الأصح فيهما وجوز الكسائي^(٣) أن يتصرف فيها بتقدم معمولها عليها إجراء لما مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى : كتاب الله عليكم^(٤) ، وقول الشاعر :

يأيها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا^(٥)

أسماء الأفعال مدلولها الأفعال ، والفعل يجوز أن يتقدم معموله عليه ، فكذا ما يدل عليه ، وقد اعتمد الكسائي على النص القرآني وكلام العرب ولا مانع من جواز ذلك .

(١) الفصل ج ٤ ص ٢٥

(٢) الممع ج ٢ ص ١٠٥

(٣) المصدر السابق

(٤) سورة النساء آية : ٢٤

(٥) قالته جارية من بنى مازن ، المائح الذى ينزل البئر فيملأه الدلو

ومن أسماء الأفعال ما أصله ظرف أو جار ومجرور .

قال ابن مالك في شرح الكافية^(١) : وهذا النوع لا يستعمل إلا متصلاً بضمير المخاطب كمكانك بمعنى اثبت ، وعندك ، ولديك ودونك الثلاثة بمعنى خذ ، ولا تقاس هذه في الأصح بل يقتصر فيها على السماع .

وأجاز الكسائي^(٢) أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ماسم ، ورد بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله وقيل إن الكسائي يشترط كونه أكثر من حرفين بخلاف بك ولك . الكسائي يمنحنا رخصة التوسع ، ولا ضرر من القياس في هذا لأن القياس يحفظ صورة التعبير بل ويزيده دلالة .

المسألة (١٢٧)

شروط إعمال المصدر

يعمل المصدر كفعله لازماً^(٣) أو متعدياً إلى واحد فأكثر أصلاً لا إلحاقاً كما في شرح الكافية لأنه أصله ، ولذا لم يتقيد عمله بزمان إن كان مفرداً مكبراً غير محدود وكذا إن كان ظاهراً على الأصح . لأن كلا مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل خصوصاً الإضمار . فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما أن ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس .

وقال الكوفيون^(٤) بجواز إعمال المصدر مضمراً واستدلوا بقول زهير :
وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرحم
أى وما الحديث عنها .

(١) المجموع ج ٢ ص ١٠٦

(٢) المصدر السابق

(٣) الأشموني ج ٢ ص ٢٨٦

(٤) المجموع ج ٢ ص ٩٢

والبصريون^(١) يتأولون على أن عنها متعلق بأعنى مقدما .

الواضح من التعليل للشروط المذكورة أن المصدر إنما يعمل حملا له على الفعل فكلمة قرب شبهه من الفعل عمل ، وكلما ابتعد الشبه عن الفعل ضعف العمل والخلاف بين الكوفيين والبصريين في الإضمار فلو إضمر المصدر عمل عند الكوفيين ولم يعمل عند البصريين . وقد استدلل الكوفيون بيت زهير : كما أن هناك خلافا في المصدر المجموع .

حيث جوز ابن عصفور عمله مجموعا مستدلا بقول الشاعر :
قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والقنعا^(٢)

وأرى أن أعمال المضمر ضعيف لأن السماع لا يؤيده .

والشاهد على ذلك بيت زهير وأمكن تخريجهم ولأن الضمير وإن ناب عن المصدر إلا أنه لم يسمع عمله وليست له صلاحيته أما عمل المصدر المجموع فالواضح أن إستعمله كثير وفي جواز إعماله تيسير .

(١) المصدر السابق

(٢) يقول العيني إن هذا البيت من قصيدة يمدح بها الشاعر أبا قدامة وهو كنية سميدوح والسميداء واسون والعين المهملة : الفضل والكرم والثناء والزيادة جـ ٢ ص ٢٨٧ الأشموني

المسألة (١٢٨)

إعمال المصدر

يقول الأشموني^(١) :

لا خلاف في أعمال المضاف وفي كلام بعضهم ما يدل على الخلاف والمنون أجازة البصريون ومنعه الكوفيون . فإذا وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر ، وأما المقترون بأل فأجازة سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين فالمصدر العامل ثلاثة أقسام :

١ - المضاف وهو أكثر الثلاثة عملاً قال في التصريح^(٢) وهو متفق عليه نحو قوله تعالى « ولولا دفع الله الناس »^(٣) .

٢ - المنون نحو قوله تعالى « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً »^(٤) وهذا القسم أجاز أعماله البصريون وقالوا إنه أقيس من المضاف لأنه يشبه الفعل بالتكثير .

أما الكوفيون فمنعوا إعماله وحملوا ما بعده من مرفوع أو منصوب على إضمار فعل . لأن التنوين يبعد شبهه بالفعل لأنه من علامات الإسم وإستعمال العرب يؤيد البصريين كآلية السابقة وكقول الشاعر^(٥) :

بضرب بالسيوف رعوس قوم أزلنا هامتهن عن المقيـل
كان رأى الكوفيين فيه تكلف وتقدير .

(١) ج ٢ ص ٢٨٤

(٢) ج ٢ ص ٦٠

(٣) سورة الحج آية : ٤٠

(٤) سورة البلد آية : ١٤

(٥) قاله الفرار بن منقذ التميمي العيني ج ٢ ص ٢٨٤ الأشموني

٣ - المقترن بأل : وفيه أربعة أقوال :

(أ) سيويه يعمله .

(ب) الكوفيون لا يعملونه .

(ج) جوزه الفارسي على قبح .

(د) أجازته ابن طلحة إن كانت فيه أل معاقبة للضمير كما في قول الشاعر^(١) :

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل
وقول الآخر :

عجبت من الرزق المسيء الهه وللتترك بعض الصالحين فقيراً^(٢)

وأرى جواز أعماله وإن يكن ذلك أقل بلاغة توسعة وقياساً على جواز أعمال
المنون وكلاهما بعيد الشبه بالفعل .

(١) لم يعرف له قائل

(٢) لم يعرف له قائل

إضافة المصدر^(١) للفاعل

يضاف للفاعل ، ويضاف للمفعول فيحذف الفاعل كقوله تعالى : « لا يسأم الإنسان من دعاء الخير^(٢) » أى دعائه الخير ، وبذلك يفارق الفعل لأن الموجب للمنع فيه تنزيله إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره وللفصل به بين الفعل وإعرابه في يفعلان وحذف الجزء من الكل لا يجوز بقياس .

وقال الكوفية لا يحذف بل يضم في المصدر كما يضم في الصفات والظرف وقال ابن الأبرش ينوى إلى جنب المصدر قال ولا يجوز أن يقال إنه محذوف لأن الفاعل لا يحذف ولا يضم لأن المصدر لا يضم فيه بمنزلة أسم الجنس . ويجوز بقاؤه أى الفاعل مع الإضافة إلى المفعول فى الأصح نحو قوله تعالى فى قراءة يحيى ابن الحارث الدمارى عن ابن عامر « ذكر رحمة ربك عبده زكريا^(٣) » .

وقوله صلوات الله عليه : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » وقيل لا يجوز إلا فى الشعر . كقول الشاعر^(٤) :

أفنى تلابدى وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق

الخلاف فى هذه المسألة يدور حول إعتبار الفاعل (عند إضافة المصدر للمفعول) محذوفاً أو مضمراً أو منوياً ، فالكوفيون يمنعون أن يقال إن الفاعل محذوف ، والواقع أنه غير مذكور وغير المذكور محذوف والفاعل مع الفعل يحذف حين إسناد الفعل لنائب الفاعل فما الذى يمنع أن يقال إن الفاعل محذوف عند إضافة المصدر للمفعول به .

(١) مع الهوامع ج ٢ ص ٩٤

(٢) سورة فصلت آية : ٤٩

(٣) سورة مريم آية : ٢

(٤) البيت للأفيسر الأندى

المسألة (١٣٠)

تابع فاعل المصدر ومفعوله

مذهب الكوفيين^(١) وطائفة من البصريين : الاتباع على المحل وذهب سيبويه^(٢) ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل .

وفصل أبو عمرو فأجازه في العطف والبدل ومنعه في التوكيد والنعت .

يقول الأشموي : « والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر » .

أقول : إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مرفوعاً محلاً مجروراً لفظاً ويجوز في تابعه حينئذ على رأى الكوفيين الرفع على المحل ، والجر على اللفظ وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله :

وَجَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جَرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحْلَ فَحَسَّنْ

أما سيبويه فإنه لا يميز الإتيان على المحل .

وفصل أبو عمرو « فأجاز في العطف والبدل ومنعه في التوكيد والنعت » والسماع يؤيد مذهب الكوفيين .

يقول لبيد^(٤) :

حتى تَهَجَّرَ في الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقُّهُ الْمَظْلُومِ

كذلك إذا أضيف المصدر إلى المفعول به فالمفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً وبناء على ذلك يجوز في التابع النصب على المحل والجر على اللفظ .

ومن ذلك قول زياد العنبري :

قَدْ كُنْتُ وَنِيبَ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّاسِ

ولا أرى داعياً للترقية بين العطف والبدل وبين التوكيد والنعت .

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(١) أشموي ج ٢ ص ٢٩١

(٤) قاله نبيد من قصيدة يصف فيها حمارة وأناناً كانا في خصب زمانا حتى إذا هاج النبات ونصب أكثر العيون وخاف من القناصر أسرع معها إلى نجد برجو أن أطيب الكلاء عني ج ٢ ص ٢٩٠ أشموي

(٥) الليالي المطل

المسألة (١٣١)

المصدر النائب عن فعله

يقول الصبان^(١) :

أعلم أن من هذه المصادر ما سمع مضافاً نحو « ويحك » « وويلك » « وبعذك » « سحقك » والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له .

ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الجمع .

وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة .

ورفع المعرف بآل أحسن من نصبه نحو الويل له لكن إدخال آل ليس مطرداً في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه ، وقال الفراء والجزمى بقياسه .

وبمتابعة ما ورد من المصادر المضافة بالقرآن الكريم لم أجدها إلا منصوبة : قال تعالى : « وهما يستغيثان الله ويلك آمن^(٢) » .

وقال تعالى : « ويلكم لا تفتروا على الله كذباً فيسحقكم بعذاب^(٣) » .

وقال تعالى : « وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحاً ولا يلقاها إلا الصابرون^(٤) » وعند خلو هذه المصادر من آل والإضافة نحو ويج له وويل لفلان ، فالرفع والنصب جائزان على السواء وكل ما ورد بالقرآن جاء مرفوعاً^(٥) وجاء بالشعر منصوباً ومن ذلك قول جرير :

كسا اللؤوم يتما خضرة في جلودها فويلا ليتم من سراويلها الخضر

فإذا قرنت هذه المصادر بآل فالرفع أفضل لأنه السائع حيث يقال الويل للمخربين ، والويع للمخلصين .

(٣) سورة طه آية : ٦١

(١) الصبان على الأشموني ج ٢ ص ١١٧

(٤) سورة القصص آية : ٨٠

(٢) سورة الأحقاف آية : ١٧

(٥) وردت بالقرآن الكريم خالية من ال والإضافة ٢٦ مرة وكلها مرفوعة .

المسألة (١٣٢)

بنية فَعَل

اشترط في التسهيل^(١) لكون فَعَل قياساً في مصدر فَعِل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفم ولم يشترط ذلك سيبويه^(٢) والأخفش بل أطلقا .

الفعل الثلاثي المتعدى يحى مصدره على فَعَل قياساً مطرداً نص على ذلك سيبويه والأخفش واشترط ابن مالك لكون فَعَل قياساً في مصدر فَعِل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفم كشرب شرباً ولقم لقمّاً .

وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره .

قال في الهمع^(٣) : ومنع ابن جودر قياسه أى مصدر فَعِل فقال لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسمع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع .
القاعدة العامة : أن مصادر الأفعال الثلاثية لا تدرك إلا بالسمع وسيبويه بنى رأيه على استقضاء ما سمع حيث وجد أن فَعَل جاءت عليه مصادر الفعل الثلاثي المتعدى .

وما لم يسمع يقاس على ما سمع حتى لا يقف نحو اللغة .

كما أنه إذا سمع مجئ الثلاثي المتعدى على غير فعل لا يصح أن ننكره لأن السماع من مصادر اللغة .

(١) الأشموني ج ٢ ص ٣٠٤ مع ج ٢ ص ١٦٧ ابن عقيل ج ٢ ص ٢٣

(٢) الأشموني ج ٢ ص ٣٠٤

(٣) ج ٢ ص ١٦٧

الكسر والفتح في مصدر المضاعف^(١)

يجوز في المضاعف من فعّال كالزّلزال والقلقال فتح أوله وكسره وليس في العربية فعّال بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل وإنما فتح تشبيهاً بالتفعّل كما جاء في التفعّل التبيان والتلقاء بالكسر والتفعّل كله بالفتح إلا هذين على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر .

ومذهب الكسائي^(٢) والفراء وصاحب الكشف إلى أن الزّلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم وكذلك الوسواس والققعاق وأجاز قوم أن يكونا مصدرين . محل الخلاف جواز فتح وكسر أول المضاعف .

يقول الأشموني : « يجوز في المضاعف من فعّال نحو الزّلزال والقلقال فتح أوله وكسره وليس في العربية فعّال بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل » . ومذهب الكسائي والفراء والزنجشري أن الزّلزال بالكسر مصدر ، وبالفتح اسم وهذا ما جاء به القرآن الكريم « من شر الوسواس^(٣) » أي الشيطان . ويقول الصبان^(٤) :

« مذهب البصريين أن التفعّل بالفتح مصدر فعل المخفف جيء به كذلك للتكثير وقال الفراء وجماعة من الكوفيين هو مصدر فعل المضعف العين ورجحه ابن مالك وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك وكونه نظير التفعّل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل سماعي أو قياسي قولان :

وأما التفعّل بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر » . المناسب أن يكون التفعّل مصدر فعل الدال على المبالغة والتكثير لأن التفعّل يدل على المبالغة والتكثير حتى يكون هناك تناسب وتوافق بين الأصل والفرع .

(٣) سورة النّاس آية : ٣

(٤) الصبان ج ١ ص ٣٠٩

(١) أشموني ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٣٤)

إعمال اسم المصدر^(١)

اسم المصدر منع لإعماله البصرية إلا في الضرورة . وجوزة قياساً أهل الكوفة
وبغداد إلخاقاً بالمصدر كقول الشاعر :

أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرثاءاً^(٢)
وقول الآخر :

لأن ثواب الله كل موحد جنابا من الفردوس فيها يخلد^(٣)
وقول ذي الرمة :

ألاهل إلى مى سبيل وساعة فإن كلامها شفاء لمايا
وقال الكسائي^(٤) : إمام أهل الكوفة إلا ثلاثة ألفاظ « الخبز والدهن والقوت »
فإنها لا تعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من
قوتك عيالك .

وأجاز الفراء^(٥) ذلك ، وحكى عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته . قال
أبو حيان^(٦) : « والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه
بمضمر يفسره ما قبله وليس بإسم المصدر ولا جرى مجرى المصدر في العمل لا في
الضرورة ولا في غيرها » .

اسم المصدر إذا كان علماً لا يعمل مثل (فجار ، يسار) أما إذا كان غير
علم فعمله قليل ، ولا مانع من استعماله قياساً على ما ورد ، وإن كان الاتجاه إلى
عمل المصدر أولى من الاتجاه إلى عمل اسم المصدر لأن عمل المصدر هو
الأصل .

(٤) المجمع ج ٢ ص ٩٥

(٥) المصدر السابق

(٦) المصدر السابق

(١) الأشموني ج ٢ ص ٢٨٨ مع ج ٢ ص ٩٥

(٢) البيت للنظامي

(٣) نسب هذا البيت أبو حيان لحسان بن ثابت

هل يقع المصدر المنكر حالا ؟

وقوع المصدر المنكر حالا^(١) :

مثل جاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً ، وهو عند سيويه والجمهور على التأويل ... أى راكضاً ومصبوراً . وذهب الأخفش^(٢) والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد ييغت ، ويركض ركضاً ، ويصير صبراً ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبوا إليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فطلع زيد بغتة في تأويل بغت زيد بغتة وكذا غيره ، وقيل هى مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد بغتة .. إلخ .. ، وقيل مصادر على حذف مضاف والتقدير طلع ذا بغته .

جاء هذا فى كتاب سيويه تحت عنوان (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر وذلك نحو قتلته صبراً ، ولقيته فجأة ، وكفاحاً ومكافحة ، ولقيته عينا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدوا ومشيا ... إلى أن قال : ومثل ذلك قول زهير ابن أبى سلمى :
فلأبى بلأبى ما حملنا وليدنا على ظهر محبوبك ظماء مفاصله^(٣)

(١) الكتاب ج ٢ ص ٣٧٠ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

(٢) الأشموني ج ٢ ص ٧٢ المجمع ج ١ ص ٢٣٨

(٣) يقول الشنخري ج ١ ص ٢١٨ : الشاهد فيه لأ يابلأى ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال والتقدير حملنا وليدنا مبطلين ملتئين ، وصف فرسا بالنشاط وقوة الخلق فيقول إذا حملنا الغلام عليه ليصيد امتنع لنشاطه فلم نحمله إلا بعد إبطاء وجهه ، واللأى الإبطاء ، ولا فعل له يجرى عليه ، والمحبوب الشديد الخلق ، والظاء هنا القليلة الحم وهو المحمود منها .

ومثله قول الآخر : ومنهل وردته التقاطا^(١)

يرى سيبويه هذا الرأي ، وهو رأى حسن بعيد عن التكلف والتقدير ، وهو أولى من كل الأراء التى ذكرت بعد هذا حيث ورد كثيرا بالقرآن الكريم ، قال تعالى : ثم ادعهن يأتينك سعيًا^(٢) ، الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية^(٣) ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعًا^(٤) إني دعوتهم جهرًا^(٥) .

المسألة (١٣٦)

إعمال اسم الفاعل

إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضى .

لا يعمل خلافا للكسائى ولا حجة له فى : « وكلهم باسط ذراعيه » لأن المعنى ييسط بدليل ما قبله وهو ونقلهم ولم يقل وقلبتهم أو لم يعتمد على شئ خلافا للكوفيين والأخفش فلا يجوز « ضارب زيدا أمس » ويقول السيوطى^(١) : أما الماضى فالأصح أنه يرفع فقط نحو مررت برجل قائم أبوه أو ضارب أبوه أمس ولا ينصب لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

(١) هو إنفاذة الأسدى . اللسان (لقط) والمعنى وردته ملتقطا غير قاصد لأننى لم أكن أعرف

مكانه من قبل

(٢) سورة البقرة آية : ٢٦٠

(٣) سورة البقرة آية : ٢٧٤

(٤) سورة الأعراف آية : ٥٦

(٥) سورة نوح آية : ٦

(٦) الأشمورى ج ٢ ص ٢٩٣

وقال الكسائي وهشام ووافقهما قوم بنصبه أيضا اعتبارا بالشبه معنى وإن زال
الشبه لفظا وإستدلوا بقوله تعالى : « وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد^(١) » وتأوله
الأولان على حكاية الحال .

ومنع قوم^(٢) رفعه الظاهر وقوم رفعه المضمَر أيضا ، قال ابن طاهر وابن خروف
وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ويتحمله . قال الإمام
الرضي^(٣) : إنما اشترط فيه الحال أو الإستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل لأنه
لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان وإنما اشترط أحد الزمانين ليمَّ مشابهته للفعل
لفظا ومعنى لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابه معنى لا لفظا لأنه لا يوازنه
مستمرا .

ويقول ابن عقيل^(٤) : وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل
الذي هو بمعناه هو شبه له معنى لا لفظا ، فلا تقول هذا ضارب زيداً أمس ، بل
يجب إضافته فنقول (ضارب زيد أمس) وأجاز الكسائي أعماله ، وجعل منه قوله
تعالى « وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد » وأرى أن محل الخلاف بين الكسائي وبين
غيره في نصب المفعول أما الفاعل فإن كان مضمرا رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكذلك
على ظاهر كلام سيبويه واختاره بن عصفور . قال السيوطي وهو الأصح .

وأنا لا أرى وجها للفرقة بين رفع الفاعل ونصب المفعول كما لا أرى وجها
للفرقه بين كونه للماضي أو لغير الماضي ، والمضارع يعمل مع أن وقوعه قد يكون
في الماضي نحو (كان زيد يضرب عمراً أمس) .

وقد أجاز غير الكسائي نحو (كان زيد ضارباً عمراً أمس لأنه صح وقوع
المضارع موقعه وبهذا يبدو أن التفرقة متكلفة والآية الكريمة تؤيد رأى الكسائي .

(١) الكهف آية : ١٧

(٢) الطمع ج ٢ ص ٩٥

(٣) المصدر السابق

(٤) حاشية السيوطي ص ٢٨

من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد^(١)

من شروط الإعمال في اسم الفاعل المجرد أيضا ألا يكون مصغراً ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم : أظننى مرتحلاً وسويراً فرسخاً لأن فرسخاً ظرف يكتفى برائحة الفعل .

وقال^(٢) بعض التأخرين إن لم يحفظ له مكبراً جاز كما في قوله :
فما طعم راح في الزجاج مدامة ترقق في الأيدي كميت عصيرها^(٣)
حيث رفع عصيرها بكميت ، ولا حجة له أيضا على أعمال الموصوف في قوله :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمي في الخايط المزايل^(٤)
إذا فرخين نصب بفعل مضمر يفسر فاقد والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس سارياً على فعله في التأنيث فلا تعمل إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب .

قال في شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائي في أعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها .

ونقل غيره أن مذهب البصريين^(٥) والقراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين أجازة ذلك مطلقاً .

(١) أثنوي ج ٢ ص ٢٩٤

(٢) المصدر السابق

(٣) البيت لمضرب بن ربي

(٤) لبشر بن أبي حاتم

(٥) الأثنوي ج ٢٩٥

وشرط^(١) البصرية كون اسم الفاعل العامل مكبراً فلا يجوز هذا ضوئاً زيدا لعدم وروده ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيتة التي هي عمدة الشبه .

وقال الكوفيون^(٢) إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى لا في الصورة .

قال ابن مالك في التحفة هو قوى بدليل أعماله محمولاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصورة ، وقاسه النحاس على التكسير .

وقيل يعمل المصغر الملازم التصغير الذي لم يلفظ له مكبر كقوله كميت عصيرها في رواية جر كميت .

(١) همع ج ٢ ص ٩٥

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٣٨)

النصب باسم الفاعل غير العامل لتلو ما أضيف إليه

أجاز ذلك السيرافي^(١) لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شيئا بمصحوب
الآلف واللام وبالمنون .

ويقوى ماذهب إليه قولهم : هو ظانّ زيد أمس قائما . فقائما يتعين نصبه
بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليّه وثانى مفعولى ظان
وذلك ممتنع إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى ظن .

وأیضا فهو مقتضى له : فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات
ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثانى فتعين
النصب للضرورة .

يقول الأشمونى^(٢) : يتعين فى تلو غير العامل الجر بالإضافة ، وأما غير التلو
فلا بد من نصبه مطلقا نحو هذا معطى زيد أمس درهما ، ومعلم بكر أمس خالدا
قائما ، والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر .

وقول الأشمونى : يتعين أى باتفاق جميع النحويين والخلاف الآن فى نصب غير
التلو . فالنحويون جميعا يقولون : إن الناصب له فعل مضمر . ويقول السيرافي :
إن الناصب له اسم الفاعل الموجود ، وقول السيرافي يؤيد ماذهب إليه الكسائى فى
عدل اسم الفاعل ولو كان بمعنى الماضى والدليل الذى ذكر يؤيد ماذهبنا إليه من
تأييد رأى الكسائى .

(١) ج ٣ ص ٣٠٠ أشمونى

(٢) المصدر السابق

فقولهم : هو ظان زيد أمس قائما يتعين فيه نصب (قائما) بظان مع أن النحويين غير الكسائي يقولون : إن اسم الفاعل هنا غير عامل لدلالته على الماضي فكيف يخرجون النصب في هذا المثال (هو ظان زيد أمس قائما) مع إجماعهم على أنه لا يجوز اضممار الفعل في مثله كما ذكر الأشموني سابقاً .

المسألة (١٣٩)

تقديم صفة اسم الفاعل عليه^(١) وتقديم معموله عليه

لا يجوز تقديم صفة اسم الفاعل أى على المعمول ولا تقديم معموله عليه وعلى صفته معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيدا ضارب عاقل ويحيز الكسائي^(٢) التقديم في الصورتين ويجوز وفاقا تأخير الوصف عن المعمول نحو هذا ضارب زيدا عامل والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذى هو من خواص الأسماء بخلاف ما إذا تأخر الوصف لأن صفته تحصل بعد تمام عمله . لا يصح أن ننسى أن (اسم الفاعل) اسم بدليل تنوينه ، ودخول أل عليه . وأرى أن دخول حروف الجر عليه ، ووصفه ، والتعليل (بأنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل) تعليل واه لأن سبق الوصف عن المعمول لا يبعد الشبه كما أن تأخير الوصف لا يقرب الشبه من الفعل .

(١) مع الهوامع ج ٩٦

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٤٠)

جواز إضافة اسم الفاعل لمفعوله

ويضاف اسم الفاعل لمفعوله جوازاً نحو « هديا بالغ^(١) الكعبة » « وإنك جامع^(٢) الناس » و « غير محلى^(٣) الصيد » .

قال أبو حيان^(٤) وظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر وقال الكسائي^(٥) هما سواء .

ويظهر لي أن الجر أولى لأنه الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر بالإضافة والعمل إنما هو بجهة الشبه للمضارع الحمل على الأصل أولى .

ظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر .

وقال الكسائي^(٦) هما سواء .

ويرى أبو حيان أن الجر أولى .

وأرى رأى الكسائي لأن اسم الفاعل كما قلت سابقاً جمع بين ما في الاسم من الدلالة على الذات ، وبين ما في الفعل من الحدث والإضافة من خواص الأسماء ، والعمل من خواص الأفعال ، فالإضافة والنصب مستويان من حيث ما في اسم الفاعل من الدالتين .

(١) مع ج ١ ص ٩٦

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥

(٣) سورة آل عمران آية ٩

(٤) سورة المائدة آية : ١

(٥) مع ج ٢ ص ٩٦

(٦) المصدر السابق

عمل اسم الفاعل إذا كان مثنى أو جمع تكسير

يعمل عمل فعلة^(١) مفرداً أو غيره أى مثنى أو مجموعاً جمع سلامة وجمع تكسير ومنع قوم عمل المكسر ومنع سيبويه^(٢) والخليل إعمال المثنى والجمع الصحيح المسند لظاهر لأنه فى موضوع يفرد فيه الفعل فخالقه . فلا يقال مررت برجل ضاربين غلماناً زيدا .

وأجاز المبرد^(٣) إعماله لأن لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه ما يلحقه . وقبل لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل الناصب فعل مقدر منه لأن الاسم لا يعمل فى الاسم حكاه ابن مالك فى التسهيل ، وبه يرد على ابنه فى دعواه نفى الخلاف فى عمله .

وشرط البصرية لإعماله^(٤) إعتاده على أداة نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول ، أو ذى خبر أو حال أو إن نحو إن قائماً زيد ، ولم يشترط الكوفيون ، « ووافقهم الأخفش » الإعتاد على شيء من ذلك فأجازوا إعماله مطلقاً نحو ضارب زيدا عندنا .

واضح أن مدار الخلاف قرب شبه أسم الفاعل من الفعل وبعد هذا الشبه ، وقد سبق أن أسم الفاعل يجمع بين الأسم حيث يدل على ذات وبين الفعل حيث يدل على حدث ، وقد ثبت أنه يعمل عمل الفعل مع أن الجميع متفقون على أنه أسم ، فالادعاء بأن الوصف أو التصغير أو الجمع أو التثنية يبعد شبهه بالفعل إدعاء فيه تلكف لأن الحدث وهو الجامع بينه وبين الفعل مازال أحد مدلولى أسم الفاعل .

وبناء عليه أرى أن يعمل اسم الفاعل بلا شروط .

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(١) مع جـ ٢ ص ٩٥

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٤٢)

أمثلة المبالغة

إعمال أمثلة المبالغة : مذهب سيويه^(١) وإصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة .

ولم يجوز الكوفيون^(٢) إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب « أما العسل فأنا شراب ألتج »

أمثلة المبالغة محولة كما يقول النحويون عن اسم الفاعل (وإن كانت العرب قد نطقت بها دون مراعاة لهذا التحويل) وجاءت الشواهد بعملها كما جاءت بعمل اسم الفاعل ولا أدري لماذا خالف الكوفيون مذهبهم في اعتمادهم في قواعدهم وآرائهم على ما سمع من العرب ، وصيغ المبالغة فيها الحدث الموجود في اسم الفاعل ودعوى أن المبالغة تبعد الشبه بالفعل دعوى باطلة لأن المبالغة في الصيغة معناها المبالغة في الحدث الذي يعمل الفعل بمقتضاه ، كما أن الشواهد على إعمالها كثيرة وفي تأويلها تكلف ممقوت ومن ذلك : قول القلاح بن حزن :
إخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالب أغقلا^(٣)

وحكى سيويه : أما العسل فأنا شراب . وإنه لمتحار بوائكها وقول أبي طالب :

ضروب بتصل اليك سرق سمانها إذا عدموا زاداً فإنك عامر

(١) الصبان ج ٢ ص ٢٩٦ مع ج ٢ ص ٩٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الجلال : الدروع — الولاج : الدخول — الخوالب : جمع خالفة وهي عماد البيت — الأعقل : الذي تضطرب رجلاه من الفزع يريد أنه لا يفارق الحرب

وقول الراعى :

عشية سعدى لو تراءت لراهب بدومة تجر دونه وحجيج
قل دينه واهتاج للشوق أنها على الشوق إخوان العزاء هيوج
وقول عبدان بن قيس الرقيات :

فتاتان أما منهما فشيبة هلالاً والأخرى منهما تشبه البдра
وقول زيد الخيل :

أتانى أنهم مزقوق عرضى جحاش الكرملين لها فديد^(١)
وقول أبى يحيى اللاحقى :

حذرّ أموراً لاتضر وأمن ما ليس منجيه من الأقدار
ومما استدل به سبويه على أعمال فعل قول ليبد :
أومسحلّ شنج عضادة سمحج بسراته نذب لها وكلوم^(٢)

(١) الكرملين بالكسر : اسم ماء فى جبل طىء والمعنى : أن هؤلاء عنده بمنزلة جحاش هذا الموضع التى
نصوت عند ذلك — فديد : صوت .

(٢) المسجل : الحمار الوحشى — شنج : منقبض — العضاء : جانب العتبة من الباب — سمحج : أنان
طويلة الظهر . بسرته : ظهره — نذب : أثر الجرح — كلوم : جمع كلم وهو الجرح والمعنى : حتى صار
هذا المسجل فى الهاجرة مع أناته فى الرواح والمعنى أنارها وقت طلب الماء

الباب الرابع

الأساليب

الفصل الأول

- ١ - الاستثناء
- ٢ - الشرط
- ٣ - الصلة

المسألة (١٤٣)

هل يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه أو أكثر

قال أبو حيان^(١) أُنْفِقَ النَحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مُسْتَغْرَقاً
لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَلَا كَوْنَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ ابْنَ مَالِكٍ نَقَلَ عَنِ الْفَرَاءِ^(٢) : جَوَازُ لَهُ
عَلَى أَلْفٍ إِلَّا الْفَيْنَ وَاجْتَلَفُوا فِي غَيْرِ الْمُسْتَغْرَقِ فَأَكْثَرَ النَحْوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَوْنُ
الْمُسْتَثْنَى قَدْرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَوْ أَكْثَرَ بَلْ يَكُونُ أَقْلٌ مِنَ النِّصْفِ وَهُوَ مَذْهَبُ
الْبَصْرِيِّينَ وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ وَالْأَبْدِيُّ^(٣) .

وَأَكْثَرَ الْكُوفِيِّينَ أَجَازُوا ذَلِكَ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عُبَيْدٍ وَالسِّيْرَافِيِّ وَاخْتَارَهُ ابْنُ
خُرُوفٍ وَالشُّلُوبِيِّينَ وَابْنَ مَالِكٍ^(٤) .

وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ وَبَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَخْرَجُ النِّصْفَ
فَمَا دُونَهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ وَيَدُلُّ لَجَوَازِ الْأَكْثَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِنْ عِبَادِي
لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ^(٥) » وَالْغَاوُونَ أَكْثَرُ مِنَ
الرَّاشِدِينَ « وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ^(٦) » وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ :
« يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتَهُ » وَالْمُطْعَمُونَ أَكْثَرُ قِطْعًا .

وَلَجَوَازِ النِّصْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ^(٧) » .

قال أبو حيان وجميع ما أستدل به محتمل التأويل والمستقرأ من كلام العرب إنما
هو إستثناء الأقل .

(١) مع ج ١ ص ٢٢٨

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) سورة الحجر آية : ٤٢

(٦) سورة البقرة آية : ١٣٠

(٧) سورة المزمل آية : ٣

المفهوم من أسلوب الإستثناء أن المستثنى جزء مأخوذ ومخرج من كل فإذا كان المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه أو أكثر كان ذلك قلباً للحقائق وغير مقبول وغير مستساغ ، أما إذا كان المستثنى نصف أو أقل فهذا جائز وقد جاءت الشواهد كما ذكرت سابقاً مؤيدة .

المسألة (١٤٤)

حكم تقديم المستثنى

الجمهور^(١) على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفيا فلا يقال إلا زيدا قام القوم . ولا ما إلا زيدا قام القوم لأنه لم يسمع من كلامهم ولأن « إلا » مشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لا يتقدمان .

وجوز الكوفيون^(٢) والزجاج تقديمه واستدلوا بقول الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك^(٣)

وقول الآخر :

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسى^(٤)

ورد في « خلا » وهي فرع إلا فالأصل أولى بذلك وجوز الأبدى^(٥) في النفي بعد سبق حرف النفي كقوله « لا خلا الجن » .

وجوز الكسائي تقديمه^(٦) على حرف النفي أيضا وأجازه الفراء إلا مع المرفوع .

ومنعه هشام إلا مع الدائم .

(١) اجمع ج ١ ص ٢٢٦

(٢) المصدر السابق

(٣) لم يعثر على قائل

(٤) البيت للعجاج وفي البيت رب بلد ليس بها أحد درر ١ ص ١٩٣

(٥) اجمع ج ١ ص ٢٢٦

(٦) المصدر السابق

وتقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم وتوسطه بين جزأى الكلام فيه مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا سواء أكان العامل متصرفا أو غير متصرف فلا يقال القوم إلا زيدا قاموا ولا القوم إلا زيدا قائمون ولا القوم إلا زيدا فى الدار .
قال أبو حيان : فهذا مذهب من يرى أن العامل فى المستثنى ما تقدم من فعل وشبهه .

الثانى : الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة لوروده .
قال الشاعر (١) :

الأكل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
فلاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل فى ذلك الضمير .

الثالث : الجواز مع المتصرف والمنع فى غيره وعليه الأخفش وصححه أبو حيان لأن السماع إنما ورد بالتقديم فى المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره .
وجاء بكتاب تهذيب النحو (٢) :

(كما أنه يجوز أحيانا تقديم الصفة على الموصوف ... فإنه يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه فنقول : ما حضر إلا عليا القوم وفى هذه الحالة يختار نصبه كما فى قول الشاعر :

ومالى إلا آل أحمد شيعه ومالى إلا مذهب الحق مذهب (٣)
ويقل أن يأتى المستثنى فى حالة تقدمه مرفوعاً .
روى يونس قوهم : « مالى إلا أبوك ناصر » .

(١) قاله لبيد العامرى

(٢) للدكتور عبد الله درويش ج ٢ ص ١٢٣

(٣) قائله الكميت بن زيد الأسدى

وعلى هذا قول الشاعر :

لأنهم يرجون منه شفاعه إذا لم يكن إلا النيون شافع^(١)

وهو بهذا يؤيد رأى الكوفيين .

وأرى أن التقديم والتأخير متعلقان بنظرة المتكلم وإهتمامه فما يراه مهما في تقديره يبدأ به الكلام .

والواضح من الشواهد الواردة أن المستثنى موضع إهتمام .

المسألة (١٤٥)

إذا كررت إلا^(٢)

إذا كررت إلا فلها حالان :

الأول : أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الأولى نحو قام القوم إلا محمدا إلا أبا بكر وهي كنية وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يغنى عن الأول كما أن أبا بكر يغنى عن ذكر محمد فإن لم يكن يغنى عنه عطف بالواو لمباينته للأول نحو قام القوم إلا زيدا وإلا جعفرأ .

وقد اجتمع في قول الشاعر^(٣) :

مالك منشيخك إلا عمله إلا رسمه وإلا رمله

والرسم والرمل ضربان من العدو والرمل لا يغنى عن قوله إلا رسمه فعطف بالواو وهما يغنيان عن قوله إلا عمله .

(١) قائله حسان بن ثابت

(٢) المصع ج ١ ص ٢٢٧

(٣) لم يعرف قائله

الثانية : أن تتكرر لغير تأكيد فإن أمكن استثناء بعضها من بعض ففيه مذاهب :

أحداها : وعليه البصريون^(١) والكسائي أن الأخير يستثنى من الذى قبله والذى قبله يستثنى من الذى قبله إلى أن ينتهى إلى الأول .

الثانى : إنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول .

الثالث : أن الاستثناء الثانى منقطع وعليه الفراء^(٢)

وأرى أن يكون المرجع هو المتكلم فإذا كان ما بعد إلا الثانية يغنى عن الأول فتكرار إلا للتوكيد وإذا كان لا يغنى فلا ضرورة للعطف لأننا إذا قلنا حضر العلماء إلا عليا إلا إبراهيم فهو استثناء لا شىء فيه والكلام صحيح لأن المتكلم أراد إخراج على وإبراهيم من بين العلماء الحاضرين وإذا كان هناك عطف فلا ضرر من وجوده أيضا .

(١) المجمع ج ١ ص ٢٢٧

(٢) المصدر السابق

حكم المستثنى بعد الاستثناء التام المنفى

إذا كان أسلوب الاستثناء منفيًا ، وذكر المستثنى منه كما في قوله تعالى : « ما فعلوه إلا قليل منهم » جاز إتباع المستثنى للمستثنى منه على أنه بدل عند البصريين^(١) بدل بعض من كل لأنه على نية تكرار العامل .

وأجاز الكوفيون^(٢) الأتباع على أن المستثنى معطوف بآلا على المستثنى منه ، فالآ عندهم حرف عطف لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البديل .

وتكون في العطف بيل ولا ولكن وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه مخالفة للأول في المعنى وقد قالوا مررت برجل لا زيد ولا عمر وهو بدل لا عطف لأن من شروط لا العاطفة ألا تتكرر .

وقال ابن الضائع^(٣) لو قيل إن البديل في الاستثناء قسم على حدثه ليس من تلك الإبدال التي عنيت في باب البديل لكان وجهها وهو الحق .

وحقيقة البديل هنا أنه يقع موقع الأول ويبدل مكانه .

لا أدري لماذا خص الكوفيون « إلا » بأنها عاطفة في هذه الحالة فقط لأن ما قالوه ينطبق على حالة الاستثناء المفرع نحو ما فعله إلا محمد لأن المعنى ما فعله أحد إلا محمد كذلك في حالة الإثبات جاء العلماء إلا عالمًا لأنه فيه مخالفة لأن ما بعد إلا مخالف لما قبلها في الحكم .

ولهذا أرى أن رأى الكوفيين قصد به الخلاف لذات الخلاف فقط وقد شرط الفراء لجواز نصب ما جاز فيه الإتيان أن يكون المستثنى منه معرفة .

(١) مع ج ١ ص ٢٢٤

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

وقد رد بالسمع قال تعالى : « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ^(١) » فيمن نصب وحكى سيبويه ^(٢) ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتاني أحد إلا زيدا واختار ابن مالك النصب في التراخي نحو ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدا والفراء لم يبين رأيه على شاهد أو دليل ، وقد جاء الشاهد ضد ما روى وهو قراءة النصب كما أيد ذلك سيبويه في استعماله ، ولهذا أرى أن التخصيص بالنكرة تكلف لا داعي له .

المسألة (١٤٧)

الخلاف حول (خلا ، وعدا)

ينصب المستثنى بهما ويجر فإذا نصب كانتا فعلين وإذا جر كانتا حرفي جر لأنهما لا يباشران العوامل وإذا جرتا كانتا متعلقين بما قبلها من فعل وشبهه كسائر حروف الجر فمحلها مع المجرور نصب واختار ابن هشام في المغنى ^(٣) أنهما لا تتعلقان بالحروف الزائدة لأنهما لا توصلان معنى الفعل إلى الاسم بل تزيلا عنه وأنهما بمنزلة الا وهي غير متصلة وقيل موضعها النصف من تمام الكلام « كغير » إذا استثنى بها .

وأنكر الكوفيون أيضا حرفية خلا وعدا وقالوا إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاورة ضمنا معنى الاستثناء والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بجاشا ولا الجر بعدا لقلته وأما نقله الأخفش والفراء ^(٤) .

(١) سورة هود آية : ٨١

(٢) مع ج ١ ص ٢٢٤

(٣) ج ٢ تحقيق محي الدين

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

فعليه هذه الأفعال :

ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له قال أبو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك كقلما لما اشربت به من معنى الأمر .

واتفق بقية الكوفيين والبصريين^(١) على أن فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الأضمار .

ثم قال البصريون هو هو عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عدا هو أى بعضهم زيدا .

وقال الكوفيون عائد على المصدر المفهوم من الفعل أى عدا قيامهم زيدا وهو غير مطرد فيما لم يتقدم فعل أو نحوه ولكون الضمير عائدا على البعض أو المصدر لم يش ولم يجمع ولم يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر وتدخل « ما » على خلا وعدا فيتعين النصب بعدهما لأنها مصدرية فدخولها يعين الفعلية .

وزعم الجرمي والرعي^(٢) والكسائي والفارس وابن حنبل أنه يجوز الجر على تقدير « ما » زائدة .

قال في المعنى^(٣) فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن « ما » لا تزداد قبل حرف الجر بل بعدها أو بالسمع فشاذ بحيث لا يقاس عليه وأجاز بعضهم دخول « ما » المصدرية على حاشا بقلّة تمسكا بقول الشاعر^(٤) :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإننا نحن أفضلهم فعلا

والذى نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي إلى أنه يجوز دخول إلا على حاشا ومنع البصريون ذلك .

والذى تنطق به الشواهد ويؤيده السماع أن هذه الكلمات وردت أفعالا وحروفا ناصبة وجارة وهذه رخصة .

(٣) ج ص ١٣٤ تحقيق الشيخ محي الدين

(٤) نسب للأخطل

(١) الهمع ج ١ ص ٢٢٢

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٤٨)

لا سيما

عد الكوفيون^(١) وجماعة من البصريين كالأنخفش وإلى حاتم والفارس وابن مضاء « لا سيما » من أدوات الاستثناء^(٢) ووجه أنه إذا قلت قام القوم لا سيما زيد فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية .

قال الخضرأوى^(٣) لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لأنه خرج عليه بوجه لم يكن له .

« والصحيح^(٤) أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لأنه مشارك لهم في القيام وليس تأكيد القيام في حقه بخدمة من أنه قائم ومما يعطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحيتها إلا مكانها بخلاف سائر الأدوات » .

أنا لا أريد أن تكون ولا سيما من أدوات الاستثناء لما ذكر ، ولأن حكم ما بعدها غير مخالف لحكم ما قبلها كما هو شأن الاستثناء لأن الذي بعدها مشترك مع ما قبلها وأفادت « لا سيما » أو لويته بما نسب لما قبلها .

(١) مع ج ١ ص ٢٣٤ — تهذيب النحو ج ٢ ص ١٤٠

(٢) يقول الأشموني ج ٢ ص ١٦٨ : وأما انتصاب المعرفة نحو لا سيما زيدا فمفعلة الجمهور ، وتشديد الياء ودخول لا عليها ، ودخول الواو على لا واجب . قال ثعلب من استعماله على خلاف ما جاء في قوله ، ولا سيما يوم فهو منطوي وذكر غيره أنها قد تحذف الواو كقول الشاعر :

فه بالعقود وبالأيمان لا تستيما عقيد وفاء به من أعظم العرب

(٣) مع ج ص ٢٤٣

(٤) السيوطي : المصدر السابق

المسألة (١٤٩)

الاستثناء المفرغ

قال الكسائي^(١) في نحو ما قام إلا زيد « يجوز مع الرفع على الفاعل النصب على الاستثناء » .

قال أبو حيان^(٢) وهو مبني على البدل من الفاعل المخذوف ووافق الكسائي على إجازة النصب طائفة واستدلوا بقول الشاعر :

لم يبق إلا المجد والقصائد غيرك يا بن الأكرمين والبدأ^(٣)

يروى بنصب المجد وغير أى لم يبق أحد غيرك وأجيب بأن غير فاعل مرفوع والضممة بناء لإضافته إلى مبني .

إذا أمغمنا النظر نجد أن المستثنى منه مراعى في المعنى غير مراعى في اللفظ بدليل أن العامل السابق مسلط على ما بعد إلا والإعراب يتبع اللفظ لا المعنى لأن كلمة زيد في المثال هي الفاعل في اللفظ فكيف يجوز النصب على الاستثناء ، وعلى رأى الكسائي يكون هناك اعتباران : فإذا اعتبرنا أن زيد هو الفاعل لا يجوز النصب .

ولهذا أرى أن رأى الكسائي متكلف وأن شاهدا واحدا لا يقوى على نقض قاعدة ثابته بالكثير من الشواهد .

(١) المجمع ج ١ ص ٢٢٣

(٢) المصدر السابق

(٣) لم يعرف قائله درر ص ١٩١

المستثنى المنقطع ينصب بما قبل إلا من الكلام

قال الرضى^(١) : أما المنقطع فمذهب سيويه أنه أيضا منصوب بما قبل إلا من الكلام كما نصب المتصل به . فما بعد إلا عنده إلا أنها مثل لكن العاطفة للمفرد على المفرد وفي وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن بعدها نحو زيد غنى إلا أنه شقى .

والتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لا سمها ، وخبرها في الأغلب محذوف نحو « جاءنى القوم إلا حمرا أى لكن حمارا لم يجيء . قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى : « إلا قوم يونس^(٢) » لما آمنوا كشفنا عنهم » .

وقال الكوفيون^(٣) « إلا » في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه به في المتصل . وتأويل البصريين^(٤) أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا كما في لكن وفي « سوى » لا يلزم ذلك لأنك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار الفلانى وذلك إذا كان صفة . وأيضا معنى لكن للاستدراك والا المنقطع لذلك لأنها ترفع توهم الخطاب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل^(٥) .

وأرى أن الناصب للمستثنى هو العامل قبل إلا بوساطتها وذلك سواء أكان الاستثناء متصلا أم منقطعا لانه لا يشترط فى عمل العامل أن تكون معمولاته كلها من نوع أو جنس واحد ففى العطف مثلا نقول أكرمت الفارس وفرسه والفارس من غير جنس الفارس فهل يصح هنا أن نقول إن (أكرمت) لم يعمل فى كلمة (فارس) لأنها من غير جنس المعطوف عليه .

(١) الكافية ج ١ ص ٢٢٧ الكتاب ج ٢ ص ٣١٩ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . صبان ج ٢ ص ١٤٣ أشموى .

(٤) المصدر السابق .

(٢) سورة يونس آية : ٩٨

(٥) صبان ج ٢ ص ١٤٣

(٣) الكافية ج ١ ص ٢٢٧

المسألة (١٥١)

جواب الشرط

إذا كان فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا فالجمهور يعتبرون ذلك ضرورة والفراء وابن مالك يميزون ذلك في الاختيار .

ويرى الأشموني^(١) أن هذا هو الصحيح لما رواه البخاري : من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ومن قول عائشة رضي الله عنها : إن أبا بكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رق ، ومن ذلك قوله تعالى : إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت^(٢) ، لأن تابع الجواب جواب .
وقول الشاعر :

من يكدني بسيف كنت منه كالشجاين حلقه والوريد^(٣)

اللغة سماع وقياس ، وقد جاء السماع بجواب الشرط ماضيا كما في الحديث وقول عائشة والآية والبيت ، فإنكار ذلك أو الادعاء بأنه ضرورة تعيب لرأى فقط .

(١) الأشموني ج ٤ ص ١٦ ، المجمع ج ٢ ص ٥٨

(٢) سورة الشعراء آية : ٤

(٣) قاله أبو زيد . العيني ج ٤ ص ١٧ الأشموني

المسألة (١٥٠)

حكم إعراب الفعل المضارع في جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا

يرفع جواب الشرط جوازا إذا كان الشرط فعلا ماضيا نحو إن قام زيد يقوم عمرو ، وقول الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم^(٢)

ومن شواهد الجزم قوله تعالى : من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم^(٣) ، من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه^(٤) .

قال أبو حيان : ولا نعلم خلافا في جواز الجزم وأنه فصيح مختار إلا ما ذكره صاحب كتاب الإعراب عن بعض النحويين أنه يجيء في الكلام الفصيح ، وإنما يجيء مع كان لأنها أصل الأفعال ، والذي نص عليه الجماعة أن ذلك لا يختص بها بل سائر الأفعال في ذلك مثلها ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

دست رسولا بأن القوم إن قدروا عليك يشفوا صدورا ذات توغير

قال وأما الرفع فمسموع ، ونص بعض النحاة أنه أحسن من الجزم ، واختلف في تخريجه فقال سيبويه إنه على بية التقديم والجواب محذوف ، وقال المبرد والكوفيون^(٥) إنه الجواب وإنه على حذف الفاء ، وقال آخرون هو الجواب لا على إضمار الفاء ولا على نية التقديم ولكن لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب . وإن كان الشرط مضارعا فضرورة رفع الجواب كقراءة طلحة بن سليمان : أينما تكونوا يدرككم الموت^(٦) ، وكقول

(٤) سورة الشورى آية ٢٠

(١) الأشمولى ج ٤ ص ١٩ ، الممع ج ٢ ص ٦٠

(٥) الممع ج ٢ ص ٦٠

(٢) قاله زهير بن أبى سلمى : خليل : فقير ، حرم : ممنوع

(٦) سورة النساء آية ٧٨

(٣) سورة هود آية : ١٥

الشاعر^(١) :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن تصرع أخوك تصرع
والاختيار جزمه : ومن يتق الله يجعل له مخرجا ، وإذا رفع فمذهب سيبويه^(٢)
أنه على نية التقديم والتأخير إن كان قبله ما يمكن أن يطليه كالتقيد ، وإلا فعلى
إضمار الفاء وذهب المبرد^(٣) إلى أنه على إضمار الفاء في الحالين لأنه جواب في
المعنى قد وقع في محله فلا ينوى به التقديم .
وأرى أن النصوص الواردة تميز الرفع والجزم ، والقول بأن الرفع ضرورة ادعاء يخالفه
الواقع ، والأفضل أن يكون المرفوع هو الجواب على تقدير الفاء ، وفي المسألة
الثانية الجزم أفضل لأنه المؤيد بالشواهد وذلك منعا للخلط وللبس ، ولأن
الاستدلال ضعيف ، فالقراءة شاذة كما أن الشواهد على الرفع محدودة ، ولذا يقول
البعض إنه لا يصح الرفع مطلقا إلا في الضرورة ، وإذا جاء ما ظاهره الرفع فعلى
تقدير الفاء .

(١) قاله جرير

(٢) مع ج ٢ ص ٦١

(٣) المصدر السابق

المسألة (١٥٣)

هل يجوز أن يتقدم جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط ؟

يقول الرضى^(١) : وأعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظاً لأن للشرط صدر الكلام . بل هو دال عليه وكالعوض منه .

وقال الكوفيون^(٢) : بل هو جواب في اللفظ أيضاً لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا . وهذا الرأي رأى المبرد وأبى زيد^(٣) .

البصريون يقولون إنه جواب من حيث المعنى ، والكوفيون يقولون إنه جواب من حيث اللفظ والمعنى ، ورأى الكوفيون في هذه المسألة جدير بالتأييد ، لأن التعبير سليم وقد أدى مدلوله ، وعدم صلاحيته بوضعه ليكون جواباً لا يدل على أنه ليس بجواب لأن لزوم الفاء إذا كان الجواب أمراً وكان بعد الشرط ، أما إذا تقدم على الشرط فلا تلزم الفاء كما في قوله تعالى : فذكر إن نفعت الذكرى^(٤) .

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٥٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الأشموني ج ٤ ص ١٥

(٤) سورة الأعلى آية : ٩

تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة^(١)

لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لأنها عندهم كأداة الاستفهام وما النافية ونحوها مما له الصدر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأن تقع مستأنفة أو مبنية على ذى خبر أو نحوه .

وجوز الكسائي^(٢) تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو : خيراً إن تفعل يثبك الله ، وخيراً إن اتيتنى تصب . قال أبو حيان^(٣) : وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب ، وقال البصريون : يجوز تقديم معمول الجواب المرفوع .

لقد بدأ أن جواز تقديم معمول فعل الشرط أو معمول جواب الشرط رأى الكسائي وحده ، ولم يقم هذا الجواز على دليل من كلام العرب ، ولذلك قال أبو حيان : وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب ، ولم يسمع هذا فقد تصفحت كتب النحو القديمة والجديدة ولم أجد شاهداً واحداً ، ولهذا أرى عدم الجواز لأن كلام العرب هو القدوة في ذلك .

وما قاله البصريون من جواز تقديم معمول الجواب المرفوع بحجة أن الجواب محذوف وأن الموجود في نية التقديم — غير مستساغ لأن الموجود هو الجواب على تقدير الفاء ، وبناء عليه لا يجوز تقديم معمول سواء أكان الجواب مرفوعاً أم غير مرفوع .

(١) اجمع ج ٢ ص ٦١

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

هل يجوز تقديم معمول الجواب المجزوم على الجواب ؟

قال الفراء^(١) لا يجوز ، والصحيح جوازه وعليه سيبويه^(٢) والكسائي ، نحو : إن تأتني خيرا تصب .

اللغة ألفاظ وأساليب يقصد بها المتكلم توصيل المعاني والأفكار إلى القارئ والسماع ، وإذا لم تستطع اللغة أن تؤدي هذه الوظيفة بيسر وسهولة كان ذلك غيبا فيها ، ومثل هذا التعبير (إن تأتني خيرا تصب) على فرض أنه جائز من ناحية التركيب ، فالذوق يأباه ، ولهذا فرأى الفراء بعدم الجواز رأى صائب .

(١) المجمع ج ٢ ص ٦٢

(٢) رأى السيوطي

(٣) المجمع ج ص ٦٢

المسألة (١٥٦)

الصلة

هل يجوز تقديم الضرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول ؟
مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا وعليه البصريون^(١)

ثانيها : الجواز مطلقا وعليه الكوفيون^(٢)

ثالثها : الجواز مع ال إذا جرت بمن نحو قوله تعالى « وكانوا فيه من الزاهدين^(٣) » وقوله تعالى : « إني لكم لمن الناصحين^(٤) » وقوله تعالى : « وأنا على ذلكم من الشاهدين^(٥) » .

والمنع في غير ال مطلقا وفيها إذا لم تجر بمن وعليه ابن مالك ويدل للجواز في غير ال قول الشاعر :

لا تظلموا حسورا فإنه لكم من الذين وفوا في السر والعلن^(٦)
وقول الآخر :

وأهجو من هجاني من سواهم وأعرض منهم عن هجاني^(٧)
وقول العجاج :

ريئة حتى إذا تمدا وأض نهدا كالحصان أجردا
كان جزائي بالعصا أن أجلدت

(٥) سورة الأنبياء آية ٥٦

(٦) لم يعثر له على قائل

(٧) لم يعثر له على قائل

(١) اجمع ج ١ ص ٨٨

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة يوسف آية ٢٠

(٤) سورة الأعراف آية ٢١

وفي غير ال مجرورة بمن قول امرئ القيس :
فإن تنآ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمغرب
وقول الشماخ بن صرار :

فتى ليس بالراضى بأدنى معيشة ولا فى بيوت الحى بالمتولج^(١)
والبصريون يمنعون مطلقا وأولوا ما ورد من الشواهد ففى البيت الآتى :
وأهجو من هجاني من سواهم وأعرض منهم عن هجاني

المسألة (١٥٧)

جواز حذف الموصول إذا علم

فى جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب :

أحدها : الجواز فى الاسمى غير ال دون الحرفى غير أن وعليه الكوفيون^(٢)
والبغداديون والأخفش وابن مالك واحتجوا بالسماع قال حسان :
فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
وقول عبد الله بن رواحة :

فوالله ما نلتم ولا نيل منك بمعتدل وفقى ولا متقارب

أى ومن يمدحه ، وما الذى نلتم . وقال تعالى : « وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا
وأنزل إليكم^(٣) » أى والذى أنزل إليكم لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم « ومن
آياته يريكم البرق^(٤) » أى أن يريكم . وقالوا تسمع بالمعيدى خير من أن تراه أى
أن تسمع وبالقياص على المضاف إذا علم .

(١) المتولج : المتكاسل ، والمعنى : لا يرضى بالدون المعيشو ور يتكاسل فيلازم البيوت

(٢) الجمع ج ١ ص ٨٨

(٣) سورة العنكبوت آية : ٤٦

(٤) سورة الروم آية ٢٤

والثاني : المنع مطلقا وعليه البصريون^(١) وأولوا الآيات وحملوا الايات على
الضرورة .

الثالث : الجواز إن عطف على مثله كآلية والبيت الأول والمنع إن لم يعطف
عليه كالبيت الثاني .

رأى الكوفيين في حذف الموصول يتفق والشواهد الواردة وهو رأى مقبول
وبخاصة إذا كان حذفه لا يوقع في لبس والمعنى يقتضى تقديره كبيت حسان ابن
ثابت :

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه ويمدحه وينصره سواء
إذا التقدير من يهجو رسول الله ومن يمدحه ومن ينصره سواء ولولا هذا التقدير
لكان المعنى أن المدح والمجاء والنصر صادرة من جهة واحدة كما أن قوله تعالى :
« قولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم » يقتضى تقدير الموصول أى والذى
أنزل إليكم لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم من أهل الكتاب .
وكقول عبد الله بن رواحة :

فوالله ما نلتهم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب
حيث حذف « الذى » والتقدير ما الذى نلتهم .

(١) اجمع ج ١ ص ٨٨

محل العائد من صلة آل من الإعراب

اختلف النحويون في محل العائد من صلة « آل » من الإعراب ذهب الأخفش^(١) إلى أنه منصوب .

وذهب المازني^(٢) إلى أنه مجرور .

وذهب الفراء^(٣) إلى جواز الأمرين .

وذهب سيبويه إلى اعتباره بالظاهر فحيث جاز في الظاهر نصب والجر نحو جاء الضارب زيدا أو زيد جاز في الضمير نحو الضارب غلامك الزيدان وحيث وجب في الظاهر نصب نحو جاء الضارب زيدا وجب في الضمير نحو الضارب زيدا غلامك .

(١) الجمع ج ١ ص ٨٩

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

حذف عائد صلة غير ال

يقول السيوطي :

إن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا ، وإن لم يكن فإن كان منفصلا نحو جاء الذى إياه أكرمت لم يحذفه وإن كان متصلا فله أحوال : أحدها : أن يكون منصوبا فإن نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو « أهذا الذى بعث الله ﷺ رسولا (١) » أى بعثه وإن كان بغيرها لم يحذفه نحو جاء الذى إنه فاضل وألحق أبو حيان به المنصوب بالفعل الناقص نحو جاء الذى ليسه زيد .

ثانيهما : أن يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور : أحدها أن يحذف بإضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما أنت قاض (٢) أى قاضيته وزعم ابن عصفور (٣) أن حذفه ضعيف جدا ورده أبو حيان بوروده في القرآن وبأنه منصوب في المعنى ولا خلاف أن حذف المنصوب قوى فكذلك ما في معناه .

فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذى أنا ضاربه أمسك أو غير صفة نحو جاء الذى وجهه حسن لم يحذفه .

وأجاز الكسائي ومن ذلك قول الشاعر :

أعوذ بالله وآياته من باب من يُغلق من خارج (٤)
أى يغلق بابه .

ثالثهما : أن يحذف بحرف جر الموصول ، أو بحرف جر الموصول (٥) بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون أى منه ، وإن جر بغير ذلك لم يحذف وجوز ابن مالك الحذف إذا تعين الحرف نحو الذى سرت يوم الجمعة أى فيه .

(٤) المجمع ج ١ ص ٩٠

(١) المجمع ج ١ ص ٨٩ ، ٩٠

(٥) لم يعثر له على قائل ردد ج ١ ص ٦٨

(٢) سورة الفرقان آية : ٤١

(٦) مثل : مررت بالذى أو بالرجل الذى مررت أى به

(٣) سورة طه آية : ٧٢

المسألة (١٦٠)

حذف العائد المنصوب

إذا حذف العائد المنصوب بشرط ففى توكيده والنسق عليه . نحو جاءنى الذى ضربت نفسه ، وجاءنى الذى ضربت وعمرا . خلاف فالأخفش^(١) والكسائى على الجواز .

وابن السراج^(٢) وأكثر أصحابه على المنع .

واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت مؤخرة عنه فى التقدير نحو هذه التى عانقت مجردة أى عانقتها مجردة .

فإن كانت مقدمة فى التقدير نحو هذه التى مجردة عانقت أجازها ثعلب^(٣) ومنعها هشام .

(١) اضع ج ١ ص ٩١

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

المسألة (١٦١)

الذى والتى^(١)

أصل الذى والتى « لذى ولتى » على وزن فعل كعمى ، زيدت عليهما « آل » زيادة لازمة أو عرفا بها على القولين .

وقال الكوفيون^(٢) : الاسم الذال فقط من الذى ساكنة لسقوط الياء فى التشية وفى الشعر ولو كانت أصلا لم تسقط ، واللام زيدت ليتمكن النطق بالذال ساكنة ، ورد بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد . وقال الفراء : أصل الذى « ذا » المشار بها ، وكذا أصل التى « قى » المشار بها . وقال السهيلي : أصل الذى ذو بمعنى صاحب . وقدرت تقديرات حتى صارت الذى فى غاية التعسف والاضمحلال .

وذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أن (الذى) قد يقع موصولا حرفيا فيؤول ، وخرجوا عليه : وخضتم كالذى خاضوا^(٣) أى كخوضهم ، والجمهور منعوا ذلك وأولوا الآية ... أى كالجمع الذى خاضوا .

ويقع الذى بمعنى الذين مضمنا معنى الجزاء بكثرة نحو : والذى جاء بالصدق وصدق به ودونه بقلة نحو : كمثل الذى استوقد نارا — بدليل : ذهب الله بنورهم وقيل : إن الذى كمن .. يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الأخفش ، قال : أولئك أشياخى الذى تعرفونهم^(٤) . قال أبو حيان : ولم يسمع ذلك فى المثنى .

(١) اجمع ج ١ ص ٨٢ — ٨٣ ، الكافية ج ٢ ص ٤٠

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة التوبة آية ٦٩

(٤) يقول الشنقيطي فى الدرر ج ١ ص ٥٦ : ولم أعثر على فائدة ولا تنم

والواضح من رأى البصريين أنهم يميلون إلى أن تبقى أسماء الإشارة خاصة بالإشارة دفعا للخلط ، وتحديد الموصفات الأساليب وإلا تداخلت معظم الأساليب وصعب على المتعلم التمييز بينهما .

والخلاف الذى دار حول أصل (الذى والذى) خلاف شكلى عديم الأثر كما أنه لم ترد شواهد تدل على أن أصل الذى والذى (لذى ولتى) ولا الذال فقط كما يقول الكوفيون .

والذى اختاره أن هذه الأسماء وغيرها من المعارف وضعت أضلا على الصورة التى وضعت عليها ، ومثلها فى ذلك مثل الأعلام : الحسن ، الحسين ، العباسى فقد وضعت هذه الأعلام بحروفها التى وجدناها عليها ، ولم يقل أحد أن آل فى الحسن والحسين والعباس زائدة ، وإلا جاز أن نقول إن الميم من محمد زائدة .

إلى هذا
المراد
المراد

الفصل الثاني

- ١ - النداء
- ٢ - الاستغاثة
- ٣ - الندبة

هل يجوز حذف حرف النداء ؟

يجوز الحذف^(١) : يوسف أعرض عن هذا^(٢) ، ربنا لا تزغ قلوبنا^(٣) ، أيها العير^(٤) ، ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف وهي اسم الله — إذا لم تلحقه الميم — والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ، واسم الجنس ، واسم الإشارة ، النكرة غير المقصودة . هذا مذهب البصريين ، وذهب طائفة إلى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك .

ويقول الرضى^(٥) : ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف أعرض عن هذا ، وشذ أصبح ليل ، وافند مخنوق ، واطرق كرى ، يعني الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف كيارجل أو لم يتعرف كيارجلا ، وسواء كان مفردا أو مضافا أو مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا — قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أولا ، وإنما لا تحذف من النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ، ولا يكون هذا إلا في المعرفة لأنها مقصودة قصدها وإنما لا تحذفه من المعرفة المعرفة بحرف النداء إذ هي إذن حرف تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به ، وإنما لم يحذف عند البصريين^(٦) مع اسم الإشارة وإن كان متعرفا قبل النداء كما ذكرنا قبل من أنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب وفيه كون الاسم مشار إليه وكونه منادى أى مخاطبا تنافر ظاهر ، فلما أخرج في النداء من ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتيج إلى علامة

(٤) سورة يوسف آية : ٧٠

(٥) الجمع ج ١ ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٦) الكافية ج ١ ص ١٥٩

(١) انفع ج ١ ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٢) سورة يوسف آية : ٢٩

(٣) سورة آل عمران آية : ٨٠

ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا هي حرف النداء ، والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى : ثم انتم هؤلاء ، وليس في الآية دليل لأن هؤلاء خبر لمبتدأ .

ويقول الأشموني^(١) احذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار له كلاهما^(٢) عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين^(٣) المنع فيهما ، وخمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبي في قوله :

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم انصرفت وما شفيت نسيسا^(٤)

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما ونعرا ، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال : وقولهم في هذا أصح .

القضية العامة أن ما يعلم يجوز حذفه لوجود ما يدل عليه ، وفي الآية الكريمة ما يوحي بأن الأسلوب أسلوب نداء ، فلذلك جاز الحذف . والسبب الذي أراه مانعا من الحذف كما في الصورة المستثناة عدم وجود ما يوحي بأن الأسلوب للنداء ، ولهذا فأنا أؤيد ابن مالك في جواز الحذف مع المسائل التي ذكرها إذا وجد ما يوحي بذلك .

(١) المصادر السابق

(٢) ج ٣ ص ١٣٦

(٣) المصادر السابق

(٤) الرئيس : من الخسى والنسييس : بقية النفس

حكم المنادى

يقول السيوطي^(١) « لكون المنادى مفعولا به كان منصوبا ، لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافا نحو يا عبد الله أو شيئا نحو : يا خيرا من زيد . وبنى العلم المفرد ، وعلّة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب وقيل شبهه بالضمير ، وخص بالضم لثلا يلتبس بغير المنصوب لو فتح وبالمضاف للياء لو كسر ، وزعم الرياشي^(٢) أنهما معربان وأن الضمة إعراب لابناء ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين . وذهب بعض الكوفيين^(٣) إلى جعل المثني والجمع بالياء حملا على المضاف ، وذهب الكوفيون إلى أن اثني عشر إذا نودي أجري على أصله من الإضافة فيعرب نصبا بالياء ، والبصريون يبقونه على التركيب مبيّنا بالألف لأن إضافته غير حقيقية . وذهب ثعلب إلى جواز بناء حسن الوجه على الضم لأن إضافته في نية الانفصال ، ورد بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له . »

ويقول الرضوي^(٤) : وبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة مثل : يا زيد ، ويارجل ، ويازيدان ، ويازيدون ، إنما قال على ما يرفع به ليكون أعم من قوله : يبنى على الضم ، فإن نحو يا زيدون ويازيدان خارج منه ، وما يرفع به الاسم الضمة والألف والواو . وقال الكسائي^(٥) المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، ولا يعنى أن التجريد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الإعراب ، ثم إنا

(١) الجمع ج ١ ص ١٧٢

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق

(٤) الكافية ج ١ ص ١٣٢

(٥) المصدر السابق

لو جردناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما وقع بعامل رافع ، ولا يعترض عليه بالابتداء فإن العامل فيه عنده هو الخبر ، وإنما ينصب المنادى المضاف لطوله ، ولأن المقصودات في كلام العرب أكثر فهو عنده منصوب أو مرفوع بلا عامل . وقال الفراء : أصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بياء ونوى الألف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع ألف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ، ولا أدرى ما يقول في نصب المضاف والمفرد النكرة ، ولم لا يجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا .

وقال الزجاجي^(١) : الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على الضم لمضارعتة عند الخليل وأصحابه للأصوات ، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير .

ويقول الأشموني^(٢) : انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يازيد عنده أدعو زيدا فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لصد مسد الفعل ، فعلى المذهبين ، يازيد جملة وليس المنادى أحد جزأها ، فعند سيبويه جزأها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأى الجملة — الفعل — والفاعل مقدر والمفعول هنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا إذ لا نداء بدون المنادى .

ويقول السيوطي^(٣) من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار باب المنادى ، ويقدر الفعل بأنادى أو أدعو وهذا مذهب الجمهور . وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء ، ثم اختلفوا فقليل : على سبيل النيابة والعوض عن الفعل فهو على هذا شبه بالمفعول به لا مفعول به ، وعليه الفارس ، ورد بجواز حذف

(١) الخزانة ج ٢ ص ١٥٠

(٢) ج ١ ص ١٤١

(٣) اضع ج ١ ص ١٧١

الحرف والعرب لا تجمع بين المعوض والمعوّض منه في الذكر ولا في الحذف . وقيل على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو كأف بمعنى أتضجر ، وليس ثم فعل مقدر ، ورد بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز إتباعه كما سمع في سائر إسماء الأفعال ولا كتنفى بها دون المنصوب لأنه فضلة ولا قائل بأنها تستعمل كالاما . وقيل على أنها أفعال ، ورد بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما تتصل العوامل ، وقد قالوا يا إياك منفصلا ولم يقولوا إياك فدل على أن العامل محذوف .

بمتابعة النصوص العربية والشواهد وجدنا العلم المفرد والنكرة المقصورة بينان على ما يرفعان به وما عدا ذلك منصوب .

المسألة (١٦٤)

المنادى العلم والموصوف بابن^(١)

المنادى العلم الموصوف بابن متصل مضاف إلى علم نحو يازيد بن عمرو يجوز في المنادى مع الضم الفتح لإتباعا لحركة ابن إذا بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين ، وإختلف في الأجود ، فقال المبرد^(٢) الضم لأنه الأصل ، وقال ابن كيسان الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب ، فإن كان مما يقدر فيه الحركة نحو ياعيسى بن مريم ، فقال ابن مالك^(٣) يتعين تقدير الضمة ، ولا ينوى بدلها فتحة إذ لا فائدة في ذلك ، وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ولو كان المنادى غير علم نحو : يا غلام ابن زيد ، أو علما بعده ابن لكنه غير صفته بل بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدر أو صفة لكنه غير متصل نحو : يازيد الفاضل ابن

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٤١ ، الجمع ج ١ ص ١٧٦ ، التصريح ج ٢ ص ١٦٩

(٢) الجمع ج ١ ص ١٧٦

(٣) المصدر السابق

عمرو .. او متصل لكنه غير مضاف إلى علم نحو : يازيد ابن اخينا ، أو وصف
بغير ابن نحو يازيد الكريم تعين الضم في الصور كلها ، ولم يجز الفتح .

وأجاز الكوفيون الفتح في الأخير وهو إذا ما وصف بغير ابن مستدلين بقوله :
فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك عمرا الجواد^(١)

على أن الرواية بالفتح ، وعللوه بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد ، فلما طال
النعت بالمنعوت حركوه بالفتح .

وحكى الأخفش أن من العرب من يضم نون الابن أتباعا لضم المنادى وهو
نظير من قرأ الحمد لله لله يضم الام .

وزعم الجرجاني أن فتحة ابن بناء .

قال ابن مالك والحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو : يافلان ابن فلان ،
وياضل ابن ضل ، وياسيد ابن سيد لكثرة الإستعمال كالعلم .

قال أبو حيان : والذي ذكره أصحابنا أن المسألة مفروضة فيما إذا كان
المنادى والمضاف إليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضيف
إليه ابن نحو : ياكريم ابن كريم أو ابن الكريم وياشريف ابن شريف أو ابن
الشريف . وذكر في ذلك خلافا : فالبصريون^(٢) يضمون المنادى وينصبون ابن
والكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى يازيد بن عمرو في جواز الضم والفتح كما
أجرت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف .
قال الكميت :

تناولها كلب ابن كلب فأصبحت بكف لقيم الوالدين يقودها^(٣)

(١) البيت لجريز ، وكعب بن مامة من إباد وكان من أجود العرب حتى ضرب به المثل في ذلك وهو الذي
أثر رفيقة بالماء فنجا ومات عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائي أحد الأجداد ، وعمر المذكور هو
عمر بن عبد العزيز الخليفة المشهور بالعدل

(٢) الهمع ج ١ ص ١٧٦

(٣) البيت للكميت وقيل لرجل يذكر امرأة تزوجت من غير كفء الدرر ص ١٥٣

وقال آخر :

فإن أباكم ضل ابن ضل^(١)

وما ذكره البصريون هو القياس إذ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها . انتهى^(٢)
جميع النحويين متفقون على أن العلم المفرد الموصوف بابن مضافا إلى علم يجوز
فيه الفتح إتباعا لحركة ابن .

وأنا مع المبرد في أن الأجود الضم لأن ذلك هو الأصل ، وإذا فقد أحد
الشروط التي ذكرها النحاة تعين الضم ، وهو رأى البصريين ، أما الكوفيون
فيجيزون الفتح أيضا ، ولو سرنا على رأى الكوفيين في ذلك لفتحنا ثغرة في
اللغة ، ولسوف تصبح اللغة بلا ضابط وتكثر الأخطاء وتشيع الفوضى .

لهذا أرى الأخذ برأى البصريين وهو ما يؤيده الاستعمال العربي ، وما استدل
به الكوفيون شاهد واحد ، ويمكن تخريبه على أنه مفعول به لفعل محذوف .

(١) لم يعثر له على قائل ولا تنمة الدرر ص ١٥٣

(٢) مع جم ١ ص ١٧٦

المسألة (١٦٥)

نداء — أى

يقول الأشمونى^(١) : يشترط أن تكون (ال) فى تابع (أى) جنسية^(٢) . فإذا قلت : يأيها الرجل فال جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة .

وأجاز الفراء والجرمى اتباع (أى) بمصحوب (أل) التى على الصفة نحو : يأيها الحرث .

والمنع مذهب الجمهور ، ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازوه^(٣) . ويرى الأخفش^(٤) أن المرفوع بعد (أى) خير لمبتدأ محذوف ، و (أى) موصولة بالجملة . يقول الأشمونى : ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف .

(ها)

ذهب الكوفيون^(٥) ، وابن كيسان إلى أن (ها) دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة ، فإذا قلت : يأيها الرجل تريد ، (يأيها ذا الرجل) ثم حذف (ذا) اكتفاء (بها) .

(١) الأشمونى ج ٣ ص ١٥١ .

(٢) يقول الصبيان : (جنسية) أى لا زائدة لازمة كالبيع أو غير لازمة كاليزيد فلا التى تسمح الأقبل كالحرث . ولا التى للعهد كاليزيدية ، ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالضعق والنجم . وانفرد بها جنسية بحسب الأقبل أى قبل دخول (يا) فلا يتناقى أن مدخولها بعد دخول (يا) معون .

(٣) لأن العلم لا ينعت به .

(٤) الأشمونى ج ٣ ص ١٥١ .

(٥) المصدر السابق .

يقول الأشموني : إذا نوديت (أى) فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها (ها) التنبيه مفتوحة . وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتوثث لتأنيث صفتها نحو : (يأيها الإنسان) (يأيها النفس) ويلزم تابعها الرفع .

وأجاز المازني^(١) نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج^(٢) : لم يحز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده . وعلة ذلك : أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة إلى ندائه يقول الأشموني^(٣) : « وظاهر كلام الزجاج : أنه صفته مطلقاً ، وقد قيل عطف بيان .

قال ابن السيد^(٤) : وهو الظاهر ، وقيل : إن كان مشتقاً فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف وهذا أحسن .

يقول السيوطي^(٥) : وتوصف (أى) بأحد ثلاثة :
١ - إما بذى (ال) الجنسية مرفوعاً نحو : يأيها الإنسان — يأيها النبى .
٢ - وإما بموصول مصدر بآل خال من خطاب نحو : « يأيها الذى نزل عليه الذكر » ولا يجوز يأيها الذى رأيت .
٣ - وإما باسم إشارة عار من الكاف نحو قول الشاعر^(٦) :
يأيهاذان كلا زاديكمسا ودعاني واغلا فيمن وغل
ونحو قول طرفة بن العبد^(٧) :

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ج ١ ص ١٧٥ الجمع .

(٨) معنى البيت : هل أنت مبقى يا من يلومنى فى حضور الحرب لئلا أقتل وفى أن أنفق مالى فى الفتوة ولا أحلفه لغرى .

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
وجوز ابن كيسان نحو يأيها ذلك الرجل .

وشرط أبو الحسن بن الضائع لجواز وصف أى باسم الإشارة أن يكون اسم
الإشارة منعوتاً بما فيه الألف واللام كالبيت السابق .
وكقول الأعشى^(١) :

ألا أيهذا السائلى أين يمت فإن لها فى أهل يثرب موعدا
قال السيوطى :

ولا يجوز اتباع (أى) بغير هذه الثلاثة^(٢) .

(١) الضمير فى (تمت) لناقته .

(٢) المراد بالثلاثة : ذو (ال) الجنسية ، واسم الإشارة ، والموصول المصدر بال .

المسألة (١٦٦)

اللهم^(١)

من الأسماء الخاصة بالنداء سماعا اللهم ، وشذ استعماله في غيره . قال الأعشى :

كخلفة من أنى رياح يسمعها اللهم الكبار^(٢)
وشذ أيضاً حذف أل منه ، قال :

لا هم إن كنت قبلت حَجِيجُ فلا يزال شائِجُ يأتِكَ بَعِجُ^(٣)
وأصله الجلالة زادت فيه الميم المشددة عوضاً عن حذف النداء ، ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقوله :

إنى إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم^(٤)

هذا مذهب البصريين ، وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم أن الميم ليست عوضاً منه بل بقية من جملة محذوفة وهي آمننا بخير .

ومذهب سيبويه والخليل أن هذا الاسم وهو اللهم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت يعنى غير متمكن في الاستعمال ، وقال في قوله : اللهم فاطر السموات إنه على نداء آخر .. أى يا فاطر ، وذهب المبرد والبرجاء^(٥) إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعل فاطر صفة له ،

(١) الجمع ج ١ ص ١٧٩ ، الأشئوى ج ٣ ص ١٤٦ .

(٢) من قصيدة للأعشى (الدرر ج ١ ص ١٥٤) والبيت في رجل قتل رجلاً من بني سعد فسأله أن يخلف أو يعطى الدية فجلف وقتله العرب وضرب أمره مثلاً .

(٣) رجز لرجل من الهاميين : الشاحج : البغل الذى يصوت (الدرر ج ١ ص ١٥٥)

(٤) البيت لأبى خراش الهندى (الدرر ج ١ ص ١٥٥) .

(٥) الأشئوى ج ٣ ص ١٤٧ .

وقال أبو حيان : والصحيح مذهب سيويه لأنه لا يسمع فيه مثل اللهم الرحيم
ارحمنا ، والآية ونحوها محتملة للنداء . قال الطرزي في شرح المقامات وقد تستعمل
لغير النداء تمكيناً للجواب ، ومنه الحديث : الله أرسلك ، قال اللهم نعم ،
ودليلاً على الندرة كقول العلماء : لا يجوز أكل الميت اللهم إلا أن يضطر
فيجوز .

القول بأن الميم المشددة عوض من ياء النداء اجتهد من النحويين بدليل أن
الياء قد اجتمعت مع الميم المشددة ، وبدليل أن اللهم استعملت في غير النداء ،
وليس هناك ما يدل على أن يا كانت موجودة ثم حذفت وعوض عنها الميم
المشددة ، وإنما هو لفظ استعملته العرب في أنحاء مختلفة كما جاء في النهاية ، وأما
وصفه فآنا مع سيويه في رأيه بأنه لا يوصف حيث لم يرد الأسلوب الذي يوحي
بالوصف إلا في مقام المدح والثناء ، والمعنى على النداء أولى في هذا المقام لأنه
مقام خضوع وابتهاال كمن يقول يا الله يا رحيم يا عليم إلى آخره ، فهذا أبلغ في
الخضوع والابتهاال من الوصف ، ولن يزيد الوصف الموصوف شيئاً لأنه ليس في
حاجة إلى وصف ، ولو جاز وصفه لسمع فيه مثل اللهم الرحيم كما يقول أبو
حيان .

المسألة (١٦٧)

أسماء لازمت النداء

فل — فلة :

اختلف فيها ، فذهب سيويه^(١) أنهما كنيان عن نكرتين ، ففل كناية عن رجل ، وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين^(٢) أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقل فيه فلا ، ولما قيل في التأنيث فلة . وذهب الشلوين^(٣) وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده ، وقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة ، وخالفهم في الترخيم ورد بالوجهين السابقين .

رأى صاحب البسيط هو ما ينطق بالواقع والاستعمال ، ففي الأحاديث العادية حينما يكنى عن شخص معهود بين متحدثين يريدان إخفاء اسمه عن غيرهما يقول المتحدث : لقد قلت له يا فلان لا تفعل كذا ، وذلك رغبة في إخفاء اسمه . ولكثرة الاستعمال اختصرت الكناية إلى فل وفلة .

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٥٩ . الفصح ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ١٥٩ .

(٣) المصدر السابق .

هل ينادى المعرف بآل ؟

ولا ينادى المعرف بآل فلا يقال يا الرجل إلا في الضرورة لأن في ذلك جمعا بين أداتى التعريف ، وجوزه الكوفيون^(١) في الاختيار ، ومن وروده في الشعر قوله :
فيا الغلامان اللذان فرا إياكم أن تعقباننا شر^(٢)
وقول الشاعر :

عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت انعلا عدنان^(٣)
وقول الشاعر :

من آجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالوصل عنى^(٤)
واستثنى البصريون^(٥) شيئين :

أحدهما : اسم الله تعالى فيقال يا الله لأن آل من لزومها فيه كأنها من بنية الكلمة ، ويجوز حينئذ وضع همزة ووصلة .

الثانى : الجملة المسمى بها كأن تسمى وتقول : يا الرجل قائم أقبل لأنه سمي به على طريق الحكاية .

واستثنى المبرد ثالثاً وهو الموصول إذا سمي به نحو : يا الذى قام لمسمى به ، ووافقه ابن مالك . قال أبو حيان : والذى نص عليه سيويه المنع ، وفرق بينه وبين الجملة لأنها سمي فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام ، والذى وصله بمنزلة اسم

(١) الجمع ج ١ ص ١٧٤ ، الأشموني ج ٣ ص ١٤٥ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) لم يعرف قائله .

(٤) لم يعرف قائله .

(٥) الجمع ج ١ ص ١٧٤ .

واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء . واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز ندائه مع أل نحو : يا الأسد شدة ، ويا الخليفة هيبة ، ووافقه ابن مالك لأن تقديره يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة فحسن تقدير دخول يا على غير الألف واللام .

ويقول سيبويه^(١) : وأعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام ألبيه ، إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزم الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف وليس بمنزلة الذي قال ذلك من قبل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الذي قال ذاك ولو كان اسما غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجوزوا فيه .

لا يكفي أن نجد شاهدا فنحاكيه من غير أن نضع في اعتبارنا الحس والذوق اللغويين ، ودخول ياء النداء على المعرف بآل ثقيل في التعبير من غير داع أو مقتض ، لذا أرى رأى سيبويه .

(١) الكتاب ج ٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

المسألة (١٦٩)

نداء النكرة

ذهب الأصمعي^(١) إلى منع نداء النكرة مطلقاً ، وذهب المازني^(٢) إلى أنه لا يتصور أنه يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها ، وأن ما جاء منونا لحقه التنوين ضرورة ، وذهب الكوفيون^(٣) إلى جواز ندائها إن كانت خلفاً من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفتها نحو : يا ذاهبا ، والأصل يا رجلا ذاهبا والمنع إن لم تكن كذلك ، فهذه مذاهب في النكرة غير الموصوفة ، أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقاً وهي من شبه المضاف فتنصب نحو : يا رجلا كريماً ، ويا عظيماً يرجى لكل عظيم قيل ويجوز البناء والتنصب ، قاله الكسائي ، وفصل الفراء^(٤) فأوجب التنصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو : يا رجلا ضرب زيداً ، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو : يا رجلا ضربت زيداً .

ويقول الرضي في الكافية^(٥) : الفراء والكسائي لا يميزان نداء النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو : يا رجلا ظريفاً ، ونحو قوله :

فيا راكباً إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا^(٦)
إنما جاز عندهما إما لكون راكباً وصفا لموصوف مقدر ، أى يا رجلا راكباً ، أو لكونه معرفة .

(١) المعج ١ ص ١٧٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الكافية ج ١ ص ١٣٥ .

(٦) هذا البيت من قصيدة لعبد يغوث الحارثي التميمي قالها بعد أن أسر في يوم الكلاب الثاني

الخرابة ج ٢ ص ١٩٤ تحقيق الأستاذ هارون .

ولا يرى البصريون^(١) بأسا يكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير ، إذ لا مانع من ذلك .

ويقول البغدادي بعد أن ذكر البيت السابق .. أيا راكبا .. : على أن المنادى هنا عند الكسائي والفراء إما معرفة بالقصد ، وإما أصله يا رجلا راكبا لأنهما لا يميزان نداء النكرة مفردة بل يوجبان الصفة ، والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة . وأنشده سيبويه لما قلنا قال الأعلام^(٢) : الشاهد فيه نصب راكب لأنه منادى منكور إذ لم يقصد ، قصد راكب بعينه إنما التمس راكبا يبلغ قومه خبره وتحيته ولو أراد راكبا بعينه لبناه على الضم ولم يحز له تنوينه ونصبه .

أنا لا أرى حرجا في نداء النكرة من غير قصد ، فكثيراً ما يحدث كما يقول النحاة — أن ينادى الأعمى فيقول : يا رجلا خذ يدي وهو لا يقصد رجلا بذاته ، فماذا يقول الفراء والكسائي في مثل هذا التعبير وهو تعبير مستعمل .

(١) الكافية ج ١ ص ١٣٥ .

(٢) الخزانة ج ٢ ص ١٩٤ .

المسألة (١٧٠)

آراء في إعراب يا سعد سعد الأوس^(١)

سعد الثاني منصوب ، والأول اختلف فيه النحويون ، فإن ضمته فلأنه منادى مفرد معرفة ، وانتصاب الثاني لأنه منادى مضاف أو تأكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعنى ، وأجاز السيرافي^(٢) أن يكون نعنا وتأول فيه الاشتقاق ، وإن فتحته فتلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب سيويه^(٣) : أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني على التوكيد . وثانيها وهو مذهب المبرد^(٤) ، أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها أن الإسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعلام .

صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين ، الثاني مذهب البصريين^(٥) أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم جنس نحو : يا رجل رجل قوم ، والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون^(٦) في اسم الجنس فمنعوا نصبه ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا متوناً نحو : يا صاحب صاحب زيد .

(١) الجمع ج ١ ص ١٧٧ ، الأشموني ج ٣ ص ١٥٤ ، الفصل ج ٢ ص ١٠ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ١٥٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

لا خلاف في جواز ضم الأول وفتحه ، ونصب الثاني ، وإنما الخلاف في التوجيه والتخريج ، وأرى أن أصل التعبير يا سعد الأوس يا سعد الأوس ، فمن نظر إلى التعبير بعد الحذف ولم ينظر إلى الأصل بنى الأول على الضم ونصب الثاني باعتباره بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل أو على أنه منادى مضاف . ومن نظر إلى الأصل وراعى ما كان عليه التعبير نصب الأول والثاني ، فليس الخلاف إذاً في الضبط ، وإنما الخلاف في التوجيه ، وبهذا يكون الخلاف شكليا .

المسألة (١٧١)

يا زيد صاحبنا

أجاز الكسائي والفراء^(١) وابن الأنباري الرفع في نحو : يا زيد صاحبنا ، والصحيح المنع لأن إضافته محضة ، وأجازه الفراء^(٢) في نحو : يا تميم كلهم ، وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أى كلهم يدعى .

لا أدري كيف يجيز هؤلاء العلماء الرفع ، وعلى أى وجه ، وكيف يكون التخريج ، لأن (زيدا) مبنى ، ولو قدرنا حرف نداء بعد زيد لكان المنادى منصوبا لأنه مضاف ، ولو قدرناه صفة نجد أن لفظ (زيد) مبنى على الضم ومحله نصب .. لهذا أرى التزام النصب .

كما أن الفراء في التعبير (يا تميم كلهم) خانه التوفيق ، ولو كان ذلك على القطع ، لأن العبارة بالتقدير الذى قدره الجمهور غير ذات فائدة .

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٤٨ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٧٢)

ترخيم المنادى المضاف

لا يرخم المنادى المضاف عند البصريين^(١) لأن المضاف إليه ليس هو المنادى ولا يرخم إلا المنادى ، وأجازوه الكوفيون^(٢) وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أوأصرنا والرحم بالغيب تذكر^(٣)

وأجاب سيبويه بأنها ضرورة : قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التانيث وقوفا مع الوارد ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهبا .

يرى الكوفيون أن ترخيم المنادى المضاف جائز لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، واستدلوا ببيت زهير ، أما البصريون فلا يميزون ذلك لأن المضاف هو المنادى ، والترخيم الذى بالبيت ضرورة .

ورأى الكوفيون أقرب إلى الواقع فيما إذا كان المنادى علما مضافا ، أما إذا كان غير علم فرأى البصريين أولى لأن المزج في العلم أقوى منه في غيره .

يقول الرضى^(٤) : ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف

(١) المجمع ج ١ ص ١٨٣ .

(٢) الكافية ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) البيت من أبيات تسعة لزهر قالها لبنى سلم وقد بلغه أنهم يريدون الإغارة على غطفان والمراد بالرحم القرابة ، والأوأصر جمعه آصرة وهى القرابة ، والرحم التى بينهم وبين زهر صاحب الشاهد أن مزنية من ولد أد ابن طائفة بن إلياس بن مضر وهؤلاء من ولد قيس عيلان ابن مضر . درر ج ١ ص ١٥٨ . الخزانة ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٤) الكافية ج ١ ص ١٤٩ .

آخره ، وبدليل أن إعراب المضاف باق ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة ، ولم يكن أيضاً منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف لترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم أحدهما .

المسألة (١٧٣)

ترخيم المركب

منع الفراء^(١) ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (و به) وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول سبيوى ، وقال ابن كيسان^(٢) : لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ، ويا حضرم لم أر به بأساً .

الهدف من الترخيم التخفيف وبشرط ألا يؤدي ذلك إلى اللبس ، وترخيم المركب يؤدي إلى الخفاء سواء أكان ذلك بحذف الجزء الثانى أو بعضه لأن كلمة بعلبك إذا حذفت منها بك وقيل يا بعل يمكن أن يفهم القارئ منه غير المقصود ، كما أن حضرموت إذا رخت بحذف الجزء الثانى يحتمل أن يسمى إنسان بحضر . وفى الواقع يوجد حضرى اسم شخص ، وإذا قيل حضرم بحذف الحرفين فقد يقصد منها حضرمى . وهكذا .

لهذا أرى أن يغلق هذا الباب وقد سبق فى المركب الإضافى منع البصريين لترخيمه ، وفى الإمكان الجواز إذا دل دليل على ذلك ، ولكن نحن بصدد قواعد عامة ينبغى الالتزام بها .

(١) الأشمونى ج ٣ ص ١٧٩ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٧٤)

الاستغاثة^(١)

اللام الداخلة على المستغاث :

قيل هي بقية ال والأصل يا آل زيد ، فزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور^(٢) إلى أنها لام الجر ثم اختلفوا ف قيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف ، وقيل ليست بزائدة فتعلق ، وفيما يتعلق به قولان :

أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيويه واختاره ابن عصفور ، والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى .

القول بأن يا لزيد لغمرو أصلها يا آل زيد ، وأن زيدا مجرور بالإضافة افتراض ولا دليل يؤيده ، ولو كان هذا أصلا للتعبير لما كان هناك داع للتغيير والحذف .

كما أن القول بأن اللام للجر وهي زائدة غير مؤيد بدليل أيضاً ، وأرى أن رأى ابن جنى في هذا رأى منطقي ، لأن حرف النداء كما هو معلوم — ناب عن الفعل ، والنائب يأخذ حكم ما ناب عنه وله قوته ، فالجار والمجرور هنا متعلقان بحرف النداء .

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٦٤ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٧٥)

الندبة^(١)

حذف التنوين من المندوب :

يحذف التنوين من المندوب لأن ألف الندبة لا يكون فيها إلا فتحة ، والتنوين لاحظ له في الحركة . هذا مذهب سيويه والبصريين ، وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين ، فتحه فتقول : واغلام زيدناه ، وكسرة مع قلب الألف ياء فتقول : واغلام زيدنيه . قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت ، وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون : واغلام زيدناه ، وزعموا أنه سماع ، وأجاز الفراء وجها ثالثاً وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : يا غلام زيدنيه .

وأجاز الرياشي^(٢) ندبة النكرة ، وفي الحديث : واجبله ، وقال المبرد : وهو نادر إن صح . ومنع السيرافي ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لا يجوز ندائه لأن البابين سواء . قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ، ومنع الكوفيون^(٣) ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك . وفرق البصريون بأن هذه الألف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث به شيئاً بخلاف حرف التثنية والجمع يلحق جوازاً آخر ما تم به المندوب ألفاً وليس إلحاقها بلازم ، وآخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول والمركب ، ثم إن كان مثلوها تنويناً أو ألفاً حذف لالتقاء الساكنين نحو : واموساه ، واغلام زيداه . وجوز الكوفيون قلب الألف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال : واموسياه ، واغلام زيدناه أو زيدنيه . وإن كان همزة تأنيث أقر

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٦٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

نحو : واحمرآه ، وجوز الكوفيون حذفها ، وإن كان حرفا محركا فتح إن كان مضموما أو مكسورا وأقر إن كان مفتوحا نحو : وازيداه ، واعبد الملكاه .

مذهب سيبويه في حذف التنوين مذهب يتفق والاستعمال الشائع السليم ، ومذهب الكوفيين فيه تكلف وثقل ، والأساليب إنما تقاس بقدر ما تؤدي من معنى مع سلامتها في التعبير ومسايرتها للذوق ، أما رأى السيرافي منع ندب المضاف لضمير المخاطب قياسا على ما اتبع مع المنادى فهو رأى منطقي لأن الندبة والنداء متشابهان . كما أن رأى الكوفيين في منع ندب الجمع السالم رأى يتفق أيضا مع سلامة الأسلوب وقبوله .

المسألة (١٧٦)

« ما » التعجبية (١)

أجمع النحاة على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها ، ثم اختلفوا فقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدىء بها تضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فوضعه رفع .

وقال الفراء وابن درستويه : هي استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين . وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذى وما بعدها جملة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها محله رفع وعلى هذين فالخير محذوف وجوبا . وقال في الهمع (٢) : « والأصح أن (ما) مبتدأ خبره ما بعده .

وقال الكسائي (٣) : لا موضع لها من الإعراب .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٩٧ .

(٢) ج ٢ ص ٩٠ .

(٣) الهمع ج ٢ ص ٩٠ .

والأصح أنها نكرة تامة بمعنى شئ خبرية قصد بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجب منه لاقتضاء التعجب ذلك .

وقيل نكرة موصوفة بالفعل والخبر محذوف وجوبا أى : شئ أحسن زيدا عظيم ، وقيل استفهامية دخلها معنى التعجب لإجماعهم على ذلك فى أى رجل زيد ، ورد بأن مثل ذلك لا يليه غالبا إلا الأسماء ، نحو : « أصحاب المينة ما أصحاب المينة » . و (ما) ملازمة للفعل وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أى كما جاز ذلك فى يا سيدا ما أنت من سيد .

وقيل موصولة صلتها الفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذى أحسن زيدا عظيم .

يقول الإمام الرضى (١) : « و (ما) مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والأخفش فى أحد قوليه وذلك لأن التعجب كما ذكرنا إنما يكون فيما يجهل سببه فالتفكير يناسب معنى التعجب فكأن معنى ما أحسن زيدا فى الأصل شئ من الأشياء لا أعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل إلى إنشاء التعجب ، وانمحي عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شئ وتسجيل كونه بمعنى جاعل نحو : ما أقدر الله وما أعلمه وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشئ ... إلى أن ذكر رأى الأخفش ثم قال وفيه بعد ثم ذكر رأى الفراء .. ثم قال : مثل مذهبه ضعيف من حيث إنه نقل من معنى الاستفهام إلى التعجب فالتنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت » .

وأنا مع الإمام الرضى فى ترجيح رأى سيبويه لما ذكر ولبعده عن التكلف والتقدير ولأنها لو كانت للاستفهام لقل فى : ما أجمل السماء : ما أجمل السماء (برفع أجمل) وكانت تحتاج إلى جواب .

(١) الكافية ج ٢ ص ٣١٠ .

المسألة (١٧٧)

أفعل به

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون^(١) : لفظه لفظ الأمر ومعناه الخير وهو في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير إذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لتصير على صورة المفعول به كأمرر يزيد ... وقال الفراء^(٢) والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدي ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب .

قال في الهمع^(٣) : « زعم ابن الأنباري (الثانية) أى أفعل به اسما لكونه لا تلحقه الضمائر ... ويجز المتعجب منه بعد أفعل بياء زائدة لازمة لا يجوز حذفها نحو : أكرم يزيد .

قيل يجوز حذفها مع أن أن المصدريتين .

كقول العباس بن مرداس :

وقال بنى المسلمين تقدموا وأحب إلينا أن يكون المقدما
وقول بعض المولدين :

أهون على إذا امتلأت من الكرى أنى أبيت بليلة المسلوع
والأصح أنه خبر معنى وإن كان لفظة لفظ الأمر للمبالغة وليس بأمر حقيقى
فمحل المجرور بعده الرفع فاعلا والهمزة فيه للصيرورة والباء للتعدي ولا ضمير في
أفعل والتقدير في « أحسن يزيد » صار زيد ذا حسن كقولهم : « أنبت

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مع الفوامع ج ٢ ص ٩٠ .

الأرض « أى صارت ذا بقل وقيل : هو أمر حقيقة فمحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهي : « فيما أفعل » فالباء زائدة .

واختلف على هذا والأصح فاعله ضمير المصدر الدال على الفعل فكأنه قيل : يا حسن أحسن بزيد أى الزمه ودم به ولذلك وجد الفعل على كل حال .

وقيل فاعله ضمير المخاطب كأنك قلت : أحسن يا مخاطب به أى احكم بحسنه ولم يبرز فى التأنيث والتثنية والجمع لأنه جرى مجرى المثل ولزمت الباء فى المفعول به ليكون للأمر فى معنى التعجب حال لا يكون له فى غيره » .

هناك إجماع على فعلية (أفعل به) بدليل دخول نون التوكيد^(١) عليه فى قول الشاعر :

ومستبدل من بعد غضبى صرمة فأحر به من طول فقر وأحريا^(٢)
ونسب فى الجمع إلى ابن الأنبارى أن رأيه أن أفعل به : اسم وهذا مردود بالإجماع وبالشاهد السابق .

وأما قول الزجاج والفراء والزخشرى وابنى كيسان وخروف بأن لفظه ومعناه الأمر فيتأتى مع المعنى المراد من التعجب لأنه على الأمر يكون معنى (أحسن بزيد) أحسن يا حسن زيدا وليس لهذه العبارة معنى .

والرأى الأول هو رأى البصريين وإذا كان هذا هو رأى الراجح فتكون الباء زائدة كما قالوا والفاعل هو ما أدخلت عليه الباء .

(١) ابن عقيل ج ٢ ص ١١٨ تحقيق محيى الدين .

(٢) هذا البيت مما استشهد به ثعلب ولم ينسبه لقائله . « غضبى » بفتح الغين وسكون الضاد وفتح الباء اسم للمائة من الإبل « صرمة » تصغير صرمة يكسر أوله وهى القطعة ما بين العشرين والثلاثين .

المسألة (١٧٨)

اسم التفضيل يلزم الأفراد والتذكير^(١) إن جرد أو أضيف لنكرة

يلزم الأفراد والتذكير إن جرد أو أضيف لنكرة . خلافاً للفراء في المضاف للنكرة حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة أن يؤنث ويثنى نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا والهندان فضليا امرأتين تزوراننا وعلى الأول يلزم مطابقة النكرة المضاف إليها خلافاً لابن مالك في النكرة المشتقة حيث قال : يجوز فيها الأفراد مع جمعية ما قبل المضاف ومنه قوله تعالى : « ولا تكونوا أول كافر به » . قال أبو حيان : وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله بمثنى نحو : الزيدان أفضل مؤمن ، قال والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى أى أول فريق كافر به .

ملحوظة : المضاف إلى معرفة يجوز فيه المطابقة وعدمها وقد اجتماعاً في قوله ﷺ : « ألا أخبركم بأحبكم أحبكم إلى ، وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً » .

وأوجب ابن السراج الأفراد والتذكير . ومنع مطابقتها ما قبله . قال أبو حيان : ورد عليه بالقياس والسماع ، قال تعالى : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة »^(٢) وقال تعالى : « جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها »^(٣) فأفرد أحرص وجمع أكابر .

المسألة الأولى : المسموع أن اسم التفضيل المحرد والمضاف للنكرة يلزم الأفراد

(١) الجمع ج ٢ ص ١٠٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٢٣ .

والتذكير وفي هذا يقول ابن مالك :

وإن لمنكور يضاف أو جردا إلزم تذكيرا وأن يوحد
ورأى الفراء لا يؤيده السماع . واللغة كما سبق أن أوضحت سماع .
المسألة الثانية : أجاب عنها أبو حيان بالنص القرآني حيث استشهد بنصين
أحدهما ليست فيه مطابقة ، والثاني فيه مطابقة .

المسألة (١٧٩)

حذف من من التفضيل

تحذف من المفضول لقرينة كقوله تعالى : « فإنه يعلم السر وأخفى » .
ويكثر الحذف لكون أفعل خبرا مبتدأ أو ناسخ نحو : « ذلكم أقسط ^(١) عند الله
وأقوم للشهادة ، وأدنى ألا ترتابوا » « والله أعلم بما وضعت » ^(٢) « وما تخفى
صدورهم أكبر » ^(٣) « والباقيات الصالحات » ^(٤) خير عند ربك ثواباً وخير أملاً »
« تجدوه عند الله » ^(٥) هو خيراً وأعظم أجراً » وقال الشاعر ^(٦) :

سقوناهم كأسا سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبرا ^(٧)
أو صفة نحو مررت برجل أفضل ومنعه الزمانى معها وقال : لا يجوز الحذف
إلا في الخبر .

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٣٦ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١١٨ .

(٤) سورة الكهف آية : ٤٦ .

(٥) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٦) قائله النابغة الجعدي .

(٧) البيت للنابغة الجعدي الصحابي درر ١٣٧ ج ٢ .

والحذف مع الصفة قبيح ، وجوزه البصرية مع أفعل إذا كان في موضع فاعل
أو اسم إن نحو : جاءني أفضل وإن أكبر ومنعه الكوفيون^(١) .

رأى البصريين جواز الحذف إذا كان (أفعل) في موضع الفاعل أو اسم
(إن) والتعبير بهذه الصورة : (جاءني أفضل) لا معنى له ولا مدلول .

المسألة (١٨٠)

هل ينصب أفعل التفضيل المفعول به ؟

يقول السيوطي^(٢) : ولا ينصب أفعل التفضيل المفعول به على الأصح بل
يتعدى إليه باللام إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو : زيد أبذل للمعروف فإن
كان الفعل يفهم علما أو جهلا تعدى بالباء نحو : زيد أعرف بالنحو وأجهل
بالفقه .

وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه . حكاه
ابن مالك في التسهيل .

قال أبو حيان^(٣) : وهذا الرأي ضعيف لأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم
منه تعدية كتعدية وللتراكيب خصوصيات .

وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا^(٤) على أنه لا ينصب المفعول به فإن ورد
ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى : « الله
أعلم^(٥) » حيث يجعل رسالته « فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهي في موضع
نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم — زاد في شرح التسهيل والتقدير والله أعلم

(١) المجمع ج ٢ ص ١٠٤ .

(٢) المجمع ج ٢ ص ١٠٢ .

(٣) المجمع ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٥) سورة الأنعام آية : ١٢٤ .

يعلم مكان جعل رسالاته ، قال أبو حيان : فوضيعناه نحن على أن تكون حيث باقية على بابها من الظرفية لأنها من الظروف التي لا تنصرف ولا ينصب مفعولا مطلقا وفاقا .

لم يسمع عن العرب نصب اسم التفضيل للمفعول به نصبا مباشرا ، وما سمع هو ارتباط اسم التفضيل بما بعده بوساطة حروف الجر وهذا يدل على قصور اسم التفضيل عن النصب المباشر إذا كان فعله متعديا إلى واحد ، أما إذا كان متعديا لاثنتين فإنه يرتبط بالمفعول الأول بحرف الجر . وينصب الثاني لأنه لا يستساغ تعديه إلى الثاني بحرف مماثل للأول لهذا ينصب الثاني .
ويقول الكوفيون^(١) : إنه منصوب باسم التفضيل .

ويقول البصريون^(٢) : إنه منصوب بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل فيكون ثاني مفعولى أفعل والفعل مع مفعوله الأول محذوفان ففي مثل : أنا أكس منك لعمرو الثياب التقدير أنا أكس منك لعمرو أكسوه الثياب . ومن الواضح أن التكلف باق في رأى البصريين كما أن رأى الكوفيين لا يتفق مع قول النحاة بضعف أفعل التفضيل عن الفعل عن اسم الفاعل .

ولهذا أرى أن الاسم الثاني في مثل هذا المثال : أنا أكس منك لعمرو الثياب منصوب على نزع الحافض ، والحافض نزع ليستقيم الأسلوب وللتخلص من القبح الذى يأتى نتيجة لتعدي الفعل بحرفين متماثلين لفظا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد .

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٨١)

مجئ فاعل نعم وبئس ضميراً

ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور^(١) .
ومذهب الكسائي^(٢) إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم
والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : نعم زيد رجلاً .
ومذهب الفراء^(٣) إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل
النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً .

والأصل في قولك نعم رجلاً زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم
الممدوح فقول : نعم رجلاً زيد .

ويصح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته والصحيح ما
ذهب إليه الجمهور بوجهين :

أحدهما : قولهم نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً هو ، فلو كان فاعلاً لاتصل
بالفعل .

الثاني : قولهم نعم رجلاً كان زيد فأعملوا فيه الناسخ .

وأرى أن مذهب الجمهور من جواز وقوع فاعل نعم ضميراً مفسراً بتميز هو
ما تنطق به الشواهد والدليل على أن الاسم المرفوع مخصوص وليس فاعلاً الجمع
بينه وبين الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً كما تنطق بذلك الشواهد :

لعمري وما عمري على بهين لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم
فالجمع بين الفتى وحاتم دليل على أن الاسم المرفوع ليس فاعلاً ، ثم وقوع

(١) الأشموني ج ٣ ص ٣٣ ، مع ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ٣٣ .

(٣) المصدر السابق .

هذا الاسم ضميراً منفصلاً كقول الشاعر :
نعم الفتى المرى أنت إذا هم عمدوا لدى الحجرات نار الموقد
فما يدل على أنه لا يصلح أن يكون فاعلاً .

المسألة (١٨٢)

إعراب (ما) بعد نعم وبش

هناك رأى بأنها فى موضع نصب على التمييز ولكن القائلين^(١) به اختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأنخفش^(٢) والزجاج والفارسي فى أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين .
والثاني : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شئ .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاجتلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تامة أى غير مفتقرة إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ فعلت . وقال به قوم منهم ابن خروف^(٣) ونقله فى التسهيل عن سيويه والكسائي .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٣٥ ، مع ج ٢ ص ٨٦ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ٣٥ .

(٣) المصدر السابق .

والثاني : أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي .
والثالث : أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن
المخصوص . ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وإن كان لا يحسن في
الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول
أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف ، وأما
القائلون بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي
التمييز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعتته هذا قول
الفراء (١) .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا أنها كنت نعم كما كنت قل وقال فتدخل على
الجملة الفعلية .

و (في) ما إذا وليها اسم نحو : (نعمما هي) القولان الأولان :
أحدهما : أنها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه (٢) والمبرد وابن السراج
والفارسي .

والثاني : أنها نكرة غير موصوفة تمييز ، والفاعل مضمّر والمرفوع بعدها هو
المخصوص .

ثالثها : أن ما (مركبة) مع الفعل لا محل لها من الإعراب ، والمرفوع فاعل .
الاختلاف في إعراب (ما) ليس له تأثير في الاستعمال وإنما هو اختلاف
واجتهاد لا يترتب عليه نتيجة ، وأفضل رأى الفراء والكسائي في أنها موصولة
والفعل بعدها صلة وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص . لأنه بعيد عن
التأويل والتكلف . أما إذا وليها اسم مرفوع فأفضل أن تكون معرفة تامة فاعلا
والاسم بعدها هو المخصوص ، وبهذا يكتمل الأسلوب ولا يحتاج إلى تقدير .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

من أحكام فاعل نعم وبئس إذا وقع ضميراً

الأول : أنه لا يبرز في ثنية ولا جمع استغناء بثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين^(١) .

وحكاية الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم : مررت بقوم نعموا قوما وهو نادر .

الثاني : أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذا .

الثالث : أنه إذا فسر بمؤنث لحفته تاء التأنيث نحو : نعمت امرأة هند ، وقال ابن أبي الربيع^(٢) : لا تلحق وإنما يقال : نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص وإلى أن الضمير كذلك .

وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن المضمّر كذلك وذهب بعضهم^(٣) إلى أن المضمّر للشخص قال : لأن المضمّر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصا .

وأرى أن الفاعل إذا كان ضميراً لا يجوز أن يكون له تابع لأنه مفسر بالتمييز ولأن الإبهام مقصود .

كما أرى أن إبراز الضمير مخالف لاستعمال العرب فاستعمالهم على الاستتار وهي أساليب جارية مجرى الأمثال لا تغير .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٣٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

والأفضل أن يراد بالفاعل الظاهر الجنس لأن في هذا مبالغة في المدح حيث يدخل المخصوص ضمن الجنس في المدح ثم يخص بعد ذلك بالذكر .
أما الضمير فينبغي أن يراد به الشخص لأن الضمير من أعرف المعارف فكيف يراد به الجنس ؟

المسألة (١٨٤)

هل يجوز الفصل بين نعم وفاعلها ؟

يقول السيوطي^(١) : ولا يفصل بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قاله ابن أنى الربيع والجمهور وفي البسيط يجوز الفصل في الفعل والفاعل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب .

وقال الكسائي^(٢) : يجوز بمعموله أى الفاعل نحو : نعم فيك الراغب . قال أبو حيان : وفي الشعر ما يدل له قال الشاعر :

فَبَادَرَنَ الدِّيارَ يَزْفَنُ فيها وَيَسُ من المَلِيحاتِ البَدِيلُ^(٣)
قال وورد الفصل بإذا والقسم في قول الشاعر :

أَرَوْحُ ولم أَخِذْ لَيلي زِيارَةَ لبِئس إِذا راعى المودَةَ والوصل^(٤)
وقول الآخر :

بئس عمرُ الله قوماً طَرَقُوا فَقَرَّوْا جَارَهُمْ لَحْماً وحر^(٥)

(١) ج ٢ ص ٨٥ مع .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قاله رفاعة الفقمعي — يزمنه : يرقض .

(٤) لم يعرف قائله .

(٥) لم يعثر على قائله . طروقوا : من الطروق وهو الإتيان ليلاً — قروا : من قرى الضيف . الوجز : اللحم الذى دبت عليه الوحرة وهى دابة .

وأرى أن اختلاف النحاة في مثل هذا يعطى انطبعا عن أفعال المدح بأنها ليست ككل الأفعال لأنهم يخصصونها بأحكام لا تنطبق على غيرها ولهذا أرى أن كل هذا تكلف ، والواجب أن يكون لها ما لغيرها وقد جاءت الشواهد بالفصل فلماذا الخلاف والأمر واضح .

الفصل الثالث

- ١ - التعجب .
- ٢ - التفضيل .
- ٣ - المدح والذم .

البدل خلاف في التسمية

في اصطلاح البصريين يسمونه بدلا ، وأما الكوفيون^(١) — قال الأخفش — فسموه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان^(٢) يسمونه بالتكرير .

المعروف أن بدل الشيء هو الذي يحل محله ويساويه من حيثية تبرر وجود البدل مع وجود المبدل منه ، وهذه الحثية هي التمهيد بالمبدل منه ، والقصد للبدل مع إمكان وجود المساواة بينهما في التعريف والتوضيح لأن التعبير : حضر الخليفة عمر نجد فيه المساواة ، فالخليفة هو عمر ، وعمر هو الخليفة حيث لا يوجد في الوقت خليفة غير عمر ، ولهذا لا تستطيع أن تقول إن عمر ترجمة وتبين للخليفة ، لأن الخليفة مدلوله عمر ، ومدلول عمر الخليفة ، فتسمية هذا التابع بدلا أولى وخاصة في بدل اللفظ ، لأننا لو قلنا أكلت سمكا لحما فليس اللحم بترجمة ولا ببيان للسمك ، فالأولى إذا تسميته بدلا كما يقول البصريون .

(١) المجمع ج ٢ ص ١٢٥ ، الأشموني ج ٣ ص ١٢٣ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ١٢٣ .

المسألة (١٨٦)

إبدال الضمير

يتناول (إبدال الضمير) ثلاث مسائل :

الأولى : إبدال الضمير من مثله بدل بعض أو اشتغال . منع أبو حيان ذلك ومن أمثلته ثلث التفاحة أكلتها إياها وحسن الجارية أعجبنى هو . وأجاز هذا آخرون .

قال أبو حيان : ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأول يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه .

وعلى الثانى يجوز قال : إلا أنه يحتاج إلى سماع .

الثانية : إبدال الضمير من مثله بدل كل من كل .

قال الكوفيون : لا يبدل المضمّر من مضمّر بدل كل إذا كان منصوباً بل يحمل على التوكيد نحو : رأيته إياك .

والبصريون قالوا : هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو : قمت أنت . وصحح الأول ابن مالك والثانى أبو حيان .

الثالثة : إبدال المضمّر من الظاهر بدل كل .

منع ابن مالك إبدال المضمّر من الظاهر بدل كل قال : لأنه لم يسمع عن العرب لا نثراً ولا نظماً ولو سمع لكان توكيداً لا بدلاً وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيداً إياه .

إذا ناقشنا المسألة الأولى نجد أن الأمثلة فيها متكلفة وغير مقبولة ولهذا لم يستطع المحيرون أن يستدلوا على جواز البدل بشاهد واحد من كلام العرب . وهذا يؤيد أن الأسلوب غير مقبول .

وبالنظر للمسألة الثانية : لا مانع من جواز التوكيد فيها والبدل فالمثال رأيك إياك يجوز أن يعرب الضمير المنفصل توكيدا وأن يعرب بدلا لأن (حد) البدل والتوكيد ينطبق عليه .

أما المسألة الثالثة : فإنى أرى عدم جواز البدل فيها لأن البدل يجب أن يكون أوضح من المبدل منه لأنه المقصود بالحكم ، والاسم الظاهر أوضح من الضمير فلا فائدة من ذكر الضمير بعد الظاهر . لهذا أرى منع مثل هذا الأسلوب ولم يرد عن العرب ما يؤيد استعماله كما قال ابن مالك .

إبدال الظاهر من المضمير :

يبدل الظاهر من المضمير^(١) الحاضر مخاطبا أو متكلما إن أفاد إحاطة نحو : « تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا »^(٢) وكرمتكم أكابركم وأصاغركم أو بعضا نحو قول الشاعر :

أوعدنى بالسجن والأداهم رجلى فرجلى ششنة المناسم^(٣)
أو اشتالا نحو قول الشاعر :

ذرينى إن أمرك لن يطاعا وما الفيتى حلمى مضاعا^(٤)
وإلا فلا يبدل منه لأنه إنما جرى به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه لأنه فى غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعليه الأنخفش والكوفيون قياسا على الغائب لأنه لا لبس فيه .

وقد ورد .. قال تعالى : « ليجمعنك إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا »^(٥) فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف .

(١) نضع ج ٢ ص ١٢٧ والأشمونى ج ٣ ص ١٢٩ .

(٢) سورة الشكدة آية : ١١٤ .

(٣) قال هذا البيت العديل بن الفرخ والأداهم جمع أدهم وهو القيد ، ششنة المناسم : غليظة المناسم والمناسم جمع منسم وهو خف البعير .

(٤) الشاعر عدى بن زيد العبادى .

(٥) سورة الأنعام آية : ١٢ .

ورأى قطرب : يجوز في الاستثناء نحو : ما ضربكم إلا زيدا قال تعالى :
« لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا .. » أى إلا على الذين
ظلموا .

البدل : كما قال الكوفيون لم يؤت به لإزالة اللبس وإنما لتأكيد معنى وإطالة
تعبير .

ولذا أرى جواز إبدال الظاهر من المضمّر مطلقا كما قال الكوفيون ، وكما في الآية
الكرّمة : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة » .

المسألة (١٨٧)

بدل الغلط

أثبت هذا القسم سيبويه ومثله بقولك مررت برجل حمار أردت أن تخبر بحمار
فسبق لسانك إلى رجل ثم أبدلت منه الحمار وأنكره غير سيبويه من النحويين^(١) .

وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذى الرمة :

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

فاللعس بدل غلط لأن الحوة السواد ، واللعس سواد يشوبه حمرة وذكر بيتين
آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله .

التعبير بأن في الكلام غلط يوهّم بأن اللغة العربية تستعمل الغلط ، وهذا
يتنافى مع جمال اللغة ، وما تتصف به من سلاسة وبلاغة ، على أن المتكلم الذى
نطق بالغلط ثم تنبه عليه أن ينطق بادئ ذى بدء بالصّح حتى لا يكون ذكر
الغلط حشوا ، وما ذكره ابن السيد من أن الغلط وجد في كلام العرب في قول
ذى الرمة :

(١) الأشمونى ج ٣ ص ١٢٧ ، المص ج ٢ ص ١٢٦ .

لماء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب^(١)
يمكن تأويله كما يقول الأشموني^(٢) ، كأن يقال : لعس مصدر وصفت به
الحوة .. أى حوة لعساء ، هذا وقد قيل : كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى
سواد ، وعليه قلعس بدل كل من كل ، وبهذا يمكن أن نقول : إنه لا يوجد
أسلوب يقال له بدل الغلط .

المسألة (١٨٨)

العطف بأى

أثبت الكوفيون^(٣) العطف بأى نحو : رأيت الغضنفر أى الأسد ، وضربت
بالعصب أى السيف ، والصحيح^(٤) أنها حرف تفسر يتبع بعدها الأجل
الأخفى ، لأننا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا ملازما لعطف الشيء على
مرادفه ، وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى .

قال أبو حيان^(٥) : ولا أدرى من هو ، قال : والعجب نسبته هذا المذهب إلى
كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكي .

وقال ابن هشام^(٦) : و (أى) حرف تفسير .. تقول : عندى عسجد أى
ذهب ، وغضنفر أى أسد ، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا
عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح لأننا لم نر عاطفا يصلح
للسقوط دائما ، ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه ، وتقع تفسيراً

(١) لماء : فعلاء من اللى بالفتح وهى سمرة فى باطن الشفة .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ١٢٧ .

(٣) الجمع ج ٢ ص ١٣٨ .

(٤) رأى السيوطي .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المعنى تحقيق محى الدين ج ١ ص ٧٦ .

للمجمل أيضا كقول الشاعر :

وترمينين بالطرف أى أنت مذهب وتقليدنى لكن إياك لا أقل
الدليل على أنها حرف تفسير فقط أنها تأتى دائما لتفسير ما قبلها بما بعدها ،
ولم يثبت أنها أنت لغير ذلك ، وملازمتها لهذا النوع من الأساليب دليل على أنها
جاءت فقط للتفسير .. هذا بالإضافة إلى ما ذكره النحاة من الرد على
الكوفيين .

المسألة (١٨٩)

العطف ببل

يقول ابن مالك^(١) :

وانقل بها للثان حكم الأول فى الخير المثبت والأمر الجلى
فيصير السكوت عنه فى الخير المثبت والأمر الجلى كقام زيد بل عمرو ، وليقم
زيد بل عمرو .

وأجاز المبرد^(٢) وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى فتكون ناقلة لمعناها إلى ما
بعدها ، وعلى ذلك فيصح : ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى .
قال الناظم وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب .

ومنع الكوفيون^(٣) أن يعطف بها بعد غير المنفى وشبهه ، ومنعهم ذلك مع
سعة روايتهم دليل على قلته .

اتجاه المبرد إلى أن (بل) مع النفى والنهى ناقلة لمعناها إلى ما بعدهما غير
مستساغ إذ كيف يدرك القارئ أن يفيد : ما زيد قائما بل قاعدا نفى القعود عن

(١) الأشمقى ج ٣ ص ١١٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

زيد كما نفى القيام عنه أيضا ؟ لهذا أرى أن اتجاه المبرد مخالف للحس اللغوي
السليم .

كما أن تخصيص الكوفيين العطف بها بعد النفي وشبهه لا سند له ، ومجيئها
بعد الإثبات وإن لم تكن عاطفة دليل على أن الإثبات هو المألوف لا النفي
وشبهه ، فقد جاءت كثيرا بعد الإثبات كقوله تعالى : « أم يقولون به جنة بل
جاءهم بالحق »^(١) ، وقوله تعالى : « قد أفلح من تركى وذكر اسم ربه فصلى بل
تؤثرون الحياة الدنيا »^(٢) ، وقوله تعالى : « ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا
يظلمون بل قلوبهم فى غمرة »^(٣) . وقوله تعالى : « وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون »^(٤) .

المسألة (١٩٠)

معنى ثم

يقول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
ف قيل ثم لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم
ثم ما صنعت أُمى أعجب ، أى ثم أخبرك أن الذى صنعتته أُمى أعجب ، وقيل
أن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك . وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن
الجدة أتاه السوداء من قبل الأب والأب من قبل الأبن .

(١) سورة المؤمنون آية : ٧٠ .

(٢) سورة الأعلى آية : ١٤ .

(٣) سورة المؤمنون آية : ٦٢ .

(٤) سورة الأنبياء آية : ٢٦ .

وقال في المزمع^(١) : ثم للتشريك في الحكم والترتيب خلافاً لقطرب في قوله إنها لا تفيد ، واحتج بقوله تعالى : « خلقتكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ، وقوله تعالى : « وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه »^(٢) ، وقوله تعالى : « ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب »^(٣) . وقول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الإخبار لا الحكم . خلافاً للفراء^(٤) في قوله بمعنى الفاء .

قال الكوفية^(٥) : وتقع زائدة كقوله تعالى : « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت »^(٦) إلى قوله : ثم تاب عليهم . وأجيب بأن الجواب فيها مقدر . وقال الفراء^(٧) : تقع للاستئناف نحو : أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك ما لا .

وأرى أن القاعدة العامة التي جرت عليها كل الشواهد أن ثم تفيد التشريك في الحكم والترتيب والتراخي ..

زعم الأخفش^(٨) والكوفيون أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة ، واستدلوا بقوله تعالى : « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم » .

(٥) المصدر السابق .
(٦) سورة التوبة آية : ١١٨ .
(٧) المزمع ج ٢ ص ١٣١ .
(٨) المغني ج ١ ص ١١٧ .

(١) المزمع ج ٢ ص ١٣١ .
(٢) سورة السجدة آية : ٨ .
(٣) سورة الأنعام آية : ١٥٤ .
(٤) المزمع ج ٢ ص ١٣١ .

وقول زهير :

أرأى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا
أما الآية فقد خرجت على تقدير الجواب .. أى لجأوا إليه ، والبيت على زيادة
الفاء .

وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضاها إياه ومنهم قطرب مستدلين بالآية :
« وبدأ خلق الإنسان من طين » ، وبالبيت : إن من ساد ... ، وقد أجاب ابن
هشام عن الآية بخمسة أجوبة^(١) : خامسها أن ثم لترتيب الإخبار لا لترتيب
الحكم وكذا البيت ، كما أجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد بأن الجد أنه
السؤدد من قبل الأب والأب من قبل الابن ، كقول ابن الرومي :

قالو : أبو الصقر من شيان قلت لهم كلا لعمري ولن منه شيان
وكم أب قد علا باین ذرا حسب كما علت برسول الله عدنان

وأما التراخي فزعم الفراء أنها قد تتخلف بدليل قولك : أعجبنى ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت أمس أعجبنى ، لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين
الإخبارين وجعل منه ابن مالك : ثم آتينا موسى الكتاب . ثم قال ابن هشام :
والظاهر أنها واقعة موقع الفاء كما في قول الشاعر :

كهز الردينى تحت العجاج جرى فى الأنايب ثم اضطرب

إذ الهز متى جرى فى أنايب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يترأخ عنه .

وأرى أن الأصل في ثم للتشريك والترتيب والتراخي ، وقد تأتى دون إفادة لذلك كما
في الأمثلة ، وهذا قليل ونادر .

(١) المغنى ج ١ ص ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ تحقيق محيى الدين .

المسألة (١٩١)

الفاء

الفاء^(١) للترتيب مع التشريك ، وأنكر الفراء^(٢) الترتيب مطلقاً ، واحتج بقوله تعالى : « أهلكناها فجاءها بأسنا »^(٣) ، وبجيء البأس سابق للإهلاك ، وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذكرى . وأنكره الجرمي في الأماكن والمطر بدليل قول امرئ القيس :

فما نبتك من ذكرى حبيب ومنزل سقط اللوى بين الدخول فحومل
وقولهم : مطرنا مكان كذا فمكان كذا وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

لقد استشهد الفراء بالآية الكريمة ، وبالحديث الشريف : توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ، فغسل الأعضاء الأربعة متقدماً في المعنى ومتأخراً في الحديث ، فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك .

أما الأمثلة الدالة على الترتيب فكثيرة :

قال تعالى : « فوكره موسى فقضى عليه »^(٤) .

وقال تعالى : « فتلقي آدم من ربه كلمات فتاب عليه »^(٥) .

وقال تعالى : « فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم »^(٦) .

وقال تعالى : « فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها »^(٧) .

ولهذا : « فأنا أرى إفادتها للترتيب » ، وقد أجيب على رأى الفراء كما تقدم في الآية ، وكذلك في الحديث : أراد الوضوء فغسل ...

(١) المجمع ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة الأعراف آية : ٤ .

(٤) سورة آية

(٥) سورة آية

(٦) سورة آية

(٧) سورة آية

المسألة (١٩٢)

العطف بليس

أثبت الكوفية^(١) العطف بليس كلا فتكون حرفا ، واحتجوا بقول الشاعر :
أين المفز وإلا له الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب^(٢)
أى لا الغالب ، وفي الصحيح من قول أبى بكر : أبى شبيه بالنبي ليس شبيهه
بعلى . والبصريون^(٣) أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل
محذوف تخفيفا^(٤) .. أى ليسه . قلت^(٥) : وفي ذلك نظر على أن حذف خبر
باب كان ضرورة ، وبه نطق الشافعى ، فإنه قال فى الأم فى أثناء مسألة ، لأن
الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف ... أى لا ، ولا يصح أن يكون اسمها
ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حينئذ ، وقول الشافعى حجة فى اللغة .
(ليس) تفيد النفى كلا ، وإلحاقها بها فى العطف نادر وقليل ، وينبغى
الوقوف عند ما ورد منه حتى لا تلجأ إلى التأويل ، والدليل على ندرة ذلك أن ما
ورد من شواهد محدود عددا غير مألوف استعمالا ، فيجب الاقتصاد فيه على ما
ورد . على أن الاستغناء عن الخبر فى البيت وفى عبارة أبى بكر قد يكون القصد
منه الإيجاز للدلالة المقام عليه ، كما أن الاستغناء عن تاء التأنيث فى عبارة الشافعى
قد يخفف منه أن الضمير عائد على مؤنث مجازى .

(١) المجمع ج ٢ ص ١٢٧ والأشمونى ج ٣ ص ١٢٩

(٢) سورة المائدة آية : ١١٤ .

(٣) قال هذا البيت العدلى بن الفرخ والأداهم جمع أدهم وهو القيد . شنة المناسم : غليظة المناسم

والمناسم جمع منسم وهو خف البعير .

(٤) الشاعر عدلى بن زيد العبادى

(٥) سورة الأنعام آية ١٢

المسألة (١٩٣)

العطف

بهلا ، وإلا ، وأين ، ولولا ، ومتى ، وكيف

أثبت الكوفيون^(١) العطف بهلا ، قالوا : تقول العرب : جاء زيد هلا عمرو ، وضربت زيدا فهلا عمرا ، فمجيء الاسم موافقا للأول في الإعراب دل على العطف .

والصحيح أنها ليست من أدواته ، والرفع والنصب على الإضمار بدليل امتناع الجر في ما ممرت برجل فهلا امرأة .

وأثبت الكوفيون^(٢) عطف (إلا) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك »^(٣) ، أى وما شاء ربك ، ورد بقولهم ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلى العوامل . وأثبتوا عطف (أين) قالوا : تقول العرب : هذا زيد فأين عمر ؟ ولقيت زيدا فأين عمر ، وأثبت الكسائي العطف بلولا^(٤) ومتى فى قولك : مررت بزيد فلولا عمرو ، أو فمتى عمرو بالجر ، وأباه الفراء كالبصريين . وأثبت هشام العطف بكيف بعد نفى ، نحو : ما مررت بزيد فكيف عمرو ؟ ، وقال سيويه : وهو ردئ لا تتكلم به العرب .

قال أبو حيان^(٥) : ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف ، ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين ، قال ابن بابشاذ : ولم يقل به منهم إلا هشام وحده . قال فى المغنى : وقد قال به عيسى بن

(١) الجمع ج ١ ص ١٣٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة هود آية : ١٠٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

موهب ، واستدل بقول الشاعر :

إذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأبعاد
قال : وهذا خطأ لاقتراثها بالفاء ، والجر بإضافة مبتدأ ، أى فكيف حال
الأبعاد ، على حد قراءة : والله يريد الآخرة ، أو العطف بالفاء وكيف مقحمة
لإفادة الأولوية بالحكم .

الواضح أن ما ذهب إليه الكوفيون من إثبات العطف للكلمات السابقة فيه
تكلف لأن إثبات العطف لها يسلب منها المعاني التى تدل عليها بأصل الوضع ،
ومن العسير أن ينصرف السامع عما تدل عليه بأصل الوضع إلى وظيفة أخرى
بعيدة الاحتمال ، ولا يكفى أن تقول : إن بعض العرب قد استعملها لأن اللغة
العربية ذات شأن وخطر لأنها لغة القرآن ، ولو سائرنا كل قائل لاحتلظت
المعاني ، وضل المتعلمون ، هذا بالإضافة إلى ما ورد به كبار النحاة .

المسألة (١٩٤)

تقديم المعطوف على المعطوف عليه

تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة كقولهم : عليك ورحمة الله
السلام ، وجوزه الكوفية^(١) فى الاختيار إن كان بالواو كما مثل ، قبل : أو بالفاء أو
ثم أو « أو » أو « لا » ما لم يؤد إلى وقوع العاطف صدرا أو إلى مباشرته عاملا
غير متصرف ، ولم يكن التابع مجرورا بل مرفوعا أو منصوبا ولا كان العامل لا
يستغنى بواحد ، فإن فقد شرط من هذه لم يجز فى الاختيار عند الكوفية ولا فى
الضرورة عند البصريين ، وخالف^(٢) ثعلب فى الأخير فلم يشترط وجوز التقديم
وإن لم يستغن العامل بواحد .

(١) المجمع ج ٢ ص ١٤٠ .

(٢) المصدر السابق .

استندل الكوفيون بما يأتي :

قول الشاعر :

أطلال دار بالنياع فحمت سألت فلما استجمعت ثم صمت^(١)
أى سألت فحمت .

وقول الشاعر :

فلست بنازل إلا أملت برحلى أو خيالها الكذوب^(٢)
أى الكذوب أو خيالها .

والبصريون لا يجيزون تقدم المعطوف حتى مع هذه الشروط إلا للضرورة ، أما الكوفيون فيجيزون تقدم المعطوف بالشروط المتقدمة في الاختيار ، وهو رأى شديد لأن الاستعمال أيده ، ولأن الأسلوب سائق لا تكلف ولا ثقل فيه وقد خصه الرضى بالضرورة في الشعر^(٣) .

(١) لم يعرف قائله : النياح جمع نوع وهو الوطن ، استجمعت : لم تتكلم ، صمت : من الصم .

(٢) قائله من بنى مجتر بن عقود ، الخيالة : الطيف ، الكذوب صفة ، والمعنى إني ما أثفك من هذه المرأة

في يقظة ولا نوم وهي حبيبته . الدرر ص ١٩٤ .

(٣) الكافية ج ١ ص ٣٢٦ .

في العطف على معمولي عاملين أقوال :

منع سيبويه^(١) العطف مطلقا في المجرور وغيره ، فلا يقال كان آكلا طعاما زيدا وتمرا عمرو ، ولا في الدار زيد والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد ، وذلك لا يجوز ، ولأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين وذلك ممتنع بإجماع ما تقدم .

وجوز^(٢) الكافيجي في المجرور وغيره ، قال لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه .

وقد نقل ابن^(٣) مالك الإجماع على الامتناع في غير المجرور ، ورد بأن ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا ، وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين ، قال أبو حيان^(٤) : ونسب إلى الأخفش . وقيل : يجوز إن كان أحدهما جارا حرفا أو اسما سواء تقدم المجرور المعطوف نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، أم تأخر نحو : وعمرو الحجرة . وقيل : يجوز إن تقدم المعطوف سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا ، بخلاف ما إذا تأخر وهو رأى الأخفش والكسائي^(٥) والفراء وابن مضاء .

وقيل : يجوز إن تقدم المجرور في المتعاطفين نحو : إن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما ، وإن تقدم في المعطوف نحو : إن زيدا في الدار والحجرة عمرا وهو رأى الأعلام ، قال لأنه لم يسمع إلا مقدما فيهما ، ولتساوي الجملتين حيثئذ ، ومنه قوله تعالى : « وفي خلقكم وما يث من دابة

(١) اجمع ج ٢ ص ١٣٩ ، الأشموني ج ٣ ص ١٢٢ .

(٢) اجمع ج ٢ ص ١٣٩ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

آيات لقوم يوقنون^(١) واختلاف الليل والنهار» إلى قوله : « آيات لقوم يعقلون » . وقوله تعالى : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » ، « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها »^(٢) .

وقول الشاعر :

ألا يا لقومي كلما حم واقع وللطير مجرى والجنوب مصارع^(٣)
وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر .

وقيل : يجوز في غير العوامل اللفظية ويمتنع فيها ، وغيرها هي الابتدائية فيجوز نحو : زيد في الدار والقصر عمرو لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضا ، فكان العطف على معمول عامل واحد وهو رأى ابن طلحة .

وقيل : يجوز في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لأنه عارض والحكم للأول نحو : ليس زيد القائم ولا خارج أخوة ، وما خرب من غسل زيد ولا لبن عمرو ، وإنما امتنع في العوامل اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى ، وهذا رأى ابن الطراوة .

اللغة قياس وسماع ، والسماع ورد بجواز العطف فيما إذا تقدم المجرور في المتعاطفين كما في الآيتين والبيت ، ولا حاجة إلى تقدير مجرور مع ورود ذلك وقبوله وبخاصة في أفصح استعمال وهو القرآن الكريم .

(١) سورة الجاثية آية : ٤ .

(٢) سورة يونس آية : ٢٦ .

(٣) لا يعرف له قائل .

العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما وبلا فاصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد
من ذلك قول الشاعر :

ورجا الأحيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا
وقول الآخر :

قلت إذا أقبلت وزهرتهادى كنتعاج الفلا تعسفن رسلا
وهو — على ضعفه^(١) — جائز في السعة ، نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه
من قول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم عطفا على الضمير
المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل .

ويرى ابن مالك أن الفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميرا
مرفوعا متصلا لا يتعين أن يكون بالضمير ، وإنما يكفي الضمير أو غيره ، ثم بين
أن عدم الفصل فاش أى كثير في الشعر ، وأنه مع كثرتة ضعيف لا يقاس
عليه ، هذا هو رأى البصريين وعليه ابن مالك .

أما الكوفيون^(٢) فقد أجازوا العطف بلا فصل وبلا ضعف قياسا على البدلية^(٣)
نحو : أععجتني جمالك ، ورأى الكوفيين في هذا واضح وجدير بالنظر والموافقة ،
ذلك لأنه مؤيد بما ورد شعرا ونثرا ، فمن الشعر قول جرير :

ورجا الأحيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

(١) الأشموني ج ٣ ص ١١٤ ، الجمع ج ٢ ص ١٣٨ .

(٢) الجمع ج ٢ ص ١٣٨ .

(٣) الصبان ج ٢ ص ١١٤ ، الكافية ج ١ ص ٣١٩ .

وقول عمرو بن أبى ربيعة :

قلت إذا أقبلت وزهرتهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا^(١)

ومن النثر قول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم ، وفى الصحيح : كنت وأبو بكر وعمرو . وروى عن عمر رضى الله عنه : كنت وجارقي من الأنصار . وابن مالك يناقض نفسه حيث يقول : إنه يرد فاشيا والقياس عليه ضعيف والكثرة تعارض الضعف ، وأرى أن القياس سائغ بلا ضعف .

المسألة (١٩٧)

تبعية النعت للمنعوت

شرط الجمهور^(٢) ألا يكون التابع أعرف من المتبوع بل دونه أو مساويا له نحو : رأيت زيدا الفاضل والرجل الصالح ، نعم يجوز كونه أخص نحو : رجل فصيح وغلام بائع ومراهق .

وقال الفراء^(٣) : يوصف الأعم بالأخص نحو : مررت برجل أخيك ، وقال ابن خروف^(٤) : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم ، قال وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل . وجوز الكوفية^(٥) : التخالف فى المدح والذم ، ومثلوا بقوله تعالى : « ويل لكل همزة لمزة الذى جمع » فجعلوا الذى صفة لهزمة .

(١) النعاج جمع نعجة وهى بقر الرمل ، الفلا : الصحراء ، تعسفن : أى أخذن غير الطريق ، ورملا نعسب بتقدير فى أى فى رمل . العيني ج ٣ ص ١١٥ .

(٢) الأثنونى ج ٣ ص ٦٠ ، مع ج ٢ ص ١١٦ .

(٣) النفع ج ٢ ص ١١٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

وجور الأخفش^(١) . وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى : « فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان »^(٢) قال الأوليان صفة لآخران لأنه كما وصف تخصص . وجوز قوم عكسه أى وصف المعرفة بالنكرة مطلقا ومثل بقول الشاعر :

لابن اللعين الذى يُخبا الدخان له وللمغنى رسول الزور قَوَّادِي^(٣)
قال قواد صفة المغنى . وجور أبو الحسن وابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصا بالموصوف لا يوصف به غيره كقول النابغة :

أبيت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم نافع
فناقع صفة للسم ، وأجيب بالمنع فى الكل بإعرابها إبدالا .

فائدة النعت للتخصيص أو التوضيح ، ولا يتم هذا إلا إذا كان النعت مساويا للمنغوت أما إذا كان دونه ، بأن كان المنغوت معرفة والنعت نكرة أو كانا بالعكس تذهب الفائدة ، وما جاء من الشواهد موهما خلاف ذلك فليس بنعت ويمكن حمله على تابع آخر .

(١) المصدر السابق .

(٢) سورة المائدة آية : ١٠٧ .

(٣) البيت للأحوص .

ابن اللعين : شخص يدعى ابن صائد البخارى — المغنى : معبد المشهور والبيت قصة فى كتاب الدور (الدور اللوامع) ج ٢ ص ١٤٨ .

مطابقة الصفة للموصوف

تكسيرها حين ترفع السببي مسندة إلى جمع أولى من الأفراد في الأصح سواء كان الموصوف جمعا أم مثني أم مفرد نحو : مررت برجال حسان غلمانهم ورجلين حسان غلمانهما . ورجل حسان غلمانه . هذا قول المبرد^(١) ونص عليه سيبويه^(٢) في بعض نسخ كتابه واختاره الجزولي ، وصاحب التمهيد وبه جزم ابن مالك ، قال أبو حيان^(٣) : وذهب بعض شيوخنا إلى أن الأفراد أحسن من التكسير قال لأن العلة في ذلك أنه قد ينزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ، ولا يجمع فانتفى أن تكون الصفة مفردة . قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد لأنه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة وإلا فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الأفراد .

قال أبو حيان^(٤) : وما ذكره هو القياس لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ، ثم ذكر أبو حيان أن هذا القول هو مذهب الجمهور^(٥) واختيار الشلوين وشيخه الأبدى .

وإن اتبعت جمعا فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ، ولما بعده نحو : مررت برجال حسان غلمانهم ، وإن اتبعت مفردا فالأفراد أولى من التكسير لأنه تكلف جمع في موضع لا يحتاج إليه لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه . فكذا في الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فإن لم يكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الأفراد نحو : مررت برجال شرب آبائهم .

(١) المجمع ج ٢ ص ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

وأوجب التكسير الكوفية^(١) فيما لم يصحح أى لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو : مررت برجال عور آباؤهم وأوجبوا المطابقة في التثنية نحو : مررت برجلين أعورين أبواهما ، ومنعوا الأفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين فجوزوا فيه الأفراد والتكسير نحو : مررت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه .

أرى أن تلزم الصفة الأفراد حين ترفع النسبي لأنها تعمل حملا على الفعل والفعل يلتزم فيه الأفراد في اللغة الفصيحة ، كما أن التزام الأفراد يوحد الاستعمال .

(١) المصدر السابق .

المسألة (١٩٩)

لا ينعت الضمير ولا ينعت به^(١)

لا ينعت الضمير ولا ينعت به مطلقا :

أما الأول فلأنه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره : والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم ، ولأن النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا لباس فيها .

وأما الثاني فلأنه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه إضمار يعود على منوعته ولأنه أعرف المعارف ، وتقدم اشتراط ألا يكون النعت أعرف :

وجوز الكسائي^(٢) : نعت المضمرة الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى : « قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب »^(٣) . وقولهم : مررت به المسكين وقولهم : اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ، وقوله : فلا تلمه أن ينام البائسا . وغيره خرج ذلك على البذل . قال ابن مالك وفيه تكلف .

وقيل إنه أجازه إذا تقدم المظهر كذا نقله عنه النحاس والفراء .

من الأفضل أن يسير الباب على وثيرة واحدة حتى لا تتشعب القواعد ما دام في الإمكان التصرف دون تأويل أو تكلف ولا مانع من أن يكون ما تقدم من الأمثلة على سبيل البذل .

(١) مع ج ٢ ص ١١٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة سبأ آية : ٤٨ .

المسألة (٢٠٠)

اسم الإشارة

اختلف البصريون^(١) في ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل . قال بعضهم هي منقلبة عن ياء لقولهم في التصغير ذيا وإمالتها فالعين واللام المحذوفة يآن وهو ثلاثي الوضع في الأصل . وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب طويت .

وقال الكوفيون^(٢) ووافقهم السهيلي هي زائدة لسقوطها في التثنية ورد بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكن ، (وقد عوض منها تشديد النون)

قال أبو حيان^(٣) : ولو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائي الوضع نحو : ما . وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذ أصل الأشياء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبها جيدا سهلا قليل الدعوى .

وأرى أن هذا رأى جيد لأن الخلاف والادعاء بأن الألف أصلها واو أو ياء لا طائل ولا ثمرة من ورائه ، ومثلها مثل (ما) الاستفهامية فهي على حرفين وألفها تحذف عند دخول حرف الجر عليها م م وم .

مراتب الإشارة :

يقول السيوطي : « ليس للإشارة^(٤) سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن

(١) الجمع ج ١ ص ٧٥ .

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

مالك وقال إنه الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصنار إلى سيبويه^(١) واحتج له ابن^(٢) مالك بأن المشار شبيه بالمنادى والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره وبأن الفراء نقل^(٣) أن بنى تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف ، والحجازيون ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف^(٤) فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين وهى وجوه حسنة إلا أن دعوى الإجماع في الأول مردودة .

وذهب أكثر النحويين^(٥) إلى أن الإشارة ثلاث مراتب :

« قرى ولها المجرد ووسطى ولها ذو الكاف وبعدى ولها ذو الكاف واللام » .

وقد وضع من هذه المناقشة أنه ليس من لغة التميمين إستعمال اللام مع الكاف مع أن ذلك ورد بالقرآن الكريم قال تعالى : « كذلك قال ربك » ، وقال تعالى : « ذلكما مما علمنى ربى »^(٦) ، وقال تعالى : « ذلكم الله ربكم »^(٧) ، وقال تعالى : « فذلكن الذى لمتنى فيه »^(٨) .

وليس من لغة الحجازيين إستعمال الكاف بلا لام مع أن ذلك أيضاً ورد بالقرآن الكريم قال تعالى : « فذانك برهان من ربك » ولهذا أرى أن نستفيد من اللغتين بالاستعمالين لورودهما باللغة الفصحى ويكون ذلك باستعمال ذا اللقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد كما يرى أكثر النحويين .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٦) سورة يوسف آية : ٣٧ .

(٧) سورة الأنعام آية : ١٠٢ .

(٨) سورة يوسف آية : ٣٢ .

(٤) ورد بالقرآن وجود الكاف دون اللام قال تعالى :

« فذانك برهانك من ربك » سورة القصص آية : ٣٢ .

(٥) الجمع ج ١ ص ٧٥ .

المسألة (٢٠١)

اسم الإشارة والنعت به

قال الكوفية^(١) والزجاج والسهيلي ومنه أى مما لا ينعت ولا ينعت به « الإشارة » فلا ينعت به لأنه جامد ولا يتصور فيه الإضممار ولا ينعت لأنه غالبا ما يقع بعده جامد .

قال السهيلي فالأولى جعله بيانا ، وإن سماه سيبويه صفة فتسامح كما سمي بذلك التوكيد والبيان فى غير موضع واختاره ابن مالك وأكثر البصريين^(٢) على أنه ينعت وينعت به نحو : « بل فعله كبيرهم هذا »^(٣) ونحو : أرأيتك هذا الذى كرمته على^(٤) ولكن لا ينعت عند المجوز له إلا بذى أل أما غير المضاف من المعارف فواضح أنه لا ينعت به وأما المضاف فلأن النعت مع منوعته كاسم واحد . واسم الإشارة لا يضاف فكذا منوعته ، ولوحظ فى ذى أل معنى الاشتقاق على أن معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار إليه .

اسم الإشارة وإن كان جامدا إلا أنه فى قوة المشتق فمعنى (هذا) المشار إليه (بل فعله كبيرهم هذا) أى المشار إليه ، ومثله فى هذا مثل المصدر نحو : رأيت قاضيا عدلا ، وشهودا صدقا أى قاضيا عادلا وشهودا صادقين ، فالمعنى على تفسيره بالمشتق .

كما يمكن وصفه باعتباره جامدا (هذا العالم مخلص) فالعالم صفة هذا وإن كان البعض يعبره بدلا أو بيانا .

(١) جمع ج ٢ ص ١١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٦٣ .

(٤) سورة الإسراء آية : ٦٢ .

المسألة (٢٠٢)

نعت معمولى العاملين^(١)

إن تعدد العامل وجب القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ ، وكذا النصب بفعل لائق واجب الإضمار فى غير تخصيص سواء اختلف العمل نحو : مررت بزيد ولقيت عمراً الكريمان أو الكريمين أم اتحدا واختلف جنس الكلام فى المعنى نحو : قام زيد وهل خرج عمرو العاقلان أو اتفق واختلف جنس العامل وجوز قوم منهم الأخفش^(٢) الاتباع إذا تقارب المعنى وإذا اتحد العمل لا جنس العامل .

وجوز الكسائى والفراء^(٣) الاتباع إذا تقارب المعنى وإن اختلفا فى العمل . فإن اتحد العاملان جنسا وعملا جاز الاتباع عند الجمهور فى جميع الصور .

وذهب ابن السراج^(٤) إلى وجوب القطع فى الجميع . وإن اختلف العمل^(٥) وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو : خاصم زيد عمراً الكريمان ، فالقطع فى هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء^(٦) وابن سعدان الاتباع ، والنص عند الفراء أنه إذا اتبع غلب الرفع فتقول خاصم زيد عمراً الكريمان ، ونص ابن سعدان على جواز اتباع أى شئت لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين^(٧) : قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هنذا العاقلة برفع العاقلة نعتا

(١) الجمع ج ٢ ص ١١٨ ، الأشتوى ج ٣ ص ٦٦ .

(٢) الجمع ج ٢ ص

(٣) المصدر السابق .

(٤) الأشتوى ج ٣ ص ٦٧ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) الجمع ج ٢ ص ١١٩ .

(٧) اختلف فى قائل هذا البيت : فليل أبو حيان الفعفى ، وقيل ماور العيسى ، وقبل العجاج والشاهد

فى رفع الحيات ونصب القدما ، ثم نصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمّر در عليه سالم من المسألة الأفعوان ذكر الحيات ، والأثنى : أفعى . والشجاع الحية وكذا الشجعة

لهند . لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الإسمين من نحو : ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ولو اتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

قد سالم الحَيَّاتُ منه القدما الأفعوان والشُّجاع الشَّجَعَمَا
فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لأن كل شيئين تسالما
فهى فاعلان مفعولان .

رأى الجمهور في هذه المسائل يتفق والفطرة اللغوية السليمة ، فاتحاد العاملين جنسا وعملا يتلاءم مع الاتفاق في الإعراب ، أما اختلاف العاملين في أى صورة من صور الاختلاف فيقتضى القطع حتى لا يكون الأسلوب نشازا وحتى لا تكون هناك مفاضلة في الاتباع مراعاة للأول أو الثانى .

الباب الخامس

المتفرقات

الفصل الأول

الأصل والفرع

المسألة (٢٠٣)

النكرة أصل أم المعرفة

ذهب سيبويه^(١) والجمهور إلى أن النكرة أصل والمعرفة فرع .
وخالف الكوفيون^(٢) وابن الطروة وقالوا : لأن من الأسماء ما لزم التعريف
كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر .

وقال الشلوبين^(٣) : لم يثبت هنا سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء .
وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هي الأولى
ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والأشخاص هي
التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض .

قل مما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله إسم نكرة وتجد كثيرا
من النكرات لا معرفة لها .

وقد جاء في الأشباه والنظائر^(٤) :

الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل^(٥) :

(١) مع ج ١ ص ٥٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ج ٢ ص ٣٦ .

(٥) ج ٥ ص ٨٥ ، ونص عبارة ابن يعيش اعلم أن النكرة هي الأصل والتعريف حادث لأن الاسم
نكرة في أول أمره مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرد به بالتعريف حتى يكون اللفظ الواحد دون سائر جنسه
كقولك رجل فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عند الخطاب لواحد بعينه فتقول الرجل
فيكون مقصورا على واحد بعينه فالنكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل سائر أمته ... إلى
أن قال ويزيد ما ذكرناه عندك وضوحا أن الإنسان حين يولد يطلق عليه حينئذ اسم رجل أو امرأة ثم يميز
باللقب والاسم .

أصل الأسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة ، واقتدار إلى وضع لنقلها عن الأصل .

وقال صاحب البسيط (١) : النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :

- ١ - أن مسمى النكرة أسبق في الذهن .
 - ٢ - التعريف يحتاج إلى قرينة .
 - ٣ - أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها .
 - ٤ - أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع والإخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب .
- واضح كما يرى سيبويه والجمهور أن النكرة أسبق من المعرفة وهذا أمر طبعى لأن الإنسان عند خلقه يسمى مولودا ثم يوضع له العلم .
- أما احتجاج الكوفيين بالضمائر فالحقيقة أن الضمائر لا تعريف فيها إلا عن طريق مرجعها أو من تعود إليه أو المتكلم بها أو المخاطب بها وإلا فهي وحدها ميتة لا حراك فيها (فأنت أو إياك أو إياكم) لا أثر لها إلا إذا وجد المخاطب أو المخاطبون فحياتها بما ترمز إليه .

إذا تأخر اللقب عن الاسم

إذا تأخر اللقب عن الاسم فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو :
جاء سعيد كرز على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من إضافة الشيء
إلى نفسه ، هذا رأى البصريين .

وجوز الكوفيون^(١) فيه الإتيان على البدل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لأن
الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل .

فإن كان في الأول ال فليس إلا الإتيان وفاقا نحو : الحارث كرز ذكره أبو حيان
وغیره ، وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو : عبد الله زين العابدين أو
الأول مفردا والثاني مضافا نحو : سعيد زين العابدين أو عكسه نحو : عبد الله بطة
امتنعت الإضافة وتعين بدلا أو بيانا أو القطع إلى الرفع بإضمار هو وإلى النصب
بإضمار أعنى .

ويقول الرضى^(٢) : « إذا قصد الجمع بين اللقب والاسم أتى بالاسم أولا ثم
باللقب لكون اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت . فلو
أتى به أولا لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم إما أن يتبع اللقب الاسم عطف بيان
له لكونه أشهر أو يقطع عنه رفعا أو نصبا على المدح أو الذم لكونه متضمنا
لأحدهما ، ويجوز الإتيان والقطع المذكوران سواء أكانا مفردين أو مضافين أو
مختلفين في ذلك وإن كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين في ذلك وإن كانا
مفردين في أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب كما تقدم في باب الإضافة ، وظاهر
كلامه وجوب الإضافة عند أفرادهما .

(١) مع ج ١ ص ٧١ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ١٣٩ .

وقد أجاز الرُجّاج والفراء الإِتباع أيضاً وهو الأول لما روى الفراء : قيس قفة ، ويحيى عينان بالإِتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس وإجراء الرقيات عليه والأشهر إضافة قيس إلى الرقيات إما على أن الرقيات لقب قيس ، وإضافة كسعيد كرز أو على أن الإضافة لأدنى ملايسة لنكاحه نسوة اسم كل منها رقية وقيل هن جداته ، وقيل شب بثلاث .

ويقول ابن يعيش^(١) : « أعلم أنك إذا لقيت مفردا بمفرد أضفته إليه نحو : سعيد كرز كان اسمه سعيدا ولقبه كرز فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب وإنما فعلوا ذلك لثلاث مخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وامرئ القيس وليس في كلامهم إسمان مفردان لمسمى واحد تستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة لمخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم إلى اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم فإن قيل كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب وهما كشيء واحد فالجواب أن العلم إذا أضيف إلى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير ، والمسمى يضاف إلى الاسم نحو : ذات مرة وذات صباح فإن كان العلم مضافا كعبد الله بطة أفردوا اللقب ويكون من قبيل عطف البيان فلم تخرج عن حد استعمالهم .

واضح أن الاسم واللقب لمسمى واحد والإضافة في المفرد لا تتم إلا على أساس التأويل ، وإذا كان أحدهما غير مفرد أو كان الأول مقترنا بالـ يجب الإِتباع على البذل أو البيان .

لهذا أرى وجوب الإِتباع في المفرد طردا للباب على وتيرة واحدة وتخلصا من التأويل وتوحيدا للقاعدة .

(١) المفصل ج ١ ص ٢٢ .

الوزن السادس من أوزان الاسم المجرد الرباعي^(١)

« فَعَلَّلَ » بضم الفاء وفتح الثالث نحو : « جُنْخَدَب »^(٢) .
مذهب البصريين^(٣) غير الأخفش أن هذا البناء ليس ببناء أصلي بل هو فرع على
« فَعَلَّلَ » بالضم فتح تخفيفاً لأن صيغ ما سمع فيه الفتح سُمِعَ فيه الضم نحو :
جخذب وطحلب ويرقع في الأسماء وجوشع في الصفات .

ومذهب الكوفيين والأخفش^(٤) إلى أنه بناء أصلي واستدلوا لذلك بأمرين :
أحدهما : أن الأخفش حكى جُوْذَرَ^(٥) ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف
وهو مردود فإن الضم فيه منقول أيضاً وزعم الفراء أن الفتح في جوْذَرَ أكثر وقال
الزبيدي : أن الضم في جميع ما ورد أفصح .

والآخر : أنهم قد ألحقوا به فقالوا : عندد ، يقال مالى عن ذلك عُنْدَدَ أى بدّ
وقالوا : عاطت الناقة عُوطَظًا إذا اشتت الفحل وقالوا : سُوْدَدَ^(٦) فجاءوا بهذه
الأمثلة مفكوكة وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق
فوجب أن يكون للإلحاق .

واضح من هذا النقاش التعصب الذى عهدناه بين البصريين والكوفيين ،
ورأى البصريين فى هذه المسألة لملاحظة التخفيف خروج على روح الرباعى
الذى وضع على شىء من الثقل ، وورود الفتح كاف فى أن يجعل المفتوح لغة

(١) الأشموى ج ١ ص ٢٤٧ .

(٢) ذكر الجراد نجم فحاء معجمة فذال مهملة .

(٣) الأشموى ج ٤ ص ٢٤٧ .

(٤) الأشموى ج ٤ ص ٢٤٧ .

(٥) ولد البقرة الوحشية .

(٦) ومنه قَعْدَد ومن ذلك قول وريد بن الصخرة :

فلما دعانى لم يخذنى بقَعْدَد

دعانى أخى والخيلى بنى وبيته

ثابتة لا فرعاً وإن كان قليلاً في الاستعمال . والخلاف في هذه المسألة لا أثر له
وقد وافق ابن مالك الكوفيين في هذه المسألة :

لاسم مجرد رباع فَعْلَل وفَعْلِل وفَعْلَل وفَعْلَل وفَعْلَل
ومع فَعَل فَعْلَل وإن علا فمع فَعْلَل حوى فَعْلَل

المسألة (٢٠٦)

إذا تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها

إذا تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمس أو قمقم ، وفلفل ،
وزلزل فالكل أصول هذا مذهب البصريين^(١) لأنه إن جعل كل من المثليين زائداً
أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود إذ يصير
وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة عقعل ، أو على زيادة الثاني فعمل أو على زيادة
الثالث فعفل وكلها مفقودة .

ومذهب الكوفيين^(٢) إلى أن هذا الباب ونحوه ثلاثي أصله فَعْل فاستقل
التضعيف فخالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل عمل الخلاف فيما
يفهم المعنى بسقوط ثلاثة نحو : كيكب بخلاف غيره فإن كان للكلمة أصل غير
الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو : مر مريس فإنه ثلاثي مأخوذ من المرس ، فلا
تعم الحروف الأصالة .

المنطق أن الكلمة التي لا أصل لها سوى مبنائها الموجود أن يكون هذا المبنى
أصلاً كزلزل وسمسم فهما كلمتان لا يمكن الاستغناء عن أحد أصولهما كما أنه لا
يمكن أن يكون لهما أصل آخر غير الأصل الموجود . لذا ينبغي أن تكون كل
الحروف فيهما أصلية .

(١) مع ج ٢ ص ٢١٥ ، ٢١٦ . أى كان اثنان منها مكررين .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (٢٠٧)

أصل الضمير المنفصل « أنا »

ذهب البصريون^(١) إلى أن أصل « أنا » أن بلا ألف للمتكلم ، ولكون النون مفتوحة زيد فيها الألف مع الوقف لبيان الحركة كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها نحو قولهم : هذا مروى أنه . وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلأ .

وذهب الكوفيون^(٢) ، إلى أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلأ في لغة . قالوا والهاء في أنه بدل من الألف . وفي الألف لغات . إثباتها وصلأ ووقفأ وهي لغة تميم وبها قرأ نافع .

قال أبو النجم :

أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما آجنّ صدرى
وحذفها فيهما وحذفها وصلأ وإثباتها وقفأ وهي الفصحى ولغة الحجاز .
أما « أنت » فالبصريون على مذهبه من أن الضمير (أن) والتاء حرف خطاب ، وتوصل بميم في جمع المذكر (كأنتم) وميم وألف في المثني (كأنتما) ونون في الجمع المؤنث (كآنتن) .

وذهب الفراء^(٣) : إلى أن الضمير مجموع (أن والتاء) .

وذهب ابن كيسان^(٤) : إلى أن الضمير في هذه المواضع (التاء) فقط وهي (تاء) فعلت ، وكثرت بأن ، وزيدت الميم للتقوية والألف للتثنية والنون للتأنيث . وكذلك (أنت) الهمزة والنون والتاء وهكذا .

(١) الجمع ج ١ ص ٦٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

ويقول ابن يعيش^(١) : « (أنا) الألف والنون هما الاسم عند البصريين والألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة فهي مثل : (هاء السكت) في اغزه وارمه وإذا وصلت حذفها كما تحذف الهاء في الوصل » .

وذهب الكوفيون^(٢) إلى أنها بكمالها هو الاسم واحتجوا لذلك بقول الشاعر :
أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميد قد تدرت السناما^(٣)
وجه الشاهد أنه أثبت الألف في حال الوصل ومنه قراءة نافع أنا أحبي قالوا فإثباتها في الوصل دليل على ما قلناه ولا حجة في ذلك لقلته ، ولأن الأهم الأغلب سقوطها .

وقد قالوا : إنه فوقفوا بالهاء حكى عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضعف فقيل له هلا فصدتها وأطعمته منها مشويا فقال هذا قصدي أنه ، وقال الشاعر :
إن كنت أدري فعلى بدنه من كثرة التخليط في من أنه^(٤)
ومنهم من يسكن النون في الوصل والوقف أن فعلت وهذا مما يؤيد مذهب البصريين وأن الألف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا يشبه فيه في زيادتها وهي الهاء ... » .

وأرى أن الخلاف حول أصل الضمير كما ذكر لا ثمره منه ، كما أن الإدعاء بأن (أنا) أصلها (أن) لا دليل عليه مقنع فضلا عن اتحاد صورة الضمير مع بعض الحروف مثل : (أن) المصدرية والمخففة يوقع في اللبس ، لهذا أرى أن الضمير مجموع الحروف الثلاثة (أنا) .

(١) انفصل ج ٣ ص ٩٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت لحميد بن حريث بن مجدل شاعر إسلامي وينتهي نسبه إلى قضاعة . وإثبات الألف في الوصل لغة بني تميم ، وتدرت : عنوت ، السنام : الدروة .

(٤) لم يعرف قائله والبدنة هي الناقة أو البقرة ، والتخليط في الأمر : الإفساد .

المسألة (٢٠٨)

الأصل في الضمائر

عند البصريين^(١) أن « هو وهى » أصلان فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع .

وقال أبو على^(٢) : الكل أصول ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد .

وقال الكوفيون^(٣) والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهى الهاء فقط ، والواو والياء زائدتان كالبواق لحذفهما في المثنى والجمع ومن المفرد في لغة .

ويقول ابن يعيش^(٤) : والاسم « هو » بكماله عند البصريين وقال الكوفيون الاسم « الهاء » وحدها والواو مزيدة واحتجوا لذلك بقول الشاعر :

فيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رنحو الملائم نجيب^(٥)
فحذف الواو وحذفها يدل على زيادتها .

والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجرى مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولأن المضمرة إنما أتت به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة ولا سيما الواو وثقلها فهو في البيت من قبل الضرورة .

(١) اجمع ج ١ ص ٦٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المفصل ج ٣ ص ٩٦ .

(٥) يشرى أراد أن يبع ويشرى يستعملان في الضدين . والرجل كل شيء يعد لفرجيل . الملائم بكسر الميم الخب . ورنحو الملائم سهل وقد شبه الشاعر حاله في هوى امرأة نجها وشدة وجده بها بوجود هذا الرجل لدى مثل بعيره وفارقه أصحابه فباتت موم هذا الرجل شئ تذهب عنه حيناً فيسكن وترجع إليه حيناً فيعوده الألم وبينما هو يبيع رجل هذا الحمل الضال إذ سمع من يعرفه وينادى عليه ليرده على صاحبه والبيت لتمخبط الخلالى ، المفصل ج ٣ ص ٩٦ .

إيانا وإياك^(١) :

النوع الثاني من المضمّر المنفصل ماهو للنصب وهو لفظ واحد وذلك إيا وإليه دليل ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب أفرادا وتثنية وجمعاً تذكيراً أو تأنيثاً . وهذه اللواحق حروف تبيين الحال . هذا هو مذهب سيويو والفارسي وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش^(٢) : قال أبو حيان^(٣) : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

(١) الفصل - ج ٣ ص ٩٦ .

(٢) الجمع - ج ١ ص ٦١ .

(٣) المصدر السابق

المسألة (٢٠٩)

عود الضمير

إذا كان المفعول الذى اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو : ضربت غلامه زيدا فإن الجمهور^(١) يمنعون التقديم لعود الضمير حيثئذ على متأخر لفظا ورتبة .
وحكى الصنفار^(٢) الإجماع عليه لكن أجازاه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزى إلى الأخفش^(٣) ورجحه ابن جنى وصححه ابن مالك لوروده فى النظم كثيراً كقول الشاعر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل^(٤)
وقول الآخر :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يحزى سنار^(٥)
والأولون قصره على الشعر :

قال أبو حيان^(٦) : وللجواز وجه من القياس وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيجعل لكثيره كالأصل . ورأى الطوال فى هذه المسألة مقبول لأن السماع يؤيده وقد ورد فيه أكثر من شاهد كما أن تعليل أى حيان معقول ومقبول .

(١) الجمع ج ١ ص ٦٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) قيل إن هذا البيت للناطقة .

(٥) قال هذا البيت صليت بن سعد « سنار » هو الذى بنى الخورنق للنعمان فلما تم بناؤه رماه من فوقه فمات فضرب العرب به المثل لسوء المكافأة .

(٦) الجمع ج ١ ص ٦٦ .

المسألة (٢١٠)

إذا اجتمع ضميران فأكثر :

إذا اجتمع ضميران فأكثر واختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو : الدرهم أعطيتكه فإن أحر الأخص وجب الفصل نحو : أعطيته إياك .

وندر قول عثمان : أراهمنى الباطل شيطاناً والقياس أراهم وذهب المبرد^(١) وكثير من القدماء إلى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وأن الاتصال أيضاً جائز نحو : أعطيتهموك .

وذهب الفراء^(٢) إلى تعيين الانفصال إلا أن يكون ضمير مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال . والاتصال أحسن نحو : الدرهمان أعطيتهما له والغلمان أعطيتهموك ووافق الكسائي^(٣) الفراء وزاد جواز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو : الدراهم أعطيتهن كن .

وقد اشترط الزمخشري^(٤) أنه إذا التقى ضميران متصلان بدئ بالأكرب إلى المتكلم من غير تفضيل ، والصواب ما ذكرته وهذا الترتيب رأى سيبويه^(٥) وحكايته عن العرب ، والعلة في ذلك أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه لأنها أعرف وأهم عنده وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان المختار تقديم المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم ، وقد أجاز غيره من النحويين تقديم الضمير الأبعد على الأقرب قياساً وهو رأى أبي العباس^(٦) محمد بن يزيد وكان يسوى بين الغائب والمخاطب ، والمتكلم في التقديم والتأخير ويميز أعطاهوك وأعطاهاوني ، وأعطاكنى

(٤) المفصل ج ٣ ص ١٠٥ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

(١) القمع ج ١ ص ٦٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

ويستجيده ولم يرض سيبويه مقالتهم وقال هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب
فاعرفه .

لقد عالج ابن يعيش^(١) الموضوع علجا منطقيا فالمفروض أن يتقدم الأخص
فالأخص وهكذا وهذا ما تقتضيه سلامة الأسلوب وسهولة التعبير حتى لا تشعر
بصعوبة ومجافاة الأسلوب للذوق السليم .

(١) انظر ج ٣ ص ١٠٥ .

المسألة (٢١١)

صيغة ما لم يسم فاعله

ذهب المبرد^(١) وابن الطراوة والكوفيون إلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلاً ونقله في شرح الكافية عن سيويه والمازني .

وذهب البصريون^(٢) إلى أنها فروع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيويه وهو أظهر القولين وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها .

وأرى أن الفاعل هو من قام بالفعل أو اتصف به ، والصفة الأصلية للفعل أن يأتي على الصورة التي بنيت عليها مادته ، كما أن الأصل فيمن قام بالفعل أو اتصف به هو الفاعل الذي أحدث الفعل فنحو : أكرم محمد علياً صيغة أفادت إكرام محمد لعل فإذا طرأ طارئ يقتضى إبعاد محمد حدث تغيير في صورة الفعل وفي ضبط المفعول وصارت الصيغة أكرم على فهذه الصيغة جاءت على خلاف الأصل ، وجاءت مرتبة ثانية بعد الصيغة الأولى إذ الأصل هو صيغة الفاعل أما صيغة ما لم يسم فاعله فمتفرعة عنها .

(١) أشموني ج ٤ ص ٢٤٢ .

(٢) المصدر السابق .

الفصل الثانى

النوع والعدد

المسألة (٢١٢)

حذف نون المثني والجمع

قال السيوطي : « تحذف هذه النون للإضافة ظاهرة نحو : بل يده ، والمقيمي الصلاة غير محلي الصيد . أو مقدرة^(١) كقول الشاعر :

هما خطتا إما إसार ومئة وإما دم والموت بالحر أجدر^(٢)

ولشبه الإضافة ذكره أبو حيان ومثله باثنا عشر ..

في المثني : قال أبو حيان لكنه قد سمع في الجمع وقياس المثني كالجمع ...

وجوزه الكسائي^(٣) في السعة فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون . قال أبو حيان : ويشهد له ما سمع بيضك ثنتا ، وبيضى مائتا . وينبغي أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدي إلى الإلباس بالمفرد كما في « هذان » و « هاتان » وفيما تخرج على رأى الكسائي في الجمع قراءة غير معجزة^(٤) الله ، « إنكم لذائقوا العذاب »^(٥) بالنصب . وذهب الأخفش وهشام^(٦) إلى أنها تحذف للطاقة الضمير نحو : ضاربك وأنه منصوب المحل لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الجر الإضافة . وهي غير محققة ولا دليل عليها إلا حذف النون لحذفها سبب آخر غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا ، والذي قاله سيويوه والمحققون إنه في محل جر بالإضافة » .

ويقول ابن يعيش^(٧) : وتسقط نون التثنية للإضافة نحو : جاءني غلاما زيد ، ورأيت ثوبى عمر .

(١) مع ج ١ ص ٤٩ .

(٢) البيت لتأبط شرا (ج ١ درر ص ٢٢) .

(٣) الممع ج ١ ص ٥٠ .

(٤) سورة التوبة آية : ٢٢ .

(٥) سورة الصافات آية : ٣٨ .

(٦) الممع ج ١ ص ٥٠ .

(٧) الفصل ج ٤ ص ١٤٥ .

والأصل غلامان وثوبين ، وذلك أن النون عوض عن الحركة والتنوين جميعاً على ما قررتم والحركة تثبت مع الإضافة نحو قولك جاءني غلام زيد ، ورأيت غلام زيد ، ومررت بغلام زيد فلم تحذف النون في الإضافة مع ثبوت أحد بدلها وهو الحركة . فالجواب أنه لما ثبتت النون مع الألف واللام في نحو الرجلان والغلامان مع أن أحد بدلها وهو التنوين لا تثبت معهما حذف مع الإضافة مع أن أحد بدلها وهو الحركة لا يحذف كأن ذلك لضرب من التعادل والتقاص .

وأرى أن المطرد أن النون تحذف عند الإضافة ولم يثبت وجودها معها وهذا دليل على أن السبب في حذفها الإضافة ، وما جاء من الحذف لغیر ذلك فلهجات محدودة . ولا أدري كيف جوز الكسائي الحذف في السعة مع أن المسموع في ذلك قليل بدليل عبارة أبي حيان ويشهد له ما سمع « ويبضى مائتا » كما أن الحذف لغیر الإضافة قد يؤدي إلى الإلباس بالمفرد .

المسألة (٢١٣)

وضع كل من المشي والجمع والمفرد في موضعه

الأصل^(١) وضع كل في موضعه وقد يخرج عن هذا الأصل وهذا قسمان :
فالأول : ما ليس جزءاً مما أضيف إليه سمع « ضع رحالهما » يريد في اثنين وديناركم مختلفة . أي دنائركم .

وقاسه الكوفيون^(٢) وابن مالك إذا أمن اللبس وهذا على قاعدة الكوفيين : من القياس على الشاذ والتادر .

قال أبو حيان^(٣) : ولو قيس شيء من هذا لالتبس الدلالات أو اختلطت الموضوعات .

(١) مع ج ١ ص ٥٠ .

(٢) انصدر السابق .

(٣) انصدر السابق .

والثاني : ما أضيف إلى متضمنه وهو مثني لفظا نحو : قطعت رعوس الكبشين أى رأسيهما أو معنى نحو : كفاغرى الأفواه عند عرين أى كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع والأفراد والتثنية فمن الأول قوله تعالى : « فقد صفت قلوبكما »^(١) وقرأ ابن مسعود « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »^(٢) . ومن الأفراد قراءة الحسن « بدت لهما سواتهما »^(٣) وفى التثنية قراءة الجمهور سواتهما .

فطرد ابن مالك قياس الجمع والأفراد أيضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الأفراد على ما تردد وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ألا يكون بكل واحد من المضاف إليه إلا شيء واحد لأنه إن كان له أكثر التبس فلا يجوز فى قطعت أذى الزيدتين الإتيان بالجمع ولا الأفراد للإلتباس .

ويقول ابن يعيش^(٤) : « أعلم أن كل ما فى الجسد منه واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن ، والقلب فإنك إذا ضمنت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : الجمع وهو الأكثر نحو قولك : ما أحسن رعوسهما قال تعالى : ي إن تنوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما »^(٥) وإنما عبروا بالجمع والمراد التثنية من حيث إن التثنية جمع فى الحقيقة ولأنه مما لا يلبس ولا يشكل لأنه قد علم أن الواحد لا يكون له إلا رأس واحد أو قلب واحد فأرادوا الفصل بين النوعين فشبها هذا النوع بقولهم نحن فعلنا وإن كان اثنين فى التعبير عنهما بلفظ الجمع وكان الفراء يقول إنما خص هذا النوع بالجمع .

(١) سورة التحريم آية : ٤ .

(٢) سورة المائدة آية : ٣٨ .

(٣) سورة طه آية : ١٢١ .

(٤) المفصل ج ٤ ص ١٥٥ .

(٥) سورة التحريم آية : ٤ .

نظراً إلى المعنى لأن كل ما في الجسد منه جىء واحد فإنه يقوم مقام شيئين فإذا ضم إلى ذلك مثله فقد صار في الحكم أربعة والأربعة جمع وهذا من أصول الكوفيين الحسنة ويؤيد ذلك ما في الجسد منه واحد ففيه الدية كاملة .

والوجه الثاني : الثنية على الأصل وظاهر اللفظ نحو قولك : ما أحسن رأسهما . وأسلم قلبهما .

قال الشاعر (١) :

بما في فؤادينا من الهم والهوى فيبرأ منها من الفؤاد المشغف
فأما قول خطام المجاشعي :

ومهمــــــــــــــــين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين (٢)
جثتهما بالنعث لا بالنعتين .

فإن الشاهد في ثنية الظهر على الأصل والكثير الجمع لما ذكرناه .

الوجه الثالث : الإفراد نحو قولك : ما أحسن رأسهما . وضربت ظهر الزيد
قال الشاعر (٣) :

كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدف لطعان غير منجم
وذلك لوضوح المعنى إذ كل واحد له شيء واحد من هذا النوع فلا يشكل
فأتى بلفظ الإفراد إذ كان أخف .

فإن كان مما في الجسد منه أكثر من واحد نحو : اليد والرجل فإنك إذا
ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا الثنية نحو : ما أبسط يديهما ، وأخف رجلهما
لا يجوز غير ذلك . فأما قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » .
فإنما جمع لأن المراد الإيمان . وقد جاء في قراءة ابن مسعود فاقطعوا أيماهما .

(١) البيت للفرزدق ج منهاض : أصله الذي انكسر بعد الجبر ، والمشغف : الذي شغفه الحب .

(٢) المهمة : المقفر ، القذف : البعيد ، المرت : الأرض التي لا تثبت ، الواو ولو رب . والشاعر يعصف
نفسه بالخذق والمهارة والعرب تفتخر بمعرفة الطرق وتعيير بها الجاهل .

(٣) البيت للفرزدق يهجو جرير .

وكذلك المنفصل من نحو : غلام وثوب إذا ضمنت منه واحدا إلى واحد . لم يكن فيه إلا الثانية نحو : غلامهما وثوبهما إذا كان لكل واحد غلام وثوب ولا يجوز الجمع في مثل هذا لأنه مما يشكل ويلبس إذ قد يجوز أن يكون لكل واحد غلمان وأثواب .

المسألة (٢١٤)

جمع ما لحقه تاء التانيث جمع مذكر سالماً

من شروط جمع الكلمة جمع مذكر سالماً : أن تكون خالية من تاء التانيث وخالف الكوفيون^(١) في ذلك فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون مطلقاً .

فقالوا : في طلحة وحمزة ، وهيرة ، طلحون وحمزون ، وهبيرون . واحتجوا بالسمع والقياس أما السماع فقولهم في علانية للرجل المشهور علانون وفي أربعة للمعتدل القامة ريعون ، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير . وإن أدى إلى حذف التاء قال الشاعر :

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم^(٢)

وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تانيثه التاء المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه جمع تكسير غير مسلم به لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم .

قال في الكافية^(٣) : « واعلم أن شروط جمع المذكر السالم بالواو والنون على طريق عام للأسماء والصفات ونحوها بأحدهما فالعام لهما شيان : أحدهما التجرد

(١) مع ج ١ ص ٤٥ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) ج ٢ ص ١٨٠ .

من تاء التانيث ولا يجمع نحو : طلحة في الأسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون
خلافًا للكوفيين وابن كيسان في الإسم ذى التاء فإنهم أجازوها طلحون بسكون
عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو : طلحون قياساً على الجمع بالألف والتاء
فالطلحات والحمرات وذلك لأن حقه الألف والتاء والذى قالوه مخالف للقياس
والاستعمال أما الاستعمال فنحو قوله :

نصر الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وأما القياس فلأن التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير
والتانيث وإن حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على
النطق أنه غير المجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم
لجاز في الصفة نحو : ريعون وعلامون ولا يجوز اتفاقاً ...

وإن قاسوا ذا التاء على ذى الألف فليس لهم ذلك لأن الألف الممدودة تقلب
فتتمحى صورة علامة التانيث » .

ورأى الكوفيين في هذا حقيق بالنظر والتأييد لأن مثل حمزة وطلحة وهبيرة وإن
كانت مؤنثة لفظاً إلا أنها مذكورة حقيقة ومعنى . والواقع أن علامة التانيث في نية
الانفصال لأنها زائدة بدليل حذفها في جمع المؤنث السالم فقاطمة حين تجمع
تحذف تاؤها وتزاد ألف وتاء للجمع فأولى في جمع التذكير وجمعها جمع تذكير يعيد
إليها وضعها من التذكير وألف المقصور وياء المنقوص تحذفان عند الجمع المذكر
السالم فحذف التاء إذا لا ضرر فيه .

جمع الصفة جمع مذكر سالماً^(١)

من شروط جمع الصفة جمعاً سالماً أن تقبل التاء كعاقِل ، وعاقلة فالصفة التي لا تقبل التاء لا تجمع كأحمر وسكران وعانس وجريح وصبور .

وجوز الكوفيون^(٢) جمع الصفة التي لا تقبل التاء كقول الشاعر :
منا الذى هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب^(٣)
وقوله :

فما وجدت نساء بنى نزار حلائل أسودين وأحمرين^(٤)
وذلك عند البصريين^(٥) من النادر الذى لا يقاس عليه .

قال صاحب الإفصاح : عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً فى شعر أو نادر كلام جعلوه باباً وفصلاً وليس بالجيد .

وأرى أن فى جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع مذكر سالماً خروج على المعهود والمألوف من كلام العرب لأن النادر لا يقاس عليه ولهذا فأنا أرى الإلتزام برأى البصريين .

(١) مع ج ١ ص ٤٥ — الكافية ج ٢ ص ١٨٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قيل إن البيت لأى قيس بن رفاعة وقيل لأى قيس بن الأسلت الأنصارى .

(٤) البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام هجا بها مضر درر ص ١٩ .

(٥) الجمع ج ١ ص ٤٥ .

المسألة (٢١٦)

جمع المقصور

وحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملاً
إذا جمع المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم . حذف
ما تكمل به وهو الألف لالتقاء الساكنين ، وبقي الفتح الذي قبل ألفه مشعراً بما
حذف نحو : « وأنتم الأعلون »^(١) و « إنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار »^(٢) لا
فرق في ذلك بين ما ألفه زائدة نحو : حبلى وما ألفه غير زائدة نحو : مصطفى
وذلك عند البصريين^(٣) .

وأما الكوفيون^(٤) فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو . وكسر ما قبل الياء
مطلقاً ونقله ابن مالك عنهم في ذى الألف الزائدة نحو : حبلى مسمى به .
قال في شرح التسهيل : فإن كان أعجمياً نحو : عيسى أجازوا فيه الوجهين
لاحتمال الريادة وعدمها .

وأرى أنه عند جمع المقصور جمعاً سالماً تحذف الألف ويبقى ما قبلها مفتوحاً
ويعلل النحاة سبب ذلك بأنه عند الجمع ترد الألف إلى أصلها الواو أو الياء
متحركة وما قبلها مفتوح فتقلب ألفاً ساكنة فيلتقى ساكنان الألف والواو أو الياء
علامتا الجمع فتحذف الألف ويبقى ما قبل الواو أو الياء مفتوحاً .

وهذا رأى البصريين وبه جاء القرآن الكريم ، فقال تعالى : « وأنتم
الأعلون » ، « إنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار » ويقول أمرؤ القيس :
وقاهم جدهم بنى أبيهم وبالأشقين ما كان العقاب^(٥)

(١) سورة آل عمران آية : ١٣٩ .

(٢) سورة ص آية : ٤٧ .

(٣) أشموني ج ٤ ص ١١٤ .

(٤) المصدر السابق . جدّهم : حظهم وهم بنو أسد ، وبنو أبيهم ، بنو كنانة لأن أسداً وكنانة أخوان .

أما الكوفيون^(١) فقد نقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا . وقال ابن مالك في ذى الألف الزائدة نحو : حبلى مسمى به ، وفي الأعجمى أجازوا الوجهين ورأى الكوفيون مخالفا للسمع ووضح فيه التكلف لأنه بلا دليل أو شاهد .

ويقول السيوطي^(٢) : « إذا جمع المقصور جمع مذكر سالما حذفت الألف وفتح ما قبل الواو والياء فيقال في مصطفى مصطفى ومصطفى ومصطفى وقد أجزاه الكوفيون مجرى المنقوص فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء وحكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب — وهذا النقل عن الكوفيين مطلقا هو الذى حكاه عنهم الأصحاب فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلا وهو إجراء ذاك في الأعجمى كموسى وما فيه ألف زائدة كأرطى وحبلى علمى مذكر بخلاف ما ألفه أصل وقد حكيت القولين معا .

الكوفيون يلحقون^(٣) ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازاً فيقولون العيسون^(٤) بضم السين ، والعيسين بكسر السين .

والشواهد من القرآن الكريم والشعر العربى تؤيد رأى البصريين قال تعالى : « وأنتم الأعلى »^(٥) وقال سبحانه : « وأنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار »^(٦) ولهذا فأنا أؤيده بلا شك ، ولأننا لو وافقنا الكوفيين لالتبس المنقوص بالمقصور .

(١) الأشتوني ج ٤ ص ١١٤ .

(٢) مع ج ١ ص ٤٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكافية ج ٢ ص ١٨٠ .

(٥) التمثيل لا يطابق القاعدة لأنه قال ذا الألف الزائدة ومثل بالأعجمى .

(٦) سورة آل عمران آية : ١٣٥ .

المسألة (٢١٧)

ألف التانيث

الألف الممدودة يقوا ابن مالك : وذات مد نحو : أنثى الغر أى غراء :
يقول البصريون^(١) : إن ألف التانيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة ويقول
الزجاج والكوفيون^(٢) : إنها الهمزة من غير إنقلاب لها عن الألف .
ويقول الأنخفش^(٣) : إن الألف والهمزة معاً للتانيث .

ويقول ابن يعيش^(٤) : إبدال الهمزة من ألف التانيث نحو : صحراء وبيضاء
وحمرء وعشواء فهذه الهمزة بدل من ألف التانيث كالتى فى حبل وسكرى وقعت
بعد ألف زائدة . والأصل بيضى وحمرى ، وعشوى ، وصحرى بالقصر . وزادوا
قبلها ألفاً آخر للمد توسعاً فى اللغة وتكثيراً لأبنية التانيث ليصير له بناوان ممدود
ومقصور فالتقى فى آخر الكلمة ساكنان وهما الألفان : ألف التانيث وهى
الأخيرة ، وألف المد وهى الأولى فلم يكن بد من حذف إحداهما أو حركتها إلى أن
قال : فلما حركت إنقلبت همزة فقليل : حمرء ، وصحراء ، وعشواء ، وهذا
مذهب سيويه فى هذه الهمزة .

ثم استعرض الآراء ورد عليها ، وقال : رأى البصرى أرجح الأربعة .
أما ضعف رأى القائل : إن ألف التانيث هي الألف الأولى فلأن علامة
التانيث لا تكون حشواً البتة .

(١) الصبان ٤ — ٩٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انفصل ١٠ — ٩ .

وأما ضعف رأى القائل : إن الألفين للتأنيث فلأن علامة التأنيث لا تكون على حرفين .

وأما ضعف رأى الزجاج والكوفيين فلأن همزة لو كانت أصلاً في الكلمة لبقيت في الجمع .

المسألة (٢١٨)

تشية الممدود الذى قبل ألفه واو

القاعدة أن همزة تقلب واوا فيقال فى عشواء عشواوان وزعم السيرافى^(١) أنه إذا كان قبل الألف واو يجب تصحيح همزة لثلاثا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف فتقول فى عشواء عشواوان بالهمزة ولا يجوز عشواوان وجوز الكوفيون^(٢) فى ذلك الوجهين .

الواضح أن السيرافى أوجب بقاء همزة إذا كان قبلها واو نحو : عشواء ، حواء فيقول : عشواوان ، وحواءان تباعدا من اجتماع واوين بينهما ألف ، وهى كما يقول النحاة حاجر ضعيف .

أما الكوفيون فيجيزون الوجهين ، وهو رأى وسط وأقرب إلى القبول ولا سيما تصحيح همزة لأن النطق به أخف وأبعد عن الثقل .

(١) الأشتبوى ج ٤ ص ١١٢ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (٢١٩)

قصر المددود

يقول ابن مالك :

وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه والعكس بخلف يقع

ومنع الفراء^(١) قصر ما له قياس يوجب مده نحو : فعلاء أفعل .

فقول المصنف : وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه يعنى فى الجملة .

ويرد مذهب الفراء قول الشاعر^(٢) :

وأنت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر

وقول الآخر^(٣) :

والقارح العذ وكل طمرة ما إن ينال يد الطويل قذالها

والعكس : وهو مد المقصور اضطراراً (بخلف يقع) منعه الجمهور^(٤) من

البصريين مطلقاً . وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً^(٥) .

وفصل الفراء^(٦) فأجاز مد ما لا يخرج المد إلى ما ليس فى أبنيتهم فيجوز مد

مقلى بكسر الميم فيقال مقلاء لوجود مفعال ، ومنع مد مولى لعدم قفعال بفتح الميم .

وكذا بمد لحي بكسر اللام فيقول لحياء لوجود جبال ، ومنعه فى لحي لضم

اللام لأنه ليس فى أبنية المجموع إلا نادراً والظاهر جوازه مطلقاً لوروده .

(١) الأشموى ٤ : ١٠٨ .

(٢) قائله : لأقيش واسمه المقررة — والمشمولة : الخمر إذا كانت باردة الطعم .

(٣) لم يعرف قائله .

(٤) الأشموى ٤ : ١٠٨ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

مر ذلك قول الشاعر :

والمرء يئليه بلاء السربال تعاقب الإهلال بعد الإهلال^(١)

وقول الشاعر :

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء^(٢)

ومن وافق الكوفيين^(٣) على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعما : أن سيويه استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا : متاير .

قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الباء .

وخلاصة هذه المسألة وهي قصر الممدود ومد المقصور : أن البصريين وجمهور الكوفيين يميزون قصر الممدود لأنه رجوع إلى الأصل ولكثرة وروده ومن ذلك صنعاء في قول الشاعر :

لا بد من صنعاء وإن طال السفر وإن تَمَنَّى كل غودٍ ودَيْرٍ^(٤)

والوفاء في قول الشاعر :

فهم مثل الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادثٍ وقديمٍ^(٥)

والفراء يمنع قصر الممدود وكنه محجوج بوروده فيه فمن ذلك العداء للمبالغة في قول الأعشى :

والقارحُ العدَّ وكل طمرة ما إن ينال يد الطويل قذالها^(٦)

(١) قاله العجاج — وتعاقب الإهلال معناه : توارده .

(٢) رجز قاله إعرابي من أهل البادية والشيشاء : التمر لم يشتد نواه ، ينشب بتعلق في المسعل وهو موضع السعال ، واللهاء : بروز في أقصى سقيف الحلق

(٣) الأشيوي ٤ : ١١١ .

(٤) لا يعرف قائله : تمنى من ضى ظهره إذا احذودب ، والقود : المسن من الإبل ، دَيْر : البعير إذا عقر ظهره .

(٥) أي أن وفاءهم ميسر لا يتغير بتغير الزمن . ولا يعرف قائله .

(٦) القارح : الفرس الذي انتهت أسنانه وذلك بعد خمس سنين ، الطمرة : الأنتى من الخيل المستفزة للوثوب ، والعدو أو الطويلة القوائم ، والقذال : معقد العذار من رأس الفرس خلف الناصية والنص من فصيدة في مدح قيس بن معد يكرب الكندي مشروحا في رغبة الأمل على الكامل ج ٤ ص ٤٨ .

وصفراء في قول الأفيشر الأسدي :

وأنت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر^(١)
بهذا يبدو جواز قصر الممدود لأن السماع يؤيده ويبطل ما ذهب إليه الفراء .
أما مد المقصور ففيه مذاهب :

(١) الأول : هو مذهب جمهور البصريين وهو المنع مطلقاً^(٢) .

(٢) الثاني : مذهب جمهور الكوفيين^(٣) وهو الجواز مطلقاً مستندي إلى
القياس والسماع أما القياس فعلى الياء قال ابن ولاد : وقد دل سيويه على إجازة
ذلك في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا : مساجيد ، ومنابر ، فزيادة الألف قبل
آخر المقصور كزيادة هذه الياء إذا كانا جميعاً ليسا من أصل الكلمة . وأما
السماع فمن ذلك (غنى) في قول الشاعر :

سيغنيني الذي أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء^(٤)

واللهاء في قول أبي المقدم جساس بن قطب :

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسفل واللهاء^(٥)

(٣) المذهب الثالث : مذهب الفراء : حيث منع المد فيما يخرج المد إلى
عدم النظير وأجازه فيما لا يخرج المد إلى عدم النظير فيجوز مد مقل لوجود مفتاح
ولحي لوجود جبال ويمنع مد : مولى لعدم مفعال ، هذه هي المذاهب الثلاثة .
والمذهب الكوفي أقوى هذه المذاهب لاعتماده على القياس والسماع وليس لدى
البصريين ما يردون به على الكوفيين وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :
وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه والعكس بخلف يقع

(١) المشمولة : الخمر الباردة الطعم ، وصفراً صفته وقال البيت الأفيشر واسمه المغيرة بن عبد الله .

(٢) الأشموى ج ٤ ص ١١٠ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) سبق توضيح معناه .

(٥) سبق شرحه .

المسألة (٢٢٠)

جمع المؤنث السالم

يقول السيوطي^(١) : الجمهور على أن جمع المؤنث في حالة النصب معرب بالكسرة .

أما الأخفش فقد ذهب إلى أنه مبني على الكسر ورد الجمهور على الأخفش بأن ذلك لا نظير له بأن يبنى الجمع في حالة ويعرب في أخرى فاحتج بأن له نظراً هو أمس .

ورد الجمهور بأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحرف ولا سبب للبناء في حالة نصب جمع المؤنث .

ويؤيد الفارسي في العسكرية رأى الجمهور وما يدل على إعرابه في الحالة المذكورة أن هذه الحركة وجبت بعامل والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء .

ولست أدري وجهة نظر الأخفش ولماذا خص حالة النصب دون غيرها وكيف تتحول الكلمة بين آونة وأخرى من حالة البناء إلى حالة الإعراب دون داع لذلك ولهذا أؤيد رأى الجمهور .

ويرى البصريون أنه ينصب^(٢) بالكسرة أما الكوفيون فأجازوا نصبه بالفتحة مطلقاً وأجازوه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة ، وحكى سمعت لغاتهم وفي المفصل لابن يعيش^(٣) ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا وهي مسلمات وأجازوه البغداديون وأنشدوا لأبي ذؤيب :

(١) الجمع ج ١ ص ٢٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ج ٥ ص ٨ .

فلما اجتلاها بالأيام تحيزت ثباتاً عليها ذلّها وانكسارها^(١)
وحكوا أيضاً سمعت لغاتهم ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون لغات وثبات
واحداً — فأصل ثبة ثبوة وأصل لغة لغوة مثل ثغرة وأن استعمالها بجذف اللام إلا
أنهم تمموها .

وحكى ابن سيده : رأيت ثباتك بفتح التاء .
وأرى رأى البصريين لأن النصوص القرآنية والشواهد الأدبية تؤيده فقد ورد
ذكر السموات في القرآن الكريم منصوبة بالكسرة كما أن الشواهد الكثيرة من
الشعر القديم جاءت بالكسرة في حالة النصب وبيت أنى ذؤيب ورد مكسوراً
ونصبه مشكوك فيه ولهذا يجب الالتزام بالنصب بالكسرة متابعة للغة القرآن
والشعر العربي .

(١) نسب صاحب الصحاح هذا البيت إلى أنى ذؤيب الهذلي والأيام الدخان ، وثبات هى بضم التاء
الجماعات المتفرقة والضمير المؤنث في قوله اجتلاها وفي قوله تحيزت يعود على النحل والمعنى أن المشتار وهو
الذى يأخذ العسل حين طرد النحل بالدخان خرجت من الخلايا جماعات متفرقة وانحازت كل جماعة منها في
ناحية والاكتئاب الذل وهو عطف تفسر .

الفصل الثالث

المنوع من الصرف

المسألة (٢٢١)

العلم الأعجمي

هل يشترط لمنعه من الصرف أن يكون علما في لسان العجم ؟
قولان :

المشهور (لا) وعليه الجمهور^(١) فيما نقله أبو حيان .
الثاني : (نعم) وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب
سيبويه^(٢) .

وينى على ذلك صرف نحو : قالون ، ويندار فيصرف على الثاني لأنه لم يكن
علما في لغة العجم دون الأول لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى
به

الشرط الثاني : أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كإبراهيم وإسحق فإن كان
ثلاثيا صرف سواء تحرك الوسط كشتز ومللك اسم رجل أولا كنوح ولوط وقيل يمنع
متحرك الوسط إقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المؤنث وقيل يجوز في
الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد إذا لم يحفظ^(٣) .

وما الحكم لو سمعت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عادتهم قيل يجري
مجرى الأعجمي لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم كما أن الأعجمي
كذلك وعلى هذا الفراء^(٤) ومثل الأول بسبا والثاني بقولهم هذا أبو صعر ورفلم
يصرف لأنه ليس من عادتهم التسمية به .

يقول السيوطي : الأصح وعليه البصريون^(٥) خلاف ذلك .

(١) مع ج ١ ص ٣٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) السيوطي .

(٤) المعجم ج ١ ص ٣٣ .

(٥) المصدر السابق .

ويقول ابن يعيش^(١) : فأما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فمصرفو البتة نحو : لوط ونوح قال تعالى : ي ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين «(٢)» .

(١) بالنظر إلى المسألة الأولى أرى أنه يشترط أن يكون علما في لسان العجم لأن علة المنع العلمية والعجمي . ولأنه إذا لم يكن علما في لسان العجم . ثم استعمل علما في لسان العرب . يكون علما بالوضع في لسان العرب^(٣) .

(٢) أما الزيادة على ثلاثة فأرى أنه إذا كان محرك الوسط يمنع قياسا على المؤنث المحرك الوسط وإذا كان ساكن الوسط فيصرف وإمامنا في هذا القرآن الكريم : « امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين » .

(١) قال صاحب المفصل ج ١ ص ٧٠ وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الوسط كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعها الشاعر في قوله :

دعدٌ ولم تسق دعدٌ في الغلب

لم تلتفع بفضل مئزرها

ولم يفرق بين المؤنث والأعجمي .

(٢) سورة التحريم آية : ١٠ .

(٣) يقول السيوطي : تعرف عجمة الاسم بوجوه :

١ - أن تنقل ذلك الأئمة .

٢ - الخروج عن أوزان الأسماء العربية نحو : إبرم فإن هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

٣ - أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو : نرجس أو آخره زاي بعد دال نحو : مهندز فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية .

٤ - أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب والجيم والصاد نحو : صرلجان أو القاف نحو : منجنيق أو الكاف نحو : اسكرجه .

٥ - أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف ستة يجمعها (مر بنقل) .

ويقول السيوطي : المراد بالعجمي : كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيرها من أئمة لغة . مع ج

١ ص ٣٢ . الكفاية للذكتور عبد الرحمن السيد ج ٢ ص ٤٤١ .

العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط والمعتل الوسط والعلم الثنائي

العلم المؤنث الساكن الثلاثي والثنائي مثل يد فيه مذاهب :

١ - أصحها وعليه سيوييه والجمهور جواز الأمرين فيه الصرف وتركه فكلاهما مسموع .

أما المنع فلا جتماع العلمية والتأنيث وأما الصرف فلخفة السكون قاوم أحد السبين كما وقع أثره في نوح ولوط .

٢ - الثاني : لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج قال لأن السكون لا يعتبر حكماً أو جبه اجتماع علتين ما نعتين .

٣ - الثالث : وعليه الفراء :

أن ما كان اسم بلد كقيد لا يجوز صرفه ومالم يكن جاز لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هنذا ووعداً وجملاً على جماعة من النساء ولا يرددون اسم البلدة على غيرها فلما لم تردد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل .

وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجد منها فالأصح أن الأجد والمنع . قال ابن جنى^(١) : وهو القياس والأكثر في كلامهم ، وقال أبو على الفارسي^(٢) الصرف أفصح .

قال الخضرأوى : « لا أعلم أن قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلي ويتحتم المنع » . وأرى أنه ينبغي أن نلتزم بالصرف في الساكن الوسط قياساً على الأعجمي وقد جاءت الشواهد بالصرف^(٣) وعدمه والتزام طريق واحد أفضل قياساً على ما قلته في المحرك الوسط الأعجمي .

(١) المعجم ج ١ ص ٣٣ .

(٢) المقصد السابق .

(٣) يقول الشاعر :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب =

فعال ومفعل

فعال ومفعل من العدد .

المسموع من فعال ومفعل^(١) أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس ، وعشار ومعشر قال تعالى : « أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع^(٢) » واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع وثمان ومثمان ، وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا وعليه البصريون^(٣) لأن فيه أحداث لفظ لم تتكلم به العرب .

ثانيها : نعم وعليه الكوفيون^(٤) والزجاج لوضوح طريق القياس فيه .

ثالثها : يقاس على ما سمع من فعال لكثرة دون مفعل لقلته وما سمعته^(٥) من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في التسهيل وذكر في شرح الكافية أن خماس لم يسمع وذكر أبو حيان^(٦) أن سداس وما بعده مسموع أيضا فقال في شرح التسهيل أن البنائين مسموعان من واحد إلى عشرة .

حكى أبو عمر اسحاق بن مروان الشيباني موحد إلى معشر وحكى أبو حاتم في كتاب الأمة ويعقوب ابن السكيت أحاد إلى عشار قال ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز .

يقول السيوطي^(٧) : فعال ومفعل ما قيل من منعهما من الصرف للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور .

= ويقول الآخر :

وهند أتى من دونها التأى والبعد

ألا حبذا هند وأرض بها هند

صرف هذا في موضعين من البيت .

(١) المجمع ج ١ ص ٢٦

(٢) سورة فاطر آية ١ .

(٣) المجمع ج ١ ص ٢٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) السيوطي .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .

ومذهب الزجاج إلى أنه لا وصف فيها وأن منعهما للعدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فأرى المفهوم من أحاد اثنان ومن ثناء أربعة وكذا البواقي . وذهب الفراء (١) إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام قال لأن ثلاث يكون الثالث ثلاثة ولا يضاف إلى ما يضاف إليه فلا متناعه عن الإضافة كان فيه ال وامتنع من ال لأن فيه تأويل الإضافة .

ورد بجريانها صفة على النكرات .

وذهب الأعمش (٢) إلى أنها تتصرف للعدل ولأنها لا تدخلها التاء .

يقول الرضى : وأما ثلاث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد فكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وأبصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بأن أصله لفظ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة فقليل انه أصله وقد جاء فعال ومفعول من العدد من واحد إلى أربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكنيت .

ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشرا (٣)

والميزد والكوفيون (٤) : يقيسون عليها إلى التسعة نحو خماس وسداس ومسدس والسمع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد إلى عشرة مع ياء المنسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي . وعند سيبويه أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) أشموني ج ٤ ص ١٤٦ .

فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في أربع نحو نسوة أربع فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع ، قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفا ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه .

والفراء^(١) يميز صرف هذا المعدول إذا لم يجز على الموصوف وليس بوجه إذ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف ، وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين وعن معناه أيضاً لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي ومعنوي . وقيل ان فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ لأن أصله كان اثنين اثنين فجعل واحدة ثم غير لفظ اثنين إلى مثنى .

وقال ابن كيسان^(٢) والكوفيون ان فيه العدل والتصريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام وإذا أجرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك أن فيه معنى الوصف فجري على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا . « نحو جائني القوم مثنى » .

وأنا لا أرى مانعاً من أن نقيس ما لم يسمع على ما سمع واللغة فيها مجال للسمع ومجال للقياس ، والقصر على المسموع تضيق في اللغة وقد يكون عدم السماع لعدم المقتضى لأن الاستعمال رهن الحاجة .

كما أني أميل إلى رأي سيبويه في علة المنع لأن العدل محقق كما أن الصفة أيضاً محققة لأننا حينما نقول جاء القوم مثنى وثلاث فقد وصفنا حالهم عند مجيئهم .
(١) المصدر السابق .

(٢) نقواضي = المفضية للشر أي الشر يتبع الأمور المفضية المحتمة والبيت من شرح شواهد انفصل لابن يعيش ج ٥ ص ٧٧ ، وقد ذكر ابن يعيش شاهداً آخر حيث قال المسموع في تصغير ركب ركب قال الشاعر وأشدّه أبو زيد .

وأين ركب واصفون رحالهم إلى أهل ناز من الناس بأسودا

صرف ما لا ينصرف

يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة

واستثنى الكوفيون^(١) أفعال التفضيل فلم يجيزوا صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة .

والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كأحمر لا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن .

واستثنى آخرون ما آخره ألف التانيث فمنعوا صرفه للضرورة وعللوه بأنه لا فائدة لأنه مستوفى الرفع والنصب والجر ولأنه إذا أريد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فيكسر ويكون محتاجا إلى ذلك .

وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا أى في الاختيار لغة لبعض العرب حكاهما الأخفش^(٢) قال وكأن هذه لغة الشعراء قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

وقال الراضى^(٣) : ان الأخفش والكسائى قالا : ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا أفعال منك ، وأنكره غيرهما . اذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو : جائتى أحمد وابراهيم ونحو ذلك ، وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه .
أرى أنه لا يجوز ذلك الا في ضرورة الشعر حتى لا تعطى الرخص بلا حدود فيكون هناك المجال للعبث باللغة .

(١) مع ج ١ ص ٥٧ .

(٢) الكافية أيضا ج ١ ص ٣٨ .

(٣) الكافية ج ١ ص ٣٨ .

الفصل الرابع

التصغير والحذف ، والزيادة والوقف

هل يأتي التصغير للتعظيم ؟^(١)

يرى الكوفيون أن من فوائد التصغير التعظيم كقول بعض العرب (أنا جدي لها^(٢)) الخحك ، وعذيقها المرجب^(٣)) ، وقول الشاعر :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دووية تصفر منه الأنامل^(٤)

وقول الآخر :

فوبق جبيل شاخ الرأس لم يكن لتبلغه حتى تكل وتعملا^(٥)

ووجهة نظر الكوفيين في مجي التصغير للتعظيم أنه يكون من باب الكناية حيث يكتفى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم لأن الشيء إذا جاوز حده جانس صده .

ورد الصغريون على ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ، وبأن التصغير في البيت وكل أدب ... الخ على حسب احتقار الناس للداهية وتهاونهم بها إذ المراد بها الموت أى حبسهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل .

وإدوا على البيت الثاني بتجويز كون المراد دقة الجبال . وإن كان طويلا وإذا كان كذلك فهو أشد لصعوده .

قد يأتي التصغير : لتصغير ما يتوهم أنه كبير ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد وللتعظيم كقول سيدنا عمر في ابن مسعود : كنيف مليء علما^(٦) .

(١) أشبوني ج ٤ ص ١٥٧ وممع ج ٢ ص ١٨٥ والخضري وابن عقيل ج ٢ ص ١٧٦ والشافعية ج ٢ ص ١٩٠ تحقيق الرغزاف .

(٢) الجدبل = العود الذي ينصب للابل الجزى لتحتك به ، والחק الذي كثر الاحتكاك به .

(٣) والعذيق : النخلة ، والمرجب : من رجبته وعظمته .

(٤) فانه بيد .

(٥) من قصيدة لأوس بن حجر — الشافعية ج ٢ ص ١٩٠ .

(٦) كنيف تصغير (كنف) بكسر الكاف وسكون النون وعاء الراعى يضع فيه أدواته .

وأرى أن هذا يختلف باختلاف المقام فالمقام هو الذى يحدد الغرض منه
فالتعظيم واضح كما فى قول سيدنا عمر وإذا أمكن التأويل فى البيتين فغير محتمل فى
عبارة الخليفة . ولهذا رى أن الذى يحدد الغرض هو المقام والمناسبة .

حذف ألف الوصل عند تصغير ما هى فيه

تزال ألف الوصل عند تصغير ما هى فيه سواء كان ثانيا كابن واسم أم أكثر
كافتقار وانطلاق واستغراب واشهياب واعديدان واقعنساس واعلواط واضطراب
لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المصغر فيقال بنى ، وبنى ، وفتيقير ، ونطليق ،
وشهييب وعديدين ، وسواء بقى على مثال الأسماء أم لا . هذا مذهب سيبويه .
وأثبت ثعلب (١) ألف الوصل فى الأسماء فى حالة التصغير ولم يسقطها فيقال فى
اضطراب ، اضريب فحذف الطاء لأنها بدل من تاء افتعل وهى زائدة وأبقى
همزة الوصل لأنها فضلتها بالتقدم .

ومنع المازنى (٢) من تصغير انفعال وافتعال فلم يجر فى انطلاق نطليق ولا فى
افتقار فيتقير لأنه ليس لهما مثال فى الأسماء بل تحذف حتى يصير إلى مثال
الأسماء فيقال طليق وفقير .

قال أبو حيان (٣) وليس بخلاف المازنى مختصا بانفعال وافتعال فقط . بل
يشترط فى المصغر كله أن يكون على مثال الأسماء .

يقول سيبويه (٤) باب ما تحذف منه الزوائد من ... مما أوائل الألفات ،
الموصولات وذلك كقول فى استغراب تغريب حذفت الألف الموصولة لأن ما يليها
من بعدها لا بد من تحريكه فحذفت لأنهم قد علموا أنها حالة استغناء عنها

(١) الجمع ج ٢ ص ١٨٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ١٣١ .

وحذفت السين كما كنت حاذفها لو كسرتة بالجمع حتى يصير على مثال مفاعيل ، وصارت السين ، أولى بالحذف حيث لم يجدوا بدا من حذف احدهما لانك إذا اردت ان يكون تكسيه وتحقيه على ما فى كلام العرب التخفاف والتبيان وكان ذلك احسن من ان يجيوا به على ما ليس من كلامهم .

رأى سيبويه هو رأى المنطقى لان همزة الوصل يؤتى بها للوصول إلى النطق بالساكن وعند التصغير يتحرك الحرف الأول بالضم فلا حاجة إذا إلى همزة الوصل والتصغير يرد الاشياء إلى اصولها وحذف الزائد الذى يخرج الكلمة عن المعهود اولى بالقبول كما يرى سيبويه .

(تصغير ناب) (١)

أجاز الكوفيون فى نحو (ناب) مما ألفه (ياء) نوب بالواو وأجازوا أيضا ابدال (الياء) فى نحو شيخ واوا ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ويؤيده أنه سمع بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ .

لأنه إذا كان ثانى المصغر ياء أو كان منقلبا عن ياء تبقى الياء ويرد الثانى إلى الياء .

فالأول : نحو بيت وشيخ ، وميت وسيد ، فيقال بيت وشيخ وسيد وميت .
والثانى : نحو ناب فيقال نيب وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الاقرار ، والقلب واوا كراهة اجتماع اليائين واختاره ابن مالك فيقال نوب وشويخ وموميت وسويد .

وسمع فى بيضة بويضة بالواو وفى ناب للمسنة من الابل نوب وهذا عند البصريين شاذ ولا يعمل به وعلى مذهبهم : للأحسن ضم ما قبل الياء ونجوز كسرها فيقال شيخ وبيت (٢) .

(١) مع ج ٢ ص ١٨٦ الأشمونى ج ٤ ص ١٦٥ .

(٢) كتاب الجمل للزجاج ص ١٤٨ ، ٢٤٩ فى كتاب نصوص النحو العربى للدكتور السيد :

القاعدة العامة أنه إذا كان ثاني الاسم حرف لين ألفا أو واوا أو ياء منقلبا عن لين وجب ارجاعه إلى أصله الذي انقلب عنه لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصلها وهذا هو مذهب البصريين .

أما ما أجازوه الكوفيون من جواز قلب ما أصله الياء واوا خروج عن المألوف وتشتيت دون حاجة أو ضرورة والالتزام بوحدة لقاعدة أولى وأفضل .
ولأن النادر لا تبني عليه قاعدة .

(حكي سيبويه^(١) في تصغير ابراهيم واسماعيل : برهيم ، وسميعا وهو شاذ لا يقاس عليه) .

قال : لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول أما الميم واللام فاتفقا ، وأما الهمزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية^(٢) .
مذهب سيبويه^(٣) أنها زائدة ويبنى عليها تصغير الاسمين بغير ترخيم .

قال المبرد : أبيه واسمعيه ، وقال سيبويه برهيم وسميعيل وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلى هذا يبنى جمعهما فقال الخليل وسميويه :
ابراهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع .

ولقد سمع سيبوه^(٤) عن العرب تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم على (برهيم ، وسميع) وقد اتفق الجميع على شذوذه لأن فيه حذف أصلين وزائدين والأصول لا تحذف في تصغير الترخيم وقياس تصغير الترخيم فيها عند سيبويه (برهيم ، سميعيل) وعند المبرد أبيه واسمعيه .

وقياس غير الترخيم عند سيبويه (برهيم ، وسميعيل) وعند المبرد (أبيه ، واسمعيه) وعلى هذا يبنى جمعهما .

(١) الأشموني ج ٤ ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ١٧٤ .

وقال الخليل^(٤) براهم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أبارية وأساميع ، وحكى الكوفيون^(٥) براهم وسماعل بغير ياء وبراهمه وسماعله والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أباره وأسامع .

وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغير بريه والوجه أن يجمعاً جمع سلامة فيقال ابرهيمون ، واسماعيلون .

ما أعتقده وأراه سائفا هو ما ذهب إليه سيبويه من تصغير ابراهيم على برهيم واسماعيل على سميعيل وهذا ما أيده أبو زيد وسمعه عن العرب (حقا) كتب النحو جميعها لم تأت بشاهد يؤيد أحد الآراء السابقة وإنما المؤلف المستساغ ما ذهب إليه سيبويه لأنه بعيد عن تشويه اللغة والذهاب بروائها .

(١) اثنى عشر ج ٤ ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق .

كيف يصغر ركب وصحب

ذهب الأخفش^(١) إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير .

ومذهب سيبويه^(٢) : أنه اسم جمع وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه .

ومذهب الفراء^(٣) : أن كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو ثمر ثمار جمع تكسير وليس بصحيح .

مذهب سيبويه أصح الآراء لما يأتي :

١ - أنه يصغر على لفظه كركيب قال احيمه بن الخلاع :

والشر مما يتبع الفواضيا أخشى ركبيا أو رجلا عاديا^(٤)

وجموع الكثرة انما تصغر بردها إلى مفردها ، وجموع القلة محصورة .

٢ - النسب إليه على لفظه .

٣ - جواز عود الضمير الواحد إليه قال تعالى : « أعجاز نخل منقعر » بخلاف التفسير في الأمرين .

(١) أشموني ج ٤ ص ١٤٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الفواضي = المفوضية للشر أى الشر يتبع الأمور المفوضية المختمة والبيت من شرح شواهد المفصل لابن

يعيش ج ٥ ص ٧٧ ، وقد ذكر ابن يعيش شاهدا آخر حيث قال المسموع في تصغير ركب ركب قال الشاعر وأنشد أبو زيد .

وأين ركب واصفون رحالم
إلى أهل نار من اناس بأسودا

هل يختص تصغير الترخيم بالاعلام ؟

لا يختص الترخيم بالاعلام خلافا للفراء^(١) وثعلب قيل والكوفيين .
ودليل الذين لا يخصونه بالاعلام قول العرب (يجرى بليق ويدم^(٢)) مصغر
أبلىق ومن كلامهم : جاء بأمر الرقيق على أريق .
قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورك
فقلبت الواو في التصغير همزة .
وأرى أن قواعد النحو مصدرها ما جاء عن العرب ولا فرق بين تصغير الترخيم
وغيره لأن الهدف الأصلي هو الابتجاز كما يكون الابتجاز في الاعلام يكون في غير
الاعلام فلا داعي إذا للفرقة بين الاعلام وغيرها كما هو مذهب الفراء وثعلب .

(١) الاشبوني ج ٤ ص ١٧٠ لأن ترخيم الاعلام لا يقع في اللبس غالبا .

(٢) معنى المثل : ان الفرس يسبق غيره في الجرى ومع هذا يدم وهو مثل يضرب في مجازاه .

حذف عين فيعلولة

من المطرد حذف عين فيعلولة سواء أكانت واوا نحو كينونة أم ياء نحو طيرورة .
الأصل كيونونة ، وطيرورة اجتمع في الأول ياء وواو وسبقت أحدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها ، وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي
هي عين الكلمة فصار كينونة ، وطيرورة ، ثم حذفت عين الكلمة على جهة
اللزوم فصار كينونة ، وطيرورة وصار الوزن فيعلولة . هذا مذهب سيبويه في هذه
المصادر أن وزنها فيعلولة .

وذهب الكوفيون^(١) إلى أنه لا حذف وأن الأصل فيعلولة ففتحت لتسلم الياء
من ذوات الياء وحمل عليها ذوات الواو .

الواضح أن رأى الكوفيين في هذه المسألة مقبول والأولى لأنه لا داعي لكل هذه
التقديرات .

(١) مع ج ٢ ص ٢١٨ .

(٢) المصدر السابق .

حذف التاء في أول المضارع

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر فيه على تاكسين الخبر^(١)
الأصل تبين بتاءين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل ، وعلّة الحذف أنه لما
ثقل عليهم اجتماع المثليّن ، ولم يكن سهل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب
همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى
التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ومنه في القرآن الكريم مواضع كثيرة نحو :
« تنزل الملائكة والروح^(٢) » « لا تكلم نفس^(٣) » « نارا تلهي^(٤) » .
مذهب سيويّه والبصريين^(٥) : أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستثقال بها
حصل وأخبر بذلك في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوف هي الثانية لا
الأولى خلافا لهشام .

ومذهب هشام أن المحذوف هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين .
والواضح أن مذهب البصريين يتفق والمنطق السليم لأن الثقل جاء من التاء
الثانية ولأن تاء المضارعة لو حذفت لضع الغرض منها وهو دلالة الصيغة على
المضارعة لأنه قبل مجيء التاء كانت الصيغة للماضي والتاء هي التي هيأتها
للمضارعة فإذا حذفت فات الغرض .

(١) اشموني ج ٤ ص ٣٥١ .

(٢) سورة القدر آية ٤ .

(٣) سورة هود آية ١٠٥ .

(٤) سورة الليل آية ٤ ظ .

(٥) اشموني ج ٤ ص ٣٥١ .

جمع الخماسى

عند جمع الخماسى ليتوصل إلى فعالل نحذف الحرف الخماسى فتقول سفرجل
سفارج ، وفى فرزدق فرازد ، وفى خوزنق خوارن وإن كان الرابع فى الخماسى شبيها
بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وإبقاء الخامس .

مذهب سيبويه حذف الخامس أجود^(١)

وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس^(٢) وخوارق وفرازن غلط ، وأجاز
الكوفيين والأخفش^(٣) حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحل محله
فيقولون خوانق وفراذق .

رأى سيبويه أجود لأن الجمع فى مثل هذه الألفاظ لا يبعدها عن مفرداتها كثيرا
ومن السهل ادراك معنى الجمع ومدلوله والوقف على مفردة لأن رأى الكوفيين قد
يؤدى بالكلمة إلى الغموض والبعد عن أصلها .

(١) أخشى ج ٤ ص ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

الرابعى الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط

« كلملم » أمر من لملم ، كفكف أمر من كفكف ، فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم ، فقل انه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها^(١) وان مادة للمم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج .

وقيل^(٢) : ان الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعلل وهذا مذهب الزجاج وقيل : ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل للمم لم فاستقل توالى ثلاثة أمثال فابدل من أحدهما حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره الشارح ويرده أنهم قالوا فى مصدره فعللة ، ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفصيل وعلى عهدنا فى مثل هذا الخلاف أنه خلاف شكل لا أثر له ورأى البصريين فى هذا أوضح وأولى ، لأنه لا داعى لضم كلمة إلى أخرى فى مادتها إذا أمكن استقلالها .

(١) لأشبهى ج ٢ ص ٥٥٥

(٢) المصادر السبق .

زيادة الياء وحذفها

(أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل)^(١)

فيجيزون في جعافير جعافر وفي عصافير عصافر ، وهذا عندهم جائز في الكلام مثلوا من الأول : « ولو ألقى معاذيره » ومن الثاني « وعنده مفاتيح الغيب » ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعل الا شذوذا كقوله :

صليها أسود ضاربات لبوسهم سوايغ بيض لا يخرمها النيل^(٢)
ومذهل البصريين^(٣) أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا تجوز الا للضرورة - انتهى .

يؤيد رأى الكوفيين النص القرآني في قوله تعالى « ولو ألقى معاذيره^(٤) » وفي الخذف قوله تعالى « وعنده مفاتيح الغيب^(٥) » وقد وافق ابن مالك الكوفيين في ذلك وهو الرأى الجيد .

(١) أثنوني ج ٤ ص ٥١ ظ .

(٢) قاله زهير بن أبي سلمى : والمعنى : على الخيل أسود ، والسوايغ : جمع سابعة وهي الدرع الواسعة .

(٣) أثنوني ج ٤ ص ١٥١ .

(٤) سورة القيامة آية ١٥ .

(٥) سورة الانعام آية لا ٥٩ .

نقل الحركة

ونقل فتح من سوى المهوز لا يراه بصرى وكوفي نقلا^(١)
البصريون منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه همزة فلا يجوز عندهم رأيت
بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حيثثذ في المنون من حذف ألف التنوين
وحمل غير المنون عليه .

الكوفيون : أجازوا ذلك . ونقل عن الجرمي أنه أجازوه . وعن الاخفش أنه
أجازوه في المنون على لغة^(٢) من قال رأيت بكر .

البصريون يمنعون النقل وأنا معهم في هذا لأن النقل قد يؤدي إلى اللبس في
بعض الكلمات لأن بكرا قد يراد بها جمع بكرة وبكره^(٣) البئر ما يستقى عليها
وجمعها بكر ، واللغة الملبسة لا تصلح واسطة للافهام والفهم وقد خلقت أساسا
لها .

(١) الأشموني ج ٤ ص ٢١١ .

(٢) لغة ربيعة (الصبان) ج ٢ ص ٢١٢ .

(٣) مفتاح الصحاح .

كيف يوقف على المقصور ؟^(١)

يوقف على المقصور المنون نحو فتى يوقف عليه بالآلف عند جميع العرب في الأحوال الثلاث وفي حقيقة هذه الآلف ثلاثة مذاهب .

الأول : أنها بدل التنوين الذي لم يحذف وهذا هو مذهب أبو الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام ابن مالك .

الثاني : أنها الآلف المنقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الآلف وهو مروى عن أبي عمر والكسائي والكوفيين وإليه ذهب ابن كيسان والسيراfi ونقله ابن الباذش عن سيويه والخليل وإليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها : ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الآلف وقفاً والاعتداء بها زوياً وبدل التنوين غير صالح لذلك . ثم قال : ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقت كانظفه في الوصل وأن ألفه لا تحذف إلا في الضرورة .

الثالث : اعتباره بالصحيح فالآلف في النصب بدل التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيويه فيما نقل أكثرهم ، قيل وهو مذهب معظم النحويين وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني .

الخلاف في هذه المسألة خلاف شكلي وثمره الخلاف تظهر في الاعراب فعلى أنها بدل التنوين تعرب بحركات مقدرة على الآلف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجوده لأنها حيثئذ محل الاعراب وإن كانت هذه الشرة لا أثر لفظي لها ، ولهذا لا فائدة من تفضيل رأى على آخر .

(١) ج ٤ ص ٢٠٤ أشمونى .

المسألة (٢٣٨)

الوقف على أذا

ذهب الجمهور^(١) إلى أنه يوقف عليها بالآلف لشبههما بالنون المنصوب .
وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن .
ونقل عن المازني والمبرد والقرآن الكريم يوقف على « إذا » بالآلف وتكتب به
أجماعا فلماذا لا يتخذ القرآن الكريم مثلا لهذا كما يرى ذلك الجمهور .
وفي رسمها في غير المصحف ثلاثة مذاهب^(٢) :

أحدها : بالآلف قليل وهو الأكثر .

الثاني : أنها تكتب بالنون وإليه ذهب المبرد والأكثرية وصححه ابن عصفور
وعن المبرد اشتبه أن أكرى يد من يكتب إذن بالآلف لأنها مثل أن ولن ، ولا
يدخل التنوين الحروف .

الثالث : التفصيل فإن الغيب كتبت بالآلف لضعفها وإن أعملت كتبت
بالنون لقوتها قاله الفراء .

تم بحمد الله

(١) أشتوني ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٢) المصدر السابق .

طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف
ت : ٤٣٠١٣٤٨ - ٤٣٠١٣٤٩

